

عَصْرُ إِسْمَاعِيلَ

بقلم

عبد الرحمن الراغب

الجزء الثاني

يشتمل على تمام الكلام عن عصر إسماعيل

الطبعة الرابعة

الفضل العاشر

أعمال العمران

يذكر الخديوي إسماعيل جهوداً كبيرة في إقامة أعمال العمران التي عادت على البلاد بالترابا
الجمعة . ولقد ذكرنا في الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والحرية
التي تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآن نتكلم عن أعمال العمران الأخرى في مبادي الري
والزراعة والصناعة وتعمير المدن .

منشآت الري والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همه العمل على إنماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ،
فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير في زيادة إنتاج الأراضي المزروعة وإحياء موات الأراضي
القابلة للزراعة .

الترع

فشق كثيراً من الترع في الوجه البحري والوجه القبلي ، وبلغ عدد ما حفر أو أصلح في عهده
نحو ١١٢ (اثني عشرة ومائة) ترعة^(١) ، وأهمها الترعة الإبراهيمية والترعة الإسماعيلية .

(١) مصر كما هي Egypt as it is كستر ماك كرون Mac Cown ص ٦٤٦ .

الترعة الإبراهيمية

هي أعظم الترعة التي أنشئت في عهد إسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الري في مصر قاطبة . تأخذ مياهها من النيل عند أسوط ، وتنتهي عند (أشمنت) بمديرية بني سويف . ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلومترات ^(١) ، وهذا يدل على عظم شأنها واتساع مداها . وهي تروى مديريات أسوط والمنيا وبني سويف ^(٢) .

ويرجع الفضل في وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصري الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مفتشاً لمهندسة الوجه القبلي ، وقد بدأ بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل في حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة (العوة) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أي أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ، وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذي وضعه ، ولما انتقل في خلال العمل إلى الوجه البحري خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذي تولى إنشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه إسماعيل باشا محمد ، وكان في عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول له من النيل وصار يستمد مائه منها عند « قناطر التقسيم » الواقعة عليها ، وأنشئت أيضاً ترعة « الديروطية » وترعة « القشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العميم على أطيان الوجه القبلي من أسوط إلى بني سويف ، إذ زاد خصبها وتحول الري فيها من ري الحياض إلى نظام الري الصفي ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن .

قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهي : « قناطر التقسيم » بدبروط عند تقاطع الترعة وبحر يوسف ، وقناطر للنيا ، ومطاي ، ومغاغة ، ويا .

(١) المخطط للتربوية ج ١٩ ص ١١٤ .

(٢) حاشي الطبعة الثانية - بفضل هذه الترعة تحول نظام الري في المديريات المذكورة من ري الحياض إلى الري الصفي ، فزادت زراعة قصب السكر وتيسرت زراعة القطن بها ، وتمت الصلابة الصلة بالقصب .



خريطة الترعة الإبراهيمية
المنشأة في عهد إسماعيل

وأعظمها شأنًا « قناطر التقسيم » التي أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من هذه التربة . وهي مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، وشديدة بشكل هندسي بدیع . توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من التربة ، وهناك بيان هذه القناطر : قنطرة ترعة الدجاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة التربة الديروطية ، وقنطرة موازنة التربة الإبراهيمية . وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التي تصرف المياه إلى النيل وتستعمل للتخفيف .



قناطر التقسيم بديروط ، أنشئت سنة ١٨٧١ .

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الري في الدنيا ، وهي من تصميم المهندس الكبير بهجت باشا ، وتناوب بنائها هو وسلامة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ، ومن المهندسين الذين كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحكيم ، رجب بك سرى ، أحمد بك سعيد ، حل بك برهان ، محمد بك فهمي ، حسن بك وصفي . وكان ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م ونهايتها سنة ١٨٧١ م (١٢٨٨ هـ) . وقد نظم الشعراء القصائد تاريخاً لهذا العمل العمراني الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد علي أبو النصر المنفلوطي أحد شعراء ذلك العصر :

أحيّت	عنايات	الحديوي	ملكه	قسا	بطالع	سعد	التنظيم
وفاء	بحر النيل	حسن	نصرف	حق	ارتوى	بالراحة	الإقليم
وزاد	ثروته	فأحكم	ترعة	أبدى	على	صوائها	إبراهيم
ونى	بديروط	القناطر	مورداً	تقسيمها	قد	زانه	التصميم
فكانها	جبل	بديروته	بدت	آثار	مصر	حادث	وقديم

وبرسم (إسماعيل) بعد (سلامة) وافي (بيحة) شكلها القديم
فملك (إسماعيل) في إنشاء فضل يدوم لربه المدام
عنت منافعها فقلت مؤرخاً إن القناطر نعمها المدام
سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدها من المهتمين ، الوطنيين والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسي مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، ولما إعادها دون أن يرجعوا إلى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية في الص والإبداع . وقد شاهدها المستر (فور) المهندس الإنجليزي في ذلك العهد ، وقال عنها ما معناه : « بحسن السباح الذين يمشون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة . وهي ترعة الإبراهيمية وقناطرها » .

الترعة الإسماعيلية

هي التربة التي تبدأ من النيل بمحور قصر النيل (الآن بمحور شبرا) وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، ثم تنفرع إلى فرعين أحدهما يسير إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، وطول هذه التربة ١٢٩ كيلومتر (تسعة وعشرون ومائة كيلومتر) من لها إلى « نفشة » ، و ٨٩ كيلومتر من نفشة إلى السويس (٥) ، وقد احتضرت شركة قناة السويس جزءاً منها وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينها كما يتنا ذلك في الفصل الرابع (ص ٩١ ج ١ الطبعة الأولى) .

وهذه التربة تروى مديرتي القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس .

(٥) من كتاب خطة الحديوي لإسماعيل لصعيد وادي النيل (التربة الإبراهيمية) ص ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤

الترع الأخرى

ومن أهم أعمال الري في ذلك العهد إصلاح رباح المنوفية التي أنشئ في عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره وتعميقه ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والفلاحين . وتم حفره من القم إلى التقائه ببحر شين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) في مدة ستين يوماً^(٦) ، وما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التي كانت تأخذ مياهها من النيل ، فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للري في مديرتي المنوفية والغربية .

وفي سنة ١٨٧٠ أصلحت طلبات العطف وزيدت قوتها ، فصارت مقدورها تغذية ترعة المحمودية يومياً بمائتة ألف متر مكعب من المياه^(٧) .

وأنشئت ترع قناطره ، والمكاسر ، وجناية السكة الحديد ، وجناية أبي كبير ، والعصلوجي (بالشرقية) .

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتمديد مصرف النظامية (بمديرية البحيرة) .

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالسراوية ، وخليج عشا ، والسمنية ، والملاوية ، وترعة الثعالب ، وترعة قطور ، وترعة ميطاس ، وجناية القرشبة ، وبحر دحميش ، وترعة نوري أغا ، وترعة الألفي ، وترعة الساحل ، وترعة الحظ ، وترعة بحيم ، وترعة قويسنا ، والعطف ، والحضارات ، وترعة حسن ، وميت خلف الخ الخ (وجميع هذه الترع بالمنوفية والغربية) .

وترعة القرطامية ، والمظيلة ، ومصرف العموم (بالقليوبية) .

وترعة مصطل أفندي . وبحر الرمل (بالشرقية) .

ووسعت ترعة الساحل^(٨) بالدقهلية ، وجرى امتدادها إلى البهية ، وأعيد حفر ترعة

(٦) مخطوط ج ١٩ ص ٢

(٧) كتاب الري في مصر لمسيو بارواص ١٦٢

(٨) هي التي أنشأها سلامة باشا كما تقدم بيان ذلك بالصفحة ٢٦٩ من الجزء الأول (الطبعة الأولى) ، وصارت الآن الرياح شمسية في الجزء الثاني بالدقهلية

الدندية ، والصاغورية ، وجعلت كلتاهما صيفية ، ووسعت ترعة أم سليم ، وصار تعميقها وتوصيلها بالبحر الصغير ، فم منها النفع الكبير .

ومن الترع التي جعلت صيفية بالدقهلية : ترعة جصفه ، والفقارة ، ومصرف المقدام ، وترعة الأفندية ، والحزان الجديد ، وترعة معاند ، والبزاري ، وبحر طناح ، وميت سويد ، وميت بعيش .

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع في مختلف المديرية .

القناطر

وأنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة ، منها ١٥٠ في الوجه القبلي و ٢٧٦ في الوجه البحري^(٩) وعينت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع .

إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل في بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧^(١٠) بسبب ضغط المياه ، فوجه إسماعيل عناية إلى ملاقة هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل المهندسين في عصره ، وهم : موجيل بك (وكان قد غادر مصر إلى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر المهندس الإنجليزي ، وأنجز هذا الإصلاح في عهد إسماعيل .

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

ونقرر إنشاء مجالس بالأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة) ، منها مجلسان بالوجه البحري وثلاثة بمجالس في مصر الوسطى والوجه القبلي^(١١) ، والغرض منها البحث في الوسائل

(٩) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤

(١٠) لبنان باشا - مذكرات عن أهم أعمال النهضة العامة في مصر ص ٤٧٤

(١١) انظر لائحة هذه المجالس في قانون الإدارة والقضاء قبل ج ٤ ص ١٣ طبع سنة ١٨٩٢

الكفيلة بتحسين الزراعة وإغنائها وتوزيع مياه الري ، وكان تأليفها تفليداً لقرار مجلس شورى النواب .
وأنشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة ، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة .

التوسع في زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع في زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وقتئذ من الأرباح العظيمة ، وجلب من أوروبا العدد الوفير من آلات الري لتوفير المياه وتحسين طرق الري ، وأمدت الحكومة المزارعين بالبذور التي يحتاجون إليها ، وازداد الناتج من القطن في ذلك العهد كما سيجي بيانه بالفصل الخامس عشر .

ووجه الخديو همه إلى الإكثار من زرع قصب السكر ، وخاصة في أملاكه بالوجه القبلى ، وازدادت عنايته به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الأمريكية ، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معاملته الكبيرة ، ولكى يجد البلاد محصولاً آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن .

زيادة مساحة الأطنان المزروعة

كان لأعمال العمران التي قام بها إسماعيل في ميادين الزراعة فضل كبير في ازدياد مساحة الأطنان الزراعية وزيادة محصولها ، فقد كانت مساحة الأراضي المزروعة في أواخر عهد محمد على ٣,٨٥٦,٠٠٠ فدان^(١٢) ، فبلغت في أواخر عهد إسماعيل ٤,٨١٠,٠٠٠ فدان^(١٣) . أى

(١٢) إحصاء كلوت بك في كتابه (لغة عامة إلى مصر) ج ١٢ ص ٢٦٤ (من الأصل الفرنسي) .

(١٣) إحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها الذي قدمته عن حالة مصر المالية في أبريل سنة ١٨٧٩ والتغير في الكتاب الأصغر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩) ص ٢٢٢ .

أنها زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، وبشكل في هذا الإحصاء مازاد من الأطنان في عهد سعيد . لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التي سبق الكلام عنها بالجزء الأول ص ٢٤^(١٤) . (الطبعة الأولى)

منشآت الصناعة

معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر في الوجه القبلى^(١٥) ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأطنان لزراعة القصب ، وتعددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملاً أنشئت في المدن الآتية :

في مديرية بنى سويف

معمل بيا

في مديرية المنيا

معامل القشن . مغاغة . أبا الوقت . مطاى . المنيا . أبو قرقاص . الشيخ فضل . سمالوط . بنى بزار .

في مديرية أسيوط

الروضة .

(١٤) جاء في عطية العرش التي تلقت بمجلس شورى النواب في يناير سنة ١٨٦٩ أن ماصار إصلاحه وزراعته في عهد الخديو إسماعيل لغاية تلك السنة بلغ ٣٢٧,٤٥٨ فدان كما سيجي بيانه بالفصل الثالث عشر . وجاء في تقرير لجنة كيف : الإنجليزية التي سمى الكلام عنها أن مساحة الأطنان المزروعة في عهد سعيد بلغت ٤,٠٥١,٠٠٠ فدان ، أى أن زيادتها في عهد إسماعيل بلغت ١٨,٥ في المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هي لملك كوت) .

(١٥) حاشي الطبعة الثانية - ذكرنا في كتاب مصر محمد على (ص ٥٦٥ من الطبعة الأولى و ٤٦٠ من الطبعة الثانية) إنشاء محمد على ثلاثة معامل للسكر في الوجه القبلى ، ولكن إنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم تقو على مزاحمة السكر المكرر الوارد من معامل أوروبا لجودته ورخص أسعاره .

في مديرية قنا

الضبعة . أرمنت . المطاعة .

في مديرية الفيوم

سورس . أبوكساه . وكان بأبوكساه مصنعان مصنع (أبوكساه) ومصنع (الدودة) . وكانت هذه المعامل تابعة للدائرة السنية ، أي ملكا خاصا للخديو ، وقد نجح بعضها نجاحاً كبيراً ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات والأرباح المأل ، وسوء الإدارة . وبذلك إسماعيل في إقامة هذه المعامل أموالاً طائلة استوف معظمها من القروض . وصف العلامة على باشا مبارك بعض هذه المعامل لمناسبة كلامه عن الولاية القائمة بها ، وإنا نأقرون هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعة ^(١٧) بمركز قوص (الآن بمركز الأقصر) ، قال : « وفي الضبعة للدائرة السنية تفتش أطيان عشرة آلاف فدان تررع قصباً ، وتسقى بالوايورات ، وبها قاوريقة فرنساوية ذات عصاريتين ، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك ، وشغلها دائماً ليلاً ونهاراً ، كيماني القاوريقات ، بواسطة وايور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتصدر كل يوم محصول ستة وستين فداناً ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكرًا حبياً ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار ألقاعاً ، وينقل منها العمل نغرة ٣ إلى ورشة الروم بقاوريقة المطاعة ليستخرج منه السبرنو ، وقد عملت تجارة القدان من هذا الضيفش ، فوجد متحصلة من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطاراً ، ثم إن القاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر .

(١٧) المخطوط التوفيقية ج ١٣ ص ٢٧ .

معامل النسيج

وعاد نشاط إلى معمل الطرايش بفره . ومعامل النسيج بها . وهما المنشآت من عهد محمد علي . وأنشئ مصنعان لعمل الخوخ . أحدهما ببولاق ، والثاني بشبرا ، وكانا يصنعان الأجواخ التي تلزم جنود البر والبحر .

معامل الطوب والبغاغة والزجاج والورق

وأنشئ معمل لضرب الطوب في قليوب ، ومصنع لديج الجلود بالإسكندرية . ومعامل الزجاج ، ومعمل للورق في بولاق وهو الذي أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٥١ ج ١ طبعة ثانية) .

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد أن كانت مختلة في أواخر عهد سعيد ، وبذل إسماعيل جهداً كبيراً في مد السكك الحديدية في أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعون ومائتي ميل) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل « خمسة وعشرين وألف ميل » ^(١٧) . وعصب إحصاء بعثة « كيف » الإنجليزية ، بلغ طول السكك الحديدية التي أنشأها إسماعيل ١٢٠٠ ميل ، وقد ردت البعثة نفقات إنشائها بمبلغ ١٣.٢٠٠.٠٠٠ جنيه ونيف ، بواقع المثل ١١.٠٠٠ جنيه ^(١٨) .

(١٧) المخطوط التوفيقية ج ٧ ص ٨٧ .

(١٨) تقرير بعثة كيف Cuvé الشور فيلا لكتاب (مصر كما هي) لملك كرون ص ٣٩١ و ٤٠٤ .

السنة التي أنشئت فيها طوله بالكيلومتر

٣١	١٨٦٦	من قليب إلى ببا
٧	١٨٦٥	من القاهرة إلى سراقا الثانية
١٣	١٨٦٥	من القاهرة إلى الصفة
٤	١٨٦٥	خط الجبل الأحمر
١٩	١٨٧٠	من الكس إلى حاجر الدجلة
٦٦	١٨٧٦	من سيدى جابر إلى رشيد
٣	١٨٧٦	من المعصرة إلى أبو قير
١٠	١٨٦٥	من شين الكوم إلى طنطا
٧٨	١٨٦٦	من علة روح إلى دموق
٥٢	١٨٦٥	من الزقازيق إلى الإجماعية
٧٨	١٨٦٨	من تقيبة إلى السويس
٩١	١٨٦٨	من الزقازيق إلى ببا
٣٧	١٨٧٠	من قليب إلى الزقازيق
٦٣	١٨٦٥	من الزقازيق إلى المعصرة
٧٠	١٨٦٥	من أبو كبير إلى العاصمية
٣٤	١٨٦٩	من سمود إلى طنطا
١٧	١٨٦٣	من طنطا إلى دمياط
٦٦	١٨٦٩	من علة روح إلى طنطا
١٤	١٨٧٦	من قلن إلى كفر الشيخ
١٧	١٨٧٥	من علة روح إلى زققي
٣٢	١٨٦٥	من يولاى المذكور إلى بشتيل
٤	١٨٧٢	من بشتيل إلى اتياى البارود
١١٦	١٨٧٢	من يولاى المذكور إلى البيا
٢٣٨	١٨٦٧	من البيا إلى ملوى
٤٨	١٨٧٠	

وهناك بيان أهم المخطوط التي أنشئت في ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها بالكيلومتر (١٩١).

المخطوط التي أنشئت في عهد عباس وسعيد

السنة التي أنشئت فيها	طوله بالكيلومتر	المخطوط
١٠٧	١٨٥٤	من القبارى (الإسكندرية)
١٨	١٨٥٥	إلى كفر الزيات
٨٦	١٨٥٦	من كفر الزيات إلى طنطا
(ثم أنشئ سنة ١٨٦٩)	١٨٥٨	من طنطا إلى القاهرة
بعد إنشاء خط مصر - الإجماعية - السويس		من القاهرة إلى السويس رأساً
١٨	١٨٥٩	من طنطا إلى كفر الزيات
١٤	١٨٦١	من القاهرة إلى قليب
١٠	١٨٦١	من ببا إلى ميت بره
٣٧	١٨٦٠	من ببا إلى الزقازيق
١٤	١٨٥٧	من طنطا إلى علة روح
٢١	١٨٥٩	من علة روح إلى سمود

المخطوط التي أنشئت في عهد إسماعيل

٦٤	١٨٦٤	من دمسين إلى القبارى
٤١	١٨٦٥	من ببا إلى طنطا
٤٣	١٨٦٥	من كفر الزيات إلى دمهور

(١٩١) من مدكرة الجمعية السكك الحديدية قدمت بقرار ثلاثة المداول سنة ١٩٢٦.

السنة التي أنشئ فيها طولها بالكيلومتر

المخط	السنة التي أنشئ فيها	طولها بالكيلومتر
من القاهرة إلى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة إلى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة إلى السويس بطريق قليوب	٢	١٥٤
من القاهرة إلى السويس رأساً	٤	١٤٤ ^(٢١)
من بنها إلى حراى ميت بره	٢	١٤
من بنها إلى ترغوازيق فالتريس	٢	١٩٧
من طغطا إلى طغطا قديمياط	٢	١١٥
من طغطا إلى زققي	٢	٥٣
من طغطا إلى دموق	٢	٧٤
من طغطا إلى شين الكوم	٢	٣٠
من الإسماعيلية إلى بورسعيد	١	٧٤
من القطرارة إلى بورسعيد	١	٤١
من دمهور إلى الطلف ورشيد	٢	٥٩٠
من القاهرة إلى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا إلى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط إلى قنا	٢	٢٢٥
من قنا إلى أسوان	٢	٢٥٧
من قنا إلى القصير	٢	١٨٨
من أسوان إلى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عددا خطوط السودان وقتها سبق الكلام عنها.

ويبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨ : ١٥١ مكتب ، منها ٨٦ مكتباً بالبحر ، و ٤٤ مكتباً بالبر ، و ٢١ مكتباً بالسودان .

وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في عهدنا خطاً تلغرافياً بحرياً من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطاً آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند ، وتتصل بخط

(٢١) هذه العلامة . يدل على أن الخط متناً من عهد سعيد باشا .

السنة التي أنشئ فيها طولها بالكيلومتر

المخط	السنة التي أنشئ فيها	طولها بالكيلومتر
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل يا	١٨٧٠	١
توصيلة النيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الوسطة إلى القيوم	١٨٦٨	٣٨
من القيوم إلى أبو كساه	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وصلت التحويلة من الملاحة إلى عملة الباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ، وخصصت عملة القبارى من ذلك الحين للبضائع والتجار لتجارة الراسلة إلى المنيا .

وبدأ الخط المديدى من وادى حلفا جنوباً على مسافة ٥٧ كيلو متراً كما تقدم بيناه (ص ١٦٢ ج ١ الطبعة الأولى) .

التلغرافات

وعصمت الخطوط التلغرافية التي بدئ بإنشائها في عهد سعيد باشا ، وألفت منها شبكة ممتدة القروع بين مختلف البلدان ، وبنيت أيضاً الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين المدن المهمة في الأقاليم السودانية كما تقدم بيناه (ص ١٦٥ ج ١) .

ويبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول أسلاكها ١١,٩٥١ كم^(٢٢) .

وماك أهم هذه الخطوط في مصر .

المخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلومتر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣ ^(٢١)
من مصر إلى ضواحيها	٢	٨٠
من القاهرة إلى قليوب والقناطر الخيرية	٢	٧٨

(٢١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٢ ص ١٨٥ .

(٢٢) هذه العلامة . يدل على أن الخط متناً من عهد سعيد باشا .

القديم . فكان الإنفنج يهبون منها ما تصل إليه أيديهم ، وينقلون منها إلى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تردان به الآن متاحف أوروبا .

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة في عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار إلى الأمراء والعظماء من الأجانب بغير حساب ، حتى تضاعفت مجموعة العاديات التي جمعت في دار الآثار ، فأمر عباس بقلعها إلى القلعة ، فنقلت إليها .

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوني ماكسليان التسيوي زائراً ، فأعجبه تلك الآثار ، فطلب إلى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها بإياه كلها ، ولم يتورع عن التفريط في تلك الكنوز القومية الثمينة .

وفي غضون هذه الآسي جاء مصر عالم من علماء العاديات كان له الفضل الكبير في الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسي للسيو « مارييت » Mariette الذي اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بمارييت باشا .

جاء السيو مارييت مصر سنة ١٨٥٠ ، موثقاً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فكنف على التفتيش من آثار سفاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدخل المجلول (السراييم) ، وكان يعمل في التفتيش منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من العاديات والرواحات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جعله سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال العاديات بمصر ، وكان ذلك يسمى السيو لوردنيان دلبس صديق سعيد المحمدي ، وقد بذل مارييت جهوداً موقفة في التفتيش من العاديات والآثار ونقل إلى عازن أحدث لها بولاق .

ولما مات سعيد تلقى مارييت من إسماعيل تعظيماً كبيراً ، فأمره الخديو بإصلاح عازن بولاق وتوسيعها ، واتضح أن حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار العاديات في تقدم مستمر بفضل ماثرة مارييت ومثارة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه . وتلقى مارييت ماثراً على تمهيد متحف الآثار حتى توفي سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجزيرة سنة ١٨٩١ ، ثم إلى مكانه الحال بحوار قصر النيل سنة ١٩٠٢ ، ودفن جثمان مارييت باشا في تاوروس بمدخل المتحف .

شرق الأقصى وأسرايا ، فانتقلت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذي أنشأته حكومة المصرية إلى غزة ومنها إلى الأستانة .

البريد

استمر البريد في عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التي كانت متبعة في عصر محمد علي . فكان يعمل برّاً على يد السعاة ونحراً على ظهر السفن في النيل (انظر عصر محمد علي ص ٦٧٧ الطبعة الأولى) .

وكان للجاناليات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الأفراد يتولون أمر إرسال الخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى السيو موتسي Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا .

فاعتزم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشتبه إدارة البريد التي أنشأها للسيو موتسي ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى السيو موتسي مديراً لها ، بعد أن أتم عليه بقلب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد في مصر .

واعترف موتسي بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه السركليار Caillard الإنجليزي وأنتم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكليار باشا للسيو باسمه الشارح الذي به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية (نقلت إلى القاهرة) .

وقد نظمت إدارة البريد وأنشئت لها المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاليم ، وبلغ عددها في عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة وماضي مكتب) .

المتحف المصري

تقدم القول في كتاب « عصر محمد علي » (ص ٤٦٧) أن محمد علي أمر بجمع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالمحافظة عليها ، وأنشأ داراً للآثار يجهز الأثرية بمزول الدفردار ، وينضيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد إلى الآثار والعاديات

دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإنفاذ المشروع إلى سيو فرانس بك (باشا) كبير مهندسي الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً في المساجد من آثار العربية والإسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق في عهد إسماعيل وإنما نفذ في عهد توفيق

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانه (دار الرصد) بالعباسية وعهد برأسها إلى إسماعيل بك (باشا) الفلكي العالم المشهور الذي تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٦٨) .

مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاها السيد ريني بك ، ثم عهد برأسها إلى المهندس الإيطالي المسيو امتشي Amicci ولما إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان في أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا في أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢ .

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) في أواخر عهد إسماعيل ، وهي من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السير كلنغ والسير كلينجور . ثم أسندت إليها في أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري .

الأعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل . وشاركه في هذه العناية نواب الأطباء و مصر وأعضاء مجلس شورى النواب ، فقد وجههم جميعاً إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان لإدارة الصحة فضل كبير في مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصة وباء الكوليرا الذي حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ . وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة في ذلك العصر .

وأنشئت مستشفيات عدة . وهالك بيان المستشفيات التي كانت موجودة بمصر والسودان في ذلك العهد : (٢٣)

عدد الأسرة	المستشفيات
١١٥٣	القاهرة - المستشفى الأميري
١٥٠	القاهرة - المستشفى الأوروبي (٢٤)
٣٥٠	الإسكندرية - المستشفى الأميري
١٥٠	الإسكندرية - المستشفى الأوروبي (٢٥)
٦١	الإسكندرية - المستشفى اليوناني (٢٦)
٨٠	الإسكندرية - مستشفى الديا كونيس (٢٧)
٥٠	رشيد
٤٥	بورسعيد
٣٤	الإسماعيلية
٤٠	الويس : المستشفى الأميري
٥٠	الويس : المستشفى الأوروبي (٢٨)
٢٥	القصر
٤٠	سوكي

(٢٣) من كتب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ٢٣٤
(٢٤) ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ (مستشفيات أوروبا)

عمروان المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا إلى علوم الهندسة ، ومن هنا انجذبت ميوله إلى نظم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته في هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية .

في القاهرة

لن أعماله في القاهرة إزالة تلال الأتربة التي كانت تحيط بها ، والتي بدأ محمد علي وإبراهيم في إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشوارع القجالة الجديد ، وشوارع كلوت بك ، وشوارع محمد علي ، وشوارع عبد العزيز ، وشوارع عابدين .

وأشأ أحياء بأكملها ، كحي الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجزيرة ، بعد أن أنشأ بها قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجزيرة^(٢٩) .

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير في توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقي وتبديد الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الأراضي والمباني وازدهار العمران .

وأهم الأحياء التي أنشأها حي (الإسماعيلية) ، وقد سمي باسمه ، لأنه هو الأمر بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضي خربة تحتوي على كثبان من الأتربة وبرك للمياه . وأراضي سباح ، فخططها وأنشأ فيها الشوارع والحارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت في أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصابيح لإتارتها بنار الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة على باشا مبارك « من أبهج أخطاط القاهرة

(٢٩) هامش الصفحة الثانية - وقد بقي منها الآن حدائق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ حدائق الحرية التي بقي منها الآن حدائق الزهور والأسماك .

عدد الأسرة	المستعصمات
٤١	مصروع
٥٠	دمسور
١٥	العطف
٣٠	طما
٢٥	الحلة الكبرى
٢٥	شبر الكوم
٥٥	الرقارين
٥٠	المصورة
٢٥	بها
٢٥	الجزيرة
٣٠	القطار الحيرية
٥٠	بنى سويف
١٠	القيوم
٣٠	أسوط
٢٥	سوهاج
٢٥	قنا
٢٥	إسنا
١٥	دقنة
٣٨	كسلا
٣٢٠	مرمر
٣٥	الأبيض (كردفان)
٦٠	سار
٧٠	الخرطوم

وأعمرها ، وسكنها الأمراء والأعيان^(٣٠) .

وبنى مسرح الكوميدى ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأرمينية تنسيقاً جميلاً .
وأشأ كوبرى قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم إنشاؤه على يد شركة بيف لير
Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨,٠٠٠ جنيه ، والكوبرىسمى
الكوبرى لإنجليزى أو كوبرى البحر الأعشى (كوبرى الجلاء الآن) لوصل الجزيرة بالجزيرة .
وقامت بيشاته شركة بحيرية وتكلف ٤٠,٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢ .

وردم بركة الرطلى وأشأ بها الشوارع المستقيمة .
وأشأ الطريق المعبد بين القاهرة والأهرام ، ورصفه بالحجارة ، وكان إنشاؤه سنة ١٨٦٩
لمناسبة زيارة الإمبراطورة أوجيى مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس .
ومد أنابيب المياه فى أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة فى البيوت بعد أن كان يحصلها
السقاةون فى القرب .

وعنى بتعميم الكنس والرش فى شوارع القاهرة ، وأدخل فيها نظام الإنارة بغاز
الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالاً وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ الأمن
ليلاً .

وهو أول من شرع فى إقامة تماثيل العظماء فى الميادين العامة تخليداً لذكراهم ، فأمر بوضع
التماثيل الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لمحمد على ، وقد
نصب فى الإسكندرية ، والثانى لإبراهيم باشا وقد نصب فى القاهرة سنة ١٨٧٣ .

وعمر المسجد الحسينى . وأصلح ميدان الرمل ، الواقع بجانب القلعة . ووسمه وغرس به
الأشجار وأوصله بشوارع محمد على فصار من أفسح ميادين القاهرة .

وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما تبين من مزايا مياهها للمعالجة الكبريتية ، وعنى بعمران هذه
المدينة وشيد بها قصراً فخماً وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقاً معدداً من
النيل إلى حلوان ، ورغب إلى السراة سكناها ، وأشأ السكة الحديدية التى تصلها بالقاهرة
وبنع عدد سكان العاصمة فى ذلك العهد ٣٥٠,٠٠٠ نسمة .

(٣٠) المخطط التوفيقى ج ٣ ص ١١٨ .

فى الإسكندرية

تكلما عن عمران الإسكندرية فى عهد محمد على (عصر محمد على
ص ٣٤٠ و ٤٦٢) ، وقد ازدادت عمراناً فى عهد إبراهيم وعباس . ثم فى عهد سعيد^(٣١) .
كان يحب الإقامة فيها ، ويؤثرها على عاصمة البلاد . وقد جدد بها مسجد الوصيرى^(٣٢) .
الشرق ، وبلغ عدد سكانها فى عهده نحو مائة ألف من السكان .

وازداد عمرانها فى عهد إسماعيل . فاخترت فيها شوارع وأحياء جديدة ، كشوارع :
المتد من مدرسة السج بنات إلى ترعة المحمودية ، وشارع الجمرى ، وشارع المحمودية .
سنة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرق والطريق الحرقى الذى كان يحيط بالمدينة .
وأُنيرت أحيائها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلبينها للاعتناء بشوارعها
شوارعها وللقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع
الإسكندرية ، وعملت المجرى تحت الأرض لتصرف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد محمد
على إلى إحدى الشركات الأجنبية^(٣٣) توصيل المياه العذبة من المحمودية إلى المدينة وتم
بواسطة واور مياه الإسكندرية .

وعمرت جهة الرمل فى عهده عمراناً كبيراً ، واتصلت بالمدينة بخط حديدى ،
الحدود عدة قصور له ولذويه للإقامة بها فى الصيف ، وإلى يرجع الفضل فى جعلها
القطر المصرى ، وفتح شارعاً عظيماً يبتدىء من باب رشيد وينتهى إلى حدود الملاحة .
(المدرسة) ماراً بالسراى الحديدية بالرمل ، طوله من باب شرق إلى السراى ٤٠٠ :
عرض ١٢ متراً ، ومن السراى إلى الملاحة ٤٠٠٠ متر فى عرض ثمانية أمتار ، ومد
الملاحة إلى ترعة المحمودية .

وأشأ حديقة التزهة على ترعة المحمودية ، وحفنها متزهة هاماً ، وبني سراى
نشئت بها محكمة المختلطة . وأصلح مياه الإسكندرية . كما بيناه فى الفصل السابع
عدد السكان المدينة فى عهده ٢٩٧,٠٠٠ نسمة^(٣٤) .

(٣١) تأسست هذه الشركة وأمر الملك الأول معها فى عهد سعيد ثم تحرر الملك فى عهد

(٣٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ صفحة ٢٠ .

القصور

وأنشأ عدداً كبيراً من القصور ، منها سراى حابدين التى جعلها مقراً للحكم ، وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على باشا ، وسراى الجزيرة ، وسراى الجيزة ، وسراى يولاق الذكرو ، وقصر القبة ، وقصر حلوان ، وسراى الإسماعيلية ، وسراى الزعفران بالعاسية . وسراى الرمل بالإسكندرية ، وجدد القصر العلى ، وقصر التزعة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وسراى السافر خانة ، وقصر النيل ، وسراى رأس التين بالإسكندرية . وأنشأ عدة قصور أخرى فى مختلف البلاد كملنيا ، والمنصورة والروضة .

. . .

الفصل الحادى عشر

مأساة الديون

مأساة الديون هى الجانب المظلم من تاريخ إسماعيل ، لأنها المأساة التى انتهت بتصدع بناء الاستقلال . وتدخل الدول فى شؤون البلاد المالية والسياسية ، فمن التوجب أن نولى الكلام عنها فى شئ من الإيضاح والبيان .

نصيب مصر سيئة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وبدأت حكومتها تمد يدها إلى الاقتراض فى عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضاً مقداره ٣,٢٤٢,٨٠٠ جنيه إنجليزى ، واستدان عدداً ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١,١٦٠,٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٦٦) .

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفته الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الأجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب ، حتى كبل البلاد بحكومة وشعباً بالقروض العارضة .

وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها أو اقترضتها الحكومة فى عهده :

ديون مصر فى عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	حبه إنجليزى
سنة ١٨٦٤	٥,٧٠٤,٢٠٠	حبه إنجليزى
سنة ١٨٦٥	٣,٣٨٧,٣٠٠	" "
سنة ١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	" "
سنة ١٨٦٧	٢,٠٨٠,٠٠٠	" "
سنة ١٨٦٨	١١,٨٩٠,٠٠٠	" "

تاريخ قرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٧٠	٧.١٤٢.٨٦٠	جنيه إيجيپتى
الديون السائرة	٢٥.٠٠٠.٠٠٠	" "
سنة ١٨٧٣	٣٢.٠٠٠.٠٠٠	" "
سنة ١٨٧٨	٨.٥٠٠.٠٠٠	" "
بضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التى تلحق بالقروض وترد في سبائها وهى :		
المتحصل من المقابلة	١٣.٥٠٠.٠٠٠	جنيه إيجيپتى
دين الرزنامة	٣.٣٣٧.٠٠٠	" "
ثمن أسهم مصر في قناة السويس	٤.٠٠٠.٠٠٠	" "
ما أخذ من الأوقاف الخيرية		
وبيت المال	٥٣٧.٠٠٠	" "
مطلوبات من الحكومة لم تدخل في تسوية		
الدين العام سنة ١٨٧٦	٦.٢٧٦.٠٠٠	" "
المجموع	١٢٦.٣٥٤.٣٦٠	جنيه إيجيپتى

بيان هذه القروض

وهل كانت مصر في حاجة إليها ؟

ونريد الآن أن نتابع سلسلة القروض ونواريها من عهد ولاية إسماعيل الحكيم سنة ١٨٦٣ . ونبحث ملابساتها وأسبابها ، وفيما أنفقت ، لعرف هل كانت البلاد في حاجة إليها ؟

١ - قرض سنة ١٨٦٤

(٥.٧٠٤.٢٠٠ جنيه)

كان من البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا . وهو في الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر . وقد ندد إسماعيل حينئذ تولى عرش مصر بإسراف سلسلة سعيد . واعتبره أن يسير طبقا لقواعد

الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك في خطبة أنقاهها " بحضور وكلاء الدول . وأوضح فيها برحمته الذى اعتبره اتساعه في الحكم . فهو بمثابة (خبطة عرش) تفيض بالآمال الكبار والآمانى الحـ

قال فيها : « أن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد في المالية . وسأبذل كل جهدى في اتباع قواعد النظام والاقتصاد . وقد عزم أن أرتب لنفسي مخصصات محدودة ، لا أسودرها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة في أعاليها ، وأمل أن تؤدي حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب . وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة » .

تلك عهود التدبير في خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد . ولكن لم تكد تمضي عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ يتقصها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية .

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هي وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن محتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن في أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد في حالة يسر ورخاء .

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة في الدخل على المخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المال) الذى عاش في ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم .

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤ . وتلزم لتسوية بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد في ذلك العهد ، ولسداد أقطار ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المال) ص ١٨ : « إن مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية . لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقت الحكومة في هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما في ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة

وقال إن السبب الحقيقي لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يفتقر وعود التصدق على بعض من عسكته من سرسيرة سخ وهو وإسراف ، واستكثر من شراء الأضيق والألبسة والبنادق والإتفاق عليها . فهذه الأسباب هي التي جعلته يعقد القرض الأول . ويمكن سداد ديون سعيد ولا الإتفاق على مقدومة الطاعون البقري ، إلا ذريعة شكلية لدرء في العيون . هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المال ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال في الرأي . وليس في كلامه مبالغة ، لأن المعروف عن إسماعيل باشا أنه كان يضعه ميالا إلى الاستكثار من المال والعقد ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم . فقد كان نظار أملاكه ومفتشوها يفتنون في حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديو ، حتى صار مالكا لحسن أطيان القطر المصري .

كتب مدام (أولب إدوار) في كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل : إنه لم يكن يتم إلا يجمع الملايين ، وكان يقنى الأطيان في كل ناحية قدر ما يستطاع ، ويلجأ إلى السخرة لزورها واستصلاحها ، ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة ، تاركاً لمن يخلفه في الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتي من بعده^(٢) .

كتب هذا الكلام في ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضي عامان على اعتلاء إسماعيل العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة من ميوله الأولى ، فهو قد بدأ يستدين في الوقت الذي تمكن البلاد في حاجة ما إلى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الأطيان والمعار .

استدان القرض الأول في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهليج وجوشن Fruhling and Goschen الإنجليز ، وقبضته ٥.٧٠٤.٩٠٠ جنيه إنجليزي بفائدة ٧ في المئة لمدة ١٥ سنة . ونفعت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ . وهي كما ترى فائدة ضخمة . ولذلك اتى القرض إقبالاً عظيماً من المكتتبين في سنداته . وقد ذهبت ضرائب بعضه لتدبيرات التدفعية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه .

^(١) من مصر من ص ١٨ و ١٩ .

^(٢) نفس السطر من أسرار مصر لمدام أولب إدوار ص ٤٩ .

٢ - قرض سنة ١٨٦٥

(٣.٣٨٧.٣٠٠ جنيه)

من أسباب تزايد ديون مصر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة . بل أخذ معصية عن توسيع دائرة أطيانه وأملاكه . واشترى في ذلك الحين قصر (ميركوت) على ضفاف ليوسفور . ليتخذ موقراً له عدم يتزل الآستانة . ولم يكن لولاية مصر قصور خاصة . فلهذا لم يزل يبرلون به من قبل . ولكن إسماعيل رأى من استحالة مظاهر البذخ أن يكون له قصر محب لا يفلح به روءاء عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأفق المبالغ الطائلة في توسيعه وزخرفته .

وفي ذلك العهد بدأ ينشئ القصور الفخمة في مصر ، فشرع في إقامة سراي الحيرة المشهورة . وكان التصميم على أن تكون داراً أنيقة ، ثم اتسعت فصار قصر فخماً . وتعددت المباني حولها . ومدت الطرق الجميلة بين الجزيرة والحزيرة ، وأنفقت الأموال جزافاً في سبيل إنشائها .

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر في قرض آخر ، ولما تمضي ثمانية أشهر على القرض الأول .

وليس من ضمير أن يتنى ولي الأمر ما شاء من القصور والسرايات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بتفقات تلك المباني ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة بهذا القرض . لأنه لا يجوز أن تقرر حكومة وشيدة قرضاً ما لإتفاق قيمته على مثل هذه الكاليات .

وقد جد سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثاني ، وهو الأزمة المالية التي صحقت هبوط أسعار القطن . ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكي . فتراحعت أسعار القطن المصري إلى مستواها القديم . وقد حل المصيق بالأهالي من الفلاحين والملاك . لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن يفسر عن صعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين^(٣) ، على أمل سداذه من ثمن القطن في

(٤) ذكر مؤلف تاريخ مصر المال ص ٣٣ أن الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ في الشهر الواحد أي بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ في السنة ، وهذا من أصح ما سمع عن الفوائد الربوية .

سنة المقبل (كما حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يُعيد نفسه) ، فلا هيبت أسرار القطن وفعلوا في أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥ . ولم يدروا كيف يوفون ديونهم . فاعترم إسماعيل أن تتدخل الحكومة في هذه الأزمة ، فحصرت ديون الأهالي وسددتها عنهم للدائنين والمرابين . على أن ترجع به على لمدينين مقسطة على سبع سنوات بمائة ٧٪ وخصص لهذه العملية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

والفكرة في ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف إسماعيل على الشعب ، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يفقدها بهاءها ، ولا شك في أن إسماعيل لواقع التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة في حاجة إلى هذا القرض الجديد ، ولا الذي سبقه ، فضلاً عن الديون السائرة التي لم يكن يعرف مقدارها ، وهي الديون التي كان الخديو يقرضها سندات على الخزنة كما سيحيي بيانه .

اقترض إسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو ، وقدره ٣,٣٨٧,٣٠٠ ج ، ولم يقص منه سوى ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج ، وورن في مقابله ٣٦٥,٠٠٠ فدان من أملاكه ، ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنية الأول) .

٣- قرض سنة ١٨٦٦

(٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه)

هو القرض الذي استدانه إسماعيل من بنك أوبنهايم في ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج . وورن في مقابلة إيرادات السكك الحديدية^(١) .

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ما سمع في معرض التدبير وقصر النظر ، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه حالت ، فلم يطق إسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم ، فأتم صفقته أيضاً .

واستدان إسماعيل في تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن في حاجة إلى هذه القروض ، ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع ثمنها ثمن أملاك الأميرين

(٥) تاريخ مصر لبل ص ٣٨ .

مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم . فقد كان ميالاً إلى الامتياز من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا . وامتدت أضرحة إلى تجريد لأمينين المذكورين من أملاكها بقصر المصري . وكان يخطط عبيها لمصنوب يراه على العرش . واشتد عداؤه لها وتقاضيتها إياه في تغيير نظام التوارث . وقد أسفدت إسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذي جعل وزارة العرش في بكر أبائه (ج ١ ص ٧٣)

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التي بذها للسلطان وحكم الأمانة منحصر على هذا الفرع . وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريباً . ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فاشترى أملاك الأمير مصطفى فاضل في نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمن يبلغ ٢,٠٨٠,٠٠٠ جنيه ، مقسطاً على خمس عشرة سنة وبلغت السمرة في هذه الصنف ٨٠ ألف جنيه .

واشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمن مقداره ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه تسلم منه البائع ٣٠٠,٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنية بضمانة الحكومة ، وتعهد بأداء القرض الذي استدانه الأمير من قبل^(٢) .

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان إسماعيل اقترض هذه الديون لكي تنسج أملاكه ، وتحققاً لأطباع شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لا شأن للبلاد فيها .

٤- قرض سنة ١٨٦٧

(٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه)

اقترض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضاً جديداً قيمته ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، وهو يعرف بـ

(١) تاريخ مصر لبل ص ٤٤ . والمعروف أن الخديو اشترى أحيان الأمير محمد عبد الحليم وحقوقه ويحسن أن نذكر أنه بالارث ولا يروح للقطر المصري يقتضيه حجب ، إحداهما في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، والثانية في ١١ ينة سنة ١٨٧٠ . وغتفص الحجة الأخيرة تمهد حديري والحزنة المصرية بالتصاخي أن يدها للأمير كل سنة ٦٠,٠٠٠ جنيه سنة ١٨٧٠ متوالية ، بشرط أن يتسلم من جزيرة مصر ثمانين صنداً على المائبة ، قيمة كل صند ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وهي السنية (بونات حليم باشا) ومجموع ذلك ٢٤٠٠,٠٠٠ جنيه

حادثه عرض . واحتجبت الآراء في تعيينه . ولكن نعتب صحيح أن حدود الدولة عن
 - ومن - أنه لا يمكن استدين ديوناً سائرة من مربي الأجانب المقعدين في مصر . وقد
 يكن هذه ديون حساب ظاهر ولا حد معلوم . وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد
 وحشة جداً . وكان العمل في ذلك الحين قائماً على قدم وساق لتحديد حديفة الأزيكية .
 وسه در تثيل . ومضار لسباق الخيل ، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والحيزة
 ونصر عر وسرى مصطفى باشا برمل الإسكندرية . فكل هذه المباني كان ينفق عليها من
 ديون أجنبية كانت أوساثة ، لأن ميزانية الحكومة ماكانت تسمح بإقامتها .
 وقد بعث الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشر ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ ينقل
 كامل الخزنة ، وفوائده تتبلغ جزءاً كبيراً من الإيراد ، فتدفع الخديو إلى عقد قرض سنة
 ١٨٦٧ برغبته في سداد فوائد هذه الديون التي لا يعرف لها أول ولا آخر ، وفي تحويل الديون
 السائرة جميعاً إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت
 وفائدها ، ولا تم تحويلها .

ظهور إسماعيل باشا صديق (المفتش)

(سنة ١٨٦٩)

إذا تأملت في القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كمالية كانت البلاد في غنى عنها ،
 لأنها أنقشت في الجملة فيما لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكذلك إذا قارنتها بالقروض
 اللاحقة قد تجدها أقل منها مقداراً وأخف عبثاً .

ذلك أنه حدث في سنة ١٨٦٨ حادث مالي كان له شأن كبير في زيادة القروض ، وانحدار
 مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إستاد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش)
 كـ وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راعب باشا . فعزله الخديو بحجة عدم خبرته في
 المسائل المالية ، وعين مكانه إسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل في ذاته
 من كبار رجال مصر في عهد إسماعيل

شأن إسماعيل صديق شأنه يؤس وعزز ، ثم صار موظفاً في الدائرة السنية ، ولكنه نال
 عطف الخديو لأنه أخوه من الرضاة ، لما زال يرقى حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ منصب

مفتش عموم الأقاليم . ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذي لازمه وصار عنصراً له ، فلما عزل
 الخديو إسماعيل عن مكانه استعبد صديق ، فسلم حوائض مصر ، وظل يتصرف فيها حتى
 تم موت صديق . في سنة ١٨٧٦ . وفي مصرعه في نوفمبر سنة ١٨٧٦ . وهذه السنوات المشؤمة هي
 في حرت حرب من على بلاد . وهي نفس فترة في تاريخ مصر الخليل .
 في المفتش متفقد وررة مالية صور مدد . ألمه بلا فترة وحيزة تولها همر باشا
 لطفى سنة ١٨٧٣ . ثم عادت إلى المفتش ثانية . وظل طوال هذه السنين حائراً لرضا الخديو
 وعرضه . وقد كسب هذا الرضا لامتثانه في جمع المال من لقروض . أو من إرهاق الأهاليين
 بمختلف أنواع الضرائب . فكان الخديو يعد ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكما هو أيضاً
 يفتنطع نصيبه في الغنيمة . أترى إثراء قاحشاً ، وقلة مولاه في عيشة البذخ والإسراف
 والاستكثار من القصور والأملاك والجواري والحظايا ، وإليه يرجع السبب في استئانة
 الحكومة نحو ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ، أو ذهبت إلى جيوب الأجانب ، وكان
 ثبله رضا الخديو حائراً سلطة واسعة المدى في إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهي
 بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلامراء أقوى رجال الدولة نفوذاً في مصر بعد الخديو .
 وسرى في ما يلي مبلغ تأثير اصطفاء الخديو لثقل إسماعيل صديق في تضخم الديون وتبديد
 الملايين من الجنيئات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس .

٥ - قروض سنة ١٨٦٨

(١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه)

اشترك الخديو في العرض العام الذي أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر فخيم
 بأحد الألباب . فأنفق في هذا السبيل وفي رحلته بباريس ملايين الجنيئات ، وغرضه من هذا
 الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واحتداد ثقة البيوت المالية الأجنبية لتقرضه من جديد .
 وضاع من قبل جانب من هذه الملايين في الرشا والهدايا التي بذلها في الآستانة ليحصل على
 لقب (خديو) . وقد نال فرمان الذي منحه هذا اللقب في ٨ يونيو سنة ١٨٦٧
 (ج ١ ص ٧٦) .

فهذه الأسباب خلقت عزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديو إلى الاستئانة من جديد

واقترضت مملاسة ١٨٦٨ قرصاً جديداً قدره ١١.٨٩٠.٠٠٠ جنيه من بنك أوبنهايم^(٧) .
 خمسة هذا القرض . أى صافى ما دخل منه خزينة الحكومة ٧.١٩٥.٣٨٤ جنيه . أى
 - سر غرس ٦٦ في المائة . فحلت بالخزنة خسارة فادحة من شروط هذا القرض .
 وحصلت لعدد أقساطه السنوية إيرادات الجهارك وعوائد الكبارى وإيراد المصلح (الملح)
 ومصايد الأسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه في السنة . وكان من شروط هذا
 القرض أن يكف الخديو عن الاستدانة مدة خمس سنوات .
 أسس إسماعيل لمحليتين من هذا القرض في الآستانة على حفلات وولام ورشا للسلطان
 ونرجال الماين .

وأفق جزءاً منه في إتمام بناء قصوره في عابدين والقبة والعباسية والجزيرة وسراى مصطفى
 باشا بالإسكندرية وتأييدها بفنار الأثاث والرياش ، ومن هذا القرض أيضاً أفق النفقات
 الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه
 تقريباً .

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو في هذا الموقف
 شبيهاً ببعض الذوات والأعيان في الاستدانة للإنفاق على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور
 بمظهر الفخمة والبذخ ، أمام قوم ليس في قلوبهم ذرة من الإخلاص لمضيفهم ، فإن ضيوف
 القناة ومعظمهم من ذوى الرؤوس المتوجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى في
 أوروبا ، هم الذين استبدلوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية
 المالية الشديدة الوطأة .

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغاً كبيراً في الخزانة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك
 تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لأداء أقساط الديون ، ولم يكن في خزائنها
 ما يفي بذلك ، فاضطر الخديو تفرجاً للضائقة ، وكميئناً لأسرارها ، أن يبتدئ من أحد معارفه
 ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية أن تخصم البنوك سنداتها بفائدة ١٤ في المائة لمدة ثلاثة
 أشهر ، وبدببى أن قول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق
 والإعسار .

وكان الدين السائر يزداد يوماً بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ

(٧) تاريخ مصر الماد ص ٧٥

١٢ مليوناً جنيه في أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ فادح تنوء به
 ميزانية البلاد .

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من فواح الأضرار ، ومع أن الخديو كان قد
 وعد أن يفي على هذه الحفلات من ماله الخاص . كباراً لشأنها ، فإن البلاد وحدها هي
 التي احتلت نفقاتها .

قال مؤلف (تاريخ مصر المالى) في كتابه ص ٩٥ : « إن بهر هذه الحفلات قد أنسى
 الناس إلى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم نذكر تفضي شملة المهامة التي أثارها ، حتى
 بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آخذة في الزيادة ، وأن هذه الحفلات قاتمة لم تكن
 إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال جنونية لا فائدة منها ، فإن البلاد لم تنل أى فائدة مقابل
 النفقات الفادحة التي بذلت فيها » .

أما الخديو إسماعيل فإنه لم يفتن إلى الأخطار التي استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن
 حفلات القناة قد زادت غروراً وإمعاناً في عدم التبصر ، فاستمر يتحدر في طريق الإسراف
 والاستدانة .

الحصول على المال باستعمال الخيلة

لم تكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين الما ينضب في الخزانة ، وكان إسماعيل مقيداً
 بما اشترطه في القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض مدة خمس سنوات ، فضلاً عن أنه خرج
 من حفلات القناة وقد ألقى في روع ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال ، وفي
 الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالاً للشك في ذلك ، فلم
 يجد من اللائق ولا من السائق أن يمد يده إلى نيوت المالية ويطلب قرصاً جديداً .

ولكنه كان في حاجة إلى المال ، فاشكره وزيره لفتش طريقة خطيرة اتبعها في صيف سنة
 ١٨٦٩ . وهي أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، ترقى على خمسمائة
 ألف أردب ، قبض ثمنها نقداً ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أى بعد جنى محصول
 القطن الجديد .

ولما انقضى الميعاد انضح أن الحكومة باعت من لديها من محصول القطن مرة ثانية وقضت

ثم . وقد سويت هذه القضية بأن طلعت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشاً من شتره منها سعر ٧٦ . وانفقوا على أن تدفع لهم القيمة إقادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢ ٪ سنوياً ، أى أن ربحهم بلغ ١٨ ٪ سنوياً .

وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة ، فقد عين للجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غلالاً ليست في حوزتها ولا يتظر أن تحوزها . وتسلم الثمن فوراً ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذى باعتها إياها ودفعت عنها أوراقاً وسندات على الخزنة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٢٠ في المائة . ولا تحسب القوائد على المبلغ الأصل الذى أخذته من التاجر . بل على المبلغ التالى المقدر ثمناً لحلاله ، وتاهبك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر القادحة .

٦ - قرض سنة ١٨٧٠ (دين الدائرة السنبة)

(٧,١٤٢,٨٦٠ حبة)

كان إسماعيل مقيداً بعدم الاقتراض طبقاً لشروط منقطة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الباب العالى ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقرض إلا بإذنه ، ولكن إسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ، فلم يردأ من أن يعقد قرضاً لحسابه الخاص .

فاستدان في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنسي المسمى ٧,١٤٢,٨٦٠ ج . بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطمائه الخاصة ، هذا الأطماء الذى رهنها سابقاً ، ولذلك سمي هذا القرض قرض الدائرة السنبة الثانى ، وصدر بواقع ٦٧ في المائة ، بعد استبعاد السمسة والعمولة والمنفعة^(١) . فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، ولكنه يسدد على القيمة الإسمية وهى ٧,١٤٢,٨٦٠ جنيه في عشرين سنة ، وبلغ العبء الذى احتمله الدائرة السنبة سنوياً لأداء هذا الدين ٦٦٨,٩٦٠ جنيه أى ١٣ في المائة تقريباً من رأس المال المدفوع .

وكانت حجة إسماعيل التى تدرج بها لعقد هذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر

(١) تاريخ مصر لثلى ص ١٠٥ .

ومد سكك حديد الزرعية لأطمائه حتى يخصصها لزراعة القصب ، وقد أنشئت مصانع معلاً . ولكنها شربت من لفقات أضعاف ما تستحقه . فضلاً عن أن أرباحها نقل عن فوائد زمين . ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقترض دين جسم بهذا المقدار لإنشاء مصانع في الوقت الذى تنوء فيه الخزنة بالقروض السابقة .

٧ - الديون السائرة

(٢٥ مليون حبة)

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذى يحصل الاكتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة . ويسدد في مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمان معينة ، وبشرط إتمام استهلاكه في مدة معينة .

أما الدين السائر فهو الذى ينشأ عن الاستحراوات والمعاملات المدنية ، والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوحاً آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالإقادات أو البنات (الأذن) المالية ، أو بنات الرزنامة ، أو بنات الدائرة السنبة ، والبنات عبارة عن كميات تكسب يتم مغلطة مسجوة على الدواوين لمقدمة تحت الإذن . موقعاً عنها من وزير المالية ، أو من بقوضه الوزير بالتوقيع ، وتستحق الوفاء في الميعاد الموضح بها ، وكانت هذه البنات تودع بالخزائن ، فيأتى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صـ في قيمتها للخزنة ويسلمون الكميات ، ويتجرون بها ، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزنة بأخذون قيمتها ، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف ، بل كان الخديو كلنا احتاج إلى المال استدان ما تحصل إليه يده من المرابين الأجانب المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء في تقديرها لأنه لا حيل لحصرها .

لما نلف (تاريخ مصر المال) بقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنيه ، وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون حبة . وحده في (الوقف المصرية)^(١) أنها بلغت (سنة ١٨٧٣) ٢٥ مليون حبة . وهو الحق .

من مبادئ الديون السائرة ، فلم يكن لها حساب معين . فالسبوح حليون دخلوا بقول في

(١) تاريخ مصر لثلى ص ١٠٥ .

سنة ١٨٧٠ م دائره خاصة وهي دائره حيدو. جعلت تفتقر صفة ٢٠ و ٢٤ في سنة ١٨٧٠ م. ونحوه صفة في السنة التي كتب فيها رسالته (عام ١٨٦٧) كانت صفة لدرجة في بعض م تدفع هو روايته مدة ثمانية أشهر

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ ما يهبط كاهل الخزنة العامة من القروض المتابعة التي عقدها إسماعيل ، ومقدار الارتياك الذي وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن

على أن هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التي وقعت من بعد ، فلو وضع إسماعيل حداً لإسرافه وأهوائه ، لمار بالبلاد في طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر في خطئه ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالي .

ويؤكد مؤلف (تاريخ مصر المال) أنه كان يمكن في سنة ١٨٧٠ تلافى الحالة إذا عدل إسماعيل عن خطئه وتكسب سبيل الإسراف الذي جعله يفتقر في أقل من سبع سنوات مبالغ تربي على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد في حالة رخاء وسلم لا تستدعي هذه القروض .

ولكن من عبوب إسماعيل أنه كان من الحاجة المالية لا ينظر في العواقب ، ولا يفكر إلا بيومه . ومن هنا جاءت أخطاؤه التي أودت بعرشه وتصدع لها بناء الاستقلال ، ففي كل التدريس التي استدانتها لم يكن يبحث مطلقاً كيف يؤديها ، بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يحرص . وكيف يحصل على المال . ويدع ما عدا ذلك من غير بحث أو تفكير . ومما جعل إسماعيل يتأذى في الإسراف والاستدانة أنه لم تكن في البلاد هيئات نيابة ترقب تصرفات الحكومة . ومحاسنها على الأموال التي تبددها . أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملفقة أو المهمة التي يقدمها وزير المالية إسماعيل باشا صديق في كل انعقاد . ولم

(١١) رسالة من مصر ص ٦٦

(١٢) تاريخ مصر اهل ص ١١٠

يكرر مجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضائه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية . وما جرت به الخراب على البلاد . وكذلك لم يوجد من بين بطانة إسماعيل من كان يعترض باعتراضاً حدياً على تلك السياسة . أو يصير الخديو يعرقها الوحشية . ولو وجدت حكومة مسئلة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة الفخرة .

٨ - قانون المقابلة

(٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١)

في سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهي الحرب المشهورة بالحرب السبعينية . فاضطربت الأسواق في أوروبا . وقضت البيوت المالية يدها عن الإقراض ، وكان الخديو في حاجة إلى المال ، فعهد وزير ماليته إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته ، فابتدع الفتنش طريقة تعد بمتملة قرض إجباري يحى من الأهالي ، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيانه ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٢) . يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانه لمدة ست سنوات مقدماً تنق الحكومة أطيانه على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتامة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد مما يدفعونه مقدماً بواقع ٨ ١/٢ % (مادة ٤)

وأساس هذا المشروع على حسابان إسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العقارية عن ست سنوات . فإذا دفع الأهالي الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست . سدد الدين كله ، وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطيانه وتعهدت الحكومة في هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزداد سهر الضريبة على أطيانه في المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقضت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار مصادات على الخربة

(١٢) الوثائق المصرية العدد ١٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، ونجد نص القانون أيضاً في قانون جلال

ج ٣ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

، متادة شيون جديدة ، ولا تحوز المطالبة بسلف مؤقتة ولو تحت تأثير قوة القاهرة كشرق
وعرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) . وحذمت المادة ٤٣ أن
تخصص «بفتح المذمومة» من المقابلة لعدد ديون الحكومة .

جعل هذا القانون دفع المقابلة اختيارياً ، ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى التوريط
نسبة للبشوات وكبار الأعيان . وإلى الضغط والإكراه ونضرب بالكرباج بالنسبة لسائر
الأهلين . ولولا الإكراه لما ارتفع الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يعلمون مبلغ عهود
الحكومة . وخاصة في المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة
جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاباً وضنكا .

وقد استطاعت الحكومة أن تجبي من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر
سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جبه منها نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفاً لغاية سنة
١٨٧٧ (١٣) .

وغنى عن البيان أنه لم يدفع شئ من هذه الملايين في الدين العام ، ثابتاً كان أو سائراً ، بل
ابتلعها هاوية الإسراف التي ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية
نقض عهده الذي أعلنه في الوثائق المصرية (١٤) ووعد فيه بامتناع الحكومة عن إخراج بونات
(سندات) على الخزنة ، فإنه رغم هذا العهد أصدر إقادات مالية استدان بها عدة ملايين
أخرى بلغت اثني عشر مليون جنيه ، كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالي) (١٥) ، ونقضت
الحكومة عهدها أيضاً فزادت الضرائب على ذات الأطنان التي دفعت المقابلة .

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتاً بالمرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة
١٨٧٦) ووعدت الحكومة برد المبالغ التي حصلت من أصحاب الأطنان أو تخفيض الضريبة
عنه تخفيضاً يناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل
بالمقابلة ، واحتسبها ضمن إيرادات الحكومة ، وخصصها لاستهلاك الدين العام .

كانت «المقابلة» طريقة معوجة في الاستدانة ، لأنه معهود أن معظم إيرادات الحكومة
سوية في بلاد زراعية كمصر تجبي من الضرائب على الأطنان . فإقتصاص نصف المربوط من

(١٣) تقرير وزير المالية المقدم في يناير سنة ١٨٨٠ تمهيداً لإلغاء قانون المقابلة . غموس الإدارة والمصارف ج ١ ص ٦٦٩

(١٤) العدد ٤٢٨ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٧١) .

(١٥) ص ١٤١ .

عزيت إلى الأبد في مقابل منه وضعت ضريبة مقدماً عن ست سنوات يؤدي إلى انقضاء
معين ما بعد انتهاء السوت ست . وعند وقوع حكومة في انضيق المالى الشديد . وليس
من يوعدها لافسدية صححة لقبه حكومة مدته زيادة سعر الضريبة . لأن الضرائب
تتبع حاجة المالية العامة . فتزيد وتنقص بحسب تطور الأحوال . هذا فضلاً عن أن الحكمة التي
تدبرتها بها الحكومة لوضع قانون مقابلة وهي وفاة الدين العام لم تتحقق البتة ولم يسدد شئ
من هذا الدين . بل زاد عما كان عليه . فكانت مقابلة كانت وسيلة لاقتصاص الأموال من
الأهلين وتبديدها .

وقد ألغيت هذه الضريبة منتصفى مرسومه الذى أصدره الخديو توفيق باشا في ٦ يناير سنة
١٨٨٠ . وقضى قانون التصفية الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخص منه
ما عساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقي يرد إلى
أصحابه مقسماً على خمسين سنة . وخصص لهذه الأقساط كل سنة ١٥٠,٠٠٠ جنيه .

٩ - القرض المشنوم سنة ١٨٧٣

(٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه)

نظر إسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التي حظر فيها على نفسه عقد قروض
جديدة تنفيذاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ . وسعى جهده في الأمانة وبذل فيها الأموال الطائلة
من الرشا واغداها ليبلغى فرمان سنة ١٨٦٩ وحصل على فرمان الذى يبيع له الاقتراض من غير
حاجة إلى إذن الحكومة التركية . ففاته في سنة ١٨٧٢ (ج ١ ص ٧٩) .

لم تكد تنهى هذه المدة ويشعر إسماعيل بفارغ اعتقاله من هذا القيد . حتى عقد قرضاً
جديداً من بيت أونبهم المائ قدره ٣٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وهو أكبر القروض من جهة القيمة
وسوؤها من جهة الشروط . وقد دعه شيون «قرض الكبير» . وهو حقيقى بأن يسمى
قرض مشنوم

وكانت حخته في هذا القرض أنه عتزه سداد الديون المسائرة . ولكنه في الواقع لم
يخصص شيئاً منه لهذه الغاية . وبقيت لديون مسائرة كما كانت

عند هذا القرض بقايدة ٧ . وقيمة سده له ٨٤ في المائة . وبلغ ما دخل الخزانة منه بعد

استبعاد الخفاف والحصم والسمرة ٢٠.٧٤٠.٠٧٧ جنيه . أى بنقص ٣٧٪ من قيمة الدين الإسمية . ففخست الحكومة من أصل القرض نيفاً وأحد عشر مليون جنيه ، في حين أنها لترمت بنقص سنوى لسداده يبلغ ٢.٢٦٥.٦٧١ جنيه . ثم إنها لم تقبض المبلغ تقدماً . بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه . وبالباقى وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزينة المصرية^(١٦) .

ومن هذا يتبين أن قرضاً ألقى على عاتق البلاد عبثاً جسيماً مقداره اثنان وثلاثون مليون جنيه ، بلغ صافي ما تسلمته الحكومة منه تقدماً أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس في تاريخ القروض . في العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة : بل هذه السرقة العلنية ، كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط .

وقد رهن إسماعيل لسداد هذا الدين ما بقى من موارد الإيراد التى لم تخصص كلها أو بعضها للقروض السابقة وهى :

أولاً : إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه في السنة .

ثانياً : الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه .

ثالثاً : عوائد الملح وقدرها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

رابعاً : مليون جنيه من ضريبة المقالة .

خامساً : كل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة^(١٧) .

ومن تهكم الأقدار أن السنة التى عقد فيها إسماعيل هذا القرض المتجوس هى ذات السنة التى نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذى حوله أقصى ما حصل عليه من المزاي ، أو بعبارة أخرى إن إسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمى في علاقته مع تركيا في الوقت الذى أشرقت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالى ثم السياسى .

(١٦) مصر كاهي Egypt as it is للستر مالك كون Mac Coun من ١٣٦ ، وتقرير لجنة كيب من ٣٩٣

(١٧) انظر تاريخ مصر للملك من ١٤٣ ، وتقرير لجنة كيب من ٣٩٦ من كتاب مصر كاهي : للستر مالك كون

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تدأقت الديون . وعجزت الموارد العامة عن أداء أنصافها المتراكمة ، وثقلت وطأنها على الخزنة . واشتد شعور الخديو بسوء الحاة سنة ١٨٧٤ . وأدرك أن الدائنين لابد أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأصيان ، فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين في تحرير صحاح هذه التصرفات وتسجيلها ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التى كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو مائة ألف فدان .

١٠ - دين الرزنامة

(سنة ١٨٧٤)

احتاج إسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له الفتنش وسيلة جديدة يقترض بها من الأهالى ديناً سمي « دين الرزنامة » .

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رهوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم ، فابتكر إسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهى أن يستثمر الأهالى أموالهم في مصلحة الرزنامة ، بأن يودعوا فيها المنخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهن ونصف وخمسة جنيهات ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٧.٩٪ .

وقد أوحس الأهالى شراً من هذه الطريقة في ابتزاز أموالهم ، لأنهم عالمون بمصيرها ، ولكن الحكومة خلأت إلى الطريقة التى اتبعها في تحصيل المقابلة ، فلحق ما ساهم فيه الأهالى من سندات هذا القرض الإجبارى ٣,٣٣٧.٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزنة منها سوى ١,٨٧٨.٠٠٠ جنيه . ولم تدفع من فوائدها سوى حزة من فوائد السنة الأولى .

١١ - ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

وهذه كانت هذه القروض طلبات الخديو وبطائنه ، بل استولوا أجمعاً على ما في خزائن بيت
الأوقاف الخيرية من الأموال مودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والأموال ومع
أحد من هذا الباب ٥٣٧.٠٠٠ جنيه^(١٨) .
واستمر إسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الأجانب ، فيزداد الدين لئلا
يتم.

١٢ - مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

(٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه)

هي ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم تدخل
في الدين العام الذي صارت تسويته في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهي مطلوبات لتجار ومقاولين
ودوائر - أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات^(١٩) .
وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات قبلت ٦,٢٧٦,٠٠٠ جنيه^(٢٠) أضيفت إلى
الدين السائر .

مقدار ما دخل خزانة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم أن الفائدة الإسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ٧ ٪ . ولكن فائدتها
حسبت كدست نصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ في المائة . وكان الخديو يكم أعززه المال يستدين
(١٨) : بحساب لجنة التحقيق العليا في تقريره تقدم إلى الخديو إسماعيل تاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ من ٦٧ . ٦٢
سنة مرسى .
(١٩) : مع التماس من رواتب الموظفين والمال ومن المعاشات ٧٧٣.٨٦٠ ج : بحساب لجنة تحقيق العليا من ٥٣ من
تقرير نفسه ذكره
(٢٠) : من ٧٨ تقرير لجنة التحقيق .

فوائده بأهضة حالة للخرب . وزدت هذه الفوائد الربوية في أواخر سنة ١٨٧٥ وثلاث سنة
١٨٧٦ . لاصطوار الحكومة في ده أقصا لديون مركبة ومزمنة . فكسب أصحاب
مستحقوق على سبيل رعية . ومنها لاستدانة بوسعة أُنشئت على حرية نفقة وحلته .
بعضه ، فكانت سائرة في سبيل الخرب لا محالة .

وم نكس قيمة القروض تصل كدنة إلى اخرته . بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون
يحصون منها مبلغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك . ولم يكن
إسماعيل يدقق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له المالبون والسماسرة .

فالقروض للشثوم الذي عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمي ٣٢ مليون جيد لم يدخل منه
الحرارة سوى ٢٠.٧٠٠.٠٠٠ جنيه ، منها أحد عشر مليوناً من الجنيئات نقداً ، والتسعة الملايين
سدات .

ولم يتسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله
سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقي القروض .

أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها
الحقيقية ، وفي بعض الأحوال أربعة أمثالها .

وقد أحصى بعض المالبين مقدار ما تسلمه الخديو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من الجنيئات
تقريباً في حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً .

وقال المسيو جابريل شارم Gabriel Charms أحد كتّاب فرنسا السياسيين ومن محرري
جريدة (الدنيا) وقد عاصر إسماعيل ودرس حالة مصر في عهده : « إن إسماعيل باشا قد
اقترض في الثمانية عشر عاماً التي تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات (١٢٠
مليون جنيه تقريباً) ، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى في يد المالبين وأصحاب
التوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام »^(٢١) وهذا هو
خرب عهده

(٢١) : مع المالبين Revue des Mondes عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ من ٧٧٧ .

المخلاصة

ينصح مما تقدم بيانه أن القروض شملت معظم سنى حكم إسماعيل ، وأن الاقتراض كان له عادة سنوية ، لم يكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقتصر المال بشرط خاصة ، وأن القروض التي عقدها لم تكن البلاد في حاجة إليها ، ومعظمها كان القرض منه سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تعرف لها سكة ، ولم يفتق منها على الصرودي من مصالح البلاد سوى الترد السير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تفي بنفقاتها المعتدلة ، وتفي بأعمال الممران دون حاجة إلى الاستدانة .

وفي ذلك يقول المستر كيف ، الذي عهد إليه إسماعيل فحص مالية مصر سنة ١٨٧٥ :
« إن المبالغ المحاصلة من ميزانية مصر من المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت ٩٤,٨٧١,٤٠٠ جنيه ، وأن مقدار المصروف في هذه المدة على نفقات الحكومة وعلى الجزية المنقوعة لتركيا وعلى أعمال الممران بلغ ٩٧,٧٤٠,٩٦٦ جنيه ، ومعنى ذلك أن إيرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال الممران التي قامت بها ، فالديون الجسيمة الحالية كانت بلا داع أوجب قترانها ، فيما عدا ما تقتضى لقناة السويس ، وكل المبالغ المقرضة والديون السائرة ضاعت في سبيل القوافل الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذي أنفق على العمل الضخم السابق ذكره » (١٧) .

وقد استغفلت فوائد الديون معظم دخل الخزنة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٩,٥٨٩,٠٠٠ ج ، خصص منها لحملة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات (٢٢) ، أي أن مخصصات الديون ابتلست معظم الميزانية ، وظهر في ميزانية تلك السنة عجز متداه ١,٣٨٧,٢٠٠ ج (٢٣) ، نشأ عن قداحة مخصصات الديون .

ولا يمكن أن تستقيم دولة تفقد توازنها المثلل بهذه الحالة الخفية .

(٢٢) تقرير المتركيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ لشور ديلا لكعب (مصر كما هي) - السيرة مادكون ص ٢٩٥ .

(٢٣) تقرير ليلين كسدة التفتيش العليا ص ٢٠٩ من الكلف الأسطر - حصوة الراتب للبولسية الفرنسية .

إسراف إسماعيل

إذا لم تكن حاجات البلاد هي التي دعت إلى اقتراض تلك الملايين فقيم كانت تمتد . فإن إن الجواب لا يحتاج إلى عناء كبير . فإن إسراف إسماعيل هو الباحث الأكبر على مناسدة القروض .

إن الجانب السيئ من شخصية إسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر في المواقف ، وهو بلا مراد مضروب الأمثال في هذا الصدد ، فقد كان يتلاقا لئال . وظهر هذا اليب في حياته العامة ، وسجانيه الخاصة ، ظهر في بناء قصوره ، وأنشائها . وتجميلها ، كما ظهر في حياته الخاصة ، في حفلاته وأفراسه ، ومراقصه ، ورحلاته وسياحاته . وأمواله وملذاته .

أمثلة من إسراف إسماعيل

سعى الخديو إسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة ، ظم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة في التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التي يبتنيها لا يكاد يتم بناؤها وأنشائها حتى يمرض عنها ويهبها لأحد أمياله أو حاشيته .

وذكر العلامة على باشا سارك عن قصرى الجزيرة والجزيرة : « أنها من أعظم المانى الفخيمة التي لم يبن مثلها ، وتحتاج لوصف ما امتلكت عليه من المحلات والزينة والرخوة والفروشات ، وما فى مسابقتها من الأشجار والأزهار والرياحين والأنهار والدرك والتقاطر والجلابات إلى جلد كبير » (٢٤) ، وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فدانا . وأن ما صرف عليها على كثرته قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجزيرة . وكانت هذه السراى في مستنها قصراً صغيراً وسام . بناهما سعيد باشا ، ثم اشتراه إسماعيل من ابنه طوسون مع ما يتبعها من الأرض ومساحتها ثلاثون فدانا . ثم عدم القصر وبناء من جديد . وأضاف إليه أراضي أخرى ، وأحضر المهسدين والعمال من الإفرنج لبناء القصر وملحقاته . وأبنا بسنه

حرفند الإنغيزية على إصلاح ميناء الإسكندرية في مقابل ٢.٥٠٠.٠٠٠ جنيه في حين أن أعمال الإصلاح لم تتكلف سوى ١.٤٤٠.٠٠٠ جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر^(٣٠).

التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبق استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذي شرحناه. لأن هذه القروض هي أموال أجنبية، دفعها ماليون ومرايون يتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل في شؤون مصر. وهذه الملايين من الجنيئات المفترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالي، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتي إذا ركبته الديون، فيصبح أسير دائيته. والقروض التي استدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يثقل معظم ميزانية الحكومة، وهذا وحده يعطيك فكرة عن فداحتها، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شؤون مصر على مصراعيه، وقد بدأ هذا التدخل مالياً، ولكنه كان بطوى في ثنياه عوامل التدخل السياسي، فكان تدخلاً مزدوجاً.

بيع أسهم مصر في قناة السويس

(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأنظار سنة ١٨٧٥، حين اشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس.

تكلما بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة (ج ١ ص ١٠١)، والآن نعود إليها في شيء من التفصيل. إذ يجب علينا أن نتعرف أصول الكوارث التي حلت بالبلاد، ولا شك أن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر في القناة كان كارثة على مصر، إذ كانت أول خطوة خطتها انحساراً نحو الاحتلال.

كانت الحكومة في سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس. فقد ركبته الديون. ورهن إسماعيل موارد الدولة مورداً بعد آخر في سبيل لقروض للتلاخقة، وقواتها الباهظة، وكان عليه أن يؤدي في ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونوات (مستندات) على الخزنة تستحق في

(٣٠) في كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الأصل الإنجليزى)

هذا الموعد. فلهذا الوفاء. وإسرافاً للإفلاس. وكان معين المال قد نضب بين يديه. سحت في حين الحكومة عن مورد من الموارد المالية ثم برهن بعد. فرأى أن حصرى أسهم تأسيس قناة السويس ١٧٩.٦٠٢ سهم لا تزال ملكاً حالياً من الرهن. وهي تترك ٧ من رأس مال شركة. أى أنها تكاد سبع نصف رأس مال. وهكذا لن يفرص حصتها عدة ملايين من جنيئات. كى يؤدي قيمة المبالغ المستحقة. أو أن يبيعها إذا تعدد الاقتراض. بدأت هذه الفكرة تساور إدمعيل في أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥. وكان يازيس في ذلك

الحين أحد المالبين الفرنسيين واسمه إدوارد درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية في مصر، ويعرف ارتباط الخديو واضطراره إلى المال، فأرسل إلى أخ له في الاسكندرية يدعى السيو أندريه درفيو André Dervieu وهو أيضاً من رجال المال، يطلب إليه أن يعرض على الخديو بيع أسهم مصر في القناة، وأنه مستعد إذا قبل الخديو البيع أن يجد للمشتري لها في باريس، فذهب أندريه درفيو إلى القاهرة، وهناك تلقى تلفرافاً من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبعث على الأمل في نجاح الصفقة، فقابل حل أثره إسماعيل باشا صديق المفتش وزير المالية في ذلك العهد، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو، وعرض عليه الفكرة، فلقبت منه قبولاً، إذ كان المفتش يبنى تدبير المال اللازم بأية وسيلة، ولو بتضحية تلك الذخيرة العظيمة، لأداء المبالغ المستحقة في ديسمبر، ويادر إلى تقديم الرسول الفرنسي إلى الخديو، فقص عليه ثبات مهمته، فارتاح الخديو إلى الفكرة وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك^(٣١).

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة في عدة ملايين من الفرنكات تعهدت بأدائها فداداً للاتفاقات المبرمة بينها من قبل. ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد تولت للشركة ما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهى في سنة ١٨٩٤، وذلك خصماً مما عليها للشركة، وكان مفهوماً بالطبع أن من يشتري هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق، فلا يأخذ ربحاً عنها حتى سنة ١٨٩٤، فكان مما عرضه السيو أندريه درفيو أن يدفع الخديو للمشتري فائدة سنوية مقدارها ١٢٪ من مبلغ الثمن، يعوض عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٩٤، فرضى الخديو أن تكون الفائدة ٨٪ بضمانة إيراد جبرك بورسعيد، وترك

(٣١) انظر بحث السيو شارل ليج Charles Lepage في (شراء أسهم قناة السويس) المنشور في مجلة باريس Revue de Paris بأعداد ٢٢ من السنة الثانية عشر (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٣٢٥

١٠ - د. محمد جابر نقول لعدة ١٦ نوفمبر، ١٩٧٠ في طريقه إلى أخيه بداريس بمتيجة المتروكة
١١ - د. محمد بن السلي الخنيث لدى جماعة من المائتين الفريسيين لإعدادهم - وبقية
مستشفى في وقت غرضه، وهذه اتفاق - من غير طلب - في يومه أحل الخبر - محمد
حسب ١٩٧٠ في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٧٥.

الإيجازية . وبـه يكون لدى نقض تعلمات من حكومة في هذا الباب . انتهى .

(٣٢) نشر في العدد ١ كتاب (مادة السويس) للمسيح فراراد بك *Boissier Bey* = ١ من ١٩٠٨

ستعدد الأسهم القصصة - بمصر حتى الثمن ٣.٩٧٦.٥٨٢ حنياً إنكليزياً - بعد أن كان أربعة
 والتفق الطرفان على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك في أول ديسمبر . والباقي
 خلال شهر ديسمبر ويناير لدى يديه . في المواعيد التي تحددها الحكومة المصرية . - بحافها مع
 س روتشلد بلندن . وترمت الحكومة المصرية أن تدفع بحكومة الإمبريئة كل سنة ستة
 من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ فائدة ٥٪ عن قيمة الثمن . أي ١٩٨.٢٩ ح سنوياً . مقابل
 حرمان الحكومة الإنكليزية من أرباح الأسهم طوال هذه المدة . وعلى ذلك تمت الصفقة ولما
 غضى عشرة أيام على علم الحكومة الإمبريئة بركة الخديو في البيع . ففي هذه المدة الوجيزة
 فحسبت الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمعت رأيها فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم
 لإتمامها ، وفازت بها ، على حين كانت المناقشة بشأنها دائرة بين الخديو والدوائر الفرنسية .
 واستعجلت الحكومة الإنكليزية تنفيذ العقد ، فاشترطت فيه أن لا يدفع الثمن إلا بعد تسليم
 الأسهم ، ولذلك بادر إسماعيل باشا صديق في صبيحة ٢٦ نوفمبر ، أي غداة توقيع العقد
 بتسليم القنصلية البريطانية جميع الأسهم ، مودعة في سبعة صناديق كبيرة ، وانتهت عملية
 التسليم في ذلك اليوم ، بأن بصت الأسهم بأختام كل من إسماعيل صديق ، والقنصلية
 البريطانية ومحاكمة القنصلية ، واحتضت الحكومة البريطانية بأمر نقلها إلى إنجلترا ، فأصدرت
 وزارة البحرية أمرها في أوائل ديسمبر إلى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن ترحل
 على الإسكندرية في منتصف هذا الشهر ، وإذا علم الجنرال ستانتون باجتياز الباخرة قناة
 السويس استقل من القاهرة قطاراً خاصاً ، سار به إلى الإسكندرية وحصل معه الأسهم
 محفوظة بعناية تامة في أربعة صناديق مصفحة بالزنك . ولما رست الباخرة في ميناء الإسكندرية
 نقلوا إليها الصناديق ، ثم نقلت رأساً إلى بورسواوث ، فبلغها يوم ٣١ ديسمبر . وفي أول يناير
 سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة ، وأودعت
 الأسهم في اليوم نفسه بنك أنجتر .

كانت هذه الصفقة فوزاً عظيماً للسياسة الإنكليزية . ويرجع هذا الفوز إلى التلکؤ الذي
 بدا من المالبين الفرنسيين في الشراء . فقد احتفلوا في أن تكون الصفقة شرعاً وحرصاً . وكان
 لابد من تصامن عدة مالبين لتقديم مبلغ المائة المليون من الفرنكات . فكان احتلافهم عقبة
 عطلت المفاوضات التي تولها المسيو دوفيو . وبلغ المسيو فوديتان فليسيس نياً هذا التلکؤ .
 فطلب إلى وزير الخارجية الفرنسية ، الدوق دي كار Decazes ، أن يبذل نفوذه لإتمام

لصفقة . وفي خلال مخاضات انعقد الاتفاق في درفيو وحيدو على أن يقدم هذا من
 قننة المالبين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بصحة لأسبحت صبيحة من صفقة د م بردها في
 ثلاثة أشهر . وهذا معناه البيع المستروداه الزهر . وتقرر بذلك عقد لات دى . د م يكن
 . فياً لفأذه إلا قبول المالبين الفرنسيين ، وكان في مقدور الدوق ديكار أن يندح في الأمر
 وينحمل الخوف قبل أن تقرر إنجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية لبطت هزيمته . ذلك أنه
 حتى إذا آلت الأسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما . سواء بالبيع أو بالرهن . أن تؤدي إلى تكدير
 علاقات الوديين الدولتين ، وكانت فرنسا وقتئذ في حاجة إلى صداقة إنجلترا بعد أن خرجت
 مهزومة من الحرب السبعينية وصارت هدفاً لحرب جديدة نشأتها عليها ألمانيا ، وكانت هذه
 الدولة لا تفتأ تهددها وتتوعددها بالحرب ، وتبغى الغارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها
 وتجديد قوتها ، من أجل ذلك أحجمت وزارة الخارجية الفرنسية عن إبرام الصفقة لحساب
 المالبين الفرنسيين ، وزاد في إحجامها أنها في خلال المفاوضات استطلعت رأى وزارة خارجية
 إنجلترا فيما يكون لإبرامها من الأثر في العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل
 على معارضة إنجلترا في أسلوبه الأسهم المصرية إلى أيدي المالبين الفرنسيين فلبط هذا الجواب
 هزيمة الدوق دي كار ، وجعله يرى أن لا يتم التعاقد عليها ، واشتهرت إنجلترا هذه الفرصة لتبادر
 إلى الشراء ، وكان لمهارة دسرايلى (لورد بيكنسفيلد) رئيس الوزارة الإنكليزية وعظيم كفاءته ،
 وصلته بالبارون روتشلد ، فضل كبير في إبرام العقد ، فإنه لم يكن يتصل بعلمه سوى المالبين
 الفرنسيين في شراء الأسهم حتى بادروا إلى الاتفاق مع البارون روتشلد ، وكانت تربطها صداقة
 قديمة ، فضلاً عن اتفاقها في الدين لأن كليهما إسرائيل ، على أن يقدم لحكومة
 الإنكليزية ثمن الأسهم ، فقبل البارون عن طيب خاطر تقديم ثمن اللازم فوراً ، في الوقت
 الذي كان المالبين الفرنسيون مختلفين في أن تكون الصفقة شرعاً أو غير شرعاً . وقد خاض دسرايلى
 إلى روتشلد لأن الفرصة عرضت في غيبة مجلس العموم ، ودخل في مقدور حكومة فتح
 عماد بمبلغ ثمن دون موافقة المجلس ، وكان الوقت لا يسمح بمصر عند ذلك .
 فتعلب دسرايلى على هذه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشلد على أن يدفع هذا ثمن عن
 الحكومة الإنكليزية مقابل سمسة ٢١٪ من الثمن علاوة على فائدة تحسب . من يوم
 أدائه المبلغ إلى الحكومة المصرية إلى أن يسلمه من الحكمة
 أذاعت الصحف نياً هذه الصفقة غداة إبرام عقدها دسرايلى في

مضعفة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قلة أنظاره من قبل ، فإن هزيمتها في تلك الحرب جعلته يدير شراعه نحو إنجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة .

لست الحكومة الإنجليزية نداه إسماعيل ، لأنها وجدت في طلبه فرصة للتدخل في شؤون مصر ، وأوفدت إليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة المستر اسطن كيف ، أحد الماليين المدعومين من الإنجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها « بعثة كيف » .

كانت هذه البعثة وماخولها إسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذي أصاب وزارته ، مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أبرم إسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة ، فكانتا ضربتين قاصمتين ، أصابتا مصر في استقلالها المالي وكيانها القومي .

جاءت البعثة إلى مصر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت تقريرها ، ولم يحمي كما يروم إسماعيل ، فإنها حينئذ أولاً بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ، والأوروبيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى سداسة الشروط التي حددت بها القروض للتوالية ، وإلى الإسراف في إنفاق مبالغ جسيمة في وجوه معلومة النفع ، وفي خملات حرية قليلة الجدوى ، فوالتمستها أطماع الأفاقين السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاد الديون القصيرة الأجل (التي اقترضت في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وتحويل جميع الديون الأخرى إلى دين موحد قدره ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه يسدد في مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪^(٣٤) .

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضروري لإصلاحها أن تخضع للمشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برئاسة شخص ذي ثقة أشارت تلخيصاً بأن يكون إنجليزياً ، واشترطت أن يحترم الخديو قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرصاً إلا بموافقتها .

وهذا الاقتراح يدل على أن إنجلترا لم توفد بعثة (كيف) للعب الذي يطلبه إسماعيل ، بل جعلت لها مهمة سياسية وهي تمهيد السبيل للتدخل الإنجليزي .

(٣٤) تقرير لجنة « كيف » للشور فيلا لكتاب (مصر كما هي) لستر ملك كون من ٤٠٠

التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة (كيف) إلى مصر . لحطت فرنسا من إيفاد الحكومة الإنجليزية إليها . تريد الاستئثار بالنفوذ لدى إسماعيل . ولم تكن اعتدراً ترى إلى النفوذ المالي فقط ، بل كانت تقصد إلى ما هو أبعد من ذلك . وهو التدخل السياسي ، فنشط التنافس بين النفوذ الإنجليزي والنفوذ الفرنسي ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية إسماعيل وبلاطه ، ففريق كان يقاد إلى النفوذ الإنجليزي ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسي ، وهذا يدل على مبلغ الضعف السياسي الذي تملك في كيان الحكومة بسبب الارتباك المالي ، ولا غرو فلال هو عصب النفوذ السياسي .

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية أن تعارض معنى الحكومة الإنجليزية بمعنى مثله ، فأوفدت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو السيد فيليه Villet ليعاون إسماعيل على تنظيم ماليته ، وكانت ترمي بذلك إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل في شؤون مصر ، فقدم مشروعا أبدى إسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الإنجليزية من رجحان كلمة النفوذ الفرنسي ، وعارضت عمل إسماعيل بضربة لئله ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه أن لا تذيع تقرير لجنة (كيف) ، حتى لا يسوء مركزه المالي ، فلما رأت منه ميلا إلى اتباع المشورة الفرنسية لوتحت بأنها ستنتشر التقرير ، فلما احتج إسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب البرلمان البريطاني أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب ديمرائلي رئيس الوزارة أنه لا يعارض في نشره وأن الخديو هو الذي يمنع في ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة من نشر التقرير ، لأنه ترك الأذهان تعتقد سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول أسعار السندات المصرية نزولاً هائلاً .

التوقف عن الدفع

(أبريل سنة ١٨٧٦)

سارت الضائقة المالية في طريقها ، وأحوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديو مرسوماً في ٦ أبريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوربية أنشئت لفرض التدخل الأجنبي في شؤون مصر . وسببها الأوربية عليه . وعلى سلطة الحكومة المصرية في شؤونها المالية والإدارية . وهو ذو اعتناء على استقلال عصر المال والسياسي ، لأنه بمثابة حكومة أجنبية ، داخل حكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص المرسوم الصادر بإنشائه على أنه يحسن تسلم النفود مخصصة بدم . ويرى إدارة مدونين خائب ، تدهم حول الدالة ، ويعينها الخديو وفقاً لهذا الانتخاب ، وقضت المادة الثانية بأن المواطنين النزيه هم تحصيل الإيرادات لشقدهم ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية ، ونصت المادة الدمة على أن الحكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التي خصصت إيراداتها لصندوق الدين تعديلاً يقضى إلى إتفاض الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق ، وأن لا تعقد الحكومة أية قرض جديد ولا تصدر إقادات مالية على الخزانة إلا لأسباب تقتضى بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على أنه قد حفظ للحكومة الحق في أن تقرض بالحساب الجاري مبلغاً لا يزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزانة ، ونص المرسوم على أن المحاكم المختصة تختص بنظر كل الدعاوى التي يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الدين . ولا نزاع في أنه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائن الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة هذه السلطة ، وتلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوى على الضعيف ، هي التي أملت مشروع صندوق الدين لاستئثار بؤراد البلاد ، وغرض الوصاية الأوربية على ماليتها .

مشروع توحيد الدين

(مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦)

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ . أصدر الخديو مرسوماً ثانياً^(٣٧) بتحويل ديون الحكومة ودين « ليرة » الدين والدين السابقين دين واحد ، سمي (الدين للوحدة) بقرره ٩١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه جبيري ، بقائده سبعة في المائة ، يسدد في ٦٥ سنة ، والغرض من هذا المرسوم توحيد وتبويب الدائنين على استبعاد ديونهم . وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالقائدة

(٣٧) نصه في قانون ج ٢ ص ١١٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)

سنة والأقسام المستحقة على الحكومة في أبريل ويونيو ١٨٧٦ لشهر . وفي كثير من هذه الأقسام لا للمحافظة على خطوهم . وكان حرص من تأجيل بر ماش . في نفس هذا المرسوم في بورصة الإسكندرية يوم ٨ أبريل . فكان هذا إيذاناً بالتوقف عن تسريح . أو عبارة أخرى بالإفلاس ، ولا ذاع هذا المرسوم سوى السخط والذعر إلى الأسفل . له رنة ، واستهدف إسماعيل لطاعن المالين والمرايين الأثالث ، وانتقلوا . يندون . ويخسرون . على أن كانوا حتى الأسس بدهامون ويشلقون . وأحدو يتحدون بوجود حبي

حسرو

إنشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بدء الوصاية الأجنبية على مصر

شهر الخديو بارتالك الحالة المالية ، وما تتطوى عليه من الأخطار ، وما يمر إليه سخط - المالين الأوربيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم ، فطلب إلى وكلاء الدائنين بوضع النظام الذي يرضونه . فقدم وكلاء المالين الفرنسيين مشروعاً بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الدين ، أما المالون الإنجليزي بأنهم لم يشكروا في هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطوة التي ترسمها حكومتهم .

استجاب إسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ، وأصدر مرسوماً في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للدين من المصالح المحلية ، وتخصص له أياد مديريات الغربية ، والنوبية ، والبحيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدخولية في القاهرة والإسكندرية وإيراد حارك الإسكندرية والسويس وبرز سميد ورشيد وديماط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وإيراد المصلح (ضريبة الملح) ، ومصايد المطرية (دقهلية) . ورسوم مكاري . وغير ذلك للاحة في الليل ، وإيراد كوروى قصر النيل ، وإيراد أطلان الدائرة السنية ، أي أنه تخصص لسداد الدين معظم موارد الخزانة المصرية .

(٣٨) من المرسوم مشدق في القانون العام للإدارة والقضاء لقلب جلاء . ج ٢ ص ١٤٤ (طبعة سنة ١٩٠٠)

وضيقة نوفة . قضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، أى قروض صوب لأجل ، تق قيمتها كما كانت . فتبدل بسندات سندات جديدة من الدين مسمى جداد مائة . وأن أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (وهى القروض القصيرة الأجل) يعطون سندات جديدة تحسب فده بواقع مائة لكل خمسة وتسعين من قيمتها الإسمية . وذلك مقابل إطالة أجل مدادها . أما سندات الدين المائر فتستدل به سندات جديدة مع إضافة ٢٥ ٪ إلى قيمتها ، أى بواقع مائة لكل ثمانين جنبها من قيمتها الإسمية . وذلك مقابل إطالة أجل السداد .

وتخصص لسداد الدين المورده وفوائده الموارد المينة فى مرسوم صندوق الدين . وقدر مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٦,٤٧٥,٢٥٦ من الجنيهات الانجليزية سنويا ، بما فى ذلك المبلغ المقر على الدائرة السنوية ومقداره ٦٨٤,٤١٩ ج . وتقرر أيضا وقف جباية للمقابلة .

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولكى يطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية ، أصدر الخديو فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا^(٣٧) بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس بعينه الخديو ، ويتألف هذا المجلس من ثلاثة أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة ، والثانى بمراقبة الإيرادات والمصروفات (وهى غير المراقبة الثنائية التى سيرد الكلام عنها) ، والثالث بتحقيق الحسابات ، ويبدى المجلس رأيه فى ميزانية الحكومة السنوية التى يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر ، وعين السيور شالوي Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالى رئيسا لهذا المجلس .

الرقابة الثنائية

(١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦)

إن إنشاء صندوق الدين . وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية ، وتوحيد الديون ، كل هذه

(٣٧) ص ٢ فى نفوس جلاء ج ٢ ص ١٥١ طبعة ١٩٠٠ .

الوسائل . على ما فى معطياتها من اثبات على سعة الحكومة ، لم تنفع الحكومة الانجليزية ولم ترفعها الكفاية لضمان مصالح الدائن . فامتنعت عن تعيين مندوب عنها فى صندوق الدين ، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو السيد دى بلنير De Bligneret واختارت النمسا كون كرىمير Kremer . وإيطاليا نسيور بارافالى Baravelli ، وجاهازت انجلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين .

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقى . بل كانت ترمى إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى فى إدارة الحكومة المصرية . ويعمل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية فى سياستها وتصرفاتها الداخلية . ولكى تمهد إلى وضع هذا النظام ، أوفدت إلى فرنسا أحد أعضاء البرلمان الانجليزى وهو مستر جوشن^(٣٨) Goschen ، كى يتفق وإياها على التعديلات التى يرى لزوم إجرائها فى تسوية ديون إسماعيل . وعلى الحطة المشتركة لإكرام الخديو على قبول هذه التعديلات ، وتحدثت الحكومة الفرنسية من ناحيتها السيد جوبير Joubert ، مندوبا عن الدائنين الفرنسيين ليشارك مع المندوب الانجليزى فى عرض مطالب الدائنين على الخديو . جاء جوشن ثم جوبير إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦^(٣٩) ، وطلبا إلى إسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأنها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة ، وتدخل قنصلا انجلترا وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفيان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بإيعاز من دولتيهما للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان ، فتردد إسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تعرضه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فنزل أخيرا على إرادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ . الذى سياتى بيانه .

(٣٨) كان جوشن وزيراً سابقاً فى الوزارة الانجليزية ، ثم عاد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن اللورد جوشن أحد أصحاب بنك فريملنج وجوشن لانجلترا وهو البنك الذى أقرض مصر قروضها الأولى .

(٣٩) كما ورد فى كتاب مصر كاهن . Egypt as it is للسيد مالك كون ص ١٤٠ .

مقتل إسماعيل باشا صديق (المفتش)

(نوفمبر سنة ١٨٧٦)

وفي خلال المفاوضات بصدد الرقابة الثانية . وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر المال . وهو قتل إسماعيل صديق باشا .

كان جوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثانية . يحتم إقصاء إسماعيل صديق عن وزارة المالية . كشرط جوهرى لإصلاحها ، فقبل الخديو مضطرا تضحية وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال إسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، وإدعان الخديو ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفا له .

ولم يكف جوشن بذلك ، بل اعترم مقاضاة إسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن العجز الواقع فى الجزانية ، متبها إياه بتبديد هذا العجز إضرارا بحقوق حملة الأسهم ، فاضطرب الخديو من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يبق على ولائه لمولاه فى سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فإنه سيشرك الخديو معه فى تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألحق عبء المسئولية على عاتقه ، ففكر إسماعيل فى التخلص منه ، ودير مشروع محاكمته بتهمة التأمر على الخديو ، وإثارة الفواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير ، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعترم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإنفاذا لهذا الغرض استدعاه إلى سراى عابدين ، كعلامة على الثقة به ، وهما روعه ، وتلطف فى محادثته ، ثم اصطحبه إلى سراى الجزيرة ، مظهرا أنه رضى عنه ، ولكن لم تكف العربى التى أقلتها تجتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديو ويأمر إلى إصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله فى ناحية من القصر . ومن تلك اللحظة احتق نوره عن الجمهور ، إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، فقتلوه ، ونفوا جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦) .

وله يمر الناس يادى الأمر بما حل بغنشى ، واستمرت المحاكمة الصورية ماصبة فى سبيلها . وحكم المجلس الخصوصى بفيه إثر دنقلة وسجنه بها ، فى حين أنه لقي حتفه قبل أن تتم المحاكمة .

ويعمرى أن هذه الوسيلة فى التخلص من الرجل ليست كما تسبغ الشرائع ، ولا البطم

والأخلاق . فإن اغتيال الناس غير عمل لا يبق أن يصدر من سلاطنة ، بله الملوك والأمراء . ثم مادا كان يقم إسماعيل من غنشى ؟ به لا يكن بنفذ إلا سياسة التى وضعها الخديو . أو كما يقول مؤلف (تاريخ مصر - ١) يجب أن يعطى ما تقبصر لقبصر ، فإذا كان المفتش هو الأداة التى تحضر وتنفذ . فإن رأس الذى كان يتكر ويظم هو الخديو (١٠) .

ومما كثر من انرى فى نفس غنشى . فقد انتهت بهذه الخدمة المفزعة حياة رجل فاقده الدمة والصميم . تسلط على حكومة مصر ومسايرها ثمانى سنوات طوال ، جرت الخراب المالى على البلاد .

اعتقد إسماعيل أنه بنى غنشى قد حقق غرضين ، أولا أن يتخلص من إرداعة أسرار اشتراكه وإياه فى تبديد أموال الدولة ، وثانيا أن يبال عطف المتدوين الأوروبيين جوشن وجوبير فى مطالبتهما منه . وقد حقق إسماعيل الغرض الأول ، فإنه بمقتل المفتش ، وإلقاء جثته فى قاع اليم . قد قبيت معه أسرار التلاعب والعبث بأموال الخزنة العامة ، أما الغرض الثانى فلم يتحقق ، لأن إسماعيل صار تحت رحمة المتدوين الأوروبيين وتدخلها المستمر فى شؤون الحكومة .

وبعد قتل المفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضى بفرض الرقابة الثانية على المالية المصرية .

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتسوية الدين العام

إن المرسوم الذى أصدره الخديو فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذى قرره الدولتان الانجليزية والفرنسية تسوية الدين العام (١١) ، وهو :

أولا : التعديلات التى بنى جوشن وجوبير إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦

ثانيا : فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية

ثالثا : التعديلات التى قررها مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتى .

(١٠) - ربيع مصر لندى ص ١٠٦

(١١) - ص ٩ فى قانونى حلال - ٢ ص ١٣٥ (صحة سنة ١٩٠٠)

نظام الرقابة الذاتية

وقضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بغرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وأن ينزلها رقبان (مر فان) بوظيفة « مفتشين عموميين »^(١٦) ، أحدهما الخليلي ، والآخر فرنسي ، فالأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الإيرادات ، والثاني لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي (مادة ٧ من المرسوم) ، وتختار الحكومتان الإنجليزية والفرنسية الرقبين المذكورين .

ووظيفة رقيب الإيرادات كما تنص المادة ٨ هي : «تحصيل جميع إيرادات الحكومة ، وفوريدها للخزائن المختصة لها : وله السلطة على مأموري التحصيل جميعهم ، ما عدا مأموري تحصيل الرسوم القضائية في المحاكم المخالطة ، وهو الذي يرشحهم لوظائفهم ويقبضهم ، وله أن يعزل من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهي لجنة مؤلفة من وزير المالية ورمز الرقبين الأجبيين ، أي أن الكلمة فيها لطين العضوين .

أما رقيب المصروفات (أو مفتش الحسابات والدين العمومي) فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام ، وفقش حسابات الخزنة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لتفقد الدواوين (الوزراء) ورؤساء المصالح أن يأمرؤا بصرف الأذن والتحويل الصادر منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أي مبلغ يراه قد تجاوز الربوط في الميزانية ويرتب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة في الميزانية .

ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالي بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء مصعب المستشار المالي الذي انفرد به الانجليز بعد الاحتلال ، وللرقيب الاشتراك في تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠) .

^(١٦) كلمة « مفتش » كانت تؤدي في ذلك العصر معنى السلطة الراسية ، كما يشير ذلك من السلطة لمراقبة لفتش لأقدم ، فلما اكبر من سلطة للقبين ، ومن هنا جاءت تسمية إسماعيل صديق بالقنصل « وكان لفتش عموم الأقاليم سلطة زبد أحياناً من سلطة البعير (نورمان) . ولذلك كان ينزلها كبار المحاكم والأمرام الذين تألفوا لثة الخليلي ، لكلمة « مفتش » العمومي » الواردة في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تؤدي معنى سلطة لمراقبة لمراقبة للرقيب الأوليين .

١- إخراج ديون الدائرة السنية وقدرها ٥٠٠٠٠٠ ر. ٨١٥٠٠ ح ، من الدين الموحد وعقد اتداف ، خاص بنائها (سدة الأولى) .

٢- إخراج قروض سني ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (القصيرة الأجل) من الدين الموحد . واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بواقع ثمانين في المائة من إيرادات نقابة (مادة ٤) ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون في مواجعتها بعد أن كان مرسوم ٧ مايو يدعيها في الدين الموحد ويطلب أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو ٤٢٩٣٠٠٠ ح .

٣- تخفيض الملاوة المقررة لأصحاب الدين البائر من خمسة وعشرين إلى عشرة في المائة .

٤- مايق من الدين المصري جعل قسمين ، قسم سمي (الدين المناز) ومقداره ١٧٥٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى ، صدرت به سندات سميت سندات الدين المناز ، فالتدتها خمسة في المائة ، وتسدد في مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائد لها من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية . وبينما الإسكندرية ، وهذه السندات تعطي بالأفضلية لحامل سندات القروض المقررة في سني ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ (الطويلة الأجل) (مادة ٢) ، والقسم البالي سمي (الدين الموحد) ، وقد صار تخفيضه إلى ٥٩٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزى ، وإبقاء الإيرادات المالية بالرسوم الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هذا الدين ، وجعلت فائدته الإجمالية ٧٠٠٠٠٠٠ ح .

٥- إعادة الصل قانون النقابة (مادة ٢) .

٦- إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين بأكمله (مادة ١٨) .

وتماماً لهذه التسوية عقد في ١٢ يولييه سنة ١٨٧٧ اتفاقاً لتسوية ديون الدائرة السنية

والدائرة الخاصة .

وأنه عرف معنى الاشتراك. ومعنى الاشتراك في هذا المصداق. فهي كانت تؤدي معنى

مجردة.

وتنص المادة (١١) بأن جميع الأتعاف التي يترتب عليها ما في مبيع تزيد قيمته عن حد من ١٢ من أصل المربوط نسوي في ميرية. أو تستمر بما في مبيع عن حصة سوب حسب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدمة ذكرها.

إدارة صندوق الدين

وقصت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ المتعلق بذكره أن لإيرادات خصصه لصندوق دين مخصص مرسوم ٧ مايو ١٨٧٦، التي مخصصة له. ويتق صندوق الدين هيئة دئمة إلى أن يسدد كامل الدين لعام (مادة ١٨)، ولأعضائه أن يتسلموا الإيرادات لمخصصة لاستهلاك الدين. ويرسلوها رأساً إلى بنكي إنجلترا وفرنسا. ويكون تعيين هذه صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم.

لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأستند المرسوم إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية. وهي التي وهنت إيراداتها لوفاء فوائد الدين لشار. إن لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديريين. منهم النائب الخبيرين وثلث مصريين. وواحد فرنسي. ويكون أحد المديرين الأخرين رئيس اللجنة (مادة ٢٣). أي أن العائنة ورياسة للمصر الأوروبي. ويتولى المديرين إدارة السكك الحديدية والميناء. ولهم السلطة العليا على موصفيا. وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين.

وعند إعداد مرسوم عن رقيقين لأوروبيين. وهما السيد Romanco رقيق (مرفد خبيرين من أيرلندا). ولبارون دي مالاريه De Malarec رقيقاً فرنسياً على مفوضين. ومن الماحرين من باريس Baring (مذكرهم) خصوا خبرين في صندوق الدين. من بينهم عصوا فرنسياً. وفي النمويان النموي والأبيض العيان من قبل وهما دكتور Kremer. ولسيور بارفلي Baravelli. وعين الجنرال ماربيوت

Maratoni لأخبرين رئيس بموسم (حد) سكك حديدية وميناء الاسكندرية

بأن تم تصدق له بصفة مؤقتة لمدة قد حوت مرتين سبعة مطلق في إدارة الحكيم المالية. وهو أنه ما يكون الماحر عن لاورد. وفي قرار الوصاية أو الماحر التي تصدر من مجلس حصة عن فقد لأهمية من مصلحه عن تصرف في أمواله. وتصب وصياً أو في عليه يتولى هذا التصرف. وكذلك نزوة الثانية قد جعلت من الرقيقين الأوروبيين قواماً على الحكومة المصرية. واقررت هذه القواعد أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة في أداء ديون الحكومة. ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية في يد إدارة مختلطة.

ولاشك أن هذا النظام إنما هو من الضم الاستعمارية الجائرة، التي تدل على جشع المالكين والسياس الأتخيل والفرس. وسوء بينهم نحو مصر. فإن توقف الحكومة عن الدفع لم يكن يقتضي هذه الشروط القسرية المبهمة. وتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت في ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للمالكين الأوروبيين ومع هذا لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط الجائرة في تسوية ديونها. وهكذا المصانع الاستعمارية. لا تعرف حقاً ولا إنصافاً. وقد اندفعت مرشاً إلى وضع هذه القيود ولأعلال متوهمة أنها تقدم مصالحها المالية. على أنها في الواقع إنما خدمت مقاصد إنجلترا السياسية. فإن النظم الثابتة محكوم عليها دائماً بالإخفاق. وأما حتماً إلى تغلب أحد الشريكين على الآخر. اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة. وكذلك حدث للرقابة الثانية. فقد استعالت مع الزمن سيطرة الإنجليزية كما سيحيى بيانه. وفي ذلك يقول المسو دي فريسينيه Freycinet الوزير الفرنسي المشهور من خلاصته. «إننا نرى في هذا المصداق خطيرين. أنهم إما جعلوا التدخل في مسألة مصر مقصوراً على أنفس وعلى الأخير. ونعمل الشيء هو في ذاته عمل متعب. وخاصة إذا كان بين شريكين مختلفان في الوضع والمناهج ووجهات النظر. مثل فرنسا وإنجلترا. ولابد في هذه الاتفاقات من ضجعة. وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى. وننخذ في هذه مسألة وسائل دولية عن محور مدى حدث في إنشاء صندوق الدين ونحاسب المختلطة. أو كما حدث بعد ذلك في قانون التصفية. والخطأ الثاني أننا أسرفنا في جعل سياستنا نابعة بمسألة دينية. فيه وسك حصة. حكومة لا حتى مصالح رعاياها. ولكن حالة تختلف إذا كان أصحاب الدين لا يكتفون ما نظوى عليه أعمالهم المالية من المغامرة. ففي هذه الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل في شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد. فحين لم

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ تأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ، وبمهمتها تحقيق المعجز في أبواب الإيرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد ميزانية من سنة ١٨٧٨ ، ودون الرسوم لخدمة بالانصاف بجميع المصالح والموالين وجمع من ترى لزوما لسماعه لجميع البيانات التي تطلبها .

وكان هذا المرسوم بقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الإيراد ، دون المنصرف . ثم برض الدائتون بذلك ، وتدخلت لدوت - الانجليزية وبرنسية . وأصرنا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حدة الإيراد وانصرف معاً ، فأذن إسماعيل إلى طلباتها ، وأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً آخر بتعميم اختصاص اللجنة . وجعله شاملاً حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أي أنه يشمل الإيرادات والمصرفات ، وفرض المرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها إعطاء اللجنة جميع البيانات التي تطلبها منهم وتقديمها إليها رؤساء من غير إبطاء .

تألفت اللجنة طبقاً لهذا المرسوم من السير فرديناند دلبس (قاض قضاة السويس) رئيساً ، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بلينير ، وباراطلى ، وبارنج (كروس) وفون كيرير .

وتم هذا التعيين تنهيداً لما اقترحه الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وعين السيد ليون ديرون Liron Dairoles مفضش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، والسير كولون Coulon المحامي للشار لشركة قناة السويس كاتباً لمخاض جلساتها .

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتقتصر كل نواحي الادارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها إلى الأقاليم لتحقيق ما ترى قصصه ، وظهرت بظهور الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية .

وكان شريف باشا الوزير المشهور يتولى وقتئذ وزارتي الخفافية والمخارجية ، ولم يكن راضياً عن تدخل الدول في شؤون مصر بهذا الشكل المهيمن ، ولا عن إذعان الخديو لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت إليه تستدعيه أمامها لتسبح أقواله ، ففرض عليها أن يجب على ما تسأله كتابة ، ولكن اللجنة أصررت على حضوره ، فرفض بإياه أن يظلم الرأى أمامها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إياه ، انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب الفؤاد الأكبر في اللجنة ،

حسب ريكور برنزل وبلاد أخرى نى توقفت عن ذاه فمردد ديوم . - فمردا كما قدسة
مع مصر ، مع أنها كانت أهل حلالاً بتمهدها نسبة من ثقل الدول ١٢٠

وقد بقي نظام الرقابة تسمية معمولاً به إلى أن تألفت الوزارة اختلطة برئاسة نوبار باشا ، في منتصف سنة ١٨٧٨ . وبها وزيران أجنبيان ، أحدهما انجليزي والآخر فرنسي ، فاستغنى مؤلفاً عن الرقيبين الأحسين ، ولا وقعت لأزمة سياسية أخرى انتهت بجمع إسماعيل . أعدت بحسب نظام الرقابة الدنية في أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد «حلال الاجيرى لبيت الرقبة في أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المال الانجليزي ، وبذلك تحولت الرقابة تسمية إلى سيطرة انجليزية .

أما إدارة السكك الحديدية وسبناه الاسكندرية فقد بقي الجزال مبروت يتولاها إلى أن توفي ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف اللجنة المختلطة للمركبة إليها تلك الادارة بأن جعلت من ثلاثة مديرين أحدهما انجليزي وله الرئاسة ، والآخر فرنسي ، والثالث مصري ، ثم تسلم الانجليز إدارتها في عهد الاحتلال .

لجنة التحقيق العليا الأوروبية

(٢٧ يناير سنة ١٨٧٨)

كانت مهمة الرقيب الأجنبيين زراعة مصالح الدائنين الأجانب ، وتدبير المال اللازم لوفاء الأقساط المطلوبة لهم . ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيئ إلى أسوأ ، وازداد ارتباطها وصعزها ، وترغم مما أسرفت فيه الرقبان الأجنبيان من ابتزاز أموال الأهل بطرق القهر والصف ، فقد عزيا إلى إسماعيل أنه يقيم العقبات في سبيل النظام شؤون الحكومة لماية . واتفق الرقبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لقصص شؤون الحكومة المالية .

لا حرم أن هذا غضب وما ينطوى عليه من اعتداء فادح على استقلال مصر وتدخل في شؤونها الداخلية ، - على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن الخديو إسماعيل اضطرت تحت ضغط الحكومات الأوروبية إلى الإذعان لهذا المطلب ، وأصدر مرسوماً في

وتولى رأسها القلبية لكثرة تعب نسيم مودين دلبس في باريس . وبعد أن قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أهمها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعبئها ، وما تقتضيه لإصلاحها ، وحُصنت في تقريره المديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وحتى قيمة المطلوبات : شجرة عن الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة لموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٠٠٠ ج . بخلاف مديون العام ، واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة ، وحُصنت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٠٠٠ و٥٨٩ جنية ، وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٢٦٣ و٣٨١ ج فبلغ مجموع العجز ٢٦٣ و٢٤٣ ج . اعتبرت أن الخديو مسئول عن قبضته ، وطلبت لسد هذا العجز أن يتزل عن أطيانه وأطيانه عائلته ، فعرض الخديو أن يتزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة النسبية والدائرة الخاصة . وعن ٢٨٨ و٨٦٢ قدان من أطيانه عائلته ، ولكن تبين أن أطيانه الدائرة النسبية والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة . فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانه أخرى للعائلة الخديوية . فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، وحدث فيما بعد ضماناً لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته في المستقبل عن العجز في ميزانية الدولة .

إن بلادي لم تعد في إفريقية

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو ، ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتلقى منه رأيه في الموقف المتبع والمالى بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يخون على بيانات وتهم موجهة به شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتي في حديثه لسير ويلسن :
« قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو ممدد بالبيانات التفصيلية . ولأن أعوزكم الوقت للتعليق في بعض المسائل ، فهذا لا يقلل من حزين شكوى لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم . وكنت أود أن أشكرهم بنفسى . فأرجو منكم أن تدينهم تشكراي الجملة .
ولمما يتعلق بالنتائج والمقترحات التي انتهى إليها ، فإنني أقولها ، وطبعاً أن أعمل ذلك

في الذي رغبت في هذا بعض ناصالح بلادي . وعلى الآن أن أفقد هذه المقترحات . وكنت عن يقين أن عزمي على ذلك عزماً جديداً . إن بلادي لم تعد في إفريقية : بل نحن الآن قطعة من أوروبا . نصبح أن نطرح لأعلاط الماضية . وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية وسنرى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون . ونقومها وضع الأمور في نصابها .
« حنة » القديرة . ومن نوحس أن لا نكثر من الكلام . وأنا من جهة قد اعتزمت أن أتوجه حديثاً للعصبة . وإلى هادئ عسى يتكيف توبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح العهد الجديد . وصهر صبيح ما له عزمه على عمله .

وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حصل فهمه ميسبباً منه الاستقلال الوزاري . وليس هذا بالأمر الهين ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم صلاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل يتبع ويؤتي ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماء مصر « (١) » .

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

في هذا المعرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادي لم تعد في إفريقية الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة .

وهذا الجواب في ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدم ، فإن تدخل جهة تحقيق أوروبية في شئون مصر المالية والسياسية ، وإبلاها إرادتها على ول الأمر . وصطرار وزير الأمر إلى قبول تدخنها وشكرها على هذا التدخل . والعمل بمقترحاتها ، وقبول رقبة شديدة من قبل . كل هذه تقوهر الهزيمة ثم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك العهد . ثم نصف نتيجة نسبة خالية التي اتبعتها إسماعيل . والمديون الهائلة التي فرضها . ونرى جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين .

(١) - كلمة الأصغر (محمدة) - في المراسيم المصرية سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ٩١٥ هذا الفصل الأخير من كتابها « ما كان لي شرفه » . وردت فيها في حريضة (الوزير لبيب) - عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

وتولى رتبها المعية لكثرة تعب المسير فوردبان دلبس في باريس ، وبعد أن قطعت لجنة المرحلة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعيوبها . وما تقتضيه للإصلاحها ، وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ . وهي قيمة المطلوبات الشاعرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة ، منحوضين وأرباب المعاشات . فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٠٠٠٠ ر. ح ، بخلاف ديون الماء . واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة ، وأحصت المعجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٠٠٠ ٢٥٨٦٠٠٠ جنيه ، وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٢٦٣ ٣٨١ ر. ح فبلغ مجموع المعجز ٢٦٣ ٢٤٣ ٩٠٠ ر. ح عثرت أن الخديو مشغول عن قيمته ، وطلبت لسد هذا محراباً من عن أطبانه وأطبان عائلته ، فعرض الخديو أن يتزل عن أطبانه المعروفة بأطبان الدائرة الحسية والدائرة الخاصة . وعن ٢٨٨ ٨٩٢ فتان من أطبان عائلته ، ولكن تبين أن أطبان الدائرة الحسية والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد المعجز المتقدم ذكره أطبانا أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن حزم من أملاكهم ، وهنت فيما بعد ضماناً لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته في المستقبل عن المعجز في ميزانية الدولة .

إن بلادى لم تعد في أفريقية

دفعت لجنة تقريرها إلى الخديو . ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليشق منه رأيه في الموقف السياسي والمالي بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوي على بيانات ونهم موحية إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة . وأدى البيان الآتي في حديثه للسير ويلسن .

« قرأت تقرير لجنة التحقيق . وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتعن في بعض المسائل . فهذا لا يقلل من جزيل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم . وكنت أود أن أشكرهم بنفسى . فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجملة .

« وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التي نسبها إليها . فإني أقولها ، وطبعى أن أعمل ذلك

فإن الذي رغبت في هذا لعمل لصالح بلادى . وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات . على يقين أني عازم على ذلك عزماً حديداً . إن بلادى لم تعد في أفريقية ، بل نحن الآن فصنة من أوروبا . فصبي أن نطرح الأغلاط الماضية . وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية ونسرى عن قريب تعبيرت دمة تحدث بأسهل مما يظنون . وقوامها وضع الأمور في نصابها . وحزمه القدر . من لم يحب أن لا نكثر من الكلام ، وأنا من جهة قد اعترمت أن نوحى حقائق العسية . وفي بادئ عمل بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح العهد الجديد . وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله .

« وقد يبدو أن هذا التعبير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال التورى . وليس هذا بالأمر الخفيف ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم . وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمائم على مبلغ ما اتوينا من العمل بمقترحاتكم . ويريد أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً . لأن كل عمل يتبع ويؤق ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماء مصر » (١١) .

هذا ما أحاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

وفي هذا المعرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تعد في أفريقية الخ » ومن تمكك الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالي وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يتفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة الممكوسة .

وهذا الجواب في ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية في شئون مصر المالية والسياسة . وإملاءها إرادتها على ولى الأمر . واضطرار ولى الأمر إلى قبول تدخلها وشكرها على هذا التدخل . والعمل بمقترحاتها . وقبول الرقابة الشديدة من قبل . كل هذه الظواهر الخفزة تنم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك العهد . وهذا الضعف نتيجة السياسة الدلية التي اتبناها إسماعيل ، والديون الدفقة التي قرضها . ونرى جمعة البلاد تحت رحمة الدائنين

(١١) من كتاب أسرار مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من ١٨٧٨ - ١٨٧٩ من ١١٥) هذا خثرة أخرى

هذا ذكرها سير جبريل شام . ووردت أيضاً في جريدة (ثورنر إسبيك) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

ويفي رتباً الفعلية لكثرة تغيب المسيو فردينان دلميس في باريس ، وبعد أن قطعت اللجنة
شريحة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعبئها .
وم تقترحه لإصلاحه . وأوصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية
سنة ١٨٧٦ ، وهي قيمة المطلوبات المتحررة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب
مسحور للموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٦٢٧٦١٠٠ ج ، بخلاف اندي
لله . واعتبرته عجزاً في ميزانية الحكومة ، وأوصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره
٢٠٥٨٦٠٠٠ ج . وفي ميزانية ١٨٧٩ ومقداره ٣٨١٢٦٣ ج فبلغ مجموع العجز
٢٦٣٢٤٣٠٠ ج اعتبر أن الحديو ستول عن قيمته ، وطلبت لهد هذا العجز أن يتزل عن
شعبته وأطيان عائلته ، فعرض الحديو أن يتزل عن أطيانته المعروفة بأطيان الدائرة السببة والدائرة
الخاصة . وعن ٢٨٨٠٨٦٢ فدان من أطيان عائلته ، ولكن نبر أن أطيان لدائرة السببة
والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة . فطلبت اللجنة أن يخصص لهد العجز المتقد
ذكره أطياناً أخرى للعائلة الحديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن
حزبه من أملاكهم ، رهنه فيما بعد ضماناً لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الحديو
تغييراً في نظام الحكم ، ويتزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسؤوليته في المستقبل عن العجز في
ميزانية الدولة .

إن بلادى لم تعد فى إفريقية

رفعت اللجنة تقريرها إلى الحديو . ثم قابلته السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ . ليتلقى منه رأيه في الموقف السياسي والمالى بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوي على بيانات وهم موحدة بـ شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب حجة ، وأدلى ببيان الآتى في حديثه للسير ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتمعق في بعض المسائل . فهذا لا يقلل من جزييل شكرى لكم ولزملائكم الذين أنفت لسفرهم .
 كنت أود أن أشكرهم بنفسى ، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجملة . »

و فيما يمتنع بالسائق والمفرحات التي انتهت إليها . فإني أقبلها ، وطبعي أن أعمل ذلك

وإني أتدري رعت في هذا عمل نصائح بلادي . وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات .
على يقين بأن عازم على ذلك عرما جدياً . إن بلادي لم تعد في أفريقيا . بل نحن الآن قضية
من أوروبا . فطبيعي أن نطرح الأغراض لماضية . وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية
وسيترى عن قرب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون . وقوامها وضع الأمور في نصابها .
وحزنا شديد . ومن واجب أن لا نكثر من الكلام . وإنما من حقي قد اعترفت أن أتوجه
الحقائق العملية . وإني بادئ عمل بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتح العهد
الجديد . وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله .

« وقد يدعون هذا التعبير ليس من الأمور ضامة . ولكن سترى أنه إذا حس فهمه سينا منه الاستقلال الوزاري . وليس هذا بالأمر ائبن ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والنصائح على مبلغ ما اتوينا من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تعطفوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاعراً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل يستج ويؤتي ثمرة في تلك الأرض الأزلية التي نطلبها سماء مصر » (١١) .

هذا ما أحاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية .

ففي هذا المعرض إذن قال إسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تعد فى أفريقيا الخ ، ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول إسماعيل قطعة من أوروبا ، فى الوقت الذى فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءا من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة .

وهذا الجواب في ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية في شئون مصر المالية والسياسة ، وإملاءها إرادتها على ولى الأمر ، واضطر ولى الأمر إلى قبول تدخلها وشكرها على هذا التدخل . والعمل بمقرراتها . وقبول الرقابة ثنائية من قبل . كل هذه الطواهر المحزنة تتم عن الضعف الذى أصاب مصر في ذلك العهد . وهذا الضعف نتج عن سياسة المالية التى اتبعها اسماعيل . والديون الباهظة التى اقترضها . وحي حرمه ، ولاد عت رحمته الدائنين

(١٤٤) - الكتاب الأصغر (مجموعة وثائق المطبوعة العربية سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ م) (١١٥) (هذا المقرد أدنى عهد ذكره السيد عزير بن شام ... وث أيضاً في حريضة (المؤثر الحسين) عدد ٧٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

أجل ديث وهو استشاري ندمي في صورة تدعو حقاً إلى شدّد النقض .

وكان دي ميثيل يرى أنه بعد لرقعة شديدة يجب أن يمنح معها دعم أورولي مشترك . فبحق هذا المصعد . . . إن لرقعة شديدة كان يمكن أن تؤدي إلى التناقض سيده ولكن مادام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الانحلال يتطرق إليها ، وكل الدلائل تدل على أن الإنجليز عادوا إلى مصمهم مدنية واستشارتهم بالتنازع ، فقد حان الوقت لطرح هذا الضعف جازياً .

وسفر د لأمور بطراً أعلى . فمعرض عن محلي لنون اعترضين الآن في مؤتمر روتن حمل مسألة مصر مسألة دولية .^(٤٦)

ولكن الحكومة الفرنسية لم تستع إلى هذه المسببة ، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها في ذلك الحين سايو صغير الرأي مشهور بميله الإنجليزية ، وهو السير وادجنگتون Waddington ، فقاد السياسة الفرنسية إلى حيث خدمت الأطماع البريطانية ، وانفقت لملوثان على أن يكون لكل منها وزير في الوزارة المصرية ، وانفقتا على تعيين الوزيرين وهما السير ريفس ويلسن رئيس لجنة التحقيق الإنجليزي وزيراً للمالية ، والسير دي بلينيير De Blignières النصف الفرنسي بصلوق الدين وبلجنة التحقيق وزيراً للأشغال ، مع بيان اختصاص كل منها ، حتى يعرف كل وزير حدوده في النبذة ، وهذا من أقرب ماسمع في تاريخ النهب الاستعماري .

إنشاء مجلس النظار

أصدر إسماعيل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمره الشهود بإنشاء مجلس النظار وتحويله مسؤولية الحكم ، وعهد إلى نوبار باشا في ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، وبلاكان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن نبينه هنا لما له من الشأن الكبير في تطور هذا النظام .

قال الخديو مخاطباً نوبار باشا^(٤٧) .

(٤٦) دي ريفس De Freyries - مسألة المصرية Question D'Egypte في ص ١٦٦

(٤٧) لمرجع السابق ص ١٧٩

(٤٨) كتب أعمال الأمر بالفرنسية ، وهو مشهور في حريده (للبيور اجيمان) عدم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم إلى العربية حسب وثائق الحكومة ، وقد أضيفت فقرة كما هي لأيا من الوثائق الرسمية .

مرامي السياسة الإنجليزية وتأليف الوزارة المخططة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ القوي في لجنة التحقيق ، والموحي بالفكرة الأساسية في التقرير الذي انتهت إليه ، وهو الذي وجه اللجنة إلى حيث يجند المصالح الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن تزداد تدخلها في شؤون مصر ، بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا ، على أن تزحمها مع الزمن من الميدان ، وتتنازل هي بالنفوذ والسلطان ، فافقت فرنسا على النظام الذي يحل محل الرقابة الثابتة ، وهو تأليف وزارة مخططة برئاسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي لوزارة المالية ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثانية المصرية على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين متقدماً قبل انقضاء لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان متظراً أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقر مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسويتها موكولاً إليهما دون سواهما ، وقد فازتا بينهما ، إذ لم يعرض المؤتمر لهذه المسألة ، وانفقتا أيضاً على أن يكون حظ كل منهما مساوياً لحظ الأخرى في التسيورات المالية والسياسة التي تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق توافقهما على اقتسام النفوذ في الوزارة المصرية على النحو المتقدم ، وأومرتا إلى الخديو باختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المخططة ، لأطمعتهما إلى ميوله الأوروبية ، وعاصمة الإنجليزية ، كي يحقق ما افقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق .

لم يجند هذا الاتفاق في الواقع سوى المطامع الإنجليزية ، لأن إنجلترا كانت تمهد السبل لتنفذ هي بالنفوذ في الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفي ذلك البارون دي ميشيل Des Michels قنصل فرنسا العام في مصر : « إن السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن في مصر موثقلين أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الأهلين تحت حماية تحسب (يقصد إنجليزية) . قال وفي خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة في القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر في الأفق فكرة تعيين وزير أجنبي ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الأعراض وغيرها جعلتني قليل الثقة في مقاصد حلفائنا ، فإن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر بأكملها ، من

وريري العزيز.

«إني أطلت تفكراً وأمعت النظر في التعبيرات التي حصلت في أحوال الداخلية والخارجية بائنة عن تشدّد لأحوال الأخيرة . وأردت في وقت مباشرتكم لأمرية تشكيل هيئة نظارة الجديدة التي فرضت أمرها إليكم أن أؤكد لكم ما توجه قصدى إليه ، وثبت عزمي عليه . عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية في إدارات ممالك أوروبا . وأريد عرضاً من الأفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة في الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادها قوة موازنة من مجلس النظار . بمعنى أن أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التي نهيت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كميلاً . فإن ذلك أمر لازم لا بد منه .

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض في جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجع رأي أغلبية أعضائه على رأي الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية . وتصديق عليها أقر الرأي الذي تكون عليه الأغلبية .

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها منافى للإدارة الموطلة به .

« تعيين المديرين والمحافظين وأموري الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين لهم لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأي يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه .

« الناظر الذي يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق في توقيفهم عند الانقضاء عن إجراءات وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا .

« للنظار أن يتخبروا المأمورين ذوي المناصب العالية اللارمين لإدارتهم وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستظمين اللازمين لها خطاب وقرار من ناظر الديوان .

« كل ما يصرح به في الأمور التي تكون من حصانته لا غير ، وأرباب

والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة . لا يشوب الأمر إلا من رئيس مصلحة في هذا مستخدمون بها وتامون لها . ولا يجب عليه طاعة أمر غيره .

« يعقد مجلس النظار تحت رئاستكم . لأن فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم وحملت مسؤوليته عليكم .

« وإنى أرى تشكيل هيئة نظارة حائرة هذه خصوصيات ليس مخالفاً لعرائدنا وأخلافتنا . ولا لأرائنا وأفكارنا . بل موافقاً لأحكام شريعة العرب . ويتمتع ترتيب محاكم الحفانة تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية . وساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية وبنائنا الخيرية .

« وإنى معتمد عليك في إجراء الإصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا .

٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

إسماعيل

وأهم ما في هذا الأمر :

١- أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولي الأمر ، تشاركه في الحكم وتحمل مسؤوليته .

٢- إن أعضاء مجلس النظار متضامنون في المسؤولية .

٣- إن قراراته بالأغلبية .

٤- رئاسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس . فلا يرأسه الخديو .

وقد بقى هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديو توفيق باشا ألغى مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) . وعين نظاراً متصرفين تحت رآسته هو ، ثم أعاد هيئة المجلس تشكيله . وحسب باشا نائب الوزارة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ . وحفظ نفسه في كتابه إلى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس نظار وتولي رآسته عند الانقضاء . ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس . مرة برأسه ولي الأمر وطوراً برأسه . رئيس النظار (الوزراء)

السابقة . فإنه وإن كانت قيمته لاسميه ٨.٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٦.٢٠٥.٠٠٠ ج . لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣٪ فخسرت مصر ٢.٢٩٥.٠٠٠ ج من هذا الباب وحده ، وبلغ صافي القرض بعد خصم السمسرة والصاريف ٥.٩٩٢.٥٠٠ من الجنيهات ، وهذا يدل على أن الإدارة الأوروبية لم تكن تنمي بمصلحة مصر ، بل بالمصالح الأجنبية . وقد وصف القاضي أنطوانى فان بلن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معاني الكلمة (١٦) .

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون . ولم تبدأ بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلى ، فلم تسدد ما كان متأخراً للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمراقى البلاد العامة .

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إتقاص عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستبعاد ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وتوترهم على الحكومة ، كما سنفصل . ذلك في الفصل الآتى :

ختم النزاع بين الحديبو والدالتين

استقال نوبار باشا من رئاسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعين إسماعيل خلفاً له ، وأبدى ميله إلى أن يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء .

وبعد مناوشات لم تدم طويلاً أعلن إسماعيل مضطراً أن الاتفاق تم على أن يرأس الحديبو مجلس الوزراء ولا يحضر مدلولاته ، وأن يتولى الأمير محمد توفيق باشا رئاسة المجلس ، ويكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى المعارضة فى كل مالا يوافقان عليه ، وكل أمر لا يقر أنه لا يتخذ ، قلده الحديبو ابنه توفيق باشا رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلاً ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأعلنت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدهما اشتدت أزمة الخلاف بين الحديبو والدول وانتهت الأزمة بجمع إسماعيل كما نراه مفصلاً فى الفصل الثالث عشر .

• • •

(٤٩) مصر ونوبار باشا المصنف فى ٩ ج ١ من ١٨٥

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التى عهد إليها تأليفها على النحو الآتى (بعد التعديل الذى دخل عليها) .

نوبار باشا رئيساً لمجلس الشعار (الوزراء) ونظراً (وزيراً) للخارجية والحقانية . رياض باشا للدخلية . راتب باشا للحربية السير ريفرس ولسن اللالاية . المسوى بليبيد للأشغال . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف .

وعرض نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك فى الوزارة متولياً الحرية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان أجنبيان مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسباً عمل . تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثانى يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية .

وصار حكم البلاد فعلاً فى يد الوزيرين الأوروبيين ، لانجاز نوبار باشا رياض باشا إلى جانبها ، ووقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الثنائية ، لأن فى تعيين الوزيرين الأوروبيين ما يفتح عنها زيادة ، واتفق الحديبو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تعاد الرقابة الثنائية حينما إذا فصل أحد الوزيرين الأجبيين من منصبه من غير موافقة حكومته .

١٣ - قروض جديدة (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة « الأوروبية » أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشلد الإنجليزي مقداره ٨.٥٠٠.٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذى عرف بقرض الدومين ، أودين روتشلد ، وذهبت فى مقابلة الأملاك التى تزل عنها بعض أفراد الأسرة الحديبوية ومقدارها ٤٢٥.٧٢٩ فدان (١٨) وعهد بإدارتها إلى لجنة دولية تسمى قوسيون الأملاك الميرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصرى واثنان أجنبيان أحدهما انجليزى والاخر فرنسى . وقد خسرت البلاد فى هذا القرض خسارة فادحة لا تغل عن خسائرها فى قروض إسماعيل

(٤٨) المائة ٣ من الرسوم الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ .

الفصل الثاني عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن في مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشارك في مظاهر الحكم حين ولي إسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذي أسسه محمد علي سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت في عهد الأسرة المحمدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس في كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٦٦ (طبعة ثانية) ، وانتهينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر في معظم عهد محمد علي .

إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس يشبهه ، فلما تولى إسماعيل الحكم فكر في إنشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب) . إن فكرة إنشاء هذا المجلس في ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل إسماعيل إلى تقديم الشعب وتعبيره الاشتراك في الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس .

نظام المجلس

أنشئ هذا المجلس سنة ١٨٦٦ . ووضع الخديو إسماعيل نظامه في لائحته خرفت الأول باللائحة الأساسية . وهي مؤلفة من ثمان عشر مادة منتحلة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسبب اللائحة الصائمة (نظامية) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة .

ومن أحكام اللائحتين^(١) نستطيع أن نبين نظام المجلس ومدى سلطته . وإنا موحزون هنا لقواعد التي استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :

أولاً : إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية في أي أمر من الأمور ، وهو وإن كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تملأ أن تكون « رغبات » ترفع إلى الخديو ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التي يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التي تراها الحكومة من خصائصه » . وأشار في بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة « بالمصالح الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً في اقتراحات التي يتقدم بها الأعضاء .

ثانياً : يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويثوى انتخابهم عند الميلاد ومشايخها في المديرية ، وجعاعة الأعيان في القاهرة ، والإسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحد أو اثنان من كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، ويتنخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الإسكندرية ، وواحد عن دمياط .

ثالثاً : يشترط لمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المصنفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أي بعد مضي ثماني عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى .

ولوحظ في هذا التمييز أن هذه المدة تكفي لانتشار التعليم في البلاد . بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادي عشر ، أي بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول .

رابعاً : يحصل انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو

(١) خمس الصفة الثانية - بشرط نص هاتين اللائحتين في قسم الوثائق التاريخية .

الثاني من قسمه . ويناط فرز أوراق الانتخاب بلجنة مؤلفة من اللدبر ووكيل وزخرفه الدعوى^(٢) وقاضى المديرية .

خامساً : يجتمع المجلس شهرين في كل سنة . من ١٥ كيهك لغاية ١٥ مشير (أي من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، أما المجلس الأول فيجتمع من ١٥ هاتور إلى ١٥ صوبه (نولير . يناير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وحلته سرية ، وللخديو جمع المجلس أو تأخير أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية) .

سادساً : تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح في هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية) .

سابعاً : يفتتح الخديو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشئ من الأمور التي يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية) .

ثامناً : ينتخب المجلس من بين أعضائه لجائناً تسمى (ألقلام) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماءهم على الخديو ليعطى كل واحد منهم « البيولدى » أي الأمر باعتماد عضويته .

تاسعاً : للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بلون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية) .

عاشراً : يمتنع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشئ من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) في أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية) .

سادس عشر : إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للعضو أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم إلا وهو في موضعه ، وتصدر إرات بطريقة أحد الآراء صلبية وبالأغلبية .

وعن المجلس احترام رأى الأقلية ، والإصغاء لأقوالها وملاحظتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية) . وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابي .

ثاني عشر : أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بملابس « الحشمة الثلاثة » وجلسهم فيه

(٢) يشبه أن يكون كرئيس « حياة اليوم » .

والشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من الممد وأهليان البلاد ، حتى صار حديراً بأن يسمى « مجلس الأحياء » .

فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت عملة فيه تخيلاً واسعاً . أما طبقة التجار والصناع فهم يكن لهم محلزون إلا التذلل اليهم الذي لا يؤثر في طابع المجلس . وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التي خرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد علي ، فهؤلاء لم يكونوا يمثلين فيه ، لأن نظام الانتخاب في ذاته لا يجعل لهم حظاً في عضوية المجلس ، أضفت إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفة إلى مناصب الحكومة ، ولم تنحس إلى الحياة الحرة ، ولم تألفها بعد . فكانت يحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيئات النيابية فوراً من الحياة والحرية والاستقلال في الرأي ، وتبث فيها روحاً من الشعور بالواجب ، والشجاعة الأدمية ، والتطلع إلى المثل الأعلى .

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، وتصرهم بمخالفات الأمور ، وتشر مدلولاتهم ، وتستثير الكافة بمباحثهم ، ولا تفتح جميعات سياسية تبت أفكارها وبيادها القويمة في قفوس النواب ، ويتألفت منها ومن الصحافة رأي عام يراقب المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي يشهدا .

ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضييق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخططه وأعماله .

الانتخابات الأولى للمجلس

يهيئ أن تذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن منهم نائف أول مجلس نيابي في عهد إسماعيل ، وجدير بما أن نتعرف أسلافنا في الحياة النيابية (٣) ، وتبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها .

(٣) راجع أعضاء « مجلس الثورة » في عهد محمد علي بالمرء ثلاث مر ، تاريخ الحركة القومية ، ص ٨٧ ، وأعضاء الهيئات النيابية التي تالفت على التعاقب عهد الحملة الفرنسية بالمرء الأول ص ٧٨ والمرء الثاني ص ٩٥ ، ٩٧ ، ٩٨ (من المجلد الأول)

نواب « هيئة الأدب » (مادة ٤٥) ، ولا يجوز لأي عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها ، دون إذن رئيس . وإلا كان عرصة سخرة « مدى بوقه » عكس (مادة ٥٤)

هذه هي بقولها لخواصية التي على أساسها أنشئ مجلس شوري حبيب ، وحلاصتها أنه ليس من شري يحسب أعضاءه بواسطة عهد البلاد وشيوخها مدة ثلاث سنوات . ويختص شهورين في كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأي نافذ فيما يبرض عليه من الشؤون . ولا ريب في أن المجلس النيابي الذي يقود على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً فعلياً في سياسة الحكومة ، مالم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكسب حقوقاً ومزايا جديدة ، ولو جعل إسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية في شؤون الحكم ، وخاصة في مسألة الضرائب والقروض ، ليثبت فيه روحاً من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تتألق مصر على يده مزايا عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة المالية كانت في حاجة إلى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التي تلاشت في عصر إسماعيل وانقضت إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر .

الحياة السياسية في عصر إسماعيل

إن الحياة السياسية في كل أمة تتبع أولاً النظام الذي تسير عليه ، ثم يتأثر من الحياة السياسية في عصرها ، وقد بينا القواعد الأساسية لنظام مجلس شوري النواب ، فلنبحث الآن ، عن مبلغ تأثيره من الحياة السياسية في عصره .

كان عهد إسماعيل في الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يعد من معصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديو إسماعيل ميله إلى الانفراد بالحكم ، والاستئثار بالأمر والنهي ، وبدل منطق الحوادث ، على أنه حين أنشأ مجلس شوري النواب لم ينزم التدخل عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يحمل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم .

ثم إن تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة معارضة من الأمة جعله يأخذ شكل المحنة ، ومن هنا نشأت سلطه ضئيلة ، ونفوذها يكاد يكون شكلياً . ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ في تكوين المجلس ، ذلك أن عصر حق الانتخاب في الممد

عمدة بندق . بركات الديب عمدة القرن . محمد أفندي عفيفي عمدة الزوامل . عبد الله
عباد عمدة كفر عباد .

نواب الدقهلية

هلال بك . سيد أحمد أفندي تافع عمدة دنديط . محمد بك سعيد (نوسا البحر)
إسماعيل أفندي حسن عمدة نفي الأمدب . الشيخ محرم علي عمدة السبلالوين . الشيخ العدل
أحمد عمدة حريرة نواب

نواب البحيرة

عامر أفندي الزمر عمدة ناهية . إبراهيم أحمد المشاوي عمدة زاوية دهور . عبد الباقي
عزوز عمدة الرقن (الرقة) .

نواب بني سويف والفيوم

حزین الجاحد عمدة المحمين . علي سيد أحمد عمدة الزرق . زايد هندی عمدة جزيرة
بنا . محمد حسن كساب عمدة التويره . جرجس برسوم عمدة بني سلامة .

نواب المنيا وبني عزار

إبراهيم أفندي الشريفي عمدة سمالوط . إسماعيل أحمد عمدة بني أحمد . أحمد علي
عمدة الزاوية . أحمد حبيب عمدة الفت . ميخائيل أناسيوس عمدة أشروية . حسن أفندي
شعراوي عمدة المطاهرة .

نواب أسيوط

سليمان أفندي عبد العال (ساحل سليم) . عثمان غزالي عمدة بني رزاح . يوسف محمد عمر
عمدة الشيخ نفي . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر محمد عمدة الشبة . عبد العال موسى
عمدة دروه .

نواب جرجا

محمد حامدي عمدة بلصفورة . حميد أبو مشيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد المتاح . السيد محمود اعطار

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى جمبلي . السيد عبد الرزاق الشوريجي

نواب روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اتري بك أبو العز . علي كامل عمدة القهرية . الحاج شتا يوسف عمدة
أبي مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة قبطا . عبد الحميد زهرة
عمدة حانوت . علي أبو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان اللواتي عمدة ميت جيش القبيلة
أحمد الشريف عمدة أيار .

(المنوفية) الحاج علي الجزار عمدة شين الكوم . محمد أفندي شعير عمدة كفر عشا .
موسى أفندي الجندي عمدة منوف . أحمد أبو حسن عمدة كفر ربيع . حماد أبو عامر عمدة
منور . علي أبو عمار عمدة ملج . محمد الأنباي عمدة جزى .

نواب البحير

الشيخ محمد الصيرفي عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، أحمد ديبوس
عمدة نكله العنب . الحاج علي عار عمدة بيان . الشيخ محمد الركيل عمدة سمخراط .

نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربي من قلوب . الإمام الشافعي أبو شنب عمدة الخانكة . علي
حسن حجاج عمدة الرملة . محمد الشواربي (قلوب) . أحمد أفندي أباطه (منيا القمح) .
شيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصنائين . المعلم سليمان سيدهم

حين تسلطت لهذا الآن رغبة دوم سعي وجهادى في اكمال ماشرعاه من المقاصد المحمديّة .
 بكثير اسباب الممازيه والدينيّة ، افاضني الله على ذلك ، وكثيرا ما كان يحفل بيالى ايجاد مجلس
 شورى الوراب ، لانه من التقصاا للسلطة التي لا يتركز فيها وزاها ما أن يكون الأمر شورى بين
 الراعي والرعية ، كما هو مروي في أكثر الجبهات ، ويكتفي بكون الشارع حيث عليه يقول تعالى
 « وشارهم في الأمر » ويقول تعالى « وأمرهم شورى بينهم » فلما استسببت افتتاح ذلك
 المجلس بمصر ، تنادا كرفيه النافع الماخية وتندى به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركة
 من مستخفى الأهل . ينمقد بمصر في كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بمنايا
 الولي فصح في اليوم المبارك على يدنا ، الذي أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهل ، وإلى
 أنكر الله على ما يوفق لهذا الأمر للبرور ، ورائق من فطانتكم يجهول النتيجة الحسنة من حسن
 المداولة في النافع الماخية الوطنية ، وفقا لله تعالى لا فيه سعة للجمهور ، وعلى الله الاعتاد
 في كل الأمور ^(١) .

وتند هذه الخطبة من الرائق العامة في تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهي في مجموعها
 سديدة المالك ، وجيزة المباشرة ، وأهم مانيا أنها قررت قاعدة التورى في نظام الحكم ،
 واستندت في توريها إلى القرآن الكريم ، ما جعلها قاعدة لا يخفى عنها ، وبيتها في قورس
 الشعب ، ووفيا تمجيد لنظام التورى وإشادة بزياده ومناقمه ، وإعلان بأن النهاية من الحكم
 هي سعة للجمهور ، فترود هذه المبادئ العامة في الملحق المقيود هو خير دعاية لما وإعلان
 عنها .

جبهة الرد على خطبة العرش

وائق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد المديرو إسماعيل فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب
 عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم اتفقوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب
 على خطبة العرش ، وناقشت من عشرة أعضاء . وهم أولي بك أبو البر . هلال بك . محمد
 أفندي عفيف . محمد أفندي شعير . الشيخ محمد الصديق . سليمان أفندي عبد المال . إبراهيم
 الشريحي ، عمر أفندي أبو يحيى ، حسن أفندي شراوى ، الشيخ على سيد أحمد .
 (٤) من المسئلة الأسمية لجبهة انتاخ مجلس شورى الوراب الممثلة بدار البيّة .

سدة الممليات . عثمان أبو بله من الككاه . عطيه مهران من نخبة زره . أحمد سلطان
 سدة بدار

نواب قلا واسنا

عمر أفندي أبو يحيى عدة أبرماع . محمد سحلي عدة فرنوط . على إبراهيم عدة
 حجازره . أحمد أفندي عد الصادق من أسوان . أحمد على إسماعيل عدة السليبية .

نائب دمياط

على بك حماحي .

إنتاخ المجلس وخطبة العرش

(٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦)

كان إنتاخ المجلس يوم الأحد ٢٥ نولير ١٨٦٦ (١٧ رجب سنة ١٢٨٢) ، إذ اجتمع
 لأعضاء بكان انتخاده (بالقائمة) برئاسة إسماعيل راجب باشا الذي عين رئيسا للمجلس في
 دور انتخاده الأول ، وحضر المديرو حفلة الانتاخ ، بصحبه من أركان حكومته شريف باشا
 (الوزير المشهور) ووزير الماخية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس
 مجلس الأحكام ، وإسماعيل باشا صديق مفتش الأقاليم ، ورياض باشا المهوردار (حامل
 الختم) ، وأحمد خيرى بك كاتب المديرو .

وليت خطبة العرش التي كانت تسمى مقالة الانتاخ - وهذا نصها :

« من الملوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدما خلافة من آثار الممار ، ووجد أهلها
 سولوا الأمن والراحة ، فعرّف للمسلم المالية فأعين الأهل وتعين الملاد بإيجاد الأسباب
 والوسائل اللازمة إلى ذلك . حتى وقفه الله تعالى لما أراد من تأسيس جارية « الأقطار المصرية »
 ، كن ولدى عونا له وصغيرا في حبه . فلما آت إليه حكومة مصرية نص أثر أبيه ل بناء
 تلك المساعي الجيلة ، بكان المجد والاجتهاد فلو ساعده عمره لاكلها على أحسن نظام ، ثم
 باقبت أحوال مصر بعد ما إلى أن قدر الله تعالى تسلم زمام إمارة حكومتها إلى جدى ، ومن

رق اليوم التالي (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس معه أعضاء اللجنة إلى المراسم الخديوية بمبلايهم الرسمية وقدموا إلى الخديوي جواب المجلس على الحطة.

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ في قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من العبودية ، مما لا يتفق والروح البابية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجد والسؤدد في سالف العصور ، وما آلت إليه من الانحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد علي باشا ، فنهض بها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بنقل إبراهيم باشا لمؤازرة أبيه في أماله الجليلة ، وما أعقب عصرهما من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديوي إسماعيل للحكم ، فاستأنف العمل لنهضتها ، وأفاض الجواب في ذكر مآثر إسماعيل ، ثم أظهر إحتاج المجلس لما ناله الخديوي من تعديل نظام وراثته العرش .

واليك نص الجواب ، تثبت هنا حل طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر ، وما تحويه من العبارات المملة والسجع التكلف والتملق البالغ لولي الأمر . قال الأعضاء :

« بعد ما تشرفنا بالإصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح . وكما الارتفاع . ونقول إن مما قطعناه من زواجر الأخبار التاريخية وهرقاء من سواف آثار الديار المصرية . أنها كانت في الأعصار الحالية راغلة في حلل المفاخر الحالية . وأن بقية الأقطار كانت تستمد من نيل مغلفها الوافر . معترفة بأنها مغترفة في الأصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدي من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين . تناوشها نواكب الزمن . وتناولتها أيدي الهن . حيناً بعد حين . فاندرست معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولعبت بها أيدي الدهور وتكاثر فيها الحروب والشور . حتى رجعت القهقري . وأصبح غيرها من الممالك في أنواع التمدن متقدماً وملكها متأخر . وقاسى أهلها من الذلة والمسكنة ما صاروا به في غاية الحفارة والمهانة . إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الحرم . ويعدد ما كان من بنيان محاسنها قد أنهدم . وينقذ أهلها من هذه المهالك . وينظمها في سلك أحاسن الممالك . فشرقها محمد العزيز جتتمكان محمد علي

باش . فأعاد لها من العمارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان تالفاً . وفرغ قلبه وقاله في إصلاح حالها . وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه في إعادة جمالها وكاملها . حتى أزاح عنها تلك الوحشة . وألبسها حلل الشهامة والنفخامة . وأحكم معالم الأحكام . وأقام بها دعائم العدل والهدى . ودون فيها دواوين المعارف المستنفة . وجمع بها أصناف المآثر المعترفة . ووجد فيها ما لا يحصى من العسكرية . وأبنا دواوين المدارس العلمية والحكومية حتى ظهرت بعد الحق . وأزهزت أصناف بزهور الصفا . وعاد إليها من البهائم والبهجة ما كانت فقدته في سالف الأيام وانتظمت مصانع الأهلية والملكية بحسن تدبيره أحسن نظام . مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفائقة . وعجائب الآثار الرائقة . مما شوهد لنا جميعاً . وتوأننا به بيتاً من العز رفيعاً . فضلاً عما أورثنا من النقى الأتم . والفخار الأهم . من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية العائدة بعظم النفع على عموم الرعية . حتى بذلك حصلت مصرنا الأمصار . وصرتنا بحمد الله متقدمين في درجات العمار . وقد كان والد العزيز الأكرم حوفاً لوالده . وهو الجد الأجد في حال حياته محضياً الطرق الموصلة إلى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولد آلت إليه الحكومة سلك سبيل أبيه . وبنى على تأسيساته الباهرة بما حسن مساعيه . وأخذ بنشئ ما يكفل به رونق الوطن . ويعتمد من العمارية والآثار الجليلة ما يبق على عمر الزمن ، من إنشاء المجالس الحاقية ، وتكثير الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، واضمرته طويته ، فحسدنا الأيام عليه ، فلم تمتنع بحر حكومته إلا قليلاً حتى قله الله إليه ، ثم تولى على الأقطار المصرية وولايتها من لم يراوا تلك المآثر العظيمة حتى رعايتها ففترت همه مصر سابقة ، وضجفت حركة تقدمها الفائقة ، إلى أن نفختنا النفحات الإلهية ، وأسفخت العناية الربانية ، بالحضرة الإسماعيلية ، وأعطى القوس بارها ، لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها . وتولاها العزيز بن العزيز ، ذلك الجناب الأفخم ، والداوري الأكرم . فقام في تنظيم أمورنا على ساق وقدم ، وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد في تجديد ما أنهدم وإحياء ما بعده . وأخذ يداوى نكث العلل ، ويسد ما تحلل بعد أبيه من الخلل ، وسعى في مقاصد أبيه وجده . بادلاً في موجبات التقدم والتمدن الوطني غاية جهده ، شاعلاً باله بأقصى أنواع العمارية . ومديراً فكره فيما يستدعي لهذه الأقطار كمال الرفاهية ، فأبدى من ذلك ما لم يكن في الحساب . وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم تره في سالف الأحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب ، ونظم عقده في سلك غريب بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب العالمين

أن ألهم سلطانتنا الأعظم . ولا غرو لأن الملوك من الملهمين ، حصر وراثته الحكومة على التأيد في نسل إسماعيل بأن ينشولها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيالها من فكرة جليلة رائقة . أسست في هذه الديار ، من دواعي الممار الأسباب الفائقة ، واستلزمت تحسناً لأحوالها ، وتأميناً لحالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطانتنا للهاب (الصواب المهيّب) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت المهمة الإسماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يعل قدر هذا الوطن ، ويرق انتظام حاله على أنقى سنن ، ومن كمال همه السنية ، وتتمام رافته ورحمته بالرحمة ، وشغفه بدوام راحتهم وتتمام رفاهيتهم اقتضت إرادته العلية إنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يعلمه من أن جمع الآراء في أمور العالمين ، والمداولة في مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الكف ، وتتمام راحة الأنام ، وفرض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لسوم الأهالي حتى يكون ما يحكون فيه من الأمور بواقع مألوفهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالي ، تبرؤاً من خوائل المندورية ، وتوافراً لدواعي العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصدفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات (٥) ، وإذا كان إنشاء هذا المجلس الأنيق من أجل الساعي الحميدة ، وأنتم نعمته أسداها ولي النعم حبيبه ، فمن الواجب الأهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهي بتلك المنقبة البية ، ورفع أكفنا أثناء الليل وأطراف النهار بالدعوات ، في أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يجلد عز قطرنا هذا بعوام سجد أفندينا الأفخم ، وولي عهد حضرة محمد توفيق باشا الأعز الأكرم ، وكذا بقية الأعيان الفضخام ، ولا يحرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجاء بخاتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأنتم السلام (٦) .

لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ في مكان انعقاد المجلس (بالقلعة) . واشتغلوا بانتخاب لجانه وكانت تسمى (الأقسام) ، وعلمها خمسة طبقاً لما تنص به المادة ٨

(٥) انتخب المجلس يوم عيد ميلاد الخديو إسماعيل .

(٦) عن المظيفة الأصلية لمجلس شورى النواب ، وهي تختلف قليلاً عن النسخة المنشورة بمجموعة الجواب

من اللائحة الضامة ، فوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضواً . أي أن اللجان (أو الأقسام) اشتملت على جميع أعضاء مجلس ، ونذكر هنا بين اللجان وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن (العواصم) ورئيسها موسى بك العقاد .

لجنة روضة البحرين (القريبة والمنوفية) ورئيسها أنور بك أبو العز ، ثم سميت لجنة الغربية في الدور الثاني .

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية .

لجنة المنيا ، ورئيسها إبراهيم أفندي الشريبي .

لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان أفندي عبد العال .

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقسام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، نظرت كل لجنة في تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهر دار الخديو لكي تعرض على الأعتاب الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدى) للأعضاء . وللأقسام مهمة ثانية ، وهي انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قوسونات) لبحث المسائل التي يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوماً لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قسم من الأقسام الخمسة ، عضواً واحداً من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء .

اعتماد عضوية النواب

وإليك نص أمر الاعتماد (البير ولدى) الذي أصدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة

بشبه

« قدوة الوجوه المعتمدين ، والأعيان المنتخبين » فلان من بلدة كذا بقسم كذا بمديرية كذا ، زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل الفضل والتميز ، ودوام شفت نؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه معمورية بلادنا هذه وسعة منفعة ديارنا ، وما يقدم أهلها في مدارج التقدم ، ويصعد بهم في معارج التمكن ، وقد علمت أن ترتيب مجلس الشورى الوطنية ، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد المزينة ، كما جرت في سائر المدن المتمدنة

وشهد بين جميع الملل المتكئة ، فإن تلاحق الأمكار ، وتصادق الآراء والأنظار ، يستخرج ثمرات الألباب من أعصابها . ويستخرج محسنات الصواب من أفانها ، وقد رأيت في أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك ، من مزيد الأهلية والاستعداد ، ما يكون عوناً على حصول هذا المراد . فلذا رحمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه ، وأصدرت لأئمة مخصوصة في كيفية انتخاب أعضائه ، بحيث يكونون من نخوة أهل وطننا ، لينبؤوا عن سائر أهالي مدائننا وبلداننا ، وقد كمل أمر الانتخاب الآن ، فمن يصلح لهذا الشأن ، وأنت ممن انتخب لهذا الخصوص ، وصدق عليهم في قرار القومسيون المختص ، وعرض ذلك بواسطة مساعد رئيس المجلس إلينا ، فقوبل بقوله واستحسنه لدينا . فأصدرت هذا إليك إعلاماً بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية ، في ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية ، وذلك لمدة ثلاثة سنين شمسية . حسباً تقرر في اللائحة الانتخابية ، وكلكم أصحاب روية وأهلية ، وأرباب فطنة جليلة ، وكما لمعرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية ، فأمل في سمو أفكاركم ، وعلو أنظاركم ، أن يكون في اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحاً وتمديناً ، ونجاري غيرها من الممالك المعمورة والمدائن المشهورة إصلاحاً ونمحيماً . فتعاونوا في النظر الصائب ، وتبينوا الفكر الناقب ، وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية ، والمواد التي ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية ، وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها ، وأبدوا من شرائف الآراء الهية خير موجودها ، وتبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا ، واجتلاء أوطاننا بأوطارنا ، ومزيد الرفاهية لأهاليها وساكنتها على وفق المطلوب ، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيما على أحسن أسلوب . نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال . وحسن الحال والمآل فهو مولى الخير ومولى الكمال .

في رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس . وإنما بدأت الجلسات بعد تأليف الأعلام ، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس ، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة ، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء .

طريقة المداولة في المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول في الاقتراحات التي يقدمها أحد الأعضاء ، فإذا تقدم عضو بأى اقتراح ، يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لبحث أولاً في هل تنظر فيه أم لا ، فإذا استقر رأيها هل للمداولة فيه ترسل صورته إلى المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) ليحاط به علماً ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويحبولونه في الغالب على لجنة تنتخبها الأعلام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطعن ويوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأي المجلس على قرار في موضوعه يرسل القرار إلى الهيئة السنية لعرضه على الخديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة يحضر الوزير (الناظر) المختص أو الموظف القفى ، فيدل بالأيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحكومة .

ونذكر من حضروا في الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد ناغب باشا مفتش هندسة الوجه القبلي ، وسلامة بك (باشا) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحرى ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة لمعية السنية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش عموم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً .

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وإنا موجزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس (٧) .

(٧) واجمعا هذه المضابط إلى الوقائع المصرية التي كانت تنشرها في جيبها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض سوانت بأكملها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة في دار الكتب ، أو بالمقترحات المصرية بالملحة ، وفقدنا أعداد كثيرة من السوانت المصروفة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المصروفة كاملة في مكتبة البرلمان ، وبحمد ربنا في هذا المقام أن نرى بالمجهود المبسودة التي بذلها الأستاذ محمد خليل صبيح رئيس قسم مكتب مجلس النواب في جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت مشتتة في مختلف المصالح والدواوين ، وبما بذله من البحث والتفتيش لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والمهينات الثابتة القديمة والحديثة ، فأدى هذه الجهود لخدمة التاريخ بنسحق من أجلها جزيل الشكر والثناء .

١ - أول المقترحات التي تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية في حث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات في هذه المسألة . ثم أحييت على لجنة (قوسيون) سميت لجنة (العمليات) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن أفندي شعراوي ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفي .

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها في البحث إسماعيل باشا صديق وصلاحة بك إبراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيضاح هؤلاء للمهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الري والمهندسة ، فقدمت للجنة تقريراً مطولاً خلاصته تنظم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مقروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التي تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهليين (والمساواة في الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأشخاص تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الآثار للسخرة بالدور .

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس في غنى عنها ، وهي وضع ضريبة على المواشي ، وحجتها في ذلك أن أصصال المنافع العامة التي تنفذ بواسطة السخرة تقتضي مهات وأدوات يجب شرائها بالنقود ، ولما كانت المواشي الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفي ثمن هذه المهات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً في السنة على كل رأس من مواشي الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجبال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ، واستتبت من هذه الضريبة مواشي المدن والبنادر .

٢ - اقترح إبراهيم أفندي الشريبي رئيس لجنة المنيا ، للنظر في مسألة تقسيط الأموال لأُميرية ، وتعديد مواعيد لدفعها تسهيلاً لسدادها ، فأحييت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء وهم : محمد أفندي شعير ، ونصر الشارقي ، وميخائيل أناسيوس ، ومحمد عفي ، وحسين أبوستيت ، ورأت اللجنة وجوب تعديد مواعيد للسداد في أوقات جنى محاصيل توفيراً لراحة الأهالي في دفع الأموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت اللجنة تقريرها في هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهي أن رأى

المجلس في محله . ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع فوائد ديونها في المواعيد المحددة لسداد الأموال . واستحسن تأجيل النظر في هذه المسألة إلى السنة المقبلة . بد نظر المجلس في مسألة الديون ومسألة التقسيط معاً ، فأقر المجلس ذلك .

٣ - اقترح أنرى بك أبو العز أحد نواب الغربية ، تنعيم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة في كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحيدوه ، وظهر منهم الميل الشديد إلى تنعيم التعليم بين طبقات الأمة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندي أبويني ، ومحمود حمودة ، وعلى سيد أحمد ، والسيد محمود الطار ، وأحمد أفندي أناطة . وسنت اللجنة في تقريرها إلى وحب إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجاناً ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس في السويس والقصر والعريش حتى يتم إنشاء المدارس في المديرات والمحافظة الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأضفى شريف باشا في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الحدي وقف على المدارس جميع الأعيان التي يتألف منها تفتيش الوادي ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للحدي .

٤ - اقترح سليمان أفندي عبد العال من نواب أسيوط النظر في وضع نظام لسناعات التعامل بين الناس ، وأحييت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر إسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشغولة بسن قانون عن الزهون والتعاملات ، وأن المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (إسماعيل راع باشا) فاكفى المجلس بذلك .

٥ - اقترح ميخائيل أفندي أناسيوس من نواب المنيا إلغاء نظام العهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة في عهد محمد علي باشا كانت تعهد إلى بعض الأعيان والأمورين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين في سداد مالها ، فكان المتعهدون يتكفلون بسداد الضريبة من مضم الخاص إذا لم يجوها من الأهليين ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاب الفلاحين لأن المتعهدين كانوا يسخروهم لمصالحهم الخاصة فالتفت الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمراً باسترجاع لبلاد من المتعهدين ثم عاد العمل به في أوائل عهد إسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا

عرو إن قبول اقتراح ميخائيل أفندي أناسيوس بالاستعانة .

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ماحلاصته ، إن الأصل في إعطاء البلاد عمدة هو مساعدة الأهالي على سداد الأموال لعدم اقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ولكن المتعهدين كانوا يقتصبون ما يزيد من المال من محاصيل الأهالي وأخذ بعضهم لمهدتهم أراضي لا تزرع بغير الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة ، وطلب فك العهد جميعها لأن الأهالي في مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة المتعهدين .

وحيد الأعضاء فك العهد وإعادة الأطيان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على لجنة اتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل أحمد ، وأحمد علي ، والحاج شتا يوسف وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل .

وانتهت المناقشة في الموضوع بأن قرر المجلس بجملة ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار وفلذته .

٦ - اقترح محمد أفندي حمادي من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال في المديرية لمنع العبث في قيد التحصيلات ، وذكر أن الأهالي في الوجه القبلي يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيّد ما يدفعونه في ورق عادة ويحق التحصيل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم التقيد بالدفاتر المعتمدة يحصل الخبطه ومغشوشة في الإيراد .

وأحيلت هذه المسألة على لجنة التقسيط ، وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل محول مقدار مادفعه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الأهالي ، وبمع عبث الصياغة ، لوافق إسماعيل باشا صديق على مآرائه اللجنة ووعد بوضع الطريقة المطلوبة .

٧ - اقترح سليمان أفندي الملواني من نواب الغربية ، منع مجازاة العمد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواربي بمنع الضرب عن العمد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذي يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الأعضاء طويلاً في هذه المادة ، ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذي تجرى الحكومة وضعه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكفى المجلس بذلك .



إسماعيل باشا

رئيس مجلس شورى النواب في دور إنقاده الأول
(من ٢٥ نولير ١٨٦٦ إلى ٢٤ يناير ١٨٦٧)

٨ - اقترح هلال بك ، النظر في الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وإضافتها بالمال إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها .

وأحيلت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور إسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ماقرره المجلس فيها بجملة ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أطيان الجزائر بثمان يساوي قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال المثل ، أما أطيان الحيفان فتعطى أيضاً بالثمان بواقع إيجار ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال الخوض ، والأطيان البور التي يرغب الأهاليون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الأحراس والمستبحرة والمالحة فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المائلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البراري تعطى لمن يرغب من غير ثمن وتبقى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشرية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحي والبادر وأطرافها ، لأنها تعد من الأراضي القابلة للبناء ، وزاد الحديومدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطيان البراري فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر .

٩ - اقترح الشيخ محرم علي من نواب الدقهلية فتح قطرة البرية وإزالة ما بها من السدود

نحري ضياه في ترعة البوهية ولا نحرم بلاد مركز السبلاوين من الري .

١٠ - اقترح الشيخ العدل أحمد من نواب الدقهلية . إعادة فم البحر الصغير على النيل بدلا من فم الذي كان على ترعة المصورية لسهولة وصول مياه الري إلى البلاد الواقعة عليه .
١١ - واقترح على بك غفاجي نائب دباط توصيل مياه ترعة الشرقاوية إلى البلاد الكائنة بشطوط دباط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه التربة واصله في ذلك الحين (سنة ١٨٦٧) إلى القطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها لنهاية الشطوط حتى لا نحرم مياه الري .

١٢ - واقترح كل من حميد أبو مريت . ومحمد محلي من نواب قنا ، إصلاح الري بمحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وصل بمصرف للحوض المذكور .
وأجلبت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة الصليات ، وبمحت فيها بحضور إسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولما ناسبة بحث هذه المقترحات في لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الري والمهتمة بيلادهم فيبحثها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ، واتخذت فيها جمعا من القرارات ما يكفل توفير الري وراحة الأهلين ، وصدق المجلس على قراراتها في هذا الصدد .

انتهاء الدور (٨)

وفي جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٨ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن الرئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن الشكر للخديو على منشأته العظيمة الموجبة لزيادة عمران الوطن ، وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على سديد أفكارهم التي أبدوها في الوسائل التي عرضوا لبحثها كإنشاء المدارس والعمليات (السخرة) وتنظيم الأموال وفك العهد وإصلاح الأقطان وإجراءات صبارف القرى ، وسدات معاملات ، وألمح في مذكره مدونو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس في مده المسائل حلت محل القول لدى الخديو ، ولهم « ورجال حكومته » وأعرب عن أمله

(٨) كلمة (دور) كانت تستعمل للتعبير عن المدة الباقية بسنوات الثلاث ، ولكنها رُفِيتا اتباعاً للمصطلحات الحديثة .
مصر كلمة (دور) على الانقضاء السنوي

في أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يديه الأعضاء في السنين المقبلة من صديد الآراء . وحتم حطته بالدعاء للذات الخديوية . وانصرف المجلس على ذلك .

وكان يبدو على مقترحات الأعضاء ومداولاتهم حسن القصد . والرغبة الصادقة في خدمة المصالح العامة ، وإصلاح حانة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الأهلين الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان في الآراء ، وسلامة المنطق . والخبرة بالمسائل المحلية التي تباحثوا فيها ، وكان يعوزهم إلى حد ما - الاستقلال في الرأي . والاضطلاع بالمسائل العلمية والمالية .

أما الحكومة فكانت تفتي بتتبع مساحات المجلس وتوفد رجالها في بعض الجلسات ، للاتصال بالأعضاء في مباحثهم ، وإطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الأعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة عملا في هذا الصدد إسماعيل باشا صديق مفتش عموم الأقاليم وقتئذ ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو إسماعيل .
ولم يتناول الأعضاء في مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التي كانت تشغل الأفكار في ذلك الحين فإنهم لم يعرضوا لها ، كما لم يطلبوا إطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ نطلمهم إلى البحث فيها إلا في دور الانقضاء الثاني كما سيحيى بيانه .

وصفوة القول إننا إذا لاحظنا نظام المجلس الأساسي وملابسات العصر الذي اجتمع فيه ، نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برشفي لا بأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في عهد إسماعيل .

رواية لا أصل لها

ولا يستعنا أن نختم هذا المبحث قبل أن نشير إلى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب في أول دور انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا . وكان إذ ذاك وزيراً للداخلية ، أهم النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائماً إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة والآخر يعارضها ، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذينك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون في مقاعد يمين . ورجال المعارضة يجلسون في مقاعد يسار .

ومشكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً في مقاعد البين .
وأفهمهم شريف باشا أنه لا بد أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار ، فم يكن من الأعضاء إلا
أن تحولوا جميعاً

وصهر على هذه الرواية مسحة الغزل والخيال ، فهي ولا شك من مخترعات بعض الكتاب
الأوروبيين الذين يطيب لهم أن يبتدعوا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سنداً
من أقوال شهود عيان ، ولا جاء ذكرها ولو تلميحاً في مضايقات المجلس ، على أن الرواية في
د - لا يسفها المطلق ، فإن نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملابساته ، كل ذلك لا بدع
بجلاً لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ، فالأحزاب الموالية والمعارضة إنما توجد حيث
يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق
أصلاً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو للسبب جليون
دغلار Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن
مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ، فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار
إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع بطلانها ، وكل ما ذكره
السبب دغلار عن موقف المعارضة في المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبديا
رأبهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديو باعتبار
أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنها خطر على الأمن العام .

فهذه الرواية يسفها العقل ويؤيدها المنطق ، فإن نزعة الحكومة الاستبدادية تأتي أن يقف
نائب في ذلك المصير موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين
من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريبان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف
في أدوار الانعقاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمانة ، ولم نتبين نواب
المعارضة إلا في أدوار انعقاده الأخيرة كما سيحيى بيانه .

(٩) رسائل عن مصر الحديثة للسبب جليون دغلار . الرسالة الخامسة المترجمة بوجه سنة ١٨٦٨ ص ١٤٢



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب في الأدوار الآتية

(١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ - ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

(٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ - ٢٤ مارس سنة ١٨٦٩

(٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ - ٣١ مارس سنة ١٨٧٠

(٤) ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦

(٥) ٢٣ يوليو سنة ١٨٧٦ - ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

دور الانعقاد الثاني

(١٦ مارس سنة ١٨٦٨ - ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨)

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة
١٢٨٤) في مكانه المعتاد (بالقلعة) وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الأحكام ،
وشامين باشا وزير الحربية ، وإسماعيل باشا صديق مفتش عموم الأقاليم ، وذو الفقار باش
وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بين المال ،
وراتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوي ،
وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت الذى عين رئيساً
للمجلس في هذا الدور .

وقد تأخر المجلس عن مواعده المحدد في اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) ،
وأشار الخديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى

حجري . والدكتور كلونش بك ، والدكتور محمد علي البقل بك ، والى كل منها بياناً هاماً
في الإصلاحات الصحية .

الناقشة في المسألة المالية

عين إسماعيل باشا صديق في خلال هذا الدور وزيراً للمالية . مع بقاءه مفتشاً لعموم
لأقاليم ، فعظمت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية .
وشغلت المسألة المالية أفكار الناس في ذلك الحين لتلاحق قروض الخديو إسماعيل منذ
ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديوان التي اقترضها سعيد
باشا نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، فبدلاً من أن يذل جهده لوفاء هذا الدين استدان في
سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ من الديون الثابتة ثقباً وأربعة عشر مليون جنيه ،
ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه .

وتمركت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التي كانت أسرارها محجوبة عن
الأنظار ، وانقضى دور الانعقاد الأول دون أن يعرضوا لهذا المسألة على أحسبها ، ثم أثاروا بحثها
في الدور الثاني ، وألفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدراسة وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه
الأعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دفتريها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأفضوا إليه
بيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من إسماعيل باشا صديق الذي كان معروفاً عنه
أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل .

وذكروا أن الباقي من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه ، وهو رقم خيالي دون الحقيقة
بكثير . لأن الديون بلغت في ذلك العام ثقباً وأربعة وثلاثين مليون جنيه وقالوا إن الحكومة
تضجر أيضاً في عقد قرض جديد .

ميزانية سنة ١٨٦٨ - ١٨٦٩

وقدم إسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ - ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتي بالجنبيات :

الإيرادات	٧,٢٩٠,٠٠٠ جنيه
المصروفات	٤,٧٠٦,٠٠٠ جنيه
الزيادة المزمومة في الإيرادات	٢,٥٨٤,٠٠٠ جنيه

وهذه الأرقام لأحقيقة حاسمة وتحالف الواقع من كمال الوجوه . فإن معروفة تبت السمة
بدت عن إيراداتها بسحو عشرة ملايين جنيه ، استدانها الحكومة بقروضها المتلاحقة ودبونها
لحائرة . ولم يقد على محس من يقدش الحكومة ويسأها عن سبب الضيق المالي الذي تشربه
ويستدعي عقد سعة جديدة إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بمقدار الذي يظهر
مربحة .

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء يضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى ، للبحث
عن الوسائل الكفيلة بمعالجة حالة المالية . فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملايسات على
أنه موعز به من الحكومة . وخلاصته أنه ترى زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار السدس .
وعقد قرض داخل .

وحضر إسماعيل صديق بجلسته ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى ببيان خلاصته أنه مع
مايزعمه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد
قرض داخل بخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقي من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على
وجهة نظره ، وانتهت المناقشة في المسألة المالية بتبني سبطين :

الأولى : زيادة الضرائب على الأطنان بمقدار سدس المربوط من الأموال لمدة أربع
سنوات (وبعد انتهائها تقررت بصفة دائمة) .

الثانية : عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخصص شيء منه لسداد الديون
السابقة ، بل ابتلعت سياسة الإسراف التي كان يتبعها الخديو وينفذها إسماعيل صديق .
ولم يعقد القرض الجديد في داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة في الخارج من بيت
ونهايم المالي . ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقة وشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره
خمسة ملايين جنيه ، كما وعد بذلك إسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ
١١,٨٩٠,٠٠٠ من الجنيهات . وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدل على
مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف في المسائل المالية
التي تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية .
وكان ختام الدور الثاني جلسته ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨ .

دور الانعقاد الثالث

(٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ - ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩)

عين الخديو لرئاسة المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت الذي تولى الرئاسة في الدور
سـ . وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥)
بالقمة . بصفحة شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحرية ، وإسماعيل باشا
مدير وزير المالية . ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذو الفقار باشا وزير الأمور
الخارجية . وحسن باشا راسم منشى عموم الأقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو .
وأحمد خيرى بك حامل الختم .

خطبة العرش وأمينها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهى أطول خطب الخديو إسماعيل في مجلس شورى النواب ،
وأغزوها مادة . لما جمعت من البيانات عن أحواله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية
هذه الخطبة تلخصها هنا تلخيصاً وائياً .

ابتدأ الخديو خطابه « بالسلا على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد
المذاكرة فيما يعود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن
سيرها . من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالي ، مع نقص النيل في ذلك العام ، وذكر
ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل للافاقة هذا النقص ، وتوفير أسباب الري ، وأن هذه
الوسائل أنعمت في الوجه البحرى ، ولكنها لم تأت بكل ما يتبعه الحكومة من الوجه القبلى .
وسرحت بعض الجهات ماء الرى لعل أراضيا ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة
لعمال على أعضائها ساعدتهم في مؤوسهم وأعطتهم نقاوى الزراعة وأعفتهم من أعمال السخرة .
وأحلت مبعود حياية الأموان من كافة الأهلين . وهذه الوسائل لم يحصل لهم أدنى مشقة .
ولا قيل بأن أحداً من أهالي تقطر حصل له ضيق ولافاقة بهذا الناهى . بل الجميع في غاية
لراحة والاحتاج منهم متحصل على قوته . ثم ذكر أن الحكومة اعترفت تأليف لجنة من كبار
المهندسين لاتخاذ الوسائل المتعالة لتوفير أسباب الري في السنة التى يقص فيها النيل مثل هذا
نعم .

وتكلم عن شئيه . فقال إنه بفضل « حسن تدبير الحكومة » ونصراتها . وما اقتصدته من
نصروفات . وما اقترضته من السلفة الأخوية « قد توافقت إدارة المالية » . وسددت مقدار
حسباً من الديون « التى كانت باقية من عهد المرحوم عمدا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه
(كذا) . وصار الباقى الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً (كذا) بما فى ذلك القرض
خديده .

أعمال العمران في عهد إسماعيل

وذكر الأعمال التى أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، فقال أنها دفعت لشركة قناة
السويس ثمانية ملايين جنيه . وأعرب عن أمله في أن ما تكبده الأهالي من المشقة في تشغيلهم
في حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لانضيق ثمرته ، فإن القناة ستفتح للملاحة في
شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها عدا ذلك ١٥٪ من
أرباحها ، وسيكون ذلك باباً لا يرد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقت الحكومة على أعمال
العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها في عهده بلغ ٨٥٠ (خمسين وثمانمائة)
ميل ، وأنشئ كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبار جسيمة بمحطوط الوجه القبلى ، ومائة قنطرة ،
أربعون منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلى ، وأشار إلى ما صرف على إصلاح ميناء
السويس ، وكوبرين آخرين على ترعة الحمودية بقرب محطة السكة الحديدية وكوبرى ثالث
شرعت الحكومة في إنشائه على رباح المنوفية .

وعدد ما أنشأ من أعمال الري قبلت ٢٠٧ قنطرة و ٤٠ ترعة ومصرفاً ، وكوبرياً واحداً
و ٥ هويسات و ٣٠ باباً للهويسات ، وأربعة أرضفة من الحجر ، و ٢٥ من البدالات
والسحارات وما إليها .

الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفقه في إصلاحه . فقال إنه لما تولى العرش لم يكن موجوداً سوى ٣
آلاف من جنود البر (كذا) وستائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا بد من

١- توزيع ميعاد مع عدم الانتصاف على العموم في الأمور العسكرية ونقص المهات
حرية ، بحيث لم يكن ممكناً تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً من الجنود . وذكر
ما أحراه من التطيحات المستحقة . وما حدد من المهات الحربية وأيضاً من الرش والمصاع
لتشغيل الملوكات والمهات العسكرية . والفن الحربية وسفن النقل التي أنشأها أو أنشأها ،
وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد إلى ذكر
تدوين فقال إنها صرفت على الأعمال والمشروعات العامة العائدة حل الوطن بالنفع العظيم .
وألح على فكرة بيع السكك الحديدية التي عرضت على الحكومة ، قال ولو باعها لسدوت
أغلب ديونها ، وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازي ديون الحكومة ، ثم أ.
قال :

« وأحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة
يبدى ، وأنا صارف نبي وأفكارى في إحراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكأل
العمران وازدياد رغبة الأهل وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة » .

مقاصد إسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى في خطبته لتفاصيل الدول مقاصده التي جعلها برنامجاً -
وهي :

- ١ - رفع السخرة عن الأهالي .
- ٢ - توسيع دائرة الزراعة والتجارة .
- ٣ - نشر التعليم العمومي .
- ٤ - ترتيب مخصصات سوية لمصروفاته الخاصة .
- ٥ - ترتيب المحاكم - واستعرض ما بذله في إنعام هذه المقاصد الخمسة .

فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة في هذا الصدد ، إنما قد
تم أمرها بانضمام حسن هتكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام (يشير إلى
نظم السخرة) .

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ماتم من الأعمال العظيمة كمد السكك الحديدية

واقامة المباني والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار حبيب من
الأراضي ، « وبلغ ما صار إصلاحه وزراعته في عهد حكومتكم نعاية هذه السنة (١٨٩٩)
٣٢٧,٤٥٨ فدان » .

السودان في خطبة العرش

وذكر أعمال العمران في السودان فقال : « وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها . بل
بدلت غاية جهدي في إصلاح أحوالها وترقي أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جاري
العمل الآن في امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم التي هي مركز تلك الأقاليم وإلى
سواكن حتى قارب الانتهاء ، وبالمثل صارت المباشرة في عمل خط تلغراف أيضاً من سواكن
إلى مصوع ، وعند نهر وإتمام ذلك سيصير تفرع جملة خطوط بحسب اللزوم ، لأن كامل
الأدوات والمهات اللازمة لذلك موحدة وبجاهزة للعمل ، وبواسطة ما صار إجراؤه هناك من
التطبيقات والإجراءات النافعة حسب اقتضاء الموقع لله الحمد قد بدأ ظهور الثمرة المقصودة ،
وترايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان ، فبعدما كانت نظارة المالية تعد هذه الأقاليم بمبلغ
ثلاثين ألف كيس (١٥٠,٠٠٠ جنيه) صارت هي الآن ترسل لخزينة المالية سنوياً مبلغاً وقدره
١٥,٠٠٠ كيس (٧٥,٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها المكينة والعسكرية » .

التعليم

وقال عن « مادة التعليم التي هي أساس التقدم » إنه من وقت تأسيس مدرستي الابتدائيين
والتيجهزية بمصر وظهور ثمراتها تعددت المدارس التي أنشأها وأحصاها في الخطة كما يأتي :
المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) - ١٢ مدرسة .
بالقاهرة : مدرسة الابتدائيين ، المدرسة التجهزية . مهندسخانة ولأبيه : الإدارة
والألسن (الحقوق) ، المساحة والمحاسبة ، العمليات (الفنون والصنائع) . مدرسة الرسم
بالإسكندرية : المدرسة الابتدائية ، المدرسة التجهزية . المدرسة البحرية .
بالأقاليم : مدرسة طسطا ، مدرسة أسوط .

مدارس التابعة لديوان الجهادية (وزارة الحرية) ١٠ مدارس .

مدرسة بطونجية ، مدرسة لوزي (نقرسان) ، مدرسة البيادة (المشة) ، مدرسة :
بكت حرب ، الطب البيطري . مدرسة قنفاوات الشيش ، المحاسبة ، الزراعة .
حماجية ، العمليات .

ثم ذكر تنظيم المكاتب الأهلية .

وقال عن المقصد الرابع : إنه رتب لنفسه محصيات معلومة في الميزانية منذ عدة
سنوات^(١) وتكلم عن المقصد الرابع قائلاً إن مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل
إشياء المحاكم المختلطة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع
نظم هذه المحاكم .

وختم خطبته بتصنيبه الية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس
في العام الماضي والذي قبله ، وأعرب عن أمله في أن يتذكر المجلس هذه الدورة لما يؤدي إلى
توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة ، والمستول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير
وإصلاح العمم .

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

أحمد أفندي علي . الشيخ علي سيد أحمد . سليمان أفندي عبد المال . عمر أفندي
نوبختي . أنور بك أبو العز . السيد أحمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد
لشواربي . السيد محمود العطار . الشيخ مصطفى جمعي .

وقدموا جواب المجلس إلى الخديو ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على لسان

محسن

(١) هذا هو ١٠٠٠ جيه و ١٤٥ و ٢٢ كس أي ١١٠٠٠٠٠ ج للمائة الخديوية كما ورد في
سجلات السيرة . ثم محصيات محصيات خديوية في ميزانية سنة ١٨٧٨ إلى ٢٦٦.٠٠٠ جيه . وما
١٠٠٠ للخديو وذلك حسب المحر الذي بدأ من ذلك قال وفداحة لوت هيدون (ملحق بقرة ١ لقرير الأول للحم
سجلت العليا ص ١٤٣)

• نشرف كل الشرف ما حزنناه . الفجر كل الفجر ما حطيناه فوق ما أملناه ، لما تراءف
عن من نمر الجلييلة . والمثل الخزيلة . بتكرار افتتاح هذا المجلس في ظل الساحة الخديوية .
والمؤسس على موجبات رغاية الأهالي والمهارة ، ونهني أفسنا بمحاسن التهانى المبيقة ، ونبيح
أرواحنا تشرفنا بالإصعدة إلى للقالة الشريفة .
وبهذا الأسلوب كتب الجواب ، وكله ثناء بالغ ومدح وإطراء للذات الخديوية ، وتروبد
لما جاء في خطبة العرش من البيانات والأقوال .

تغيرات في الأعضاء

استقى محمد أفندي شعير ، وانتخب بدله علي أفندي شعير ، وعين الشيخ محمد الصيرفي
(بك) وكيلاً لمديرية المنوفية ، وهلال بك وكيلاً لمديرية الغربية ، وأحمد أفندي أباطة وكيلاً
لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندي عفيق وكيلاً لمديرية الشرقية ، وإبراهيم أفندي الشريمي وكيلاً
لمديرية الجيزة ، ولم ينتخب أعضاء بلهم .
وانتخب محمد بك سعيد رئيساً للجنة الشرقية بدلا من هلال بك ، وأحمد أفندي علي
رئيساً لقلم النيا بدلا من إبراهيم أفندي الشريمي .

المسائل التي تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس في هذا الدور مقترحات الأعضاء في المنافع العامة المحلية ، وما
قرره أن يكون تصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الأهالي ، وتكليف المديرين التحري من
سلوكهم ، وأن لا يعزل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنة .
وقرر تغيب الأهالي في تحرير حجج بملكيتهم بالمحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات
العقارية . والتصريح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم
بغيره . وأن تحرر له الحجة بذلك في المحكمة .

وما قرره نظم المياق بالمدن والقرى ورسم حرائط عن مافي كل بندر بمعرفة مهندس
النظم ، وقرر فتح الشوارع في البنادر والقرى ، وإصلاح الطرق الزراعية ، وشق القرو

وعدة بتعويضها ، وتوفير وسائل الري .

وقرر منح فريز المحصن في الأطنان موزونة . وكان الموز حقا محولا لكل وارث طبقا للمادة الثانية من لائحة الأطنان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م) وقرر مجلس تحمل التكليف على أكبر أولاد الشرف ، وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة ، وبقى المجلس قراره على وجوب استمرار فتح البيوت ذوى العائلات ، وبناء على هذا القرار ألغى النص على الفريز الوارد في اللائحة السعيدية

وقرر أيضا تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس تفتيش الزراعة) مؤلفة من موظفين اثنين لمطرق في شؤون الأراضى والزراعات . وإجراء ما يؤدى إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان ، وبالوجه القبلى ثلاثة مجالس ، وذلك على (مجالس تنظيم الزراعة) التى قرر المجلس إنشاءها في الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة في إنشائها وإنشاء حقول التجارب .

الميزانية

وأحضر وزير المالية (إسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٠ بمجلة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتى :

مجموع الإيرادات ٧,٣٣٥,٠٠٠

المصروفات وأقساط الديون

المصروفات ٣,١٧٥,٠٠٠
أقساط الديون ٢,٥١٥,٠٠٠
مجموع المصروفات ٥,٦٩٠,٠٠٠

٥,٦٩٠,٠٠٠
١,٦٤٥,٠٠٠ ح الزيادة المزمومة في الإيرادات .

ومن هذه الأرقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدل على

مدنيا على حسامة تقروض لغاية سنة ١٨٦٩ . وقد تضاعفت بعد ذلك كما نرى .

مصل الحادى عشر . ولم تجر مناقشة ذات شأن في الميزانية . واعتمدت كما ترى

ونعم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطة وحيدة رئيس مجلس شكري في

الأعضاء على ما أسدوه من صائب الآراء ، وأعلن ختام المجلس وانصرف لأعضاءه .

الهيئة النيابية الثانية

(انتخابات سنة ١٨٧٠)

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه . وأُخبرت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية في أوائل سنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب عبد البلاد ومشائخها طبقا للائحة النظامية .

وهالك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديد^(١) .

نواب القاهرة

السيد حسن موسى العقاد : السيد أمين الدنف . السيد يوسف العيسى .

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جيمى . السيد إبراهيم على جيمى .

نواب الغربية

أوالىح دني (من مسوله) . سعد الجزار (من دماط) . الشيخ سليمان عبد حمدة شبرا
نحلة . السيد جيسى الشريف (ابيار) محمد أبو محمد حمدة حليس . أحمد نوبت حمدة .

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذى رجعت فيه إلى دفترية أسماء الأعضاء
محمود حسن الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب .

نواب بنى صوف

محمد أبو سكارم عمدة طنطا بنى مالى. حتى العريف عمدة بوش. أبوزيد عبد الله
توكيل عمدة الميكون.

نواب الفيوم

عل اليماني عمدة مطر طارس. محمد الدهشان عمدة أهرت الغربية.

نواب الجيزة

حسنين افندى الزمر عمدة طناش. مراد افندى السعدى عمدة الهرقة. سالم افندى حاد
عمدة حلوان.

نائب دمياط

عل بك خطاخي.

دور الانعقاد الأول

(سنة ١٨٧٠)

افتتح الخديو إسماعيل المجلس الجديد بالقلمة في الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة
١٨٧٠ (غاية شوال سنة ١٢٨٦) بصحبه شريف باشا وزير الداخلية، وشامين باشا وزير
الحرية، وإسماعيل باشا صدق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم، ونوبار باشا وزير
البحرية، وعل مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية، وأحمد خيرى بك
مهدار الخديو.

وكان رئيس المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه في الدورتين السابقتين
وقرئت خطبة العرش، وكانت وحيرة العبارة، على عكس خطبة الدور الماضي والذي

تحدثت على الإشارة إلى مرور العام خصرم، بكل خير وبركة، وأن المردوعات
... .. غابة الخسوة، أما شؤون الحكومة في خلال العام فلم يشر إليها الخديو،
... .. نوزراء بقوله: «وأما إدارة الحكومة في ظروف هذه السنة فما تريدون معرفته
... .. حدى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظارة وأعرب عن أمله في
... .. المجلس في هذا العام عن النتائج الجليلة التي عادت من مداورات المجلس في
... ..

مخافته في أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديو جلسات المجلس الجديد كان الصيق
... .. فظهرت حادته في دوائر الحكومة، وأخذ الناس يشقون إلى سماع خطبة العرش لعلهم
... .. بارقة أمل في تحسن الحالة المالية، وخاصة فيما له مساس بتلاحق القروض وتضخم
... .. حائرة. ولكن الخطبة جاءت خلوا من الإشارة إلى الدين العام بأنها كانت أوساؤا.
وجه الجواب على خطبة العرش خلوا أيضا من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة، وعلى
... .. عبارات الجواب فإنه اقتصر على صوغ قلائد من المديح والتلق للخديو.
وقد هذا الجواب إلى الخديو لجنة من رئيس المجلس ومن حشرة أعضاء متعجبين وهم
... .. افندى الشريفي. حسن افندى عبد الرازق. وعل افندى شعير. الشيخ عيسى
الشريف، على بك خفاجي. الشيخ مصطفى جيمى. الشيخ عبد الرحمن السيد. الشيخ
مخوف رشوان. الشيخ أحمد أبو سعده. الشيخ شعانه شاش.

لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء، وتذكر هنا بيان هذه
اللجان وأسماء رؤسائها:
لجنة المدائن (العواصم) وتشمل نواب القاهرة والإسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض
نواب القليوبية والشرقية والجيزة، ورئيسها السيد يوسف العنقى.
لجنة بحرية ورئيسها عل افندى شعير وتضم نواب الغربية والمنوفية.
لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد لمرمانى. وتتألف من نواب عن الشرقية والمنفوية
و... ..

أثباتاً قاصرة على ذكر أبواب الإيراد العمومي والأبواب الإيجابية للمصرف . وليس فيها شيء
تتمثل لأنساط الدين ، ولا لغة ذكر الدين المسائرة التي كانت آخذة كل يوم في الزيادة وهذه
ملاحظة الميزانية :

جيبه	جيبه
الإيرادات	٧,٣٤٧,٠٠٠
المصرفات وأنساط الدين	
المصرفات	٣,٤٠٠,٠٠٠
أنساط الدين	٢,٩٨٥,٠٠٠
مجموع المصرفات وأنساط الدين ^أ	٥,٨٨٥,٠٠٠
زيادة الإيرادات عن المصرفات	١,٤٦٢,٠٠٠
	٥,٨٨٥,٠٠٠

ولم يبال أحد من الأعضاء لمناسبة نظر الميزانية من الأرباح التي صرفت فيها القرض الأخير
الذي عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١٦,٨٩٠,٠٠٠ جنيه ، ولم كانت زيادة الدين المسائرة التي
بلغت ١٢ مليون جنيه في أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على صفقات افتتاح قناة
السويس ، وغير ذلك من أبواب السقف والإسراف ، وانحصرت المتأقية في الميزانية على
ملاحظات ثانوية ، وانتهى الدور في ٢١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٩) .

دور الاعتماد الثاني

(سنة ١٨٧١)

حين السيد أبو بكر راتب رئيساً للمجلس في هذا الدور ، وتأثير انعقاده من موعده
الاعتاد ، فإن اللائحة الأساسية تقضى بإجتماعه في كل سنة من ١٥ كيكاً لغاية ١٥ أشتير ، أي
من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذه الدورة ابتداء يوم ٤ بوزنه ، أي ١٠ يونية
سنة ١٨٧١ ، في شدة الصيف ، فكانه قد تأخر من موعده نحو ستة أشهر ، وكان المطير
يعطال في الإسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصاً لاختراع المجلس .

ولأنه سبباً لهذا التأخير ، ولم كان عن عمد وعدم الكراث ، أم لا يزال أحوال
الحكومة المالية واشتغال إسماعيل صديق بتدبير المال اللازم لمطالبا ، ولعله يكون سبب منها
وعدم عظمة

سنة أسيرط ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتآلفه من نواب عن أسيرط وجرجا
ووما وإسنا .

لجنة النيا ورئيسها بديع امدى الشربى ، وتضم نواباً من النيا وأسيرط وجرجا ودمي
وسريش .

ونظرت اللجان في صحة نيابة الأعضاء فأقرت نيابتهم جميعاً .

تغيرات في الأعضاء

وانتخب الشيخ حل جعفر عدة صانفر بدلا من الحاج سالم الشاروق الذي عين مأثوراً
لشوامي مصر ، والشيخ محمد حجازى عدة قريظة (شرقية) بدلا الشيخ محمد صالح ؛
الموت .

أعمال المجلس

وانتمرت مباحثات الأعضاء حل إنشاء رجات ، أمها يعلق بالتزود الزراعية كطلب
تحسين وسائل الري والصرف ، والبحث في مسألة الرياحات ، وإنشاء الجسور وتقويتها ،
وتطهير الترع وما إلى ذلك ، وبعض التزود القضاية ، كزيادة عدد المحاكم (الجالس
المطوية) وقد قرر المجلس نيا إنشاء مجلس حل أى محكمة ابتدائية في كل مديرية بعد أن كان
لكل مديريةين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين لمستغنين (بدل مجلس واحد) في
الوجه القل ، أحدهما في جرجا وبعض للفصل في القضايا المتأقية من أسيرط وجرجا وقتا
رأسا ، والآخر في النيا وبعض بقضايا النيا ودمي وسريش والتعيم ، وقد نظمت الحكومة هذا
القرار .

الميزانية

وقدم إسماعيل باشا صديق الميزانية ، وهي أرقام إيجابية لا يمكن التعرف لطبيعتها منها ، ذلك

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم
حسن افندي عبد الرازق. الشيخ محمد أبو المكارم. الشيخ سليمان نعم. الشيخ أحمد
يوسف. الشيخ حسين سويلم. الشيخ محمد الأثرى. السيد مصطفى جيمى. السيد أمين
لندف. مهدي افندي يوسف. الشيخ عبد الرحمن خالد.

وقدموا الرد إلى الخديو، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين الماضية، وما ذكره
في الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية في هذا العام (١٨٧١)، ولكن بفضل تدابير
الحكومة لم يقع منه ضرر، كما أن محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليون قطار،
بما يزيد عن محصول السنة الماضية، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول إلى درجة ضارة،
ونوهوا بمساعي الحكومة في نشر التعليم وإنشائها ديوانا للمكاتب الأهلية لإصلاح حالتها
وترقيتها.

أبحاث المجلس

اقتصرت عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها، وترتيب
المحاكم، وبعض إيضاحات أبداهها الوزراء رداً على الأسئلة التي قرر المجلس قبولها.
وعما قرره في هذا الدور إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى.
وقرر أيضاً إلغاء ضريبة المواشي، وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت في يناير سنة
١٨٧١ زيادة عشرة في المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى. فوجد المجلس مبدوحة
لإلغاء ضريبة المواشي التي وضعت في الأصل للقيام بهذه النفقات، وقد وافقت الحكومة على
هذا القرار.

ونظر مجلس في تعديل النظام القضائي، وذلك أن أحكام الأحكام ونظام الأقسام كانوا
يفصلون في القضايا فرق اختصاصاتهم الإدارية، مما أدى إلى شكوى الأهلين من تعطل
القضايا في الدعاوى، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم، وقرر مجلس محكمة الحكومة
لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم، تسهلاً للتقاضى، فأجابت الحكومة طلبه وقدمت إليه

صريح الخديو المجلس بالقلمة في الجمعة العتادة. يصحبه إسماعيل باشا صديق وزير المالية.
وقدم رسمى باشا وزير الحرية، وعد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام، ومصطفى
رباس باشا خازن دار الخديو، وأحمد خيرى باشا المهرديار، ومحمد زكى باشا النشرباني.
وتليت خطبة الافتتاح، وكانت وحيزة العبارة، اقتصرت على التحيات الطيبة والتمنيات
الحسنة، قال فيها: «بعد التحيات اللطيفة لحضراتكم، أنهى أنه تضاعف مسراتي كلما تكرر
اجتماع حضراتكم، لما يحصل فيه من المنافع العائدة على الوطن وإرثاء الثروة والرفاهية،
وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقاً من الله تعالى، ومأمول في هذا العام أيضاً بفضلته تعالى، أنه بما
تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة، والأهتمام من الحكومة في إجراء مقتضاها، ينتج زيادة
الثمرة وحسن الزمة لتكثير المعارية والتقدم، ونرجو من كرم الملوك سبحانه وتعالى دوام التعطف
علينا بما يزداد به وطننا عاراً وتقدماً، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح إنه هو المعين».
ولم تشر الخطبة إلى شيء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية في السنة الماضية، ولإلى
ما اعترمت عمله في السنة المقبلة، مع أن البلاد كانت تنحدر في ذلك الحين إلى هاوية الضيق
المالى، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذي أُلجأوا إلى إصداره نضوب معيناً
المال في خزائنها.

تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير في بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب في وظائف الحكومة.
فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) بدل الشيخ خليفة إبراهيم، وعلى افندي
الزعفراني بدل إسماعيل افندي سليمان (المنيا)، والشيخ مبروك الديب عمدة ببول (بحيرة)
بدل عبد الله ناصر، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولس (بحيرة) بدل الشيخ حسين أمين،
والخاج على عمران عمدة مرسى موسى (منوفية) بدل على افندي شعير، والشيخ حسين بكير
عمدة سيدوه (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على
انقنطرة (غربية) بدل عمارة العشري، والشيخ أحمد أبو حمر عمدة كفر المنشي بدل محمد
أبو حمر (غربية)، والشيخ على شامى عمدة دهمشا (شرقية) بدل الشيخ شحاته شامى،
ونسيد أحمد المرسى عمدة ادشاش (منوفية) بدل رضوان امدى بلال.
وانتخب السيد عيسى الشريف رئيساً للجنة الغربية بدلاً من على افندي شعير.

مشروع لائحة جديدة لهذا الغرض وضعها المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) بحضور أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب. وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عليها، وهي، تقضى بأن يبنى في كل بلد مجلسان، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد) ويختص بأمور الإدارة والثاني (مجلس دعاوى البلد) لفصل في الدعاوى الصغرى، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية)، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس الأعلى) أى المحكمة الابتدائية بالمديرية، وهذه (المجالس) هي المعروفة بالمجالس الثلاثة، وقد بنيت قائمة إلى أن تقرر النظام القضائي الحالي.

الميزانية

وطلب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام، فقدمت، وألفت لجنة لبحثها كانت بمثابة (اللجنة المالية) بالمجلس، مؤلفة من بدوي افندي الشريمي والسيد عيسى الشريف والشيخ محمد الفرماوي، وأبدت ملاحظات عن الميزانية، وقرئ تقرير اللجنة المالية، وحصلت مناقشات عديدة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هي وهاك خلاصتها:

حيث

الإيرادات ٧,٢٩٠,٠٠٠

المصروفات ٦,٤١٥,٠٠٠

زيادة الإيرادات ٨٧٥,٠٠٠

وانتهى دور الانعقاد في جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨) ثم صدر قانون المقابلة في ٣٠ أغسطس أى بعد أن أنقض المجلس ورجع النواب إلى بلادهم، وكأنه اجتمع ثم انفض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير، أو يتسنى له النظر فيه، وهذا لك على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن.

سنة ١٨٧٢

ولم ينعقد المجلس أصلاً سنة ١٨٧٢.

الدور الثالث

(سنة ١٨٧٣)

فتح خديو دور انعقاد المجلس في ٢٩ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩). وصحبه شريف باشا وزير الحفانية، وإسماعيل باشا صديق وزير الداخلية، وقاسم وسمي باشا وزير حرية، وعمر باشا لطفى (وزير المالية) وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام. ورياض باشا مستشار رئاسة المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء)، وأحمد خيرى باشا مهرد. واجتمع الأعضاء برئاسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيساً للمجلس في هذا الدور كما كان في الدور الماضى.

وتليت خطبة العرش، وهي أطول من خطب الستين الماضيين، وقد أشار فيها الخديو إلى احترام الحكومة إصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها، وما تبذله من المجهود في إنجاز رياح البحيرة، وإنشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر، وقدر لإتمامها ثلاث سنوات أو أربع، وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحاريق وإصابته بالدودة فإنه لا يقل عن محصول العام الماضى.

وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم:

السيد أمين الدنف. على بك خفاجى. الشيخ أحمد أبو حمر. الحاج على عمران. الحاج حسين سويلم. الشيخ على الشامى. بدوي افندي الشريمى. حسن افندي عبد الرزاق. مهدي افندي عمر. الشيخ أحمد أبو حمر، وقدموا جواب المجلس متضمناً التناء المستطاب على منكاره الخديوية والإشادة بأعمال العمران التى أشارت إليها خطبة العرش.

تغير في الأعضاء

انتخب الشيخ مصطفى فهم عمدة جزي بدل السيد التقي الذى عين مأمور ضبط بمركز مروف. والشيخ سليمان عامر عمدة جتور بدل الشيخ أحمد عبد الغفار الذى عين مأمور ضبط مركز مليج، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز أشمون، ومحمد افندي حسين النجدي بدل أبيه الشيخ حسين لوفاته (أسير)، والسيد عبد الرزاق الشوريجي بدل الشيخ مصطفى خليل جميعى لوفاته،

وحيد سنيان الغربي بدل السيد ابراهيم على جميعى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجي بدل السيد يوسف العقي الذي عين بقومسيون المقابلة (مصر) ، والشيخ يوسف أبرشيب عمدة حريكة بدل محمود زغلول الذي عين وكيل قسم الحماكة ، وشرف الدين عياد عمدة مينة سرج بدل بيومي عايد الذي عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندي بغدادى أباظة عمدة كفر الدوة بدل محمد افندي حجازى ، وعطية عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن فندى عامر : واحمد نصير بدل عبد الرحمن خالد (اسنا) .

وانتخب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف منى .

مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر في مقترحاتهم الخاصة بمسائل الري والزراعة وما إليها . ومن المسائل الهامة التى عرضت في هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التى كان الخديو إسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار إليها في خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة إلى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزي الذى عهد إليه الخديو منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، فخل التقرير في جلسة ٢٣ الحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندي عبد الرازق اطلاع المجلس في العام المقبل (١٨٧٤ م) على ما تراهي للحكومة إنفاذه من المشروع ، وأن تبادر إلى العمل من غير انتظار انعقاد المجلس لما لهذا المشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح مهني افندي عمر إتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنهى السكة الحديدية في ذلك العهد إلى وادى حلفا لما يعود منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك .

المسألة المالية

هـ يرد في خطبة العرش ولا في الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التى وصلت إليها الحكومة بسبب صعب سبل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى

إيمان النظر فيها لتدارك الخطر الذى يهدد البلاد .

ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قرار خمسة أشهر . وهدد القانون بقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدماً علاوة على الضريبة نسوية في مقدس بعداء أصحاب الأطنان من نصف المربوط عليهم على الدوام ؛ والفرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من منحصلات المقابلة .

وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئاً منها في استهلاك الدين العام ، بل ابتلعت هاوية الإصراف التى ابتلعت معظم القروض .

وقدمت الحكومة ميزانية سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين حبه في باب الإيرادات ، وإنما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء المولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف المربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة ملايين المذكورة ؟ ولكن أحداً من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبماً وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التى ضاعت فيها هذه الملايين .

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ إسماعيل صديق) أدلى في جلسة ١٨ الحرم بيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهى غير القروض الثابتة) ، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثنى عشر مليون جنيه ، فكان هذا القانون الذى كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لا بتراز ضرائب جديدة من الأهلين دون أن يخصص شيء منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة يوماً وثلاثة عشر مليون جنيه !!

وجاء في هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والأرقام الخيالية . لتسويق القروض ، وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد في السنوات العشر التى ابتدأت بولاية الخديو إسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التى سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران ، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات في عهد إسماعيل ثيفاً وسبعين مليون جنيه ، زعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسيم في قساطر القروض الخارجية . والباقي نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً في البلاد . وأبدي أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد يعود نفعها على القطر .

وعنى عن البيان أن ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة في خزائن الأهلين ، بلا مضمرة ، هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلت من المقابلة إلا بوسائل الإكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالأهلين إلى اضطرابهم للاستدانة من المزاين الأجانب لسداد ما يطلب منهم .

ويلوح لنا أن المفتش لم يبدل بهذه الأرقام المكذوبة إلا ليلبر وسائل الضغط التي تدرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعى الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة وعرضت للميزانية على المجلس بجلسة ٧ المحرم وخلاصتها كما يأتي :

جنيه	
الايادات	٦,٩٦٢,٣١٥
المصروفات	٦,٣١٣,٦٦٠
زيادة الإيرادات من المصروفات	٦٤٨,٦٥٥

ولاشك في مخالفة هذه الأرقام للواقع ، فليس ثمة وفرة في الميزانية ، بل لها عجز هائل بعد بالملايين ، استفادته الحكومة من الديون السائرة .

وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاث أعضاء وهم : بديى افندى الشريس ، وحسن افندى عبد الرزاق ، والشيخ محمد الفرماوى للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أقلام الميزانية ، على ما هو وارد في حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتاً ما ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن أنها راجعت في وزارة المالية بعض أقلام الميزانية على حسابات الديوان فوجدت « قرين الصحة » ، ولم ترد على ذلك شيئاً .

ونظر تقريرها بجلسة ١١ المحرم سنة ١٢٩٠ ، ولم تحصل مناقشة ما في الموضوع ، واقتصرت الجلسة على اقتراح أهداء الشيخ أحمد أبو حمرة « باعتماد الميزانية المذكورة وعرضها على الأعتاب السنية حسب المعتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك » .

ولا يخفى أن الحكومة كانت في ذلك الحين تفكر في عقد السلفة الجسيمة المعروفة بالقرض المشنوم (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذى جر الحزاب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس إطلاقاً ، ولم تشر إليها لاصراحة أو ضمناً .

وانفض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ المحرم سنة ١٢٩٠) .

ايكاف الحياة النيابية مستين

انقضت ستا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدعى مجلس شورى النواب للاجتماع أو يجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا يعطيك صورة واضحة من نزعة الحذير الاستبدادية التى جعلته يقتصر الحقوق المتواضعة التى ارتضاها هو للمجلس ، ولاندرى العلة فى تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولانجد لذلك تعليلاً (من وجهة نظر الحكومة) إلا الارتباك المالى الذى وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدعى إلى عقد المجلس للتشاور مع النواب فى الوسائل الكفيلة بإنقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن الحكومة فى تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأبى أن تشرك نواب الأمة فى آرائها وقراراتها ، بل تبغى عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية .

ويبدو لنا خرياً أن نواب البلاد وأعيانها وذوى رأى فيها يسكتون عن تعطيل الحياة النيابية مستين متوالئين ، دون أن يتحركوا للسطالية بعقد المجلس احتراماً لأحكام اللائحة الأساسية ، وخاصة لما وقع فى هذه المدة من تنابح الأحداث المالية بعد فسخ الدورة النيابية الأخيرة (مارس سنة ١٨٧٣) .

فى (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشنوم كما تقدم البيان ، ثم ابتدعت اقراض الداخل المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدانت عدة ملايين أخرى من الديون السائرة . وفى سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصرف مصر فى القناة إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيه ، ونمت تأثير العجز المستمر فى الخزنة ، استدعت البعثة الإنجليزية للمروقة بيمتة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توفقت عن دفع أقساط الديون فى أبريل سنة ١٨٧٦ . فوقع التدهل الأجنبى الذى كان من نتائجه الأولى إنشاء صندوق الدين فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ . وهذه الأحداث الحسام كانت تقتضى عقد المجلس للنظر فى تداركها وتستدعى من النواب مطالبة الحكومة بعقده ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل .

الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر به التى لأهية ها^(١)

لأمة فى عهد إسماعيل (سنة ١٨٧٦) :
لاشئ بسب إحساس المصريين بفداحة أمة المصرية . مصر للمصريين ، ولا يشك ولو أن حذير إسماعيل أراد أن يحس ناث الأمة . على أن الشعور الدينى نحو .. يون يحظر يستهدف له الإسلام أو دولة لك كمثل الأرلنديين فى شعورهم نحو

، وهى بحى السيد جمال الدين الأفغانى لم الحرية والاستقلال ، وينبض على من رسادته وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال فى لضم ، والتعلق بالحرية .

١ سنة ١٨٧٦ ، عاملاً آخر من عوامل أ هاماً به الأفكار إلى حقوق الشعوب

، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ .
تساؤل عن أساسها وحواملها ، وأخذت هذه الشؤون . وما تستببع من التحدث نة وشرقين عامة إلى الحظر من مطامع بأسب روق والتقدم والدود عن ، عتمعت لأحرار وتطور الأفكار فى

أبه كان في حياته مصنفاً دينياً ، وفيلسوفاً حكيماً ، وزعيماً سياسياً ، فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية - والسياسية - واضمحع بها معاً ، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي دى منها سارطان لوثير للبروتستانتية ، وأهاب بالأمة الإسلامية أن تهمم بالإسلام على حقيقته وزجج به إلى مبادئه الصحيحة ، وفطرنه الأول ، وتظهره من الأوامم والبرامات التي أفضت إلى تأخر اسميين

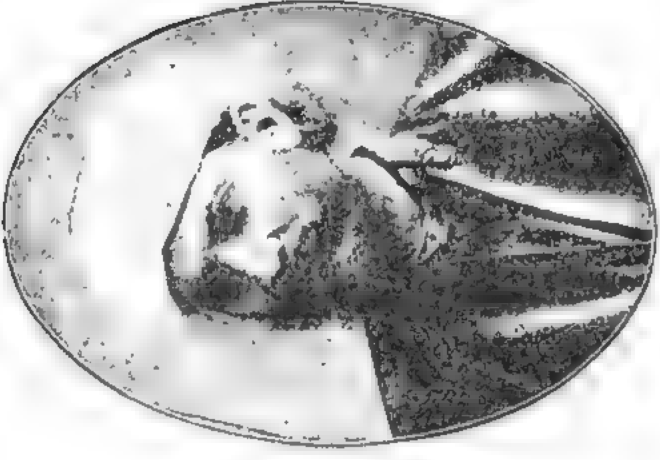
ومن الناحية الفكرية . أدى المهمة التي قام بها في أوروبا فلاسفة الفكر ، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما . فعمل على إثارة البصائر ، وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق ، وتحرير العقول من قيود الجسود والتقليد

ومن الوجهة السياسية . استنفض انهم . واستثار في النفوس روح البرة والكرامة والتطلع إلى الحرية - وغرس بذور -حركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية ، وقام بعمل العسل الذي اضطلع به زعماء النهضة السياسية في الغرب ، كواشنطن ، وجاريلدى ، ومازني ، وكوشوت وغيرهم .

مالذي يجمع بين هذه المهام الجليلة ، ويضطلع بها معاً ، في عهد اشتد فيه ظلام الجهالة ، وترقت الكلفة ، وعمر النصارى ، وشعبت الأهواء ، يجب أن يتسامى في قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب العبقري ، وبقينا أن الأمم الشرقية لم تغلر حتى الآن حكم الشرق حتى قدره ، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم ، وسيظهر فضلته على مر السنين . وإذا كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد إسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين ، وأبنا واجباً علينا أن نترجم له في سياق الحديث ، وقد جعلنا مَعظم اعتادنا في « وقائع » الترجمة على ماكتبه تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده .

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية) ، في « أسعد آباد » إحدى القرى التابعة لمطلة (كنز) من أعمال « كابل » عاصمة الألمان ، ووالده السيد صفدر من سادات (كنز) الحسينية ، ويتصل نسب بالسيد علي الرزمي المحدث المشهور ويرتق إلى سيدنا الحسين ابن



جمال الدين الأفغاني
باعت نهضة الشرق
(١٨٣٨ - ١٩١٧)

إن الأمم الشرقية جمعاء بنهضتها السياسية والفكرية إلى الزعم الكبير ، والقليلون المشهور ، السيد جمال الدين الأفغاني .

طل الشرق قرونا عديدة رازحاً تحت نير الجسود الفكرى ، والتأخر العلمى ، والاستعباد السياسى ، وثق في سبات صمى ، إلى أن قفز الله له ملكهم الأفغاني « جمال الدين » ، ففتح فيه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن تنهض وتتحرك ، وبالعقول أن تستيقظ ، وبالأمم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فكانت وسلكه إلى الشرق حيث نهضته الحديثة وإنذا أردنا أن نبين في كلمة عامة فضل جمال الدين ، ومدى الرسالة التي أداها ، فلنذكر

عن أبي أي طالب كرم الله وجهه ، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحنفي الأصفهاني .

ولأسرته منزلة عالية في بلاد الأفغان ، لنسبها الشريف ، ولقوامها الاجتماعي والسياسي إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية ، تستقل بالحكم فيه ، إلى أن تزع الإمارة منها « دوست محمد خان » أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بتقل أبي السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد في الثامنة من عمره ، فعنى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأمراء والعلماء في بلاده . وكانت محال الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوقد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظه من هذه العلوم ، على أيدي أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة في الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد في الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فعرض له وهو في الهند أن يؤدي فريضة الحج ، فاضتم هذه القرصة وقضى سنة بتقل في البلاد ، ويتعرف أحوالها ، وعادة أهلها ، حتى ولى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة .

بده حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم في خدمة الحكومة على عهد الأمير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ، وكان أول عمل له مرافقته إياه في حملة حربية جردها لفتح (هراة) . إحدى مدن الأفغان ، وليس يخفى أن الشأه الحربية تعود صاحبها الشجاعة ، واقتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التي امتاز بها جمال الدين ، وهي الشجاعة ، فإن من يخوض غار القتال في بده حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بفطرته شجاعاً .

ففى نشأة المترجم الأولى ، وفى الدور الأول من حياته ، تستطيع أن تعرف أخلاقه ،

والمعاصر التي تكونت منه شخصيته . فقد نشأ كما رأيت من بيت محيد . ازدان بالشرف واعتز بالإمارة . والسيادة . والحكم . زماناً ما . وترك في مهده عز . في كنف أبيه ورعايته ، فكان للورثة والنشأة الأولى . أثرهما فيما صنع عليه من عزة النفس . التي كانت من أحص صفاته . ولازمته طول حياته . وكان للحرب التي خاضها أثرها أيضا فيما أكتسبه من الأخلاق الحربية . فالورثة . والنشأة . والتربية . والمرحلة الأولى في حياة العملية ، ترسم لنا جانبا من شخصية جمال الدين الأصفهاني .

سار المترجم إذن في جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة » ، ولازمه مدة الحصار إلى أن توفي الأمير ، وفتح المدينة بعد حصار طويل . وتعد الإمارة من بعده ولى عهده (شير علي خان) سنة ١٨٦٤ م (١٢٨٠ هـ) .

ثم وقع الخلاف بين الأمير الجديد وأخوته ، إذ أراد أن يكيد لهم ويعتقلهم ، فانضم السيد جمال الدين إلى « محمد أعظم » أحد الأخوة الثلاثة ، لما توسمه فيه من الخير ، واستمرت نار الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة لـ محمد أعظم ، وانتهت إليه إمارة الأفغان ، فعظمت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تدبيره يستتب الأمر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان (شير علي) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الإنجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فأبدوه وناصروه ، ليجعلوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأغدى (شير علي) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يتاصرون الأمير محمد أعظم ، فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات . كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلبه شير علي ، وخلص له الملك .

بقى السيد جمال الدين في كابل لم يمسسه الأمير بسوء ، واحتراماً لعشيرته وخوف انتفاض العامة عليه حمية لآل البيت النبوي ، وهنا أيضا تبدو لك مكانة المترجم ، ومنزلته بين قومه ، وهو بعد في المرحلة الأولى من حياته العامة . ويتحل استعدادا للاضطلاع بعظام المهام ، والتطلع إلى جلائل الأعمال ، فهو يناصر أميراً يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيتته في الإمارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول . ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الإنجليزية أن تعصف بالعرش الذي أقامه . فبدان من أميره ، وبغلب على أمره ، وبلوذ بـ إيران لكي لا يقع في قبضة عنوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى في عاصمة الإمارة ، ولا يهاب بطش الأمير المتصر ، ولا يتملقه أو يسعى إلى نيل رضاه ، ولا يتقلب على

منه كما يغفل الكثيرون من طلاب النافع ، بل بق عظيماً في محته ، ثابتاً في هزيمته ، وتلك حمري فواهر عظمة النفس ، ورباطة الحاش ، وقوة الجنان .
وهذه المرحلة كان لها أثرها في الاتجاه السياسي للسيد جمال الدين ، فقد وأبت ما بذلته السياسة الإنجليزية لتفريق الكلمة ، ودمس النعاس في بلاد الأفعان ، وإشعال نار الفتى لداخلية بها ، واصطفاها الأولياء من بين أمرائها ، ولا مراء في أن هذه الأحداث قد كشفت للمترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم في الدس والتفريق ، وغرست في قواده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الأوروبية عامة ، وقد لازمه هذا الكره طول حياته ، وكان له مبدأً واضحاً يصدر عنه في أعماله وآرائه وحركاته السياسية .

رحيله إلى الهند

لم ينفك الأمير (شير علي) يدبر المكاييد للسيد جمال الدين ، ومحنال للقدر به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفعان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه في الحج ، فأذن له ، فساد إلى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقت إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما فاه من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الإنجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدنه بيمينه إلى الهند من إثارة روح المياج في النفوس ، خاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من إخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل إلى الترخوم الهدية تلقته الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة في بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديثه ، وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الأتفة وعزة النفس ، فقمت الحكومة من اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مرديه وقصاده ، إلا على عين من رجالها ، فلم يبق هناك طويلاً ، ثم أنزلته الحكومة إحدى سفنها فأقلته إلى السويس .

معيته مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول

لإقامة بها . لأنه إنما جاءه ووجهته المحاز ، فما إن سمع الناس بمقدمه حتى انجذبت إليه أنصار التابئين من أهل العلم . وتردد هو على الأزهر ، واتصل به كثير من الطلبة ، فأسوا فيه روحاً نقبض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية . والكلامية . وقرأ لهم شرح (الأشهار) في الثبوت الذي نزل به تحان الخليل . وأقام بمصر أربعين يوماً ، ثم تحول عزمه عن المحوز . وسافر إلى الأستانة .

سفره إلى الأستانة ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الأستانة ، فلق من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة وإكراماً ، إذ عرف له المصدر الأعظم . على باشا مكاتته ، وكان هذا المصدر من صامة الترك الأفذاذ ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد يحفه بالاحترام والرعاية ، وزل من الأمراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، وورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تخض ستة أشهر حتى جعلته عضواً في مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لسنط شيخ الإسلام حسن فحسي أفندي ، إذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضمر له السوء ، وأرصد له العنت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ (ديسمبر سنة ١٨٧٠ م) ، فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقي فيها خطاباً للحث على الصناعات ، فاعتذر بادي يده بضغفه في اللغة التركية ، فألح عليه ، فأنشأ خطاباً طويلاً كتبه قل إلقائه ، وعرضه على لجنة من أصحاب المناصب العالية ، فأقرروه واستحسنوه .

وألقى السيد خطابه بدار الفنون ، في جمع حاشد من ذوي العلم والمكانة . فقال استحسانهم . ولكن شيخ الإسلام اتخذ من بعض آرائه مغزواً للنيل منه بغير حق . ورميه بالريغ في عقيدته . وعلمها فرصة للإيقاع به . وألح عليه الوعاظ والماسحد . وأوعز إليهم أن يذكروا كلامه محفوزاً بالتفديد والتنديد ، فنضب السيد لمكيدة شيخ الإسلام . وطلب محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها ، وأصدرت أمراً إلى المترجم بالرحيل عن الأستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الحواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يعود إليها إن شاء . فقارقتها مهضوماً حقه . ورغب إليه بعض مرديه أن يتحول إلى الديار المصرية ، فعلم برأيهم وقصد إليها .

عودته إلى مصر وإقامته بها .

جاء سيد جمال الدين إلى مصر في أول اعمره سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م) .
 ما عني به لإقامة به . بل على قصد مشاهدة مناظرها . واستطلاع أحوالها ، ولكن (رياض
 الت) وزير إسماعيل في ذلك الحين رغب إليه البقاء في مصر ، وأخرت عليه الحكومة راتباً
 مقداره ألف قرش كل شهر ، ثملاً أكرمت به ، لا في مقابل عمل ، واهتدى إلى المترجم كثير
 من طلبة العلم ، يستورون زنده ، ويقسمون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية في
 فروع الكلام ، والحكمة النظرية ، من طبيعية وعقيدة ، وعلوم الفلك ، والتصوف ، وأصول
 الفقه ، بأسلوب طريف ، وطريقة مبتكرة ، وكانت مدرسته بيته ، ولم يذهب يوماً إلى الأزهر
 مدرساً ، وإنما ذهب إليه زائراً ، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة ، وكان أسلوبه في التدريس
 محاطة العقل ، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير ، وبث روح الحكمة
 والفلسفة في نفوسهم ، وتوجه أذهانهم إلى الأدب ، والإنشاء ، والخطابة ، وكتابة المقالات
 لأدبية ، والاجتماعية ، والسياسية ، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب
 الثمرات .

وهنا موضع للنسائل ، مما حمل الخديو إسماعيل إلى إستالة الحكم الأنفاني للإقامة في
 مصر ، وإكرام مثواه ، يملو هذا العمل غريباً ، لأن لجمال الدين ماضياً سياسياً ومجموعة
 أخلاق ومبادئ ، ولا ترغب فيه الملوك المستبدين ، ولم يكن السيد من أهل الملك والدهان ،
 فينال عطفهم ورعايتهم ، ويمجرون عليه الأوزاق بلا مقابل ، ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا
 عرفنا أن في إسماعيل جانباً ممدوحاً من صفاته الحسنة ، وهو حبه للعلم ، ورغبته في نشره
 ورعايته ، وكانت شخصية جمال الدين العلمية ، وشهرته في الفلسفة ، أقوى ظهوراً ، وخاصة
 في ذلك الحين ، من شخصيته السياسية ، فلا غرو أن يكرم فيه إسماعيل العلم المحقق ، الذي
 يبعث على مصر من بحر علمه وفصله ، وفي الحق أن إسماعيل لم يكن يقصر في اغتنام الفرصة
 لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والأدباء ، فترغبه جمال الدين في البناء بمصريه أن
 يكون فمخاً علمياً ، كنأسيس معهد من معاهد العلم العالية التي أنشئت على يده .

أما آراء الحكم السياسية وكراهيته للاستبداد ، وترعته الحرة ، فلم يكن مثل إسماعيل
 يخشاها أو يحسب لها حساباً كبيراً ، لأنه في ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته

ومعه . مكان بحكم بلاد حكم مصر . يأمر وينهى ، ويتصرف في أقدار البلاد بمصر
 أمهم . دور رقيب أو حسب ، وكما يحس شوري النواب آفة مطوعة في يده . والصحافة
 في يده عهداً تكبل له عبارات سحرية . وتصوغ له عقود الشفاء ، ولم يكن سلطاناً قد
 استهدف بعد التدخل الأجنبي ، لأن هذا التدخل لم يقع إلا في سنة ١٨٧٥ ، كما رأيت في
 سياق الحديث ، فليس ثمة ما يخشى منه إسماعيل ، على سلطته المطلقة ، من الناحية الداخلية
 أو الخارجية ، حين رغب إلى حكمه شرق الإقامة والتدريس في مصر ، وقد بدأت النهضة
 التي ظهرت على يد السيد ، علمية ، أدبية ، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالي سنة
 ١٨٧٦ ، على أنها في تطورها السياسي ، نتيجة ضد إسماعيل بالذات ، بل انحفت في الحملة
 ضد التدخل الأجنبي .

وثمة اعتبار آخر ، لا يفوتنا الإلماع إليه . ذلك أن جمال الدين قد يارح الأستاذة ، إذ لم
 يجد فيها جواً صالحاً للنهضة العلمية . والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه ،
 ومالقيه في «دار الخلافة» من العت والاضطهاد ، وكان إسماعيل ينافس حكومة الأستاذة في
 المكانة والنفوذ السياسي ، وينظر إليها بعين الزرابة ، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لبركيا ، ولا
 أن يكون هو تابعاً للسلطان العثماني . وليس خافياً ما كان يذله من المساعي للانفصال عن
 تركيا في ذلك الحين ، وظهوره بمظهر العاهل المستقل ، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ .
 وفي إعماله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩ ، وعزمه على اعلان استقلال
 مصر التام في تلك الحفلات ، لولا العقبات السياسية التي اعترضته ، ولا يغرب عن الذهن
 ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتن والجفاء التي كادت تقطع الروابط بينهما .
 وأخصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذي أصدره السلطان متقصاً سلطة الخديو كما تقدم بيانه
 (ج ١ ص ٧٩) . كتابنا عصر إسماعيل . الطبعة الأولى .

ففي هذا الجو هط جمال الدين مصر متخذاً من الأستاذة ، فلم يفت ذكاء إسماعيل أن يعتمد
 الفرصة ليحمي العلم في شخص الفيسوف الأنفاني ، ولا ينجو ما لهذا العمل من حسن الأثر
 وجميل الأحدث ، إذ يرى الناس فيه أن مصر تزوي العلماء والحكماء ، حين تضيق عنه
 «دار الخلافة» وأن عاهل مصر المضمحق من السلطان العثماني بالثناء والتقدير لأنه يفتح
 للعلم رحابه ، ويوطئ له في وادي النيل أكشافه .

وقد يكون لرياض باشا يد في إكرام وفادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء إسماعيل

يخبرون يصدر عن رأيهم وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذي يفرد به صبح نحو المترجم ، ومهما يكن من واقع الأمر فإن رياض باشا فضل المشاركة في عمل كـ . الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية .

أثره العلمي والأدبي

أقام المترجم في مصر ، وأخذ يث ثماره في قوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة استضاعت بأنوار العلم والرفان ، وأرثت من ينابيع الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجمود والأوهام ، وبفضلها خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان وغيرهم ، وهو في كل أحاديثه « لا يسأم » كما يقول عنه الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، من الكلام فيما ينير العقل ، أو يظهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور ، أو يستلقت الفكر إلى النظر في الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحبائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنبت عقول ، ونحت حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصا في القاهرة .

وقال الأستاذ الإمام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب القلم في الديار المصرية القادرون على الإجابة في المواضيع المختلفة منحصرين في عدد قليل ، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى ، ونعيرى باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد على ضعف فيه ، ومصطفى باشا وهبى على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون في المراسلات الخاصة ، وإما مصنفون في بعض فنون العربية أو الفقهية وما شاكلها ، ومن عشر سنوات نرى كتبة في القطر المصرى ، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضارهم . وأعلم أحداث في السن ، شيوخ في الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه ، أو قلد المتصلين به » انتهى كلام الإمام .

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر ، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التي نهض بها كانت مستعدة للرق ، صالحة لغرس بذور هذه النهضة ، وظهور

نمائها . أو معارة أخرى . أو مصر كما فيها لأجرو . والمعاهد العلمية الحديثة . وتنفذه العلمي الذي ابتدأ منذ عهد محمد علي ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأماني . ولولا هذا الاستعداد لفضى على هذه الدعوة في مهدها . ولأحقق هو في مصر كما أنفق في الاستانة ، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانباً من مكانة مصر ، وسبقها الأقطار الشرقية في التقدم العلمي والفكرى والسياسي . ويزيد هذه الحقيقة وضوحاً أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر في مختلف الأقطار الشرقية التي بث فيها دعوته ، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم منه في أى بلد من البلدان الأخرى ، نرى في هذا ما يدل على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا نُبئت لها أسباب العمل ووحدت القادة الحكماء .

أثره الأخلاقي والسياسي

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحاً كبيرة ، ونفساً قوية ، تربتها صفات وأخلاق عالية ، أتيها الوراثة والتربية الأولى ، وهذبها الحكمة والمعرفة ، وعصها الحياة الحرة التي خاض غارها في بلاد الأفغان ، والتجارب التي مارسها ، والشدائد التي عاها ، جاء وفيه من الشمم والأياء ما صدفه عن أن يطأطأ الرأس أو يقيم على الضم ، وفيه من الثبات ما جعله يتغلب على المقبات التي اعترضته في أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للأمير محمد أعظم ، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لحصصه (شير علي) ، ورحل إلى الهند ، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الأستانة ، فلم يعرف الملوك والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام ، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الأستانة .

فهذه الأخلاق التي جاء بها جمال الدين كانت بلا مرأى أقوى مما عرف عن المجتمع المصرى ، في ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على الضم ، والخضوع للحكام . وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدنى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يث في النفوس روح العزة والشهامة . ومحارب روح الدلة والاستكانة ، مكان نفسه ودروسه وأحاديثه ،

رثة جمعية (المasonic) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية . مثل محمود باشا البارودي الذي نفي حياً مع عرائس إلى جزيرة سيلان . وبعد السلام بك المولى النائب المصري في دلو الدولة . ونخب إبراهيم (المولى) كاتب الخاضعة ، وكثر سواد الذين يخلصون أفكاره ، ويعلنون بين ناس مناره من أرباب الدولة . مثل الشيخ محمد عبيد ، وإبراهيم القفاي ، وأعلى بته مصر . والشاعر الزرقاني . وفي الزواله القزلي في مصر ، وسلم النقاش ، وأديب إسحق . وعد الله نديم في الاسكندرية ،

جمال الدين والثورة العربية

لم يكن جمال الدين الأماني ماصراً لإسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده وأسراره . وتمكنه الدول الاستعمارية من مراقب البلاد وحقوقها . وكان يتوسم الخير في توفيق ، إذ رآه وهو ولي للمهد ميلاً إلى الثوري ، يتخذ سياسة أبيه وإسراره ، وقد اجتمعا في محفل المasonic ، وتعاهدا على إقامة دعائم الثوري .

ولكن توفيق لم يبق بمعهد بعد أن تولي الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الثوري واستمع لوشايات رسل الاستعمار الأوروبي ، وفي مقدمته قسطنطين إنجلترا العام في مصر . إذ كانوا يقسمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدمشق ، فغضبوا عليه بقرار من مجلس وأوصروا إليه بإخراجه من القصر المصري ، فأصدر أمره ببعده . وكان ذلك بقرار من مجلس الطار متفقاً برأية الخديو . وكان نفيه غاية في القسوة والعدو ، إذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وهو ذاب إلى بيته هو وخادمه الأمين (أبو تراب) ، وحجز في القسطنطينية . ولم يمكن حتى من أخذ ثيابه ، وحصل في الصباح في عربة مقلقة إلى عسكة السكة الحديدية ومنها نقل تحت شرفة الشديدة إلى السويس ، وأزيل منها إن باخرة^(١) فله ر. حسد . وصارت به إلى بجاي . وفي تبرج الحكومة عن نشر بلاغ رسمي من إدارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ م)

(١٩) كان ضله إلى الطبرق في صيف ٨٠٢١٩٦ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ (ربيع الأول عام ١٢٩٦)

... جمعة في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكنت على روم من العوامل القفالة لتحويل الذي بدأ على الأمة ، وانتقلنا من حالة المصروع والاستكدة إلى تخطيط الحرية والتبره بفهم الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شؤون البلاد .

أسرفت حكومة إسماعيل في القروض ، وبدأت عواقب هذا الإسراف تظهر للبيان رغم ما بذلته الحكومة لإخفائها بمختلف الوسائل ، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بعد إذا أصبحت مرارة الاستبداد وحالتها فداضة القروض التي كبلت البلاد بقيود تدخل الدول .

وبمكنا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كسيداً للتدخل الأوروبي ، إذ حدث من مظاهره وقتله شراء إنجلترا أسهم مصر في القفالة ثم قدم بعه المستر كيف ، الإنجليزية لفحص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين في مايو سنة ١٨٧٦ .

فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم ، والتخلص من مساوئه ، لأن سياسة الحكومة هي التي أقفست إلى تدخل الدول في شؤون مصر وأمنائها كرامة البلاد واستقلالها .

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادئ حكم الشرق وتعاليمه ميلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل العامة في ظهور هذه النهضة التي شملت السرات الأخيرة من عهد إسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية .

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط المصنف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتحدثهم في شؤون البلاد العامة ، وتبرهم بمجالها السياسية والمالية ، ثم ظهور روح الممارسة واليقظة في مجلس الشورى ، على يد نواب تقب فيهم جمال الدين من روحه ، وعلى رأسهم عبد السلام بك المولى (باشا) ، الذي يعد من لائمه الأخذ ، وألك للملح الصلة الروحية بينها ، من نكالات والمبارات الرائعة التي كان المولى يجر بها في جلسات مجلس شوري النواب ، مما استدكره في موضعه ، فإن هذه المبارات هي قيس من روح الحكم الأماني وقد حاه ذكر النائب المولى حسن تلايمد جمال الدين ومريدبه على لسان سليم بته

المصعوري أحد أدياء سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً ومقامه ، لأنه تدخل في السياسات وتوف

ذكرت فيه من السيد عبارات جارحة^(١٥) متوفا الكذب والافتراء ، مما لا يحذر حكومة تشترى شيء من الكرامة والحياة أن تسف إليه . فهي قد نسبت إليه السعي في الأرض بالفساد . ويعلم الله أنه لم يكن يسمى إلا إلى بقطة الأمة ، وتحريرها من رقة الذل والعبودية ، وذكرته عنه أنه : رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش مجمعة على نساد الدين والدنيا . وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يقرر النقي ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مرديه وأنصاره ، فتأمل كيف يتكر الأصناف والأصدقاء لأستاذهم ، وإلى أي حد يضيع الوفاء بين الناس ! ! ولا ندري كيف أساغ البارودي نقي السيد جمال الدين وانترك في أحوال تبعته ، وإذا لم يكن موافقاً هل هذا العمل المنكر قَلِمَ لم يستقل من الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ؟ لاشك أن موقف البارودي في هذه الحادثة لا يمكن تسميته أو الدفاع عنه بأي حال . نقي جمال الدين من مصر ، هل أن روحه ومبادئه تركت أثرها في المجتمع المصري وبقيت النفوس تطلع إلى نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العربية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مرديه ، والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل الكبير في ظهورها على عهد اسماعيل ، ولوقوع في مصر حين نشوب الثورة لكان جاثراً أن يمدّها بآرائه الحكيمة ، وتجارب الرشيده ، فلا يفلت عليها الخطل والشلط ، ولكن شاءت الأقدار ، والدسائس الإنجليزية ، أن ينشئ السيد من مصر ، وهي أفرج ما تكون إلى الانتفاع بحكته ، وصدق نظره في الأمور .

وأقام المترجم يجدر بأبد الذكن ، وهناك كتب رسالته في الرد على الدهريين ، وألتمته الحكومة البريطانية بالمقاء في الهدى حتى انقضى أمر الثورة العربية .

عمله في أوروبا - جريدة العروة الوثقى

أخفقت الثورة العربية ، واحتل الإنجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب إلى أي بلد

(١٥) تجد من هذا البلاغ الطويل في « الوقائع المصرية » عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وفي الأهرام عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩

فاختار الشخص إلى أوروبا ، فقصده إليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن . ثم بها أياماً معدودات ، ثم انتقل إلى باريس ، وكان تلميذه الأكرم الشيخ محمد بن عبد الله منقياً في بيروت عقب إخماد الثورة ، فاستدعاه إلى باريس ، فوافاه إتيها ، وهناك أصدر جريدة (العروة الوثقى) ، وقد سميت باسم الجمعية التي أنشأها ، وهي جمعية تألفت لدعوة الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والنهضة . وبجهاذة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الإسلامي وكبرائه وهي التي عهدت إلى السيد بإصدار تلك الجريدة لتكون لسان صفا .

واشتركاً معاً في تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الأستاذ الإمام ، فجاءت آيات بينات في سمو المعاني ، وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهي أُنْبِ ما تكون بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة في نفوس قارئها ، وتداني في روحها وقوة تأثيرها أسلوب الإمام على كرم الله وجهه في خطبه الحماسية المنشورة في « نهج البلاغة » ، ولا غرور فالسيد جمال الدين هو تجس من نور العروة الحسينية العلوية ، فكان روح الإمام على تمتل فيه ، وتجلي أثرها فيها يكتبه أو يمجله .

اتخذت العروة شعارها إيقاظ الأمم الإسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي ، والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال . وقد ذاع شأنها في العالم الإسلامي ، وأقبل عليها الناس في مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أفضت دونها أبواب مصر والهند ، وشدت في مطاردتها واضطهاد من . يقرؤها ، وبلغ بها السعي في مصادرتها أن أوعزت إلى الحكومة المصرية بتفريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنيهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنيهاً ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً .

قصى جمال الدين في باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلالها ينشر المباحث والمقالات الهامة في مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، ويراسل تلاميذه ومرديه في مصر .

جمال الدين ورينان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رينان Renan في العلم والإسلام . وكثير فيه رينان عقريته ، وسعة علمه ، وقوة حجته ، وقال عنه : « كنت أنمّل أمامي عدداً كنت أحطه ابن صينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين » .

عمله في فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ يتنقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جادي الأولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى روسيا .

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفي عودته منها التقى بالشاه في مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى صحته إذ كان يرغب في الانتفاع بعلمه وتجاريه . فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وأقام في طهران ، فحفظه علماء فارس وأمرأؤها وأعيانها بالرعاية والإجلال .

واستعان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، ومن لها القوانين الكفيلة بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسخط أصحاب النفوذ في الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تؤدي إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشائيات في نفس الشاه ، وبدأ يشكر للميد ، فاستأذنه في السير إلى المقام المعروف (بشاه عبد العظيم) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له ، فودعه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره في دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته في البلاد . وتحوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعترم الإساءة إليه ، ووجه إلى (الشاه عبد العظيم) خمسمائة فارس قضا عليه ، وكان مريضاً ، فانتزعه من فراشه ، واعتقلوه . وساقه خمسون منهم إلى حدود المملكة المائية مقيماً ، فنزل بالبصرة ، فعظم ذلك على مريديه . واشتدت ثورة السخط على الشاه .

دعوة جمال الدين ضد الشاه

قدم السيد بالبصرة زمناً حتى أبيل من مرضه . ثم أرسل كتاباً إلى كبار المجتهدين في فارس مير محمد حسن الشيرازي ، عدد فيه مساوئ الشاه . وخص بالذكر تخويله إحدى الشركات الإنجليزية حق احتكار التبناك في بلاد فارس . وما يفضي إليه من استئثار الأجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هذا الداء من أعظم الأسباب التي جعلت كبار المجتهدين ينفق بحرمة استعمل التبناك إلى أن يعطل الامتياز ، فاقبعت الأمة هذه الفتوى ، وأسكت عن تدعيته . واضطر الشاه خوف انتفاض الأمة إلى إلغائه . ودفع للشركة الإنجليزية تعويضاً ، فخلصت فارس من التسلل الأجنبي .

شخصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ربهاً هادت إليه صحته ، ثم شخص إلى لندن ، فلقاه الإنجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية والعلمية ، وحمل على الشاه وسياسته حملات صادقة في مجلة سماها (ضياء الحافقين) ، ودعا الأمة الفارسية إلى خلعه ، وتويت دعوة الحرية في إيران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسي . أخرج ، وقبل إن للسيد دخلاً في التحريض على قتله ، وثوى بعده مظهر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التي غرسها جمال الدين في إيران تنمو وترعرع حتى آلت إلى إعلان الدستور الفارسي سنة ١٩٠٦ .

ذهابه إلى الأستانة وإقامته بها

وعبما هو بلندن ورد عليه كتاب من الماين الهنري بواسطة رسم باشا سفير تركيا بدعوه إلى الأستانة ، فاعتذر أولاً ، ثم ورد عليه كتاب آخر يشكر دعوته على الطلب ، وذهب إلى الأستانة سنة ١٨٩٢ ، وكانت هذه المرة الثانية لزيورده هذه المدينة ، والمرة الأولى كانت في عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه ، وقد يدور غرض السلطان عبد الحميد الذي كان يصير للاستعداد وخصيصاً للحرية ، بدعوه إلى حوار أكبر رعم للحرية في الشرق ، وأغلب

الظن أنه أراد أن يخدم سياسته في الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكي يظهر لعالم الإسلام أنه يعزى العلم والعلماء من الأمم الإسلامية كافة ، وقد لى جمال الدين دعوته ، آملاً أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية . لأن مقصده السياسي هو إنعاش دولة إسلامية أيا كانت إلى مصاف الدول العزيزة القوية ، فسار إلى الأستانة لتحقيق هذا المقصد . وحققه عبد الحميد بالرعاية والإكرام وأنزله منزلاً كريماً في قصر بيجي (نشان طاش) ، من أعظم أحياء الأستانة ، وأجرى عليه راتياً وافراً ، قبل إتهامه وخمس وسبعون ليلة عثمانية في الشهر ، ومضت مدة وحال الدين له عند السلطان منزلة عالية ، ثم ما لبث أن شكر له ، وأسأه به الظن ، إذ كان من أعظم صفات عبد الحميد إساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع إلى الوشائيات والدسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي نال الحظوة الكبرى عند مولاه يكره أن يظفر أحد بثقته فوشى بالسيد عند السلطان وأوغر عليه صدره فأحيط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدواته وروحاته ، ويرقبون حركاته وسكناته .

ذكر الأمير شكيب أرسلان في هذا المصدد في كتاب « حاضر العالم الإسلامي »^(١٦) أن السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والخطيب المصري المشهور في منزله (الكاغذخانه) ، فصادقا الخديو عباس حلمي وسلم بعضهم على بعض ، وتجادوا بترويج ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل إن الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديو على الاجتماع في (الكاغذخانه) ، وهناك عند الاجتماع بايعاه تحت الشجرة ، ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية^(١٧) ، ولكننا نحيل إلى الاعتقاد أنها تركت أثراً في نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذي أدى إلى وحشة السلطان منه استمراره في مجالسه على القدح في شاه المعجم ناصر الدين ، مما حمل صغير إيران على الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب إليه الكف عن مهاجمة الشاه قبل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت القرية في جمال الدين ، وانجذبت إليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أي أحد من الاختلاط به إلا بإرادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوساً في قصره .

(١٦) تأليف للمستر ستودره الأمريكي وتعرّب الأستاذ صباح نبوي وفيه قصود وتعليقات قيمة للأخير شكيب أرسلان

(١٧) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٣

مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن حال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملاحظات والقرائن على ترجيح هذه الرواية ، فإن اتهامه بالتحريض على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه ، وحجبه في قصره . ووشائيات أبي الهدى الصيادي ، مما يقرب إلى المذهب فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إن أن القدر والاختبال كانا من الأمور المألوفة في الأستانة . وأصدق الروايات وأحقها بالثقة فيما نعتقد ، وما ذكره الأمير شكيب أرسلان في كتاب « حاضر العالم الإسلامي » ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضيق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية يطلب منه إيصاله إلى باخرة يخرج بها من الأستانة . فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجابيه يستعطفه أن لا يمس كرامته إلى هذا الحد ، ولا يلمس حاية أجنبية ، فثارت في نفسه الحمية والأفئدة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر في فمه مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية بتولائها الدكتور فيور زاده إسكندر باشا كبير جراحي القصر السلطاني ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياماً قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقول الناس في قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية ، تقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفاً من وساوس عبد الحميد ، فقيل إن العملية الجراحية لم تعمل حل الوجه اللازم لها عمداً ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فناً ، بحيث انتهت بموت المريض^(١٨) .

وذكر الأمير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استودروج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعاه إليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أتي أن يتولى العملية لإجراجه الخاص ، وإنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجاهه أن يرسل إليه جراحاً فرنسياً مستقل الفكر طاهر الذمة ، لينظر في عقب العملية . فأرسل إليه الدكتور (لاردى) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعقيا التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أنشئ بسبب ذلك ، وعاد إلى استودروج ، وأنبأه بهذا الأمر الخزن .

(١٨) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٤ .

و. نفس آياه حتى فارق جمال الدين الحياة .

وذكر واحد من كانوا في خدمة عبد الحميد ، بعد أن روى له الأمير هذه القصة أن قسور
به إسكندر باشا كان أظهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، وحقيقة الواقعة أنه
كان بالأستانة ضييب أستان عراقي اسمه (جارج) يتردد كثيراً على جمال الدين ، ويعالج
أستانه ، وكانت نظارة الضابطة (إدارة الأمن العام) قد استألت (جارج) هذا بالمال ،
وحملته جاسوساً على السيد ، وصار له عدواً في ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية إنه
أراد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابطة إشارة
خفية بأن يتركه ، وفهم من الإشارة أن يذهب إلى السيد ويعالج أستانه ، يعلم من النظارة ،
والسيد لا يعلم بشيء من ذلك ، ويطلب إلى (جارج) ويتق به ، ولم تغض عدة أشهر على
حادثة الشاه حتى ظهر السرطان في فك السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية فلم
تنجح ، وجارج هذا ملازم للمريض ، وبعد موته كانوا يرونه دائماً حزينا ، يلو على وجهه
الوجع والحزى ، مما جعلهم يشتبهون أن يكون له يد في إفساد الجرح بعد العملية ، أو في توليد
المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الدم على الطبيب الأثم ، وشعر
بوحز الضمير يؤنبه على خيائته هذا الرجل العظيم .

وكانت وفاته صحيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما أن بلغ الحكومة العثمانية نبه
حتى أمرت بفسط أوراقه وكل ما كان باقياً عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال في
مقبرة المشايخ بالقرب من شان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنًا في تركيا ، ولا يزال
قبره هناك .

صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر الأستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لماطره عربياً محضاً .
من أهالي الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آياه الأولين . من سكة الحجاز ، ربة في
طوله ، وسط في بنينه ، فحى في لونه ، عصي دعوى في مزاجه ، عظيم الرأس . في
اعتدال ، عريض الحية ، في تناسب ، واسع العينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجنتان ،
رحب الصدر . حليل في النظر ، هش بشى عند اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلفه .

ما ينطق على كونه خفيف ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة في صفاته . وله حلم عظيم . سمع
ما شاء الله أن يسمع . رأى أن يدنو منه أحد يمس شرفه أودبه فيقلب الحلم إلى غضب .
نقص منه الشهب ، فبينما هو حلم أواب . إذا هو أسد وثاب . وهو كريم . ما يبدنه
ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ، لا يبالى ما تأتى به صروف الدهر ، عظيم الأمانة . سهل عليه
لاينه ، صعب على من خائنه ، طموح إلى مقصده السياسي . إذا لاحت له يارقة منه تمحل
السير للوصول إليه ، وكثيراً ما كان التعجل علة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعد
عن الغرور بزخارفها . ولوع بعظام الأمور ، عزوف عن صغارها . شجاع ، مقدم .
لا يهاب الموت . كأنه لا يعرفه ، إلا أنه شديد المزاج ، وكثيراً ما هدمت الحدة ما رعبته
القطعة .

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يقطع نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات
إلا اللذة العقلية العالية . وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعلق قلبه بالمال والبنين ويشغله
بزينة الدنيا ، وزاوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر إلى المال نظره إلى التراب ،
فلا يدخره . ولا يتاول منه إلا ما هو ضرورى للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة علمية
كرتبة قاضى عسكر مثلاً ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة بالقصص ، وكذلك
رفض قبول وسام مهمما كان عالياً .

وقال عنه (أدب اسحق) إنه أسمر اللون ، ربة مثنى ، قوى البنية ، جذاب النظر ،
ناهد اللحظ ، خفيف العارضين ، مسترمل الشعر ، يجم وسراويل سوداء تنطق على
الكاحلين ، وعامة صغيرة بيضاء على زى علماء الأستانة ، عذب ، عفيف النفس ، قانت ،
كثير القيام ، لا يتام إلا العلس إلى الضحى ، قوى العارضة ، طويل الحجة ، واسع
المحفوظ ، نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار الستائر ، ولكنه على فضله .
لا يسلم من حدة المزاج .

علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة في حال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التي تصدر عنها
صفاته الأخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها في أشد الأوقات حرجاً ، ولازمته عند اشتداد

عن . ونعظم الخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبعت عليها نفسه العالية ، وحسبك دليلاً على ذلك ما كان من موقفه حين نفي من مصر في أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أنزل إلى البحر في السويس خالي الجيب ، فجده قنصل إيران في ذلك الثغر ، ومعه نفر من تجار نجد ، وقدموا له مقداراً من المال عن سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال لهم : « احفظوا المال بأنتم فيه أحوج ، إن الليث لا يعدم فريسته حينما ذهب » . وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جمال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح أن تكون عنواناً لتاريخه الجيد .

عقيدته

تدل رسالته في (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق بالإيمان ، يدعم العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام . قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل فحنيني حنني ، وهو وإن لم يكن في عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفارق السنة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية رضى الله عنهم ، وله متابعة شديدة على أداء الفرائض في مذهبه ، وعرف بذلك بين معاصريه في مصر إمام إقامته ، ولا يأتي من الأفعال إلا ما يحل في مذهب إمامه ، فهو أشد من رأيت في المحافظة على أصول مذهبه وقروعه ، أما حميته الدينية فهي مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلتصق بغيره على الدين وأهله » .

علمه

وقال عن علمه : « أما متركه من العلم وغزارة المعارف فليس يحدها قلبي إلا بنوع من الإشارة إليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق المعاني وتحديدها وإبرازها في صورها اللاتقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة في حل ما يعقل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، ففطرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلقي إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتي على أطرافه ، ومحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر الغموض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا

تكلم في الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له في باب الشرعيات قدرة على لا حصر . كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لسان في الجدل ، راحق في صناعة الحجة . لا يبعثه فيها أحد إلا أن يكون في الناس من لا يعرفه ، وكذاك شاهداً على ذلك أنه ما حاصم أحد إلا خصمه ، ولا جادله عالم إلا ألزمه ، وقد اعترف له الأوروبيون بذلك بعدما أقر له الشرقيون ، وبالجملة فإني لو قلت أن ما آتاه الله من قوة الذهن ، وسعة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى ما قدر لغير الأنبياء ، لكنت غير مبالغ ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » .

وقال أديب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، في أقل من ثلاثة شهور بلا استاذ إلا من علمه حروف حاجاتها في يومين ، وكان يتتبع حركة المعارف الأوروبية والمكتشفات المعاصرة ، ويلم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم في بعض مدارس أوروبا العالية » .

مجلسه

كان حين إقامته بمصر يلقي الدروس في داره ، فكانت محط رحال العلماء والأدباء وأذكياء الطلبة ، يقضي النهار في بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه إلى قهوة اعتاد أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية (قهوة متانيا) ، ويأخذ مكانه في الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم اللغوي ، والطبيب ، والجغرافي ، والتاريخي ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاعة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه فيسابقون - كما يقول سليم عنجورى - إلى إلقاء أدق المسائل عليه ، وبسط أعوص الأحاجي لديه ، فيحل عقد أشكالها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلاسمها ورموزها واحداً واحداً ، بلسان عربي مبين ، لا يتلثم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعين ، وبفهم السائلين ، ويحكم المقترضين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتعل رأس الليل شيئاً ، فيقفل إلى داره ، بعد أن ينقد صاحب المقهى كل ما يترتب له في خدمة الداخلين في حداد ذلك المجمع الأنيق » .

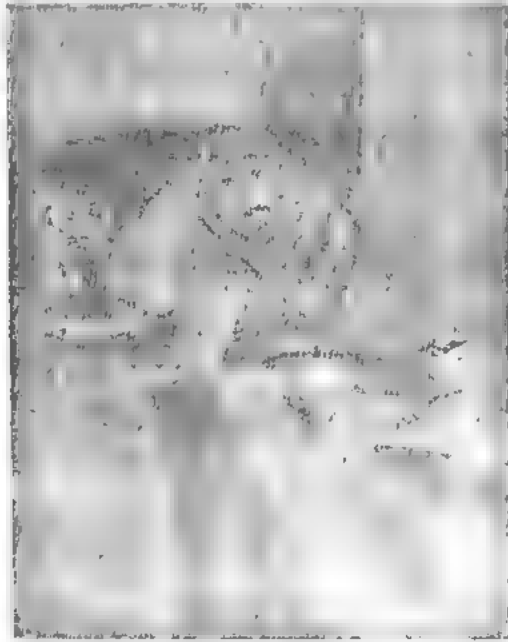
مقصده السياسي

فإن أستاذ الإمام عن مقصده السياسي : « أنه كان يسعى لإنهاض إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتثبيتها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيعود السلام شأنه ، وللدن الخلق مجده ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الأقطار الإسلامية ، بتقليص ظلها عن رموس الطوائف الإسلامية ، وله في حداوة الإنجليز شؤون يطول بي » انتهى كلام الأستاذ الإمام .

نقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية في أمم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية في الشرق ، وأول باحث في نهضة الحديثة ، ولأن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التي ظهرت في الشرق منذ نصف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله ، وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤيده الزعماء المخلصون ، ولكن عاكت الأقدار واضترضت سبيله عقبات جمّة ، بعضها من مكابدة الدول الاستعمارية ، وخاصة الدول الإنجليزية ، وبعضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوته واضطهادهم إياه .

فقد رأيت ما أصابه من الخديو توفيق باشا حين ولي الحكم ، إذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، وكذلك فعل معه شاه العجم ناصر الدين شاه ، فقد استدعاه ليستمع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تنكر له وجسه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه في الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لاحتاجة إلى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً في قصره ، ومحاطاً بالعيون والجواسيس ، حتى لاقى ميتته في ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول . فلوك الشرق وأمرأؤه كانوا إذن حرباً على حمال الدين ، وكانوا من حيث يشعرون أولاً يشعرون عوناً للدعاة الاستمار في إحباط جهوده ومساعيه ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته في الإصلاح والحرية ، وقد لقي أيضاً خذلاً من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته في صحراء مفقرة ، ليس فيها جميع ولا عجب ، ولا مراه أنه قد تقدم الشرق وسبقته إلى الحياة نيفاً ومائة عام ، فلم يلب الشرق تدهاره في حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيد فضلاً وقدرًا ، لأنه قام بدعوته في وقت عز فيه النصر ، وقل

للمنجيب ، بدعوة الحرية والحق . وقد شعر السيد . وخاصة في أواخر أيامه . سرور بآس والألم مما نقيه من صروف الاضطهاد . ونقص العهود والميثاق ، وكما كان حزيناً بالألم حين يعرض في ذكرته ميع ما بذله لأمم لشرق من الإخلاص والتفاني في خدمتها . ثم ما أصابه من كبرائها وأمرتها من تنكر والخيود . وما نقيه من مختلف طوائفها من الإعراض والخذلان . ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان في ترجمته (١) : « أنه نقيه بالأمتة سنة ١٨٩٢ . وكان من شدة ما بعد من الأمل لحال الإسلام تحطرت له خواطر فادرة في هذا الموضوع ، فقد له مرة : « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن يشقوا حقاً حديداً ، وجيلاً مستأماً . فعنداً لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشر من العمر . فعند ذلك يتفقون تربية جديدة تسميهم في طريق السلامة » .



السيد جمال الدين الأفغاني في مرضه الأخير

وقال له مرة أخرى : « لم يبق في الإسلام أخلاق ، فهذا محمود سامي (باشا البارودي
الشاعر الكبير ، رئيس النظائر أثناء الحوادث العراقية) عاهدني ثم نكث معي ، وهو أفضل من ...
عرفت من المسلمين^(٢٠) » وقال له أيضا : « إن المسلمين قد سقطت مهمهم ، ونامت
عرائعهم ، ونامت خواطرهم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم . »

يمثل هذه الخواطر كان يعبر السيد عن ألمه من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهذا الألم يدلك
على مبلغ الشعور الذي تملك له ، وأنه كان يشتعل غيرة على الشرق والإسلام ، ويجزن إذ يرى
دعوته لم تلق مجيئا ولا نصيراً ، وإنك لترى صورة الألم والحزن مرتسمة على محياه في مرضه
الآخر ، وظل هذا الحزن يلزمه حتى فارق الحياة ، وما قد مضت خمسين وثلاثون سنة على
وفاته ، ولما ينهض واحد من المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن قبره وبشيد له
خبرياً يلين بكري الرجل العظيم الذي أفنى عمره في بعث الأمم الإسلامية وإنهاضها ، وبث
روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قبض الله رجل من مرارة الأمريكان (المستركاين) ، فأخذ
يبحث ويحقق حتى انتهى إلى قبر جمال الدين بالأسنانة سنة ١٩٢٦ فأقام عليه شاهداً فخماً بمن
الرحام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يحضره يسرة المسلمين وعظماهم
أن يؤدوه .

وهذا المظهر المستعر من نكران الجميل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر السيامي
والاجتماعي في أمم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت
أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم في سبيل مجدها وعظمتها .

(٢٠) الإشارة هنا فيما نعتقد إلى ما قاله من قبل السيد جمال الدين من مصر فقد نرى قرار من مجلس النواب وكان محمود
سليمان البارودي ناظر الأوقاف في ذلك الحين واشترك في هذا القرار .

رجع ما انقطع عود إلى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز
النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهالك أسمائهم :

نواب القاهرة

محمود بك المطار ، عبد السلام بك المولحي ، يوسف العقي .

نواب الإسكندرية

سليمان الغري ، عبد الرزاق الشويرجي .

نواب الغربية

عثمان الهرمبل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مفيزل ، محمد حماد
عمدة كفر بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهنورة ، مصطفى هرجه
شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، إبراهيم الشاذلي عمدة شبرا تنا . عمر
حضر عمدة أبو تور .

نواب المنوفية

الحاج علي عمران عمدة سرسوم ، مصطفى غنم الانبائي عمدة جزى ، إبراهيم حسن
عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جيتور ، أحمد السرسى عمدة ادشاي ، علي عياد
عمدة السدود .

نواب القيوه

أحمد حاد الله عمدة سببين . أحمد الدهشن عمدة اهريت .

نواب المنيا وبني مزار

بديع الشريفي عمدة حائلوط ، عبد الفتى خاند (الحريرية) ، علي أفندي حسن ، أحمد محمد أبو طالب عمدة برضا ، خليل عبد الرحيم عمدة القشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الاخلاصين .

نواب أسبوط

عطي عبد العال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبد الرحمن وافي عمدة بني عدي ، ميخائيل فرج عمدة ديرمواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر أحمد عمدة مسرع .

نواب جرجا

ابراهيم حسن أبوليلة عمدة الريانية ، عثمان أحمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب عمدة دارد وميت سهل ، تمام جبارير عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجا ، عبد الشهيد بطرس (البليتا) .

نواب قنا

محمد عبد الله عمدة دشنله ، طابع سلامة عمدة القبل قامولا ، سليم سعيد عمدة العركة والدهشة

نواب إشنا

أحمد عبد الصادق (أسوان) ، محمد سلطان (إشنا)

نواب البحيرة

إبراهيم الدبب عمدة صنف العنب ، أبو زيد الحماوي عمدة كفر عوانه ، عبد الله المياوي عمدة ديروص ، إبراهيم الجبار عمدة خربتا ، إبراهيم دريك عمدة عزبة دريك

نواب الدقهلية

عبد حوده عمدة محلة الخاق ، محمد عبد عمدة كفر أبو ناصر ، متون أفندي شريف عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ، شلي حسين عمدة سبك

نواب الشرقية

أيوب أيوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جيرة الله عمدة شبر العتب ، محمد رجب كساب عمدة غبته ، ميد أحمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة شنيط الحرايوه ، علي هامر عمدة الغزيرية ، علي خليل عمدة السعديين .

نواب القليوبية

عبد العزيز مطر سليمان منصور (كفر شبين) ، مصطفى هلام (مندبيس) ، عبد الفتاح زغلول (ميت كانه)

نواب الحيزة

رزق عكاشه عمدة المنيا والشرقا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

نواب بني صوف

محمد راضي عمدة انفسط ، علي كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين عمدة طنسا بني مالو .

نائب ديباط

الحاج سيد اللوزي .

اجتماع مجلس شوري النواب بطنطا في دور غير عادي

(أغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدوره فوق العادة ، بطنطا ، واختارت هذه المدينة لمناسبة قيام المولد الأحمدي بها ، والغرض من الاجتماع هو البحث في مسألة ابطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا القانون ، ولكن الحكومة رأيت تخفيفاً لضافتها المالية أن يعود العمل به حتى تجبي متحصلات المقابلة ، وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهمهم أن يجرى العمل به حتى يستمر إعطاؤهم من نصف الضرائب المربوطة على أطيائهم ، فدعت الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث في هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع في أمر الدعوة .

اجتمع الأعضاء في طنطا برئاسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣ (٧ أغسطس سنة ١٨٧٦) ، ولم يحضر الخديو افتتح المجلس ، ولا تليت فيه خطبة عرش ، واقتصرت الجلسة الأولى على النظر في مسألة المقابلة ، فحشد الأعضاء بقاءها .

وثمة ظاهرة بدت في هذا الاجتماع وهي روح جديدة يصح أن نسميها طبقاً للمصطلحات البرلمانية روح « المعارضة » ، ومظاهرها حب الاستغناء والتحرى عن شؤون الحكومة ، والرغبة الصادقة في مجتها بعناية تختلف كثيراً عن نهون المجلس في الأدوار السابقة .

ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرميل أحد نواب القرية ، وأبدى موافقة على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب في صراحة محمود أن توضح الحكومة الطريقة التي كان في نيها اتباعها لرد المبالغ التي حصلت من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلت بلغ (إلى ذلك الحين) اثني عشر مليوناً أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جماعة هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها ، وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة في السنة الماضية ، مع أن له الحق في

الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والمنصرف ، ويعلم أيضاً كيفية الاستفراض وحصر الدين واستهلاكه في ٦٥ سنة (طبقاً لمرسوم توحيد الديون) فإن وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضاً لتنظر بالمجلس .

فهذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت إلى نفوس الأعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهذا البيان إلا مستأنساً بتأييد زملائه ومتربحاً عن ميولهم وشعورهم وقد وافق المجلس فعلاً على وجهة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : مدني أفندي الشريعي ، وعلي أفندي عامر ، وعبد الشهيد أفندي بطرس ، ومهتتم التوجه إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التي طلبها الشيخ عثمان الهرميل .

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات واستحضرت لكشوف المطلوبة ، وبما جاء في بيانها أن جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسوراً ، وانتهت في تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يصدر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها .

ونظر تقريرها بجلسته الخميس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ - ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس إبقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمثابة « تضحية » مالية تحملها البلاد لإنقاذ الحكومة من لربنا كمالا ومساعدتها على سداد ديونها ، والألم في الأوقات العصية تنهض لمعاونة حكوماتها مالياً ومعنوياً ، مهما يكن من أعطائها لماضيها ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تضافر الأيدي وتتعاون الأمة والحكومة على إنقاذ البلاد مما يحيق بها من المكاره ، وانتهى في تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادي بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين .

دور الانعقاد الأول من الهيئة النيابية الثالثة

(نوفمبر سنة ١٨٧٦ - مايو سنة ١٨٧٧)

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، بصحبه الأمير محمد نوفق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية . ولأمير حسن باشا وزير الحربية . وشريف باشا وزير الحفانية والخارجية ، وخبري باشا

لجان المجلس

بدأت عملها بانتخاب لجانته لتحقيق صحة نية الأعضاء ، وهذا بيان للجان (الأقلاء) وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن : ورئيسها محمود بك العطار .

لجنة الغربية : ورئيسها الشيخ عثمان الهرمبل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية .

لجنة الشرقية : ورئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية والقليوبية .

لجنة أسيوط : برئاسة أحمد أفندي عبد الصادق .

لجنة المنيا : برئاسة بدوي أفندي الشريعي .

وقد فحصت اللجان نية الأعضاء فأقرت صحة نياتهم أجمعين .

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الأعضاء هم : محمود بك العطار ، عبد السلام بك المولى ، الشيخ عثمان الهرمبل ، الشيخ سليمان حسين ، الشيخ أيوب أيوب ، يوسف أفندي رزق ، الشيخ عثمان أحمد همام ، الشيخ عطية عبد المتعال ، بدوي أفندي الشريعي . حل أفندي كساب .

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوباً بأسلوب جديد ، وروح جديدة ، تختلفان عن عبارات الخلق البالغ التي وردت في الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيه أساليب العبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتدح جواب أيضا بإيجاز عباراته ، وارتفاع أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا ينبغي بتطور الأفكار ، وتقديم لغة الكتابة والإنشاء .

وإنما مقتبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، يد الأعضاء رسالتهم بشكر الخديو على تشريفه المجلس بافتتاحه وقالوا من خطبة العرش : « إر شفتنا الأسماح بالإصغاء إلى المقالة العلية ، التي أضاعت شمس معانيها ، فأوجدت لنا السيل

سهر دار . واجتمع الأعضاء برئاسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش ، وفيها أعرب خديو عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » ، وذكر أولاً أن المرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن « أفكار الجميع مختلفة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة » ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ، وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المستر جوشن والمسبو جوير مندوبي الدائنتين والاتفاق معها على تسوية الديون بالطريقة التي ستعرض على المجلس (مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) ، وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب في شأن المقابلة المبين به وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لكم من إبلاغ الإيراد بعد انتهاء مدة للمقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا ، ولأجل إمكان موازنة مالية الحكومة ألزمت الضرورة جعل الإيراد في مدة المقابلة ثابتاً سنوياً ، ولهذا ما أمكن خضف الامتياز سنوياً كما كان جارياً ، بل انتهى الأمر به على أنه لا يخضع في المدة المذكورة نظير انتفاع أربابه بالمائة خمسة في كل سنة » ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجري خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أي وجه أمكن ، فالذي أمكن هو الذي تقدم الإيضاح منه بإضمار أفكاركم (وثانياً) النظر في أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحري مما تعرضه وزارة الأشغال على المجلس .

والشيء الجديد في هذه الخطبة أن الخديو جعل للمجلس حقاً ثابتاً في الاشتراك في إدارة شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه أن إبقاء المقابلة مبنية على قرار مجلس شوري النواب في اجتماعه بطنطا ، وبعد هذا التصريح في ذاته مكسباً للمجلس ، ولا يخفى أن التسوية التي أشار إليها الخديو تضمن أيضاً فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا في خطبته ، ولم يشرك المجلس في أعمال تبعها ، وحسن فعل

تغييرات في الأعضاء

انتخب أحمد أفندي اسماعيل عمدة السنبلوين عضواً بالمجلس بدلا من متولي أفندي شريف الذي عين وكيلاً لفضيلة دكرنس ، وخليفة أفندي مرزوق عمدة بني أحمد بدلا من علي حسن من نواب المنيا .

إلى التدبير لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن سديد أفكاره ثنية ، المتجهة على مر الأوقات لما يعود على البلاد بساكنيها بالراحة والمصلحة ، ولا غرو في صدور ذلك من نفس كريمة جبلت على حب الوطن ، وحلت إليه كل فائدة جنيلة . أمره مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقابلة الخديوية من جهة المدين ، فإنه من المسائل العظمى العائدة على الحكومة والأهالي بالخيرات الكثيرة . والتمرات الحجة ، لأنه مع انتظام الديون وتسيورها تحت روابط معلومة تنتظم مالية وإدارة الحكومة . وينبع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والعطاء بين العموم .

ولم يفت اللحنة أن تشير في جوابها إلى الحق الذي ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت في أسلوب حصيف : « بحسبنا أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من تظاير المالية والأشغال ما يختص بكل منها من هذه المسائل » .

وعثمت جوابها بقولها : « تسأل المولى الكريم أن يوفقنا لما فيه النجاح والإصلاح لوطننا العزيز ، كما تبهل إليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديو الأكرم متمتعاً بأجالة الكرام ، بجاه سيد نبين ، وخاتم المرسلين » .

فالحق أن هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس في أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٩٨) لوجدت التقدم ظاهراً في الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدأ على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال في الرأي والتطلع إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحاً جديدة من المعارضة سرت إلى المجلس .

النواب البارزون

وبرز في ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهتوا على حصافة في الرأي ، وقوة في المطلق ، وسداد في المقصد ، ونذكر منهم على سبيل المثال : (لا على سبيل الحصر) : محمود بك الططار ، وعبد السلام بك المويلحي (باشا) ، ومحمد أفندي رضى ، والشيخ عثمان الهرملي ، والشيخ محمود سالم ، وبديع أفندي الشريبي . والشيخ إبراهيم الحليار ، وغيرهم . وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها .

ولإيرادات والمصروفات وأبوابها ، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفي وزارة المالية في جلسات متعاقبة . وكان يتولى الإجابة بإسهاب على كل ما يطرحه المجلس من الإيضاحات .

ونبحث المجلس في مسائل عدة تمتع بمشروعات المنفعة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والزرع ، وملاحة مريوط وغير ذلك .

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ - غاية صفر سنة ١٢٩٤) .

ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني بناء على طلب الحكومة لمناسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديو النظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعترم إرسالها في هذه الحرب .

ولا شك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الفرض منه تدبير المال الذي تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذي ناله النواب في الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقد يما لم تكن ترجع إليهم في مثل هذا الشأن ولا في غيره ، بل كانت تفرض ما تشاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشاركهم في الأمر ، وهذا بلا مراء مكسب كبير من الوحدة القومية والدستورية .

وانتهت المناقشة بقرار المجلس لزيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة في المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جادى الأولى سنة ١٢٩٤) .

الدور الثاني

(مارس - يونيو سنة ١٨٧٨)

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، بصحة الأمير محمد بوفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحري وأحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة قاسم باشا رسمى .

وتليت خطبة العرش ، وتضمن الإشارة إلى ما عانت البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضى من الشراق وخاصة أطيان

وتوفى قاسم باشا رضى رئيس المجلس له انعقاد الدور . عين الخديو للرئاسة حنفر مظهر باشا حاكم سودان . وهو من حيرة رجال الدولة في ذلك العصر كما نذكره ببيان (ج ١ ص ١٥٠) . الطبعة الأولى

وانتخب في حلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ علي حباد (منوفية) . والشيخ حضر حشيش عمدة كفر أبو حشيش بدل عبد الفتاح زغلون (قبورية) لاستغفانه ، وعبد الرحمن عبد الله من بني حرب بدل عثمان حمام (جرجا) .

قرارات المجلس

بحث المجلس في الأضرار والخسائر الحسنة التي أصابت الأقطان بسبب الشراق الناشئ من نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة في كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة إمداد الحكومة للأهالي الذين شرت أقطانهم بالتقاوى واليزور ، وتسليفهم ما يحتاجون إليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال .

ونظر في أقطان « المتسجين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أقطانهم لمجرمهم عن أداء الضرائب ، ولاحظ إزدياد عددهم مما يخطر البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء « المتسحب » إلى أهله وذوى قرياه الذين تؤول إليهم ملكيتهم فيما لو مات ، وأن تكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء العائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعادله أقطانه . وإن لم يرجع تعتبر ممتلكاته من ريعها من أقطانه . والمتسحبون الذين ليس لهم ورقة تعطى أقطانهم بالإيجار لمن يصب . وتسبب بمديرة قيمة الإيجار وتستوفى منه المال وتودع ما فاض منه في خزائنها حتى تنهى لسوت ثلاث . فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض من الإيجار وتسبب له أرضه . وإن لم يحضر يضاف الفائض إلى الحكومة ، وتعطى الأرض بلامقابل للمخزين من الإقطان من أهل الناحية .

وقرر المجلس وحول مضاعفة مشآت الري والمهذبة لكي تجدد الأراضي كفايتها من المال في حالة ما إذا نقص النيل كتنقصاته في العام الماضي ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ



جفر مظهر باشا

رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٨
إلى ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨



قاسم رضى باشا

رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨
إلى ٢٤ أبريل سنة ١٨٧٨

الوجه القبل ، فإن معظمها لم يزرع لحرماتها مياه الري ، وتلغ إلى انتهاء الحرب البلقانية ، قال : « والمأمول حضور الماسكر المصريين لهذا الطرف وتقر أعيننا برؤية أولادنا جميعاً » (٢١) ، وشكر المجلس على ما قرره في الاجتماع الماضي من تقرير الإغاثة العسكرية ، ووعد بتقديم حساب عن الأوجه التي صرفت فيها هذه الاعانة ، وأشار إلى تأليف لجنة التحقيق الأوروبية ، وهي التي تولت فحص الحالة المالية بعدما تبين من عجز الإيرادات : وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك المطار ، عبد السلام بك المولى ، الشيخ عثمان المرميل . الحاج إبراهيم حسن . أيوب أبوبد ، يوسف رزق ، بديع الشريفي ، عبد الشهيد بطرس . أحمد أفندي عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان ،

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالأسلوب الذي كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو في خطبة العرش وإعراب عن الأمل في تسوية المشكلة المالية القائمة بين مصر والدانين .

(٢١) كان الأمير حسن ثالث أمثال إسماعيل من أفراد الحملة المصرية في هذه الحرب ، وأشار الخديو في خطبته إلى قرب عودة الجيوش المصرية ، والتعبير عنهم « بأولادنا جميعاً » وبهم نجد عذبة لطيفة وتلقب « ديمقراطي جميل

مستشار وزارة الأشغال ، ونبأحت وإياه فيها يجب القيام به من أعمال الرى فى مختلف المديرىات لزيادة المياء وعمل الاحتياطىات الكفيلة لتلافى ضرر الشراق فى حالة نقص النيل .
وقدمت الحكومة للمجلس كشوقاً تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الحرية من أموال الإعانة العسكرية .

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهاك الحكومة بتقديم البيانات التى طلبتها لجنة التحقيق الأوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨ (٢٦ جادى الآخر سنة ١٢٩٥) دون أن تعرض عليه للميزانية .

الدور الثالث

آخر أدوار الانعقاد فى عهد إسماعيل

(يناير سنة ١٨٧٩ - يوليه سنة ١٨٧٩)

بلغ التدخل الأوروبى فى شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انقضاء الدورة السابقة السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، وبما عرضته الدولتان الإنجليزية والفرنسية من المطالبات ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الأوروبية وإيربانيا ، وتزليد إسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس ، فدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما انجليزى وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيهما فرنسى وهو المسبوى بلنير وزيراً للأشغال .

تولت الوزارة شؤون الحكم فى أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب فى

دور انعقاده الثالث

دعى المجلس إلى الاجتماع . فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار فى أن يستوفى النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان . « وتذكر كنهه حساً ومعنى وعنى ماكورة ثماره » (٢٢) . وعلقت أملاًها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد

(٢٢) حريدة السعد ، (لادس اصحق) عدد ١٥٢ (٢٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨)

ومطالبها . قالت جريدة (التجارة) فى هذا العدد : « ولم لا ؟ وإن من أعضائه لرحلاً لا تأخذهم فى الحق نومة لائم . مع العلم بواجباتهم . وحقوق الأمة ، وما ألم بها من الآلام . وبودهم لو اقتدوا الإصلاح بدمائهم ، وتناقل النقائت خيراً آخر وهو أنه سبب لمراسل الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس (لم يتحقق هذا الخير) لاستماع المفاوضة فيه ونقلها إلى الصحف ، فبشروا أهل مصر بعصر جديد . يقضى به طارف المجد عن التلبد » (٢٣) .

اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا . وحضر الخديو افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة ١٢٩٦) . يصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولى عهد ، والأمير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ، ووزير الحفانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحرية ، ومصطفى رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والمسبوى بلنير وزير الأشغال ، وأحمد خيرى باشا المهردار .

وتليت خطبة العرش ، وهى أوحز خطب إسماعيل عبارة ، وآخرها فى مجلس شورى النواب ، قال فيها :

« أبدى لكم ممنونى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى سيتناولون معكم فى بعض مسائل مالية وأشغال داخلية ، فخرجوا من المولى الكريم أن تتم المناكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب » .
وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ، وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش . وأعضاؤها هم محمود بك العطار ، عبد السلام بك المولى ، الشيخ عثمان الهرملى ، الشيخ مصطفى الإنبائى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف أمدى رزق ، بدوى أفندى الشريعى ، عبد الشهيد أفندى بطرس ، الشيخ محمد فرح .
الشيخ طايح سلامة .

(٢٣) جريدة (التجارة) العدد السابق

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخي

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسمى فيه النواب إلى أرق المعاني وأروع الأساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل في تاريخ مصر الدستوري ، وما هو ذا بنصه الوارد في مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١٣ المحرم سنة ١٢٩٦) :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلائها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التي هي في نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذي هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التي هي منبع التقدم والترف ، وهو الباعث الحقيقي على بث المساواة في الحقوق ، التي هي جوهر العدل بروح الإنصاف . »

« وتكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسئولاً كافلاً أمام الأمة تأييداً لمجلس النواب ، وتسمياً له ، ولذلك حينما تعلقت إرادتها السامية بأن ينظر الوزراء في أمور المالية والأشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتدخلوا معهم في ذلك ، حفظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة . »

« وإنا نثب أيضاً عن الأمة صوماً ، وعنا خصوصاً ، مزيد الثناء على هذه الحضرة المعظمة ، لما تعظفت به من تشريف ركاياها الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالاً به في يوم ستهنق الأمة من غرسه ثمار الرفاهية والراحة . »

« ونعلن من صميم القواد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به سامعنا من خطاب جلالتيكم الذي أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزي إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة في صعودها على معارج التقدم وترقيتها إلى ذروة السعادة وتبليها الحرية في تصرفاتها قولاً وفعلًا ، حيث أبانت عظمتكم أن لفرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم في المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية . »

« فبعت فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وألحيا آمال هذه الأمة التي لا تزال راحية

أن تلك شروبه التبد الذي شهدت به التواريخ وأنات به الآثار بمساعي الحضرة الخديوية وهمها العنية .

« وإن لا نألو جهداً في دقة النظر والعناية بما فيه سعة الوطن ومصلحة الحكومة قياماً بأداء واجباتنا التي هي في احسنه مقاصد ولي العلم »

« فليحي الخديو المعز ، وأنجاله الكرام ، ولتحي الحرية تحت ظل رعايته وحجته : آمين . »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لا يحتاج إلى تعليق أو تقرير ، وهو جدير أن تحفظه الأمة والأجيال المتعاقبة وتذكره على الدوام ، كصفحة مجيدة من صحائف تاريخنا القومي ، وهو لعبري برهان تاطق بوطية أولئك النواب ومبلغ اضطلاهم بالأمانة القومية ، وحسبك أن تستروح منه نسم المبادئ الدستورية والحياة الوطنية ، فانظر إلى ما فيه من دقة النظر والرمس البعيد في قول النواب إن تأليف الوزارة المسئولة أمام الأمة هو تأييد لمجلس النواب ، وتسم له ، فإن هذا المعنى ينطوي على مبدأ استولية الوزارة أمام المجلس النيابي ، ذلك المبدأ الذي هو قوام النظام البرلماني ، ثم تأمل في مخاطبة النواب للخديو اسماعيل بلفظ (جلالتيكم) متخطين لقبه الرسمي (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا مصر في مرتبة الدول المستقلة استقلالاً تاماً ، وحل رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يطالعك بروح العظمة الوطنية التي يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يحيش بصدورهم من الآمال الكبار في إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة « التي شهدت بها التواريخ وأنبات بها الآثار » ، ولاحظ تقديمهم مفتحة الوطن على مصلحة الحكومة ، وحنانهم للخديو ، ثم هتافهم للحرية . محمد أن هذا الجواب آية في الوطنية والبلاغة السياسية .

أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من الموافات الحسنة ، قوامها النظر في المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمسك بالكرامة القومية ، في أسلوب رائع من الرأي الحصيف والطق السديد ، وأنا ملخصون أهم هذه الأعمال فيما يلي :

المسائل المالية

١ - وقف محمود بك العطار بخلسة ٥ بايرسة ١٨٧٩ . وقال إن أحب الأعضاء برغون أن يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها . ولكنهم انتظروا - يريد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح أن يمرر المجلس استمجالاً عن ذلك ، فاستقر رأي المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة إرسال مشروعات المالية والأشغال الداخلية التي يفتنى النظر فيها ، ولا يخفى أن وزارتي المالية والأشغال كان يتولاهما الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة .

٢ - وقد تلكأت وزارة المالية في إرسال ما يخصها من المسائل ، وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وأنها مهتمة بإتمامها .

أما وزارة الأشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التي تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها في المسائل المتعلقة بها ، ولا غر فإن هذا الاشتراك لابد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذي تشريع فيه ، ووعد وزير الأشغال (المسيو بليشير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس في شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه

وقد تناقش أعضاء المجلس في مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الأشغال فحضر ، وأجاب الأعضاء على المسائل التي طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التمرد للمجلس وتلكأ في إرسال مشروعات وزارته .

٣ - ثم طلب إلى المجلس تسهلاً لمهمته أن يتدب بعض الأعضاء يحضروا إلى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكي يتفاوضوا وإياهم في مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستام أعضاء من هذا الطلب . وكبر عليه صدوره من السير ريفرس ويلسن ، ولكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوط ^(٢٤) ، ومما قاله محمود بك العطار إن المجلس لا ينحصر رأيه في بعض الأعضاء بل لابد من المداولة بحضور جميعاً ، ولكن نظراً لأن وزير المالية يطلب بعض الأعضاء للاسترشاد . به ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون

(٢٤) جريدة (التجارة) - ١٦٤ (١١ بايرسة ١٨٧٩)

فهم رأى يبدونه في أي مسألة لا بعد أن تعرض على المجلس ^(٢٥) ، ولم تند هذه الحملة في تقوم خطة سير ريفرس ويلسن بل استمر يناضل في عرض مشروعاته .

٤ - فأنز عبد السلام بك خويلعي بخلسة ٢٩ غره هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استحداث حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك وعرض محمد أفندي راضي - وهو نائب جريء - كانت له مواقف رائدة كما سيحيى بيانه - أن ينظر المجلس في مسألة أفساط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافق المجلس على هذا الرأي

وتناقش المجلس طويلاً في أفساط الضرائب فقررت تحديد مواعيد لمدادها تتفق مع مواسم حتى الحاصلات الزراعية .

٥ - ولما تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم إنهاء من سبعة عشر نائباً وهم : محمود بك العطار . حنا يوسف . عثمان الحرمليل ، أحمد السريسي ، بانخوم لطف الله ، أحمد عبد الصادق ، فضل الزمر ، يوسف رزق ، عبد الشهيد بطرس ، خضر إبراهيم ، حسن عبد الله ، أحمد جاد الله ، محمود عبد الله ، إبراهيم الجيار ، السيد اللوزي ، سليمان لغري ، محمد فرح .

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير إرسال المشروعات المالية مع مضي عشرين يوماً على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهي تلخص في الاعتراض على فداحة الضرائب التي كان الأهالي يتوعدون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الري (١٠ ٪ من قيمة الأموال) ، والمصلح (الملح) ، وعوائد التنظيم ، والوريكو المربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشحصة ، وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر في تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والاضك عن الناس .

فاستقر رأي المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه في هذا الإنهاء ، ولما تأخر لوزير عن الحضور وظهرت نيته في الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأي على المداولة في غيبته في ما عرضه الأعضاء من المشروعات المالية . وحلاصتها تخفيض الضرائب الفادحة وإلغاء بعضها . ويؤخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من الضرائب الأصلية والمستحدثة عن الفدان بلغ من ٣٥٠ قرش إلى ٥٥٠ قرش في السنة ، وهذا يدل على

(٢٥) صحيفة جريدة ٦ ابرم سنة ١٢٩٦

عن مداحة الصرايب وما أصاب الأهلى من العنت والإهراق .
وبعد أن نظر المجلس في هذه المشروعات قرر إرسال صورها إلى وزارة الداخلية حتى إذا
رأى أنها يتداول المجلس فيما يقتضى عمله لراحة الأهلى .

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى في جو المجلس أن أعضائه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من
القلعة إلى داخل المدينة ، وبدأ هذا النشاط أيضاً في أن أحد الأعضاء أرسل يعتذر عن
الحضور لمرضه ، فقال محمود بك المطار أن هالك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رأيه
أن يرسل المجلس للمديرية التابع لما العضو الذى يعتذر بالمرض للكشف عليه طبيباً بمعرفة
حكيم باشى المديرية ، فوافق المجلس على هذا الرأى .

المسألة الدستورية

تقدم إنهاء بمجلس ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك المطار وجهد السلام بك التولى
بتضمن الاحتراس على إعمال مجلس النواب في المرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى
يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها في مجلس الوزراء والتصديق عليها
من الخديو (وسرد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٨٥) ، قال : « ولم فر مجلس النواب في
هذا الذكرينو اسماً ولا خبراً ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض
ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهلى لا غير ،
وكل ما يقصد به الأهلى لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل
وضعه وتكليفهم به . » وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نواباً منهم منوطين بالدفاع عنهم ،
والهاماة عن حقوقهم ، والنظر في شؤونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يعرض جميع
ما يتعلق بالأهلى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولتورئيس النظار ،
وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نواباً ، وهو يعلم دعوتهم للانضمام ، وقد شهد يوم اجتماع
المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوى ، وحضر يوم إجابة الأعضاء على

ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وحواله ، وعلم ما غرض إليه من
المذكورة فيه ، ومن ثم قد أخذوا بحب . وذهب بنا الأسف كل مذهب . ولا نشك في
أنكم معشر النواب قد أخذكم من المحب والأسف ما أخذ . كيف لا ، ورب من يوبة
رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب . ومقدار احترامها ، كما لا ينكر أن يوسع
الذكرينو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها . وحيث
كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور المهمة التى تكون
من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد إقرارهم على وضعه .
مع أن تلك الحضرة هى التى منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة في
الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بأمر الإصلاح ومسؤولة عنه ،
فكيف تضيق تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علماً
بأن تلك الوزارة أدركت بشأن البرلمنتو (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهى أبعد من أن تنهك
حرمة ، وبناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الذكرينو ملتصق من
حضرانكم أيها النواب النظر فيه لعلنا بأن ما يؤثر في قواد أحداثنا لا بد وأن يؤثر في أفئدة
الباقيين ، وأن ما يجب على أحداثنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمة
وأمنائوها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ، ومصالحها ، وبالجملة إن الذى نراه أن
لا ننقض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً في هذه المسألة ، التى ليس
التساهل والتسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحق مجلس النواب » (٢٦) .

وقد لفت الألسن بالثناء عن هذا البيان ، وقالت عنه جريدة (التجارة) : « من
تصفح ذلك التقرير علم أن في السويده رجلاً سودتهم نفوسهم ، فلا تسام خسفاً ولا تضام
عسفاً » (٢٧) .

ولما تلى هذا الإنهاء قاله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار للمفاوضة معه في
شأنه ، فحضر نوبار باشا بمجلس ١٤ صفر لإحاطة لطلب المجلس . « وقدم للمجلس احتراماته
الفائقة » ، فشكره المجلس على ذلك . ثم أدلى ببيان مبين قصد به التهرب من مواجهة مسألة
إذا قال :

(٢٦) نقلا من مصفحة جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضابط مجلس شورى النواب

(٢٧) جريدة (التجارة) العدد ١١٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩) .

« هذه المسألة إنما هي مسألة أساسية ، ولو كانت من حصص الداخلية أو المالية والحقانية أو الأشغال كان يمكن أن أجاب عنها ، أنا أورداني ، ولكن أرحو قبول على و عدم المجاوبة عنها الآن ، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحت نفاذ المشاورة فيها مجلس النظار ، والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة التي تصدر بصير الإجراء . ومادام أن أصل التكلم (في هذه المسألة) متعلق بصلاحيته المنسكة . ونحن أيضاً بحسب مرغوب وإرادة ولي التعم كل اجتهدنا مصروف لما فيه الإصلاح . فأحب ما علينا اتحاد الأفكار والتخاير ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح » (١٨٤) .

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المطوى حل التسوية ، واتبنى عبد السلام الموليحي بك يؤيد حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الحديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر في هذا الخصوص وما شكله ، لأن من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب في أمثال ذلك » .

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الكفاية .

وقال محمود بك الطار : « إن للرئيس هو استحصال المجلس حل حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الحديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار » .

ثم غير نوبار باشا بدهائه مجرى الحديث ، واستطرد إلى القول بأنه مشغول بترتيب المحاكم واختيار أشخاص ذوي عفة وصدق وحرية لإستاد مناصب القضاء إليهم ، وطلب من المجلس مساعدته بالإرشاد ممن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقال إنه وإن كان إصلاح الملكية بوضع القوانين لكن الممول عليه الإجراء بمقتضاها وتنفيذها .

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت فيه وعده به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار .

وازداد الاستياء من سياسة الوزارة ، وامتعت حركة اندرسة ضدها ، داخل المجلس وخارجها ، وعظمت الحكومة جريدتي (التجارة) لأديب إسحق . و (الوطن) لميخائيل عبد

(٢٨) قلا من النص المنسوخ في جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فيلوس سنة ١٨٩٩) مع مقارنته بالوارد في نصيب

السيد خمسة عشرة يوماً لإثارتها المخاطر في كتابتها ، وفي خلال مدة التعطيل وقعت ثورة الصباط التي انتهت بسقوط الوزارة كما سيجيء بيانه .

سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأولى في أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٨٣) تولت الحكم في ظروف مضطربة وجو مكفهر بالغوم ، وكان لسياستها أثر كبير في تطور الحركة ، إذ لم يكن ينقش عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يجيبها إلى النفوس ، فقد ألفت بإيماز من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الغرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالب والافتراحات التي انتهت إليها للجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من التزعة الأوروبية ، وإثارة المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققت الناس من أن إسناد رئاسة الوزارة إليه كان ترولاً على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد في كراهية الناس للوزارة اشتغالها على عضوين أجنبيين لها فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن وزير المالية ، والسيد بلنير وزير الأشغال .

ولم يكن خافياً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما يمثلان الدول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشارتها ، وأن الوزارة يرمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب . ولو أدى ذلك إلى الإضرار بمراقب البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسؤولية الحكم طبقاً للنظام الجديد الوارد في مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إسناد مناصب « النظار » من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بترتته الأوروبية ، كان صدمة لمواطني الأهلين ، حاجت خواطرمهم وأقنعت بهم ، فلا جرم أن سموها « الوزارة الأوروبية » ، وهذه التسمية في ذاتها تشر بمبلغ قضاها ثقة المصريين .

وقد استألفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإتمام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن ، ودي بلنير ، ورياض باشا ، وغرقت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهي وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الحديوي مرسوماً

ذلك في ٦ يناير سنة ١٨٧٩^(١٩) . وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدود . وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفي ذلك من الإغيات على الحكومة وامتنان كرامة الأمة ما لا يخفى عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه (ص ١٨٢) .

وه تكت أعمال الوزارة مما يحسب إلى الأهلين ، ويرغيم في بقائها ، لأنها في الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين . وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعبئت الأجانب في الوظائف الهامة ، وأغدقت عليهم الرواتب الضخمة ، فمن هؤلاء السيريلوم باشا Blum الذي جعل وكيلاً لوزارة المالية ، والسير بارافلي العضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعاً عاماً للحسابات مع بقائه في صندوق الدين ، والمستر فخرالد وقد عين مديراً عاماً لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس وليس أكثر إيماناً من زميله في استاد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الإنجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين إخلاص في العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مقام يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخدو من قبل ، وزاد على ذلك إرهاب الوزارة للأهلين في جباية الضرائب ، وما شاع عنها من التزم على زيادة الضرائب على الأطنان المشورية ، فجاء العاصمة في حلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفرد من أعيان الأقاليم يثبون شكائهم وشكاية الأهلين عامة من قذاحة الضرائب والقسوة في جبايتها ، فظهر في الميدان حامل جديد زاد مركز الوزارة حرصاً ، وهو صوت الأعيان والأهلين بمالتونها بالاستياء والسخط .

تبرم الناس بالوزارة ، لأعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الرسمية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية ، أي أنها كانت هيئة أجنبية تستند مسطتها من الخرج وتمكك البلاد بالرغم من شعور أهلها .

وقد استبدت من ناحية أخرى لعصب الخديو ، لأنه لم يكن ينفى عن تجربته من أملاكه ، وإقصائه عن إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذي اعتاد أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً خمسة عشر عاماً وسناً ، فكان في خاصة نفسه ناعماً على الوزارة رغباً عنها ، ولكنه كان

(١٩) الوثائق المصرية لسنة ٧٩٣ (١٢) يناير سنة ١٨٧٩

مضطراً للإدعان نزولاً على حكم الدول الأوروبية . ولئن كان قد صرح السير ريفرس وبين حيناً فده إليه تقرير لجنة التحقيق أنه اعترض إضراح طرائق الحكم القديمة ، وأعلن في الصادر لوبار أنه عازم على أن يحكم مع مجلس الشاروبواسطة ، لكن مبوله إلى حكم المطلق لم تكن فارقته لحظة ، واحدة . وإنما اضطر للتخلي عن هذا الحكم إلى وقت معلوم . حتى تنبأ له الظروف التي يسترد فيها سلطته القديمة .

وقد ساء من ترونها بالعت في ظل سلطته بإقصائه عن رئاسة مجلس الوزراء ، ونجته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تتحان في وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس الشار وترؤسه له يعطل الإصلاحات التي كانت تبغيها الوزارة ، لأن هذه الإصلاحات ترمى إلى نقض الأعمال والمساوي المتسوية هذا ، ولم يكن إسماعيل يستطيع صبراً على أن يتجرد من السلطة إلى هذا الحد . فالرأى العام المصري من جهة ، والخديو إسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم «الوزارة الأوروبية» ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما في هذه الخصومة فإن كلا منهما كان يبغي إسقاطها .

تبرم الموظفين

قلنا «الوزارة الأوروبية» جعلت شغلها الشاغل تدير المال اللازم لأداء أقطاط الدائنين الأجانب ، وهو العمل الذي تألفت من أجله ، وأهملت ماعدا ذلك من الأعمال الحيوية . وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة ، لأنها كانت تكيل المال جزءاً للموظفين الأجانب وتؤدي لهم الرواتب الضخمة . في حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانتقصت من سلطة المائقين منهم في الحكومة . فصارت الكسة العليا للموظفين الأجانب ، وشمعو بأوفهم . وعاملوا الموظفين الوطنيين بمطرسة وكرياء . فلا غرو أن نفم هؤلاء على الوزارة وتمنوا سقوطها .

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة في أداء مرتباتهم . وقد غلى هذا التأخير في السوات التي أعقت الارتباك المالي . وكان مما اقترحت حة لتحقيق وجوب دفع راتب كل

في يوم ١٠ من الشهر المذكور ، حضر السيد الوكيل في اجتماع المجلس المذكور ، وقرأ على المجلس ما يلي :

六、

من سحر الحلال وزمى نبأ ما حدث إلى فاضل الدول ذهب المسر (اللورد) فينيان
:AM: الخيّر الله نوا إلى ساري طابدين ، حيث قابل الخديو ، وأمسى إليه نبأ
صحة وسمت إليه صاحب

فدخولهم في سريرة نفسه من هذا الطلب ، لأن فيه معنى الاتعيا إلى سلطته لإنقاذ
الدين ، وضرورة الأمن بأن تصابه ، وفي ذلك اعتراف من القاضل بأن لا سبيل إلى ضبط
أمر من غير تدخل القدير ، وهذا ما كان ينبغي إسماعيل ، إذ يذ لك لا تستطيع الدول
وإلا ، وضرورة أن نجبه عن الحكم ، وفي هذه الحاقة يمكنه أن يمل شروطه على
سور ، ويطلب أن تعيد إليه جزءاً من سلطانه المطلق ، ليضمن لهم أرواح الأتانيب
ومصاحبه .

باد، إسماعيل، إذن إلى إجابة طلب الاتصال الإنجليزي ، وركب حركته يصحبه القنصل ،
 وذهب إلى موطن الحاج بوزارة المالية ، فلما شاهده الظاهرون لمستمروا الحية التي له في
 عنقوس ، ودفعت هذه الحية من أنفوس مزايه ، فنهقوا له وأفسحوا له الطريق ، واحتشوا في
 شوارع عديدة للوزارة ، ثم مالوا أن عاودتهم روح الحاج والتود ، فأقبلوا إلى حيث كان
 حيدو ، حيدو به ، فطلب الحيدو غاظمهم ، وطلب إليهم الاحتكاك عليه في أداء ورائتهم ،
 لمكنت دائرة معظم القباط ، احتراماً لشخص الحيدو ، ولكن فريقاً منهم استمروا في
 فضيحة ونسجهم ، والترب واحد منهم من الحيدو يريد أن يمكك من ذراع ، فأحطل سه
 حيدو . . . وأمر الحرس أن يفرقوا المتجمعين بالسلاح ، فظهر الحرس سلاحهم ، وعدده
 ثمان مائة ، لم يعرف مصدرها ، وأطلق الجنود النار ، ولكن في الغراء ، فلم يصب
 أحداً ، فالتفتوا إلى حيدو وهو إلى جانب
 حيدو ، فنهق حيدو من أحد القباط ، ومن ثم نهق الظاهرون وأحلقوا طريق
 حيدو ، فنهق حيدو من أحد القباط ، ومن ثم نهق الظاهرون وأحلقوا طريق
 حيدو ، فنهق حيدو من أحد القباط ، ومن ثم نهق الظاهرون وأحلقوا طريق
 حيدو ، فنهق حيدو من أحد القباط ، ومن ثم نهق الظاهرون وأحلقوا طريق

البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته «الوقائع المصرية» عن فورة القباط العدد ٧٩٩ الصادر في يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

« في يوم الثلاثاء الماضي قد ورد نحو الخمسة أو الستة من الضباط الصغيرة (كدام الذي انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتقيحات في تحريات الآن ما زالا معمرين على صغرهم وتسلمها إليهم من حضرات النظار ، وحيث أنه في ذلك الوقت لم يوجد بحرينية المالية القود الكافية لتعليم ، وأجبروا من طرفهم بمساعدتهم ، ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحضرة الفخيمة المدبرية ديوان المالية في هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أمنن حال قبل تجسيها ، فأثقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظيمة ونصائح مؤثرة ، وفي أثناء ذلك حضرت هناك المساكرونفسا فنفرد الضباط في الحال وتوجه كل إلى عمله » .

سلطوط وزارتہ نویدار باشا

(۱۸۷۹ فرای سنه ۱۹۹۹)

لم يكن للحدويد في تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب ومؤلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذي كان شاهداً عياناً لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يتواءم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجع في كتابه « مصر الحديثة » أن ما أبداه بعضا من القائلين حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً ، وقال إن الحدويد ذاته كان في خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين - وأمرهم بالكف عن الهياج ، فالثورة إذن كانت طبيعية ، أدى إليها سخط الضباط والرأي العام على وزارة نوبار ، ولكن الحدويد قد استغل وتوعها وأراد أن يقتنصها فرصة لينخلص من نوبار باش من جهة . وبسبب هذه السلطة التي فقدتها في عهد تلك الوزارة ، فصالح فاضل الدين أنه لا يكون مثلاً عن الأبن العام ما لم يعدل مركزه وتعاد إليه السلطة التي من حقها . فلو صحبة

١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل إنجلترا ، والسيد جودو Godenux قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسيد ريفرس ويلسن ، والسيد دي بليير الوزيران الأوروبيين في وزارة نوبار ، والسيد ايفلنج بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين في لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم في بيت فيفيان ، وتداولوا في الموقف السياسي ، فقال اللورد فيفيان إن الحديو أنهى إلى القنصل أنه لابد من أن يتغير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فقرر في هذا الاجتماع أن يطلب من الحديو بيان التغيير الذي يريده ، قصد المجتمعون إلى سراي عابدين لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودي بليير وبارنج في إحدى غرف الدور الأول ، وصعد اللورد فيفيان والسيد جودو وكيل إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الطابق الثاني حيث قابلا الحديو ، ثم عادا وأبلغا المجتمعين ما أنهما إليهما في حديثه ، وهو أنه لا يعد مسئولا عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة ونال الحديو حقه من السلطة في حكومة بلاده ، فستل نوبار وقتل هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقاءه في الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بدا من التخل عن نوبار ، قدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرضاها إلى الحديو ، وأن يطعها له كفالة حياته في مصر ، قبل الحديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى الدوائس أو التدخل في الأمور السياسية . وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبق الوزراء الأجنيان في مناصبها ، قبل الحديو هذا الشرط ، ولكنه طلب إقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلا للقنصلين أنه استهدف لغضب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان إسماعيل يحدد على رياض لاشراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت كواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرأ على بقاءه .

وبعد أن استألت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السردار) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر للمسترفيقيان والسيد ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلا الاعتذار ، ثم اقترعت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشك دفعتم منها متأخرات الضباط . ونظر المجلس العسكري في أمر الضباط الذين اشتركوا في الثورة ، وفي مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، ففضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين .

وزارة توفيق باشا

(١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

وصب حديو - بنو نفسه رئاسة وزارة جديدة . ولكن القنصلين عارض في هذا الطلب . معرض بسدهم إلى نجيحه الأمير محمد توفيق باشا . فلم يعارضوا في ذلك . وصب إسماعيل - بكر - حن رئاسة جلسات مجلس النظار . فعارضاه في هذا الطلب . وكانت حجتها أن تستعصم استقلال وزارة في العمل . وأن مرسوم إنشاء مجلس نصار حذر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧١ يحمل رئاسة جلساته من حق رئيس النظار ، فاصصر الحديو إلى المدول عن إصراره . وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية قبيغان دخول نوبار عضواً في الوزارة الجديدة لأصحتنهما إليه وقتته بولائه لها ، ولكن إسماعيل عارض في ذلك وصارح القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لذاته ، كما أنه يفضي إلى إثارة خواطر الأمة على الوزارة . فعدلت الدولتان عن تمسكها بنوبار ، ولكنها اشترطت أن يكون للوزيران الأوروبيين حق (الفيتو) أي وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه ، ولم تعدل الدولتان عن تمسكها بنوبار إلا بعد أن قبل الحديو هذا الشرط . وانتهت المناقصة بين إسماعيل والدولتين بإعلان الحديو يوم ٩ مارس قبول مطالبها التي تم الاتفاق عليها وهي :

أولاً : يحدد الحديو عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والإنجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التعديلات التي تم الاتفاق عليها (أي حق الفيتو للوزيران الأوروبيين)

ثانياً : لا يخضر حديو الشة جلسات مجلس النظار ومداولاته ، ويحتفظ لنفسه فقط حق استدعاء وزير ، مجتمعين أو مفردين ليطلعهم على آرائه في المسائل التي يطلب منه إفرازه . والمسائل التي يرى لزوم عرضها على مجلس النظار . ثالثاً : تسد رئاسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا .

رابعاً : يترتب من تعيين الوزيرين في مجلس نصار الحق في وقف كل عمل لا يوافقون عليه . وبشرط في هذه حجة أن يصدر هذا الوقف من الوزيران الإثنين معاً . خامساً : يشكر حديو الحكومتين على إحلالها ملاحظاته محل الاعتبار (! !) وعده

مزارعها على دخول نوبار باشا الوزارة.

سادساً : يقدر الخديو المسئولية التي يحتملها هذه النسبة ، ويؤكد للحكومة فرنسا والمجلد أن سبيل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيمد الوزارة في كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد^(٣١).

وبعد هذا الإعلان صدر أمر الخديو في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦) بإسناد رئاسة الوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا . وأرسل إليه كتاباً يتضمن خلاصة القواعد التي اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه^(٣٢) تبينه هنا لأنه يعد مكملاً ومعدلاً للأمر الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ .

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظار رأيت من المهم أن استجلب دفتكم فيما يجب من إجماع الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علماً بما في أفكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقاً لما هو مدون في الذكرى المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضي الذي هو أساس لحيمة الحكومة ، فإني عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفقري قط الافراد عن وكلائي بل غاية قصدي أن أكون معهم بإجماع تام .

« ولذلك ينبغي أنه قبل أن يقر مجلس النظار على أي قرار مما يتعلق بالوائح أو الأحكام التي تقدم من أحد النظار أن تعرض على مع أسانيدنا من طرف الناظر الذي هي من خصائصه حتى يمكنني أن أحيط المجلس علماً بجميع ما يترأى لي ، من التدابير اللازمة لتخاذها ، وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور إرادتي بذلك لينظر بالاتحاد معي في المسائل التي عرضت على ، إنما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لأحضرفيه وقت المذاكرة .

« وحيث أن النظار الوطنيين حازون الأغلبية في المجلس فلأجل التعادل هناك يكون للنظار الأوروبيين تأثير في الرأي ولهم الحق في المعارضة وعدم قبولهم رأى الأغلبية . .

« هذا وفي أمل أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافياً في صير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصري ، وليكن مجلس النظار مطمئناً في سائر الأحوال على مساعدتي له وحسن مساعي ، كما أنني مطمئن على اجتاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم .

« عابدين بمصر في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩
إسماعيل »

(٣١) الكتاب الأصغر الفرنسي (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١٦٦) .

(٣٢) عن «الوقائع المصرية» العدد ٨٠٣ الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

وتصلى الأمير محمد توفيق باشا وقتاً طويلاً يتحير الوزراء بسبب تحمل الوزيرين الأوروبيين
في أن تأليف الوزارة في ٢٢ مارس . وأعصارها هم :

لأمير محمد توفيق باشا : رئاسة ، رياض باشا للدخلية والخفابة ، السير ريفرس وبيسن
لإنجليزية ، مسيو دي سبيير للأشغال العمومية ، علي باشا مبارك للمعارف والأوقاف ، ذوالفقار
باشا لمحارجية ، ملاطون باشا للحرية .

وغنى عن تبيين أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التي قبلها الخديو يعد
خساراً سياسياً لخصم البلاد . لأن تحويل الوزيرين الأوروبيين حق (القبض) معناه إلغاء
سلطة مجلس مصر وحمل الوزيرين الأجنيين صاحبي الأمر والتهى في إدارة شؤون الحكومة .
فلا عرو أن قوت هذه النسبة بالاستياء العام .

مجلس شورى النواب ووزارة توفيق باشا

استمر مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد إستقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلساته .
انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أُنْعِدَ يجتمع ويتداول فيما لديه من الأعمال ، وتلك سنة
حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة .

وفي خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسته ٢٦ ربيع الأول سنة
١٢٩٦ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) ، وتقدم «إنهاء» بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته
أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والأنوات الفادحة التي ينوء بها
الاهالي ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته في هذا
الصدد إلى الدخلية . فلم ترد منها إجابة ، وكرروا طلب الجواب وأبانتوا عن شكوى الأهالي
من فسادة الضرائب . فتأني المجلس على الموافقة على هذا الإنهاء وقرر إرسال صورته
للمجلس .

وروى عن : «...» وقوله : «...»
نبرحه ، «...»
الحكومة «...»

باشا على عزيمتهما لما عرف به من ليول الاستبدادية ، فاستقر رأى الوزارة على منح المجلس بصفة أن مدة نيابته وهي ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصيرت من الحديو المرسوم المأذون بانتهاء مدته وانقضاؤه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ الأعضاء المرسوم المذكور وإنفاذه ، وقد علم الأعضاء بما بيته الوزارة ، فاعتزموا عدم الإذعان لإرادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرقا يعد من المواقف الرائعة في حياة مصر الدستورية .

جلسة تاريخية

وبإنا ذاكرون هنا تفصيل ما جرى في الجلسة التاريخية التي تلى فيها أمر الانقضاء كما ورد في مضيفة المجلس .

اجتمع الأعضاء بمجلس الخميس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩) وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانقضاء وهنا نصه :

« بالنظر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدث به ثلاث سنوات لأمرية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه عرض لنا من ذلك من رئيس مجلس النظار ، أصدرنا أمرا هذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انقضى ، وسعادة ناظر الداخلية موكل بإجراء هذا الذكرى » .

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

« أبدي لكم كامل الشكر والثناء على ما أبديتموه من الحمم والمسامحة الخيرية التي من اللزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض مذكورات أوجبت التأخير ، ولكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التي أوضحت عنها مدار تلقبها بغاية الاعتبار ، وإن شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية ، وفي الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة .

وعندئذ نهض النائب الجبري محمد أفندي راضي (بك) وقال :

« بما طُلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت ترد ، والمحفوظات التي تمحرت عن الأفلام التي تراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولنداعي مضى تلك المدة وعدة ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا أجارة مدة

شهرين لرؤية أفعالنا ونعود ، والأمر يصدر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التي قررها لأجل رؤية تلك المسائل والمحفوظات .

عبد السلام بك المويلحي : إن المجلس طلب عدم قطع أمر في أي شيء كان إلا باشتراكه ، وإن بعض الأعضاء يقول إنه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسؤولية .

رياض باشا : ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكن أن أجاب عن ذلك منفرداً ، وإنما ينظر فيه في مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شيء من الأهالي مما يكثر الراحة .

عبد السلام بك المويلحي : المجلس لائحته تنقضي أن ينظر في المنافع الداخلية ، والتصويرات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للمضرة الحديوية .

رياض باشا : الخروج من اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثاني .

محمد أفندي راضي : اللائحة تعطى للمجلس حقوقه .

رياض باشا : ننظر في اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظار أوصعاده ولي العم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجري ما يلزم عنه ، وأما مجيئ لئانه لأجل أداء الشكر والتوجه لطرف الاعتبار كما هو جاري حسب اعتماد عند انقضاء المجلس .

محمد أفندي راضي : شكر سعادتك مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا نظر في المسائل التي حرر عنها ، وفي الميزانية .

بديع أفندي الشريبي : الأمر الصادر يقضي بلغو المجلس فلقصود إثبات مجلس الشورى ، ولا تحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب رياض باشا : الأمر يقضي بانقضاء مجلس لانقضاء مدته ، وبالضرورة عد الانتخاب الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أذى الوطن لا من خلافهم .

ابنخوم أفندي لطف الله : نوحها إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة للأهالي بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات نظار بسبب التشكي الذي حصل من الأهالي ، وقيل لهم بأن نوابكم موجودون للنظر في رحتكم ، والأول أن نطر المسائل التي قررتها

وميرانية المالية بمعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥ بشس وبعد ثمانية عشر من تحديد الانتخاب .

رياض باشا : المصعوبات الحاصلة لا تنهى في ظرف شهر أو شهرين ، وثلاث الصعوبات لا يمكن إبدائها والحالة هذه ، والمسائل التي في مجلسها حرج عظيم . وعسى بواقع لانتخه قد انقضت مدة الثلاث سنوات حتى يلزم الانتخاب بعدها .

محمد أفندي راضي : المجلس لم يزل باقيا له مدة ، وقد سمع المجلس أن سعادتكم حضرت أصحاب الجرائيل (الصحف) وأكدتم عليهم بعدم درج شيء في جرائيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضيق .

عبد السلام بك المويلحي : من ضمن ما قلتموه سعادتكم أن أهالي مصر مع ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرائيل . مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالي الوطن لهذه الحالة التي لا تليق .

رياض باشا : الذي صار التنبيه على كتاب الجرائيل عنه هو ما يتعلق بالأمور التي لا تعلق لها بالقطر . مثل أن الجورناحي يكتب عبارة من الوارد بجرائيل الأوروبيين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون أشياء مما يتحدث من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف في مثل هذه الأفكار .

محمد أفندي راضي : لا توجه لطرف الاعتاب إلا إذا أعطى المجلس النواب حقوقه وأحيت طلائه ، وما نحن منتظرون الجواب الذي يرد عن ذلك .

قرار المجلس

استقر رأي المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر توصل منه صورة للجمعية السببية وصورة مجلس المعارف .

عريضة النواب إل الخديو

وفي ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة إلى الخ .

وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعتبروا فيها على مسلك الوزارة في استناتها حقوق المجلس . واحتجوا على المشروع المالي الذي أعدته وقننت وكانت تولى إصداره والذي نعلن فيه أن الحكومة المصرية في حالة إفلاس وتلقى فيه قانون المقابلة ، وأعلنوا حزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخديو أن يتلافى الحالة التي نشأت عن امتناع حقوق المجلس .

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبيين هما صاحب الكلمة النافذة فيها وفي شؤون الحكومة جمعاء ، واشتد التدخل الأجنبي ، وفقدت الوزارة الصيغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى رفض المجلس ، ولما يرض عليها خمسة أيام ، وإصرارها على إنهاء مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تبغي حكم البلاد بمطلق إرادتها ، أي بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غائبا عن الأذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية في عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف يتم على ما يحمله من الزيادة بالهيئة النيابية .

أما دي بلييه فهو وإن كان أقل خطورة من زميله لكنه كان ينفذ اللوائح التي وضعها قبل أن يتعرف رأي المجلس فيها ، ثم أن تحويل الوزيرين الأوروبيين حتى (القيتو) جاء ضغناً على إرادة ، لأنه بمثابة إلغاء لسلطة مجلس النظائر وتحويل الوزيرين الأجنيين سلطة دكتاتورية . وجاء الأمر برفض المجلس مما لا يدع مجالاً للشك في نيات السوء التي يقسمها الوزيران الأجنيان الانجليزي والفرنسي ، وتجاريسا فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السير ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر في حاة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتول الحكم على ما تهوى وتريد .

فلا جرم أن ثارت المخاوف واضطربت الأفكار ، وقويت في النفوس فكرة الكرامة القومية ، واثمة شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط الوزارة الأوروبية .

حتى انتهت كرامة الأمة وانتهكت حقوقها ومصالحها . فأخذ قادة الأفكار من النواب والعلماء ، حجار . يكثر الاجتماع ويتشاورون في إنقاذ البلاد من الهاوية التي تردت فيها . واجتمع الأحرار في دار السيد علي البكري نقيب الأشراف^(٣٣) ، ثم في منزل إسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول نشأته^(٣٤) . وعقدوا بداره « جمعية وطنية »^(٣٥) تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها ، وانفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية يعارضون به مشروع ريفرس ويلسن^(٣٦) ، ويعمل البلاد قادرة بضمانهم وكفالتهم على وفاء ديونها . والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزيين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب .

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت في الأفق السياسي شخصية محمد شريف باشا كرغم سياسي اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأوروبي ، ومن الحكم الاستبدادي ، وتقرير نظام دستوري يحقق أمانها ، ويبدأ على شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذي قام به منحت باشا في تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسي المقرر للدستور في السلطنة العثمانية .

(٣٣) ترجم له العلامة علي باشا مبارك في المخطوط ج ٣ ص ١٧٤ وذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) ورقي في حجر أبيه السيد محمد البكري ، وحضر دروس العلم على جهابذة مشايخ عصره كالشيخ الجبوري والسيد الدمشقي والشيخ إبراهيم السقاء ، قال : وكان ذا فكرة وقادة وقرعة لقادة جليل للقدار ، سترأ حبه في جميع الأقطار ، حسن السمعة كثير الصمت ، إذا وعد وفى ، يعدل الصفوف وإحياه ابتغاء مرضاة الله ، يقول الفصل والصدق ، وبطن ويحكم بامتن ، ويؤثر بحالته دوى الفصل حل من سواهم ، مع نفس ذكية وأحراق سنية ، وشتم شريفة طوية وهم بأدخلة هاشمية . تقلد الخلافة البكرية بما يفيها وتقابة الأشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذي القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

(٣٤) هو الذي تولى رئاسة الوزارة في يولية سنة ١٨٨٢

(٣٥) كذلك أسسها الصحف وقتئذ ، راجع جريدة (التجارة) عدد ٢١٤ (٧ أبريل سنة ١٨٧٩) . وسُميت أيضا (الحرب الوطني) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦

(٣٦) جاء في مذكرة شريف باشا المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والمنشورة في « كتاب الأصغر » ص ٣٠٤ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعتها لجنة مؤلفة من ستة نواب بالاشتراك مع إسماعيل راغب باشا .

وكان موقف الإيالة الذي وقفه حبال لجنة التحقيق ، حين كان وزير اللحية . ورفضه الشول أمامها . وإيثارة الاستقالة احتفاظاً بكرامته . كل ذلك قد حصل . والوطيب في مساعيه القومية .

وكان معروفاً أنه يكره التدخل الأوروبي . وفي الوقت نفسه لا يقر . وقد روى عنه أنه قال في هذا الصدد : « إذا كان مقدراً لاستبداد الخديو . لا أشترك في الحملة ضد الوزارة الأوروبية » .

لهذا شريف باشا كان إذن محاربة التدخل الأوروبي . وفي الوقت نفسه مع دعم دستوري يحول دون استبداد الخديو

اللائحة الوطنية

في اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع لأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار إسماعيل راغب باشا ، وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وحفتر باشا والسيد علي لسكرز وحتيع الخلفاوى والشيخ العدوى ، وانفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسُميت « لائحة الوطنية » وهي تتضمن :

أولاً : مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ريفرس ويلسن ، ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكن مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة . بعكس مشروع انيرة . كان يعد البلاد في حالة إفلاس .

ثانياً : المتفانية بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها .

جانبية في أوروبا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه . وقد وقع اجتماعهم على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية . وانفقوا على تقديمه . الخديو .

وهذا نص العريضة التي قدم بها مشروع الميزانية في اللائحة الوطنية :

« صار إصلاحنا على المشروع المقدم من سعادة ناطر المالية (ريفرس ويلسن) ووجد . لا يوافق لوطنا . فلأجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته ، فإن بعد المذاكرة بيبا ، ريد

وحوا أن نقدم مشروعاً حافظاً لحقوق الأمة داخلياً وخارجياً، مع احترام الشريعة المقدسة، وتقوانين المؤسسة. وهذا هو المشروع المذكور مرفق مع هذا. ولكن هذا المشروع ما صار عملاً وتقريره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات بر مصر هي كافية لسداد الديون بصورة من الحكومة حسب ما هو موضح بالمشروع المذكور. فلأجل ذلك نحن عن أمسا وبإبابة من أبناء وطننا صمما جزماً على بذل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما في وسعنا وطاقتنا في إجراء ذلك. وبذا صار ختم هذا إعلاناً بتصدق ذلك. وبأننا متعهدون اتحداً تاماً قوياً وفعلاً في الإجراء.

تحريراً بمصر في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩).

«التوقعات»

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية، وإنا ذكرون هنا هذه الخاتمة، لأنها أول طلب إجماعي تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ الدستورية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستوري على أحدث المبادئ العصرية، وهما:

«قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراءاته في تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به، بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في بلاد أوروبا. وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموحدة بما يرمي تعديلها بكمية انتخاب النواب المائلة له في أوروبا. وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية، وعند انقضاء مجلس النواب تعرض عليه. ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليه تعرض للأعتاب الخديوية للتصديق عليها. أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية، والرئيس يتحبب النظار. وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تشكل هيئة النظارات التي تتكون منها هيئة مجلس النظار. وهذا المجلس يكون مفوضاً تفويضاً تاماً في جميع إجراءاته ومسئولاً أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة. -أحبنا والمالية. ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) نطلب تعيين مفتين أوروبين (برقيين) لإيرادات ومصرفات المالية».

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان

وتدوت وعلماء والنواب وشيوخ والمواطنين وضباط الجيش. ومع عدد الموقعين عليها سنين من أعضاء مجلس النواب من مصر. وهذه بداية. وفي مقدمته شيخ الإسلام. وشيخ الأزهر. وشيخ جامعة الأزهر. و٢٢ من الأعيان والتجار. و٧٢ من الموظفين العاملين ومتدربين. و٩٣ من الضباط

نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستوري الذي أصبح عليه لأحرار في ذلك العصر. مع المحافظة على مصالح الدائنين، فإنها طلبت بتقرير مبدأ الدستورية الوزارية أمام مجلس النواب. وفي الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الشائبة لتأمين حقوق الدائنين، فهي لم تنقص التعهدات التي التزمت بها الحكومة المصرية للدول ثم إن المشروع المالي الذي وضعته اللائحة لا يخبر عليه في شيء، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة، ولا يخالف لائحة ريفرس ويلسن في نقط جوهرية إلا في أنه أبقى ضريبة المقابلة على حين أن مشروع ريفرس ويلسن ألغاهما وفرض ضرائب جديدة على الألبان العشورية لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية، ولوحسن نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على إضافتها لأنها تكفل حقوق البلاد وفي الوقت نفسه تفر حقوق الدائنين

قول الخديو اللائحة الوطنية

قدم وفد من الأحرار اللائحة الوطنية إلى الخديو. فاستمع إلى مطالبهم. وأقر اللائحة الوطنية. وأمر بترجمتها، وكنت منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل إلى قسصل الدول، ووقع على هذه النسخ راغب باشا بانيانة عن الموقعين من الدوائ. والأعيان. وأحمد رشيد باشا سيادة عن أعضاء مجلس شورى النواب، والسيد علي الكريخي عن ضباط الجيش. ورفد باشا عن الضباط، واعتزم الخديو تكليف شريف باشا تأليف لائحة. ورولاً على رغبة الأحرار. وتمهداً لذلك استقال توفيق باشا من منصبه. واستشاره على أن يوريري الأحنين أملاه ولم يستشيره في ذلك.

اجتمعت جمعية حدة من حضرات أعضاء شورى النواب . والعلماء الأعلام . والذوات الفخام . والمأمورين الكرام ، ووجهه سند . وأعيان الملكة . ومعتبرى لأهالى . وبعد أن وقعت فيها بينهم المداكرات الكثيرة مع ملاحظة ما يسنى ملاحظته في خصوص هذه الوظيفة المهمة وإصلاح أحوال المالية ، ولأموار مدخلية ، عرضوا لأعيان الحضرة نفخمة الخديوية اللائحة الوطنية التي حرروها على وفق آراء العمومية ، فعلقوا الإرادة السببة بوسوح إجراء المواد المدرجة فيها . وهذه ترجمة تلك الإرادة العنية الصادرة من تلك الحضرة إلى حضرة دولتو أقدم شريف باشا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ (٣٧) .

ويل ذلك الكتاب الآتى به .

كتاب الخديو إى شريف باشا وتكليفه تأليف الوزارة

بين من الكتاب الذى عهد فيه الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه ماصر للائحة الوطنية ، مؤيد لمطالب الأحرار . وهالك نص الكتاب تنبه هنا بعبارته المعربة في الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى (٣٨) :

« إني بصفة كولى رئيس الحكومة ومصرياً ، أى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يلقى بها من جميع الأوجه الشرعية . لكن لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لي غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى ، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى في جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك في غابة الهدوء والسكون . وطالما أثيرت النظار ووكلاء الدول ونبيهم على تلك الملاحظات ، فلم يتقبلوا لها ولم يلتفتوا إليها ، وزيادة عن ذلك فإن التبعة التي حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر في حالة العدم (٣٩) وأصل نعمل بمقتضى القوانين المتبعة ونحار على الحقوق الثالثة (٤٠) ، كانت سبباً في تغير قلوب الأمة ، ونعورها من هيئة النظارة كل النفور . وحقق لي

(٣٧) نوافع المصرية العدد ١٠٦ عدد ١٢ أبريل سنة ١٨٧٩

(٣٨) ديانة الكتاب في الأصل اندرس ، به صحت الدولة شريف باشا . بإصاحبه الدولة والأصل الفرنسى لهذه الوثيقة اعانة مشور في الكتاب الأصغر من سنة ١٨٧٩ - ١٨٧٩ من ١٩٤ والترجمة مشورة في العدد ٨٠٦ من الوقائع المصرية ١٣٠٩ من سنة ١٨٧٩

(٣٩) في الأصل الفرنسى وفي حدة «لاسى»

(٤٠) في الأصل اندرس «مكتسب»

واستدعى احدى وكلاء الدول فحصرنا يوم الإثنين ٧ أبريل بسرائى عديدين . وحضر حبايعهم سيد عن البكرى . ورائب باشا ، ورابع باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام بن المويحيى ، ومحمد بك راضى . والحاج سيد اللوزى ، وأبلغ الخديو القناصل في هذا الاجتماع بأ اللائحة الوطنية التي رفعت إليه ، وقال إنه تلقاه الرغبة العامة التي بدت من جميع ضقات الأمة يرجو منهم أن يبلغوا الدول نص اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهي أن البلاد ليست في حالة إفلاس ، وأنها تستطيع القيام بتمهدها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللائحة من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نواب يتخبط على نظام جديد ، وأصاف في ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه في عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رئاسة الوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا .

احتجاج الوزيرين الأوروبيين

واستح الوزيران الأوروبيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديو إياها ، قائلين في احتجاجهما إن هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار ويتناقض ما وعد به الخديو من معاونة الوزارة حين تأليفها ، وبمنا إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ .

وفي نفس اليوم الذى تلقى فيه الخديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يدعو إلى تأليف الوزارة .

البلاغ الرسمى عن الجمعية الوطنية

وإليك ما ذكرته «الوقائع المصرية» عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة إلى الخديو :
« لما لم يتيسر هيئة مجلس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية والمعنوية المحتاج إليها الوطن وإجرائها على المحور الموافق لعزم الأهالى ، قد صمم عموم أهالى الوطن العزيز تصميماً جازماً على تبديل هيئة هذه الهيئة بغيرها ، وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها على أساس صالح إلى ذوى اللياقة والأهلية من حضرات قلعاء المأمورين الكرام . الذين حازوا حسن التوفيق والاعتدال عليهم في أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا

دعوت محضر حتى تقدم لي في هذا الخصوص ، فإحياها لما عرض على بذلك . وحضر شونه عدلى . قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ . وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهلين ، مصريين ، يتعرفون في سيرهم صرفا بعلوم عيب في الإرادة المذكورة . وأن يحتفظوا على مأمورياتهم حتى نتخذوا يداهم مكثفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذي سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين منوبيه بوجه كاف بقيام بتأديبه ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها ونسحب النظارة قبل كل شيء في أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارية عينا للعمل في أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالي وأخلاقهم وما يلزم لهم ، وتلفت أيضا لثبوت النظارة كل اللغات لتنفيذ ترتيب المالية الذي رتبته عند القطر وأعماله (١٢) ، وحصل التصديق عليه منى . ولا تتأخر عن إجراء اللازم في إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات (١٣) . لأنها هي التأمين اللازم للقطر والمنافع الموهوبة عليه ، ومنصوص عنها في الإرادة الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلمي بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك في أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم بملككم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لنتم بحكم المقاصد المزمدة إلى التمدن والعبارية التي أريد أن يقرن بها اسمي (١٤) .

٧ أبريل سنة ١٨٧٩

مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا نكتاب بعد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر . لأن عهد إسماعيل عترف في هذه الوثيقة بأن من واجباته اتباع رأى الأمة . وأنه لم يكن مبدأ حرية المسئولية مخالفا لإرادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لطلاب الأمة ممثلة في نوابها

١٢ - في مرسوم هذه الفقرة ، التي يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة تركيزها ، - - - - -
١٣ - في مرسوم هذه الفقرة ، التي يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة تركيزها ، - - - - -
١٤ - في مرسوم هذه الفقرة ، التي يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة تركيزها ، - - - - -

تأييدا تاما . وأنه موافق على اللائحة الوضعية التي تقدمت إليه . وعلى هذا الأساس عهد إلى شريف باشا نائب الوزارة حديسة عن أن يكون أعضاؤها كسهم من الوطنيين . وهذا معه إقصاء الوزراء لأوربيين من عهده . وقد هو حديد بالاعجاب بإشادة اخيه بمصريته ووطنيته . فقد ستهل كتابه بهذه الصفة وختمه بانتميه بميزة شريف باشا وهي (إخلاصه لخدمة الوطن) ورغبة إسماعيل في أن يقرن اسمه بخضارة مصر وعمرانها . وثبت لعمري عواطف نية تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر حديد في كتابه مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب وهي أساس النظام الدستوري الحديث . فهذا المبدأ انقام الذي بعد قوام الدساتير قد تقرر إذن في مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التي استجاب بها الخديو إسماعيل إلى الأحرار وعهد بها إلى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة . فإذا أردنا أن نجعل تاريخ الحياة النيابية في عهد إسماعيل ، قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ في أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف الحول والقوة . ثم اكتملت سلطته بقرار مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الأوروبية وقت بالمرصاد للوزارة الوطنية وللخديو إسماعيل ، وسعت جهدها في خلعها حتى تم لها ما أرادت . وتمتعت الحياة النيابية في أوائل عهد الخديو توفيق مدعى ستين ، على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب بقى حجر الزاوية في حياة الأمة الدستورية ، فقرر ثانيا في دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق باشا ، إلى أن وزعت الأمة بالاحتلال البريطاني . فألغت السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامي الذي أنقضى مجلس النواب ونشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . فانحنى مبدأ المسئولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستوري المصري ، إلى أن عاد إلى ظهوره في دستور سنة ١٩٢٣

وظهر أيضا من وثيقة أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديو إسماعيل لم ينقض تعهداته للدول ، فإنه أشار في ختام الوثيقة إلى إعداد مصلحة تفتيش الإيراد والمصروف ، والمقصود منها نظام الرقابة المالية الذي تقرر في سنة ١٨٧٩ . ولو سلكت الدول مبدأ الديمقراطية لمصر لما كان من عجزها عن حجب عن نائبها وإدارة وصيته حجة من عهده الأوروبي . مدد نظام الرقابة نشأة بقاء . ولكن سترى من خلال الحديث كيف وقفت الدول موقف تمنعت وسوء نية وكيف تقضت اتفاقها السابق مع الخديو

رُعااء الحركاء الوطنىة فى عمارا شامىك

تقرىر لجة التحقىق النهاى

وفى خلال هذه الحركة أتمت لجة التحقىق الأوروىة تقرىرها الثانى ووفقتة فى ٨ أبرىل سنة ١٨٧٩ . وأعلت فى أن مصر فى حالة إفسار أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالها المالىة على هذا الأساس . ولكن التقرىر لم يقدم إلى الوزرة لاستقبالها واشتغال شرف باشا بتألىف الوزرة الجدىة ثم استقالة أعضاء لجة التحقىق أنفسهم .

تألىف الوزرة الوطنىة برأسة شرف باشا

قبل شرف باشا تألىف الوزرة على الأساس الذى بسطه الحدىو إسماعىل فى كتابه إله ، فألفها من أعضاء وطنىين ممن عرف عنهم تدبىر مشروء اللامعة الوطنىة أو مشابحة الأحرار فى مطالبهم ، وهم : إسماعىل راغب باشا للبالىة : وهو الذى كانت تعقد لجماعات الأحرار فى داره كما تقدم بىانه . وشاهىن باشا للجهادىة (الحربىة والبحرىة) وقد كان من أركان الجمعىة الوطنىة وزكى باشا للأشغال العمومىة . وذو الفقار باشا للحقانىة . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومىة والأوقاف . وعمر لطفى باشا لتفتىش عموم الأقالىم البحرىة والقلىة . واحتفظ شرف باشا لنفسه مع الرأسة بوزارقى الداخلىة والخارجىة .

ودفع ب. حدىو حواء تألىف الوزرة . وهذا نصه .
« مولائى . بى صفاء للمأمورىة بى ندرتهم تنقلدى إياها أنشرف بأن أعرض على سموك تألىف الوزرة على النمط الآكى (الأسماء) ، فأؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكتملىن اعتبار البلاد ونقتب . واعتمة سبقتهم فى مطلق آغائنا ، بصادفون من سموكم القبول والتصدىق .
ف ب. مولائى وقلوا علامات احترامى الفائق . فالى خادم سموكم الأمىر
٨٥ أبرىل سنة ١٨٧٩ شرف

وصدر مرسوم الحدىو بتألىف الوزرة على النحو الذى عرضه شرف باشا



محمدا ربى
راضى



إسماعىل راغب باشا



السىد على
البكرى



هافىز بىل سىلوىر باشا



محمدا شرف باشا



محمدا آمىن الموصى باشا



محمدا بىل نصر باشا



الشىخ الخفاوى
الشىخ العدوى



محمدا بىل البكرى



حسن راسم باشا

رئيس مجلس شورى النواب حين صدق وزارة شريف باشا في مصر سنة ١٨٧٩

بعثاده . احترماً لقراره الذي أعلنه في مواجهة رياض باشا قبل استقالة لورارة لسابقه .
فكان عملها هذا تأييداً للمجلس في موقفه التاريخي .
في جلسة ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ (١٠ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع مجلس برآه
مصطفى بك وهي باليابة عن رئيسه أحمد وشيد باشا الذي تخلف لمرضه . وأمر نائب الرئيس
بتلاوة الكتاب ثوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه .
« وبأنه كان تقرير مجلس لطار السابق انقص عقد مجلس شورى النواب لانقصه
منه حسب نحرر لعدائكم في ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ نمره ٢١ . لكي حجب مقننات
لأحوار مستلزمة هذه للتذكارة وعناوصة معه في بعض مواد مهمة . فاستقر مجلس لطار
بني تشكل الآن مستمره . وقتضى تحريره بعدكم احذوه في شأنه وحضرت
أعضائه بعدم الانصراف »

فاستقر رأى المجلس على مناعه الحضور .
واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ .
حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنية الذي عقد إليه رئاسة مفاد من حسن راسم
. صدق . « نابع لأعضاء المجلس لطار ناظر الدائرة السنية سيجعل في هذا اليوم تقديم
الخطة لأساسة جديدة للمجلس »

الحفلات الوطنية

وربع من غير خديو اللانغة الوطنية . وتأليف وزارة شريف باشا . واجتمع يوم
الثلاثاء (٨ أبريل) بدار السيد البكري جمع كبير من علماء الديار . نصرية والأعيان
وتحار . وتوجهوا بعد الظهر إلى سراي عابدين لتقديم واجب الشكر للخديو . فاستقبل أولاً
مساء ومعهم عزيق الأقطار . وتلقاهم بالرعاية والإكرام ، وحشهم على انصاف والتعاون .
ثم ألقى السيد البكري خطبة قال فيها : « إنا بلسان الوطن والأمة نرفع إلى مقام الجنب
خديو لأسمى أحول الشكر والثناء على عنايته بإنهاض الوطن من سقطته وانقاده من سوء
إدارته . حيث تفصل غول وتنفيذ طلباتنا الوطنية للمقدسة المبينة على أساس العدل الذي
يرتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال العباد ، داعين لجلالته بالعز والتأييد ، متخذين هذا
اليوم الذي يعمل ذكر الحصرة لخديوية عزة في حبة التاريخ ، عبداً لتوطد والحرية » . وتلاه
الشيخ الخلقاوى ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيرة . وبعد ذلك قام الخديو وقال : « إن شاء الله
ننال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام » . ثم استقبل التجار وحضهم
على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الأحوال وتحقيق الآمال
وأقيمت الحفلات والأفراح آنهاجاً بالمعهد الجديد ، وأقام السيد على البكري في داره
مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ (٩ أبريل سنة ١٨٧٩) حضرها الكبراء
والعصاة وجميع خريجه لافط . ومنبو صندت الأمة ووجه السيد . وأشدك فيها
الخديو استعيل . بد حضره سلا . وحسن بالدر حمداً وعشرين دقيقة . نؤس العلماء .
وكبره . وسعد في حديث معهم . فكان حضوره تأثير كبير في المجلس
وأفاد به جميعه بك سرجي . محمود بك . مصطفى بك . وحمد محمد السبوي
بغيرهم رينات أمام مدرفهم .

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

من أول انعقاد وزارة شريف باشا اقارواها مجلس شورى النواب على استمرار

وقد حضر شريف باشا فعلاً وألقى إلى أعضائه أنه معين من طرف الحكومة اسمياً ليقدم لمجلس لائحته الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدة التي وضعت بناء على اللائحة الوطنية. قال: «وقد أحضرت معي اللائحة الأساسية، وأما لائحة الانتخاب فهي تحت التبيين ونحرق في مجلس النظار، وبعده يجرى تقديمها للمجلس بعدكم يوم»، ولا يرمي أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح، لأن المقصود منها أن تكون القوانين وبنوع التي يحسن وما يلزم تنقيحها في الموجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب. وإقراره عليه منه، وصدور الأمر بذلك. نعم وإن كان تأخر تقديم اللوائح التي ذكرنا عنها بهذا. إلا أن هذا كان لداعي المشغولية التي كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد الكيوبون، والله اعلم قد تسير ذلك، والمأمول أنه بتأييد الله وبإيجاد الأفكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والعمارة للأهالي، كما أنه جارى النظر بالمالية في مسألة تسديد الديون السائرة، وبشيء لا بد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح إنما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من التوائد والمنافع للأهالي والبلاد، فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة، وإن تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك».

من هذا الباب ينضح أن مجلس شوري النواب قد كسب حقوقه الكاملة في التشريع، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يعدل شيء من القوانين الموجودة إلا بإقرار مجلس النواب. ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التي تقرر النظام الدستوري، فإنها أيضاً حاضمة هذه القاعدة، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء، ومعنى ذلك أن المجلس تحول سلطة «جمعية تأسيسية».

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخي قال عبد السلام بك المويلحي: «نكرر الشكر للحضرة الحسينوية على إحانة طلبات الأمة. وأيضاً تنحى على غيرة مجلس النظار حيث أهتم بتحييز اللائحة. فعلى كل منا وحيواً أن يصرف جميع جهده وكل أفكاره في النظر والتدقيق في هذه اللائحة حتى تتمتع الأساس الأعظم لمزيد عمارة البلاد وإصلاح الأهالي».

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضواً للمذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عنها لتعرض على المجلس.

فقال محمود بك العطار بأن تكون اللجنة من عشرة، وأيد لشح إبراهيم الحبار تأليفها من

خمسة عشر. لأهمية هذه المسألة».

وطلب السيد عبد الرزاق الشوربجي أن تمل اللائحة أولاً بالمجلس وتحال بعد ذلك على اللجنة، فاستقر رأي على ذلك، وتليت اللائحة في الجلسة، وأرجح تأليف اللجنة لبيوم التالى (٢٧ جمادى الأولى) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً للنظر في لائحة مجلس النواب الأساسية، فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقاً للمصصحات الحديثة، وأعضاءها هم:

عبد السلام بك المويلحي، عثمان الهرمبل، السيد السرسى، محمود سالم. يديق الشريعى، عبد الحفي خالد، باخوم لطف الله، عبد الرزاق الشوربجي، إبراهيم الحبار. عبد الوهاب الشيخ، محمد رجب كساب، خضر إبراهيم، عبد الرحمن واق، تمام حبارير، سلم سعيد، وانتخب المويلحي بك رئيساً للجنة.

ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بجلسته ١٢ جمادى الآخرة (٢ يونية سنة ١٨٧٩) فتليت وأحيلت على اللجنة الدستورية.

دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع في مصر على أحدث المبادئ العصرية، وهو وإن لم يصدر به المرسوم الحديوى ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً، لأن الحكومة ارتضت دستوراً للبلاد، وإنما قدمته إلى مجلس شورى النواب ليحال إقراره، وكان هذا مبالغة منها في التعظيم من اختصاص المجلس إذ تحولت سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٨٩) يتبين مقدار البون العظيم بينهما، فقد تحول مجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية، وجعل الوزارة مسئولة أمامه. ومن أهم مبادئه تحويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم في مجلس النواب، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية، وهى فكرة حليلة تدل على سداد بصره من باشا وصدق وطنيته، لأنها تثبت وتؤكد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية. يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التي يتمتع بها بقية المصريين، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهناً جديداً على أن مصر

لا تفرز إلى السودان كما تفرز الدول إلى مستعمراتها ، بل تعده قطعة من أرض وطن ، ومنه
 حيزاً من الأمة المصرية ، ويرجع الفضل الكبير في تقرير هذا المبدأ السلمي في دستور سنة
 ١٨٧٩ إلى شريف باشا . وقد تقرر أيضاً في دستور سنة ١٨٨٢ . وما يستلزمه الطرآن
 شريف باشا الذي قرئ هذا المبدأ هو الذي استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على مبلغ
 حردان عن مصر . وهذا يدل على احتياطة بمصلحته ، واستنساكه بوحدة مصر والسودان
 ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التي لا انقسام لها .

ولأن نشأت هذه دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى
 النواب ، لما لهذه الوثيقة من الأهمية من الوجهتين التاريخية والدستورية^(١٥) .

المادة ١ : مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصدر انتخابهم على حسب صفة
 الانتخاب حتى يتوضح بالأغلبية خصوصية

المادة ٢ : لا يقبل نائباً من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من العمر
 ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزاً للحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم تتوفر فيه
 الصفات المقررة بالأغلبية الانتخاب .

المادة ٣ : مدة النيابة تكون ثلاثة سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النائب عند تجديد
 الانتخاب .

المادة ٤ : انتخاب النائب يكون في كل ثلاث سنين مرة ، ويتبدأ فيه بأربعة شهور بالأقل
 قبل أول شهر كيهنث (ديسمبر) الذي هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه .

المادة ٥ : انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنوياً في أول برمهات (مارس) ويحصل
 انقضاؤه بأمر حال .

المادة ٦ : يجوز لحضرة المحديوية بحسب مقتضيات الأحوال أن تأمر بمنع المجلس قبل وقته
 لمعين له وأن تقضى مدة اجتماعه أو تردها .

المادة ٧ : رسم اجتماع المجلس يكون محضور القات المحديوية أو بحضور رئيس المجلس
 بالنيابة عنها وحضور جميع النواب والنواب ، وتلك فيه مثالة محديوية يتعين بها حالة
 لعطو المصري الدخيلة في السنة الماضية قبل الاحتجاج والتدابير التي يتخذها لزوم اتخاذها في
 نسبة الحالية .

١٨٧٩ سنة ١٢٠٠ هـ
 مشروقة في الأوامر سنة ١٢٠٠ هـ
 مشروقة في الأوامر سنة ١٢٠٠ هـ

المادة ٨ : كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة التي
 ينتسب إليها .

المادة ٩ : سبب طرية عامة في إبداء آرائهم وقراراتهم . ولا يجوز أن يكون أحد منهم
 مرتبطاً في رأيه بقسمات تصير له أو وعه ووجبه إليه .

المادة ١٠ : لا يجوز تقديم من التصرف للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب ودية
 تراهي فيها ملحوظات أخرى اعذاراً عنها مع مجلس النواب وإنما يكون ذلك مقروناً ببيان لأوجه
 والأسباب .

المادة ١١ : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النواب وأمر كل على ربه بعد
 تكرار المخالفة وبين أسباب ولم تستنفذ المطالبة فللمحضرة المحديوية أن تأمر بنفس مجلس

النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم
 انقضاؤه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق
 وحسب تنفيذ ، ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣)

المادة ١٢ : في حالة غلو على أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بدله ، ومدة التي
 يصير انتخابه لا تستمر إلا لغاية حصول الانتخاب المصوم أي أن مدة البديل لا تتجاوز المدة
 التي كانت باقية للنائب الأصلي .

المادة ١٣ : رئيس المجلس ووكلاه وكتبه يكون معينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتدء
 انعقاده ويستمرئون إلى أول الاجتماع التالي .

المادة ١٤ : مذكرات النواب ومداوالاتهم في الجلسات المصومية تكون علنية ، ومع ذلك
 فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النواب أو عشرة من النواب ، وتقر عب
 المجلس .

المادة ١٥ : لا يجوز حجب أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس .

يمكن تقرر صدور من المجلس المذكور . وهذا فيما عدا الأحوال التي يقضي فيها أحد النواب
 حاله كونه منسوبة حجية من حيث صلا

المادة ١٦ : في سائر أشخاص من أحد النواب حالة كونه متبهاً بجنابة ووضع في سجن
 محبلى اختاره رئيس المجلس حالة سجنه . ويصير الإفراج عن ذلك منسوبة

أو توقيف لدعوى عليه في أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب انقضاء المذكور ذلك

التحريرات التي تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى الأمور المتعلقة به ذلك الطلب أو إلى الجهة التابعة لها الأمور المذكور.

المادة ٢٥ : لا يجوز للمجلس أن يقبل أحدًا يأتي إليه بالإصاصة عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة للتكلم في أمره ، ولا أن يسمح قولاً من أحد سوى أعضاء ومقار الدواوين ومندوبيهم .
المادة ٢٦ : عند أول اجتماع مجلس النواب يجب على مجلس النظر أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والشؤون الجارية العمل بها في الحكومة لينظر فيها ويتقنها ويصدر قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الحديوية لتكون دستوراً للعمل .

المادة ٢٧ : إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداءً بمجلس النظر ، ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتفتيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل مالم يبل بمجلس النواب بنداً ، ويعطى به القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الحديوية ، ويجوز للنواب مراعاة المصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن يغيروا أو يمتنعوا أو يعدلوا أي قانون من القوانين وأي بند من بنودها ومن جعلتها هذه الملائحة الأساسية .

المادة ٢٨ : إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما عرضه عليه مجلس النظر فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاده تلك السنة .

المادة ٢٩ : الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره .

المادة ٣٠ : اللغة الرسمية التي يلزم استعمالها في المجلس هي اللغة العربية .

المادة ٣١ : يكون أخذ وإبداء الآراء بالصورة الآتية . وهي إما بالتداعي بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سراً في الصندوق .

المادة ٣٢ : أحد الآراء بالتداعي بالاسم لا يكون إلا بالقرار من المجلس بناء على طلب يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سراً في صندوق لا يكون إلا فيما ينسب بتعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك .

المادة ٣٣ : لأخذ إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفة

المادة ٣٤ : أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً . بد فيهم نواب السودان حسب البيانات التي توضح بلائحة الانتخاب .

المادة ١٧ : للمجلس الحق أيضا في طلب الإفراج أو توقيف المدعى إذا كان أحد النواب .
ب- الفصل عليه وسجن في غير مدة انعقاد المجلس .

المادة ١٨ : كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يخلع بمجلس علانية عقب تحته بأن يكون صادقة للحضرة الحديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين حكومة وأن يؤدي الوظيفة التي أُنحلت عليه بما يكون فيه خير للوطن .

المادة ١٩ : ينظر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنوياً نظير مصاريف سفرته وبقائه وبصرف له ما يخص ذلك في كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث إذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فنصرف له العشرة آلاف قرش تماماً ، إما إذا كان في بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم شيء إلا إذا كان البعض تعين بدله وحضر ذلك البدل في تلك الاجتماعات فنصرف له قيمة ما يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فنصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرية لحد مصر ذهاباً وإياباً .

المادة ٢٠ : لا يجوز قبول متوظف الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً .

المادة ٢١ : لا يجوز للدولة في أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس نشأ أعضائه ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل بشرط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قرره أغلبية حاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأي الرئيس مرجحاً لرأي الفريق الذي يكون منتظماً معه .

المادة ٢٢ : لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في إبداء رأيه ، بل يجب عليه إبداءه بنفسه .

المادة ٢٣ : يجوز لكل مصري حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضاً بواسطة أحد النواب . وبعد أن يحال نصرفه على كوميون فالمجلس يحكم بناء على التقرير الذي يقدمه من ذلك الكوميون بقبول ذلك العرض أو برفضه وتأجيل درجته اعذاره .

المادة ٢٤ : كل طلب بمنح حقوق شخصية يتقدم للمجلس برفضه متى حث من

٢٥٠ : من حقوق النواب - بالاحصاء - التصويت العمومية - مدته ثمانية - ولا يتفرق مندوبه ، ويختصه عهده أن يجمع كمية الإيرادات (الإيرادات) وكتيبتها وضرب الضرائب . بحيث يصرفه لخيرها ، وأوقفت خصيصه . - فلا يجوز ضرب ثمرية من أي نوع كانت ولا يربحها ولا حصصه ولا تكسبه لأحد شئ منه . - بعد قرار سورت عليها . كما لا يجوز صرف شئ من منحصلات عهده لربح أو يقر عليه النواب

٢٥١ : للنواب أن يعضو عقب افتتاح مجلس الميزانية العمومية المستوفية الحلاوة من سنة (فبراير) وعضووات يحررو فيها . وحتى يروا عليها بعد البعث التام لا يصلها إلا في تلك السنة . ولهم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا .

المادة ٤٧ : كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة المدنية .

المادة ٤٨ : إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للتوقف على حقيقة مناهة فيطلب تفسيره من مجلس النواب .

المادة ٤٩ : لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصورا من أي مأمور أو في أي إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للناظر المختصة به الإدارة وهذا فقط في المواد العمومية .

هذا ، وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب ، ولكن وقع ما حال دون صدور المرسوم الخديوي بها ، ذلك أن الدول الأوروبية انصرفت بالحدود

إسما على وسعت في خطمه من العرش حتى تم لها ما أرادت . وتقول توفيق باشا مستند الخديوية ، ثم اجتمع مجلس النواب (١٧) بجلسته ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يولييه ١٨٧٩) برئاسة مصطفى

بش وبنى ونسب . وده ورده حبيب ومسئول أن البشير في الألتحقين يقتضى زمناً طويلاً وسئل ترى أن يختص بخصرت أعضاء (ما خرجوا) منهم وبعد إرجاء سطر في يلزم . - في

حكومة مصر . - فلهذا أخصس بكتابة هذه المادة حبيب عهده في عهد الخديوية . - فلهذا

٢٥٢ : من حقوق النواب - بالاحصاء - التصويت العمومية - مدته ثمانية - ولا يتفرق مندوبه ، ويختصه عهده أن يجمع كمية الإيرادات (الإيرادات) وكتيبتها وضرب الضرائب . بحيث يصرفه لخيرها ، وأوقفت خصيصه . - فلا يجوز ضرب ثمرية من أي نوع كانت ولا يربحها ولا حصصه ولا تكسبه لأحد شئ منه . - بعد قرار سورت عليها . كما لا يجوز صرف شئ من منحصلات عهده لربح أو يقر عليه النواب

٢٥٣ : للنواب أن يعضو عقب افتتاح مجلس الميزانية العمومية المستوفية الحلاوة من سنة (فبراير) وعضووات يحررو فيها . وحتى يروا عليها بعد البعث التام لا يصلها إلا في تلك السنة . ولهم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا .

٢٥٤ : لكل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة المدنية .

٢٥٥ : إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للتوقف على حقيقة مناهة فيطلب تفسيره من مجلس النواب .

٢٥٦ : من حقوق النواب - بالاحصاء - التصويت العمومية - مدته ثمانية - ولا يتفرق مندوبه ، ويختصه عهده أن يجمع كمية الإيرادات (الإيرادات) وكتيبتها وضرب الضرائب . بحيث يصرفه لخيرها ، وأوقفت خصيصه . - فلا يجوز ضرب ثمرية من أي نوع كانت ولا يربحها ولا حصصه ولا تكسبه لأحد شئ منه . - بعد قرار سورت عليها . كما لا يجوز صرف شئ من منحصلات عهده لربح أو يقر عليه النواب

٢٥٧ : للنواب أن يعضو عقب افتتاح مجلس الميزانية العمومية المستوفية الحلاوة من سنة (فبراير) وعضووات يحررو فيها . وحتى يروا عليها بعد البعث التام لا يصلها إلا في تلك السنة . ولهم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا .

٢٥٨ : لكل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة المدنية .

٢٥٩ : إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للتوقف على حقيقة مناهة فيطلب تفسيره من مجلس النواب .

٢٦٠ : من حقوق النواب - بالاحصاء - التصويت العمومية - مدته ثمانية - ولا يتفرق مندوبه ، ويختصه عهده أن يجمع كمية الإيرادات (الإيرادات) وكتيبتها وضرب الضرائب . بحيث يصرفه لخيرها ، وأوقفت خصيصه . - فلا يجوز ضرب ثمرية من أي نوع كانت ولا يربحها ولا حصصه ولا تكسبه لأحد شئ منه . - بعد قرار سورت عليها . كما لا يجوز صرف شئ من منحصلات عهده لربح أو يقر عليه النواب

٢٦١ : للنواب أن يعضو عقب افتتاح مجلس الميزانية العمومية المستوفية الحلاوة من سنة (فبراير) وعضووات يحررو فيها . وحتى يروا عليها بعد البعث التام لا يصلها إلا في تلك السنة . ولهم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا .

٢٦٢ : لكل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة المدنية .

٢٦٣ : إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للتوقف على حقيقة مناهة فيطلب تفسيره من مجلس النواب .

٢٦٤ : من حقوق النواب - بالاحصاء - التصويت العمومية - مدته ثمانية - ولا يتفرق مندوبه ، ويختصه عهده أن يجمع كمية الإيرادات (الإيرادات) وكتيبتها وضرب الضرائب . بحيث يصرفه لخيرها ، وأوقفت خصيصه . - فلا يجوز ضرب ثمرية من أي نوع كانت ولا يربحها ولا حصصه ولا تكسبه لأحد شئ منه . - بعد قرار سورت عليها . كما لا يجوز صرف شئ من منحصلات عهده لربح أو يقر عليه النواب

٢٦٥ : للنواب أن يعضو عقب افتتاح مجلس الميزانية العمومية المستوفية الحلاوة من سنة (فبراير) وعضووات يحررو فيها . وحتى يروا عليها بعد البعث التام لا يصلها إلا في تلك السنة . ولهم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا .

٢٦٦ : لكل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة المدنية .

٢٦٧ : إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للتوقف على حقيقة مناهة فيطلب تفسيره من مجلس النواب .

٢٦٨ : من حقوق النواب - بالاحصاء - التصويت العمومية - مدته ثمانية - ولا يتفرق مندوبه ، ويختصه عهده أن يجمع كمية الإيرادات (الإيرادات) وكتيبتها وضرب الضرائب . بحيث يصرفه لخيرها ، وأوقفت خصيصه . - فلا يجوز ضرب ثمرية من أي نوع كانت ولا يربحها ولا حصصه ولا تكسبه لأحد شئ منه . - بعد قرار سورت عليها . كما لا يجوز صرف شئ من منحصلات عهده لربح أو يقر عليه النواب

٢٦٩ : للنواب أن يعضو عقب افتتاح مجلس الميزانية العمومية المستوفية الحلاوة من سنة (فبراير) وعضووات يحررو فيها . وحتى يروا عليها بعد البعث التام لا يصلها إلا في تلك السنة . ولهم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا .

٢٧٠ : لكل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة المدنية .

٢٧١ : إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للتوقف على حقيقة مناهة فيطلب تفسيره من مجلس النواب .

٢٧٢ : من حقوق النواب - بالاحصاء - التصويت العمومية - مدته ثمانية - ولا يتفرق مندوبه ، ويختصه عهده أن يجمع كمية الإيرادات (الإيرادات) وكتيبتها وضرب الضرائب . بحيث يصرفه لخيرها ، وأوقفت خصيصه . - فلا يجوز ضرب ثمرية من أي نوع كانت ولا يربحها ولا حصصه ولا تكسبه لأحد شئ منه . - بعد قرار سورت عليها . كما لا يجوز صرف شئ من منحصلات عهده لربح أو يقر عليه النواب

٢٧٣ : للنواب أن يعضو عقب افتتاح مجلس الميزانية العمومية المستوفية الحلاوة من سنة (فبراير) وعضووات يحررو فيها . وحتى يروا عليها بعد البعث التام لا يصلها إلا في تلك السنة . ولهم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا .

المادة ١٨٨٢ : المعروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذي صدر به المرسوم الخديوي في ٧ فبراير من تلك السنة . ويتضمن معظم النصوص الواردة في دستور سنة ١٨٧٩ .

دستور سنة ١٨٨٢

١٨٧٩ . ب أن نضع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢ (١٧) ليسهل مقارنة بينهما وتبين مبلغ ما تشبه الثاني من الأول .
المادة ١ : تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخابات والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولن يجوز انتخابه تبين في هذا ولاحة محصورة تشتمل أيضا على كيفية الانتخاب .

المادة ٢ : يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه معمرى في السنة مقابل مصاريفه .

المادة ٣ : النواب مطلقو الحرية في إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تحمل باستقلال آرائهم ولا بوعده أو وعيد يحصل إليهم .

المادة ٤ : لا يجوز الترضي للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جناحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس .

المادة ٥ : للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عن يدعي عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم .

المادة ٦ : كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالي القطر المصري لا عن الجهة التي انتخبته فقط .

المادة ٧ : مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس اعمار ويكون اجتماعه سنوياً .

المادة ٨ : تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لنهاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموحدة وطلب المجلس أن تزداد مدته

(١٧) حر . الوقائع المصرية ، عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

من ١٥ يوم إلى ٣٠ يوماً فيجب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة ٩ : إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس في غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية يتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع .

المادة ١٠ : تفتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس اعمار بالنابة عنها مجلس النواب بحضور باقي اعمار .

المادة ١١ : تفتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو أو رئيس اعمار بالنابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي تعرض على المجلس في أثناء انعقاد جلساته وتنفى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة ١٢ : يتخب المجلس في أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتدبرهم لهذا الغرض من أعضائه .

المادة ١٣ : لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في أي مسألة بوجهه قطعي ولا على أي رأى حصلت المداولة فيه .

المادة ١٤ : يتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجباب الخديوي فيعين أحدهم لينوب رئاسة المجلس مدة الانتخاب أي خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرة .
المادة ١٥ : يتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتاباً بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه .

المادة ١٦ : تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذي يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب .

المادة ١٧ : اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية وتحرر المحاضر وللخصص يكون بتلك اللغة .

المادة ١٨ : نظار حق الحضور في المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضاً أن يستبر عنهم وكلاء من كبار الوطنيين .

المادة ١٩ : إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد اعمار للاستباض منه عن مادة معينة فعل الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنبه عنه أحد كبار الوطنيين فيجب عما يسأل عنه .

يعود إلى مجلس النواب فإن أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لحتة فيكون حمل بمقتضى المادة ٢٣ و ٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميرية من كـ مفرراً في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشعث عمومية وغيره بلفظ مؤقّد إلى أن يعقد المجلس الثاني بمقتضى المادة ٢٣ .

المادة ٣٧ : إذا أيد المجلس الثاني رأى المجلس الأول في أمر الميزانية يجب تنفيذ الرأى المذكور قصصاً كما في المادة ٢٣ .

المادة ٣٨ : كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر يبلغه وارد في ميزانية عامة المقررة بهذا المجلس ، وأية مقالة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شئ من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الإقرار عليها من مجلس النواب أيضاً .

المادة ٣٩ : يجوز لكل مصري أن يقدم للمجلس عريضة ومحال النظر في هذه العريضة على لجنة يتخيلها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك .

المادة ٤٠ : كل عرض يختص بمقتوى أو مصالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به .

المادة ٤١ : إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب إتخاذها داخلة بمقتضاه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم الحرّوه على مسؤوليته مع التصديق على ذلك من الحاضرة الخديوية ، ولدى انعقاد مجلس نواب يقدم الأمر إليه ليرى وأيه فيه .

المادة ٤٢ : لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يناقش فيها أو يشترك في المناقشة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضراً معهم أو نائباً عنهم .

المادة ٤٣ : يكون إعطاء الآراء في المجلس بواسطة وقع البد أو الداء بالإسم أو وقع الآراء في صندوق .

المادة ٤٤ : لا يجوز إعطاء آراء بالداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل . وعن كل حدث فليقر في نص عليه بمادة السابقة ولأربعين يكون دائماً بالداء بالإسم .

المادة ٤٥ : انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب لأول وثاني يكون دائماً يوضع الآراء في صندوق .

المادة ٤٦ : لا تكون المدونة بمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضراً فيه ثلثاً أعضائه بالأقل والإكاست المدونة لاجبة ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة .

المادة ٤٧ : كل قرار يترتب عنه مسؤولية النظار لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

المادة ٤٨ : لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لإبداء رأيه .

المادة ٤٩ : على مجلس النواب أن يقرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحاضرة الخديوية .

المادة ٥٠ : للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

المادة ٥١ : إذا أغضض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار .

المادة ٥٢ : كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاجبة .

المادة ٥٣ : على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه .

(صدر بمرأى الإسماعيلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ - ٧ فبراير سنة ١٨٨٢) .

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستوري في مصر

(١٨٢٦ - ١٨٨٢)

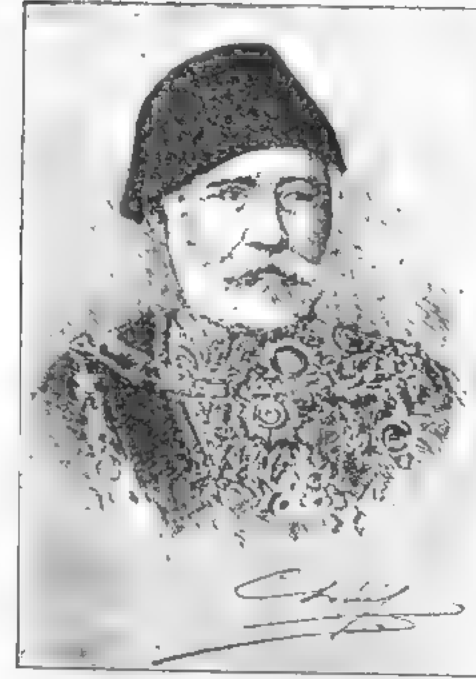
إن الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستلزم الكلام عن محمد شريف باشا . فإنه بعد بحث مؤسس النظام الدستوري في مصر .

شريف باشا الزعيم الوصي والسياسي الذي اتجهت إليه أنظار المحررين شريف باشا
برصية ، حبيب من العصر الأوروبي ، قائمة على مبدأ شمولية بربرية أمه بحسب شرف
سبوت وعلى أنه بربر هذا البلد الذي يعد قواه نظام دستور . كما قدمه بينه
والدور الثاني دور ثورة العربية ، وله فيها المقام عمود . ويرى صاحب . وسطر
مصدق ، إذ كان على يده إحداث مطلب العرايين لأول . وهي مطلب الدستورية
السليمة ، وألف الوزارة التي تم في عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ ونحوه سلطة
المجالس النيابية الحديثة

ولما وقع الاحتلال لـ ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية
ونعنى به المقاومة الأهلية التي اعترضت السياسة الاستعمارية الإنجليزية ، وذلك باستقالته
المشرقة التي قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر ، وعلى تدخل الإنجليز في سلطة
الحكومة المصرية .

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقتصرت بأدوار ثلاثة ، من أعظم
أدوار الحركة القومية شأناً ، وله في كل منها مواقف جليلة ، هذا إلى أنه تولى رئاسة الوزارة أربع
مرات ، في أوقات عصية ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه في كل مرة تحقيق آمال الأمة ،
وحل المضكلات التي تواجهها البلاد ، فهو من الأفاضل الذين ينظرون إلى الوزارة على أنها
وسيلة لا غاية ، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المناصب ، ولو ضحوا في سبيلها
حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضحى بالوزارة استمساكاً بالحق والكرامة والمبدأ .

وتمتاز شخصية شريف باشا بزايا عديدة ، أولها كفاءته العلمية والسياسية ووفرة نصيبه من
الثقافة الغربية . واقتنائه الأساليب الحديثة الراقية في حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال
احترام كل من حادوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين فهو يعد حقاً من رجال
الدولة الممتازين . الذين يضارعون رجالات أوروبا الأفاضل في الحكمة والكفاءة ، والمليزة
الثانية إخلاصه لمصر . فإنه لم يكن يطمع في المناصب ، ولا جعلها قبلته ومنطلق آماله ، بل
كانت المناصب تسعى إليه ، ويرضى منه تقديدها ، لمواهبه وصماته البارزة ، وقد عرضت عليه
رئاسة الوزارة في جهود مختلفة ، فكان يتقبلها على أن يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير
عليها ويعمل عن تحقيقها جهد ما يستطيع ، وإذا لم يتحقق برنامجها بادر إلى الاستقالة من
الوزارة زاهداً فيها غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها إلى



محمد شريف باشا

وزير السودان ومؤسس النظام الدستوري في مصر

سبطل اسم شريف باشا مذكوراً مدى الدهر في سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه
المشهود في شأن السودان ، واحتجاجه العمل على ملخه عن مصر ، ومساءلة السودان نقطة
حساسة في المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو أن يذكر المصريون دوماً موقف
شريف باشا فيها ، فإنه موقف مشرف ، يكفي وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده .
كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وإن كان
أعظم موقفه شأناً ، وأيقاماً على الزمن أثراً ، فإن حياته حافلة بالمواقف المحيطة ، وحسبك أن
سمه يتردد ثلاثة أدوار للحركة القومية ، كان فيها ماطر رجاء الأمة وموضع ثقها ، وعمل فيها
جميعاً سراحة وإخلاص .

الدور الأول : دور النهضة السياسية والوطنية التي ظهرت في عصر إسماعيل ، فقد كان

ما تصف به من الكرامة والشيم وما تحمل به من العفة والزهادة فإن هذه الصفات جعلت بأى أن يتخذ المناصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزهد فيها إذا أنس منها شيئاً لكرامته ، وإنك لتلمح في شخصيته شعور الكرامة والشيم ، وهو بعد وزير للحقانية والمخارحة سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض بإباء أن يطأطأ الرأس أمام جبروتها ، واعتصم عن الثول بين يديها ، وأثر الاستقالة من منصبه احتفاظاً بكرامته وكرامة المنصب الذى يشغله .

ولما تطلعت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهنة واتخذ لنفسه برنامجاً جليلاً واضحاً ، وهو تقرير النظام المستورى أساساً للحكم وإيقاظ البلاد من طغيان الوغى الأجنبي ، وقد بقيت وزارته إلى أن خلع الخديو إسماعيل وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفاه من الوزارة فدعاه الخديو إلى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ولكنها لم تدم طويلاً لأن زعمته الدستورية لم تكن لترضى الخديو توفيق فاستعفى ثانية من الرئاسة وخلفه الخديو توفيق بلشا ذاته ، ثم رياض باشا إلى أن قامت الحركة المرامية ، فأنتجت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، فلى نداء الوطن ، وألف وزارة غابياً تأليف مجلس نيابى كامل السلطة فكان برنامجه في هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذى وضعه لوزارته الأولى في عهد إسماعيل ، ولما اختلف والمرايين ، لم يقبل مايرتهم فيها وآه خطأ ، واستقال وبقى في عزله إلى أن وقع الاحتلال الإنجليزي ، ثم دعى إلى تأليف الوزارة لإيقاظ الموقف فلبى دعوة الخديو توفيق وتولى الرئاسة واضطلع بها في ظروف حرجية ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال في مسألة السودان وتدخل الإنجليز في شؤون الحكومة فاستقال احتجاجاً على عدوان السياسة الإنجليزية .

فن هذه النظرة المحمل يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومى ، ويرسم لنفسه برنامجاً يتقيد فيه بمقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستسكاً بالكرامة والشيم والإباء حرصاً على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلها تولاها ثوباً من العظمة والجلال .

وإلى جانب إخلاصه وكفائه السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لآحيال السلطة فحسب ، بل إزاء أهواء الجاهل فإذا وآها حاديت عن جادة الصواب لا يسايرها في غيبتها ١٠ - الأحداث ، ولا مثلاً أمامها ، بل يثبت في موقفه ويستمسك بوجهة نظره وهذه

الناحية تطالعك بمبلغ إخلاصه ومثانة أخلاقه وقوة يقينه وهى لعمري صفات نادرة فقليل من رجال السياسة من لا تستهزيم ميول الجاهل ولا تستدرجهم إلى مسايرتها رغم اعتقادهم بحظها

هذه هى المزايا التى اجتمعت في شريف باشا ، وهى لعمري جذيرة بأن تجعله من عظماء مصر الخالدين .

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مراء دخل كبير في مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والعصر السياسى ، والإجتماعى تؤثر في شخصية الإنسان وتوجهه الوجهة الأولى في الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول في شخصية المرء فإنها تطبعه بطابع يبق في الغالب على مر سنين ويرسم أثره في أخلاقه وميوله واستعداداته وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره في الحياة .

لما هى إذن نشأة شريف باشا التى تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ؟

ولد المترجم بالقاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ (١٨) ، في المعهد الذى كان محمد على باشا يعمل فيه لإنهاض مصر والأخذ بيداً لتلقى إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان بما وجه إليه مهته نشر العلوم والثقافة في مصر ، وإعداد طائفة من شبابها ليتألقوا أكبر حظ من التعلم الحديث .

في هذا المعهد ولد المترجم وكان أبوه محمد شريف أئندى قاضى قضاء مصر في ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضى القضاء كان يعين لمدة سنة أو سنتين فلما انقضت مدة شريف أئندى عاد إلى الأستانة ، وعاد معه المترجم وسنه لا تتجاوز عدة أشهر وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضياً للحجاز ، فمر بمصر في طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد على باشا ، فأكرم وفادته ورأى ابنه معه ، ففخر في النجابة والذكاء ولا غرر فقد كان من أخص صفات محمد على الفراسة وصديق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فرغب إلى أبيه أن يعهد إليه بتعليمه وتنقيفه فقبل أبوه هذه الملة شاكراً ، وتركه في رعاية عامل مصر العظيم .

دخل المترجم مدرسة الخانكة ، وهى المدرسة الحربية التى أسست سنة ١٨٢٦ بأمر محمد

على وكان من تلاميذها بعض نخاله وأحفاده وإنتم شريف درسته في تلك المدرسة تنظم سنة ١٨٤٤ في سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا ، وهي البعثة التي كان بها من أعلام محمد علي الأميران حسين وعبد الخليم . ومن أحفاده إسماعيل (الخديوي) وأحمد وفعت . ومن عبد علي مبارك (باشا) وغيره . فتحصن المترجم في الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التي ذاعت شهرتها في التعلم الحرفي العالي ، فتقدم فيها ووصل إلى أعلى مرتبها ، ثم انتقل إلى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين ، والتحق بالجيش الفرنسي ليؤدي مدة التمرين ، كما نفصى به النظم العسكرية ونال رتبة (بوزباشي أركان حرب) فوصل في العلوم الحربية وفوقها إلى أرق مراتبها . ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا فعاد المترجم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصري بمثل الرتبة التي نالها في الجيش الفرنسي .

اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوي

كان القائد سليمان باشا الفرنساوي (الكولونيل سيف) قائداً عاماً للجيش المصري في عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرف فيه صفات النبيل ، والتهذيب والشجاعة التي أخذها عن محمد شريف أفندي أبيه ، علاوة على تربيته وأساليه وثقافته المصرية التي اكتسبها في فرنسا ومن هنا نشأت صلات الود بينها ، حتى زوجه بكرمته .

ولم يلق المترجم في عهد عباس تقدماً ورعاية ، عل الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته في تربيته ففكر في ترك منصبه في العسكرية وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له في دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقي يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس .

في عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم إذ عرف فيه الكفاءة والنبيل فأعاده إلى السلك العسكري ورقاه إلى رتبة أمير الأي اسررس الخصوصي . وبقي سنتين مشغولاً بعطف سعيد ورعايته إلى أن

رقاه إلى رتبة لواء (باشا) وولاه قيادة أحد الأتات المشاة ، وألأى الحرس الخصوصي وله بمصر عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجنرال سليمان باشا ومن هنا سماه العامة شريف باشا الفرنساوي إشارة إلى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنساوي ثم ارتقى إلى رتبة فريق وكانت منزلته الأدبية تزداد سمواً ، لما انتصف به من التطف والإباء والراحة والاستقامة .

انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد مندجماً في السلك العسكري ، ثم فكر سعيد في أن يعهد إليه بالمناصب السياسية والمدنية فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر في الأفق السياسي ، وتسترى الأنظار فقد جمع بين الكفاءة ، وكرم الحصول وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة وأساليب الحياة الأوروبية مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة في أوروبا ومنذ تولى وزارة الخارجية اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التي وقعت في مصر على عهد سعيد وإسماعيل وتوفيق وكان له في أكثرها رأي محدود وعمل ملموح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب ويتم على يده أهم التطورات السياسية في البلاد .

في عهد إسماعيل

توفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزير للخارجية فاحتفظ بمقامه ، بل زادت منزلته في عهد إسماعيل ، إذ كان الخديوي يقدر صفاته للمنازة منذ زامله في الدراسة ، فعهد إليه بوزاري الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الأستانة في يولييه سنة ١٨٦٥ جعله قائممقاماً عنه مدة غيبته ، وهو مركز رفيع لم يلقه أحد من قبل من غير العائلة المالكة .

وكان وزيراً للداخلية حينما أسس إسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه في حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه (ص ٩٦) وإذا علمت أن وزير الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذي أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدل على ما فطر عليه المترجم من البول نحو الشورى

والدستور ، وفي سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برئاسة (المجلس الخصوصي) الذي كان بمثابة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد إسماعيل يتولى كبرى المناصب .

لم يشترك شريف باشا في مساوئ الفروض التي استدلتها إسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والإسراف التي اتبعها الخديو ، بل بقى قريباً لم تمتد يده إلى مال الدولة ، ولم يعيث بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على صفته وزاخرته غير أنه لم يقف من الخديو موقف المعارضة في تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والإغضاء وكان يمكن لمثل شريف باشا في مكانته ومركزه أن يسدى إلى إسماعيل النصيحة مقرونة بالطمع والنجاسة ، ويصره بمواقب سيئته المالية وأخطارها على البلاد وعلى ذات الخديو ولكنه لم يفعل ، ولا ندري هل كان ذلك من اعتقاد منه بأن ميل إسماعيل للحكم المطلق ، وانفراد بالرأى يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل في مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارع إسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومها يكن السبب فإن هذه نقطة ضعف في تاريخ شريف باشا .

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، كان موقفاً مشرفاً ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبي ويأبى أن يكون أداة ذلولاً له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التي لازمت في عهد إسماعيل ، ثم في عهد توفيق ، ولم يجد عنها حق وفاته .

وظهرت فيه هذه الزايا حينما نزل إسماعيل على إرادة النول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ وأباح لها التفتيش عن أحوال الحكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهرها المهيمنة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخارجية .

فاستدعت اللجنة أمامها لكي تسمع أقواله ، ولكنه رفض أن يقف هذا الموقف المهين ، ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعاً عن مصالح البلاد وحقوقها .

وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم وأصبحت أنظار الأحرار تنصب إليه كزعيم محلي جريء يقف في وجه التدخل الأجنبي ، ويحفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتفق الأحرار على اختياره لرئاسة «الوزارة الوطنية» كما يينا ذلك في سياق الحديث ، فاستجاب الخديو إسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس

للائحة الوطنية . فألفها في إبريل سنة ١٨٧٩ ، كما تقدم بيانه ، وأقصى تورييس لأوربيين اللذين كانا يتوليان المالية والأشغال في عهد نوبار وتوفيق وأقر مبادئ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب . فأقام البناء الأساسي في صرح الدستور .

فعل به شريف باشا قدم النظم الدستوري في مصر ، ففي عهد وراثته ننداحية سنة ١٨٩٦ أنشئ مجلس شورى النواب . وفي عهد رآسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه . وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجلس النيابية الحديثة . فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر .

شريف باشا والثورة العربية^(١٩)

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حينما خلع إسماعيل ، فاستقال من الرئاسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعاً للعادة المألوفة عند تغيير ولي الأمر ، وعهد إليه الخديو توفيق تأليف الوزارة فألفها^(٢٠) ، وكانت ثانية الوزارات التي رأسها ولكن الخديو لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى شريف لمبادئه الدستورية وكان يبقى أن يفلد الرئاسة وزيراً معروفاً بكرامته تلك المبادئ فوجد في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعاة الحكم المطلق .

لم يكن الخديو توفيق ليرضى عن نزع شريف الدستورية ، ولم يكن أبقاؤه إياه في الوزارة عند ولايته العرش إلا لتمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينها على نظام الحكم ، فإن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة في أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تعاهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب عليهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاءها الاشتراك في وزارة أخرى تألف على غير هذا الأساس وقد بر الوزراء بعدهم ما عدا محمود سامي باشا البارودي ومصطفى فهمي باشا ،

(١٩) أوجزت القول فيما يلي من هذا المبحث وسنعود إليه مفصلاً بمبحثي في كتابي الآخر (الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي)

(٢٠) ع

(٢١) أصلاً هم إسماعيل باشا أيوب اللبالي ، وعلى غالب باشا الحرية ، ومحمود سامي باشا البارودي كصغار والأوفياء ، ومصطفى فهمي باشا لأشغال ، ومحمد باشا حلي للحقانية . واحتفظ شريف باشا بالندانية والممارسة

توطئة على عهد إسماعيل كـُنْثت نظمتم إليه أنظار المرابطين سنة ١٨٨١ تـُرس الوزارة القريبة التي تنفذ البلاد من القدس لأحس ويستقر حل بهذا النظام الدستوري في مصر ، وكأقنوا المقديرو بهذه الرغبة بعد استغناء رياضي باشا ، فأجاب المقديرو طلبهم ، وكان شريف باشا وقيل بالإسكندرية فاستعدادا اختياره . وعهد إليه تأليف الوزارة فتزود أياً ما لا تفتقر هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى من تدخل جند في السياسة ، وما يقضى إليه من سقوط حية الحكومة وقيام 'الموضى في البلاد .

كان شريف ورياضي يخفان في التهمة ، فنبأ رياضي بقر التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ، بأن شريف يكبره الاثنين ما ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستوري ، ووضع حد لتدخل الدول والأجانب في شؤون مصر ، ولكنه كان يريد الحكم الدستوري الصحيح ، ويرى أن تدخل الشباط في شؤون الحكم ممانه تقل الاستعداد من يد المقديرو إلى أيدي المعصية العسكرية . وهذا ليس من المستور ولا من مصلحة البلاد في شيء تقضى بضمة أيام تزوداً في قبول الرئاسة . حتى راقته المرابطين أن لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فألفت الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثالث وزارات التي أقامها ، وتقلد الرئاسة الداخلية ، وعهد بالحرية إلى محمود باشا سامي البارودي ، لأنه كان موضع ثقة المرابطين ، وأحد زعمائهم العظماء إلى السلطة وإجابة ، فاختاره شريف لهذه الوزارة إجابة لتطلب المرابطين ، أما بقية الوزارة فهم : حيدر باشا اللالائي ، وإسماعيل أريب باشا الانشغال ، ومصطفى فهمي باشا الخارجية ، وعبد رزي باشا للمصارف والأوقاف ، والملاحة قنري باشا للمقانية

كان شريف باشا يمثل الماحية المتعددة من الثورة المرابية . ولو بقيت الثورة مناصرة له ، مستعمدة لتعاقد . شاربت في طريق الحكومة والحداد ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطوط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ، وصارت بالبلاد ومستعصم وعرضت استقلالها للخطر .

بعد وفاة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة » (١٩٠٧) ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التي أولها الأمة أباه . ورضيخ شجاعة التي ألقها لثورة على جاقته ، وأول ما رجمه من المخطط الحكومية إعادة النظام إلى الجيش ، فإن الثورة المرابية (١٩٠٧) استمرت على السمع لثراً كما من وزارة محمود باشا سامي البارودي التي بعد « وزارة الثورة » .

فانها روسيا بالاشتراك في الوزارة التي تولى المقديرو رياستها ، ثم في وزارة رياضي باشا وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألفت المقديرو وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رأساً وكانت هذه بدعة في نظام الحكم ورجوعاً به إلى الرواء ، لأن القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس الشطار في أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى إختيار أعضائها ورأس جلسات مجلس الشطار) ، وتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشترجهول المقديرو الاستبدادية ورفضه في الرجوع إلى طريقة إسماعيل القديغ من تعيينه وزراء لا تألف منهم حية مستقلة بل يكونون كـمـكـرـهـين له .

والطريقة التي اتبعها توفيق باشا في تولسه للوزارة تعطينا فكرة من مبلغ كراميته للشورى ، وثق ضوعاً على أسباب الحركة المروية بالثورة المرابية وتطوراتها ، فإن مسلك المقديرو توفيق باشا كان بلا مراء من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام الجيش بحركته السياسية ، ووقع الانقسام بين المقديرو والنسب مما أدى إلى الاحتلال الإنجليزي ولو كان المقديرو توفيق نصيحاً للشورى ، لم الانتلاب الدستوري بسلام ، ولا تجمعت الدساس الإنجليزية في إضداد الحركة المرابية .

وبذلك أيضاً حل حيرل توفيق الإبتدائية أنه بعد أن ألفت وزارة من غير رئيس ثم فكر في المدول من مله البهمة والرجوع إلى النظام الذي تقرر في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد إلى رياضي باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة أي أنه اختار لقيادة سياسياً معروفاً بتشيشه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة في عهد وزارته من الحياة السياسية مدّة ستين متواليين لم يجتمع في خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شردى النواب التقدم الذي كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة المرابية ، وحرك حرائق باشا على رأس الجند ، وساروا إلى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وكان أول مطلب لمراب في ذلك اليوم للشهود حول « وزارة رياضي باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياضي توتولا على إرادة المرابطين .

الوزارة الدستورية وإنشاء مجلس النوريب

كان طبيعياً بعد استقالة رياضي باشا أن تتجه الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة لكانما كان موضع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة

بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهي حفظ النظام ، ونجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى . وبمسما الخلط والظنيان ، فلما تقلد شريف الرامة وذهب زعماء الثورة من الضباط وحل رأسهم هراي ليشاركوه على قبوله الوزارة في تلك الأوقات العصية ، اغتم هذه الفرصة لينبهم إلى وجوب إبعاد الجيش عن التدخل في السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التي سمعها منهم بقوله :

« في علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا باقتياد الجنود انقياداً تاماً ، وامتناعهم امتناعاً مطلقاً . »

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن العمومي فيه ، وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين ، فرددت أولاً في قبول الرئاسة ، ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تحجب بها الآمال ، ويزيد معها الإشكالات ، فأكون عرضة للملامة بين إخواني في الوطن وبين الأجانب وحيث أغاثنا الأنطاف الإلمية وحصل عندي اليقين باقتيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوي حفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة في الضبط والربط لأنها من أخص شؤون العسكرية وأساس قواها ، وارعضوا أنكم مقلدون أشرف وظيفه وطنية ، فتقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً ، وحقنا الله وإياكم . »

فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسي صائب الرأي ، بعيد النظر ، في الظروف التي تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية كانت تتطلع إلى الثورة العراقية لتتخذ منها ذريعة للتدخل في شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد دخلتهم شىء كبير من الزهو والخيلاء إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأي العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، فلم لم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجعل خطته تخليفاً لضباط الجيش ، اكتساباً لتقشهم وتأيدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهي الطاعة والنظام والدود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف ليتبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجعلاً أو سطة ، قد عرف عنه التحف والتزاهة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يجرى على المناصب ، وأنه

يزهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكماح للدستور من العراقيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستوري لمجلس شوري النواب . إذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استئنافاً لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل أن تظهر الدعوة العراقية بثلاث سنين . ولقد برز شريف باشا بوعده في تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً بإجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، واتبع في تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأي ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقاً للاتمة مجلس شوري النواب القديم المؤسس في عهد إسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التي ترى إدخالها على نظام المجلس ليقر ما يراه من التعديل في نظامه حتى ينهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أي أنه دعا إلى انتخاب مجلس شوري النواب على أن يكون (جمعية نائبية) لوضع الدستور الجديد .

وقد تم الانتخاب ، واقتنع الخديو مجلس شوري النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس يتولى أعماله ، وفي اليوم الثاني من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسي للمجلس النيابي ، كي يسنه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب وتخويله حتى تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة والتزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لائحة إلا بعد تصديق مجلس النواب .

ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسي على المجلس ألقى خطبة ضافية ذكر فيها أنه في وضع هذا المشروع إنما ينفذ الخطة التي رآها منذ ثلاث سنوات في عهد إسماعيل ، وإلى ذلك يشير في خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لي أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق شوري ، واشتراك رأى نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعاً لمجلس النواب ، الذي كان موجوداً وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (يقصد خلخ إسماعيل ومشكلة الديون) ترتب عليها تعويق

إتجاه المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق .

ثم ذكر رأيه في القانون الأساسي القديم لمجلس شورى النواب ، وأنه لا يلائم حالة البلاد ، وأن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد (وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩) . وألح إلى أنه كان هناك رأى بعدم إطلاق سلطة المجلس طرفة واحدة ، ولكن ثفته كخادم النواب جعلته يميل إلى تحويل المجلس سلطته التامة . مع احترام تمهيدات الحكومة المالية المترتبة على اتفاقاتها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملاً مع الزمن أن تخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات قال في هذا الصدد :

« ولما كانت لأئمة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعاً ، كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكررت بالمعرض الذي رفعتة أخيراً للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقائي بتحصير لأئمة ^(٥٦) موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وما أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئاً فشيئاً ، لكن حيث أن مقصدنا جميعاً واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، ونصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية ، وإبداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ، ولا نشر أى قانون أو لأئمة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تمهدت بأن يجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقكم ، والعناية فائقة لم يحجر عليكم في شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم من حد نظركم ومراقبتكم » .

الخلاف بين شريف باشا والعرايين

لم يكده شريف باشا يعرض مشروع القانون الأساسي حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها طليان الدولتين الاستعماريين إنجلترا وفرنسا ، واتفاقها على دس الدسائس وإلقاء أسباب الفتنة والأقسام بين الخديو والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطاعتها في البلاد ، ذلك أنه في خلال يناير (٥٦) كلمة لأئمة عهد في مصطلحات هذا العصر عن القانون .

سنة ١٨٨٢ قدم وكلاء إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الخديو مذكرة من دولتيها تتضمن اتفاقها على تأييد سلطة الخديو ضد أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة في مصر ، وأن الحادث الأخيرة بالديار المصرية وأنصتها صدور المرسوم الخديوي بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقها حل منع ما عساه أن تسبب له حكومة الخديو من الأخطار .

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخل من الدول الأوربية في شؤون مصر الداخلية . واعتداء على استقلالها وتخريبها للخديو على مقاومة الأمة ، وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى في الباعث على إرسال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للبحث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يجوز لمجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفي خلال ذلك كانت اللجنة التي ألحقها مجلس النواب لفحص القانون الأساسي (الدستور) تتولى مهمتها

وفي الحق أن هذا التدخل كان تحدياً بالعلماء للكرامة البلاد وحقوقها ، وتديباً مبيتاً بين الدولتين للبحث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب في مصر ؟ وأى قانون يجوز لها حق التدخل في وضع الدستور المصري والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا هدوان منكر لا سند له من الحق ولا من المهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسي ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بنسوية الديون . فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلباً حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية إطلاقاً ، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ، ولا ترحى عهداً ، وكان مطلوباً من رحل الدولة السياسي أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيح أن الموقف جد عسير ، إذ كيف تقبل أنه يحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين زبدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين العراقيل واختيار أهونها شراً ، فارتأى شريف باشا درءاً للأزمة السليبة أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغمة ، وبذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب إنجلترا وفرنسا ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيئاً لحرق الأمة في الدستور ، لأن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول

أو يقصر على حسب الظروف والملازمات ، فكان من المستطاع تفادي الأزمة بتأجيل البت في هذه المادة ، وقد طلب شريف باشا من العرايين أن لا يتصجلوا الت فيها وأن يمهله حتى يتدبر في هذه المسألة ويواجهها بالثبوت ومفاوضة الدولتين في شأنها .

ولكن ظهر في الميدان عامل حبل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا ساس البارودي إلى رئاسة الوزارة ، والبارودي كان كبير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ومن هنا تعقدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحرية في وزارة شريف باشا زين للعرايين أن يتشبثوا برأيهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقولوا مادة الميزانية فوراً ، كما وضعتها اللجنة ، وقد رتب البارودي على هذه الخطة وصوله إلى رئاسة الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي طبعاً إلى استقالته ، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبته ، واستقالت وزارة شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودي الوزارة في اليوم التالي ، وكانت أداة في يد العرايين وفي عهدها تلاحت الأحداث ، ثم استقالت هي أيضاً وأعقبها وزارة راغب باشا ، وفي عهدها ضرب الأسطول الإنجليزي مدينة الإسكندرية بالمدايع يوم ١١ يولية سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشؤم بدء الاحتلال .

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأعلنت المهن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمح له فيها رأى ، إلى أن احتل الإنجليز الإسكندرية وانسحب العرايون منها ، فوصلت المسألة إلى الحافة التمه التي كان العقلاء يتوجسون منها خوفاً ، وكان لابد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يفتاد سقية مصر ، وينجز بها من المهالك التي انحدرت إليها ، فانجبهت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، واستقال راغب باشا ، وعهد الخديوي إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة . وكان الموقف حقاً تكتفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يقبل من شريف باشا الذي أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد في وصول البلاد إلى الحالة المحزنة التي وصلت إليها ، أن يتسعى عن مواجهة الخطر بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، تألف الوزارة في أغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكرهه للعرايين . ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التي جعلها برنامجاً لوزارته

السابقة . وأولها إقرار النظام الدستوري ذلك كان مقصده . وثبت كانت نيته ، وبين هذا المقصد من كتابه الذي أرسله إلى الخديوي في هذا المصدد فقد قال فيه : « أعرض لسموكم أن استدعاءكم إياي لتشكيل وزارة جديدة في مثل هذه الظروف . إنما هو دليل على استدامة ثقتكم في . وأنتى بالأمتثال لأمره الكريم أبرهن على إخلاصى لوطني ولذاتكم السامية » .

« إن المبادئ التي عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فإن غايتها هي نجاح الوطن مادياً وأدبياً ، وأما الوسائط التي يلزم إتخاذها لذلك فهي تعمم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لحيثنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمر ، كذلك لا ينبغي أن تحذف منها شيئاً ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا إلى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فإننى استدعى للاشتراك في ذلك كل ذى خبرة وقلب مصرى محلص لذاتكم الشريفة » .

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرى الإنجليزي ، ويرى الإنجليز بوعدهم في الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديوي توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسابان شريف باشا ، وأحلف الإنجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد وسيطرون على حكمها .

وكان المترجم ينظر بعين الألم إلى وجود الجيش الإنجليزي في البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديوي إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك دمه ويكى حيناً رأى في طريقه إلى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجود الإنجليزية على جانبي الشوارع التي اجتازها الركب الخديوي .

وظل شريف باشا يدافع الإنجليز عن البلاد إلى إن ظهرت نياتهم الاستعمارية في صلخ السودان عن مصر ، فقد اغتم الإنجليز استفحال الثورة المهدية ليكرهوا الحكومة المصرية على التخلل عن السودان فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الإنجليز في هذه المسألة ، وقال كلمته المشهورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم في مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة وهي طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون بل نصائح العتمد البريطاني .

ولما رأى أن الخديوي توفيق يميل إلى قبول مطالب الانجيز لم يرددا من استقالته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤) .

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبين

استقائه على الأسباب الصحيحة كما جرت العادة بذلك بل يناها على الأسباب الصحيحة ، فذكر في استقالته أن الدولة الإنجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل إليه ، وذكر ما طلبه من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه الأقتراعات مخالفة لنحوى المنظمات الشورية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الحديو يجرى أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالي أن تغفروا استغفاناً لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية » . بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على صلح السودان عنها ، وعلى تدخل الإنجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف للشرف نعم شريف باشا حياته السياسية .

وقد اعتلت صحته بعد ذلك وما زال المرض يعاوده إلى أن أدركته الوفاة في أبريل سنة ١٨٨٧ وكانت وفاته بمدينة (جراتز) من أعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نعيه إلى مصر ، فقوبل بالحزن العام ، ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة وشيعت جنازته في المدينتين في إحتفال من أعظم الجنازات القومية التي شهدتها مصر ، ففي الإسكندرية كان أول الحارة بالنشبة وآخرها عند باب الترسانة ، وفي القاهرة مثى تشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، وأقفلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حداً على الفقيده ، وأزدحمت الشوارع التي مر بها جثمانه بمجموع الناس ، فكان يوماً مشهوداً ، شيعته الصحف في كثرة جموعه بيوم عزدة المحمل من الحجج^(١) ، ولا غرو فالحوادث التي وقعت في مصر والسودان بعد استقالته المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا في مسألة السودان واحتجاجه على سياسة الاحتلال الإنجليزي ، فكان تشييع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف المجيد .

صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعاً في آفة وشمم ، عظيمياً في غير صلف ولا غرور ، دمث الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً تربية ، صادق الوطنية ، غيوراً على حقوق مصر ، عيماً للحرية ، تمثل فيه أخلاق كرام

(٥٢) الأهرام عدد ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧ .

النبل وضاعتهم وأساليبهم . شديد لاحتفاظه بكرامته وعرة نفسه ، يقتز به الصغار مستقلاً الرأي . لا يرضى نفسه أن يكون أدنى في يد غيره . كانت هذه صفات ردة له في حياته السياسية . بد صفة من أن يتدنى في تنقيد أهله حذريين وسعيرين . فسلب إرأهم مسلك تكرامة والألفة ، ومن هنا جاءت مواقفه المشرفة في الدفاع عن حقوق مصر وكرامتها وكان فوق ذلك كامل الثقة واسع الإطلاع . ملأ بعفوه أوروبا وأحوالها ، فكان يتال احترام ساسة لأوروبيين ممن عاصروه أو اتصل بهم . ولم يكن ينقصه من صفات رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فإنه كان يميل إلى الدعة والراحة . ويدع تعريض كثير من شؤون وزارته إلى مرؤوسيه .

شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا في عصره رجل الدولة الوحيد الذي ارتضى معاصروه وآسته ، وعلى الرغم مما كان بينه وبين توبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس والكراهية فإنها رضيا أن يعملوا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصي العالي (مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان توبار يتولى وزارة الخارجية وكان رئيساً للوزارة سنة ١٨٧٩ ومن أعضائها إسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا إلخ . ولما ألفت وزارته الثانية كان من أعضائها محمود باشا سامي البارودي ومصطفى فهمي باشا إلخ ، ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودي ومصطفى فهمي والعلامة قلدرى باشا ، ومن أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك .

فن هذا البيان يتضح أن كبار الحكام ورجال الدولة في عصره كانوا يعترفون له بالزعامة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه .

هذا وقد أعقب شريف باشا ولداً وابنتين ، أما ابنه فهو محمد شريف باشا الذي كان وكيلاً لوزارة الخارجية ، ولا يختلف إسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحياناً باسم شريف باشا الكبير وأما كرميتاه ، فلأحدهما تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية من عبد الرحيم صبرى باشا ، والد الملكة نازلى ، فهي حفيدة شريف باشا الكبير .

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع بين الحديو إسماعيل والدائنين

قامت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية إقصاء الوزيرين الأجبيين عن الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأخذت تناوئ الوزارة الجديدة وتخلق لها العنيت والمراقل .

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التعقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ على وكيلى الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليها إبلاغ حكومتها لتختارا الرقبين ، ولكى يبرهن على مبلغ احترامه لهذا النظام عرض على السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزى فى صندوق الدين ، والمسئول بليج دى بوجاس Bellaigue de bughas العضو الفرنسى قبول منصبي الرقبين مؤقتاً إلى أن يرد جواب حكومتها ، فرفضاً ما عرض عليها ، وبنياً الرفض على معارضتها فى مشروع اللائحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ أبريل إستقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين فى احتجاجهم إن الإصلاحات المالية لا ينتظر إنفاذها إلا على يد وزارة يمثل فيها العنصر الأوروبى ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس وبلسن . وبارافلى . وبارنج (كرومر) وبليج دى بوجاس . ودى بليبير . وفون كرمير . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً فى ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالمستر فترجر المدير حسابات الحكومة ، والمسئول بولوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكلن كوفلن مدير مصلحة المساحة .

وغنى عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تصف ظاهر ، فإن وزارة نوبار باشا وقد كان العنصر الأوروبى صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تقم بأى إصلاح فى شؤون الحكومة للمالية ، بل زادت الحالة تعقيداً وارتباكاً ، أما تأليف الوزارة الوطنية فى

دائه . فعمل لا بد من الاستحاج لأنه مما لا ريب فيه أن الدولتين لاحدنة ومبرسة تمتع
والخديو حين تأليف وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثانية على حانة إقطة أحد الوزراء
الأوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للخديو الحق في الاستفتاء عن
وزيرين . أحدهما أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة خالية من المصير الأوروبي ، ولا جناح عليه
في ذلك مادام العمل بنظام الرقابة الثانية يعود كما كان ، وقد اعترف المسيو وادجيتون
Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق في رسالة إلى قنصل فرنسا العام في
مصر^(١) إذ قال : « طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وإنجلترا ومصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي قد
أوقف العمل بنظام الرقابة الثانية ، ولكن على شرط إعادته حينما إذا عزل أحد الوزراء
الفرنسي أو الإنجليزي من منصبه من غير موافقة دولته » .

ومما يؤيد هذا الحق أن المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في عهد وزارة نوبار
باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثانية قضى في المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام
« مؤقتا » ، فهذا التوقيت معناه أنه لم يبلغ نهائيا ، وأنه يعود إذا عزل أحد الوزراء
الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا غير عليه من وجهة الحق والقانون ،
ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقالتهم إخراج مركز الخديو ، فلما رأى منهم هذا المنع
والإجراج لم يردأ من قبول استقالتهم .

مرسوم ٢٢ أبريل

(سنة ١٨٧٩)

ثم أصدر الخديو مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قرره اللانحة
الوطنية ، وقد جاء في ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الأمة ،
ومعارض من مجلس البطار ، أصدرنا أمرنا بموافقة وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه
الآتي » :

وهذه الديباجة كما ترى هي ولا شك صيغة جديدة في مراسيم إسماعيل لم تكن مألوقة من

(١) بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الأصفر من سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ١٢٢ . وانظر أيضا رسالة قنصل
فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الأصفر المذكور

هل . إذ تدل على أن روح - مفرضة واحده - مطالب الأمة والاعتناء برأيها . تلك الروح
حي ظهرت في كذب خديوي شريف باشا . قد تجت أيضا في مرسوم ٢٢ أبريل . وهي
روح طيبة حقًا ، ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة .
لم يكن على مرسوم ٢٢ أبريل أي غبار من وجهة المصالح الأوروبية ، لأنه كفل حقوق
الدائنين وأقر التعهدات المالية التي ارتبطت بها مصر . وقد اعترف المسيو وادجيتون وزير خارجية
فرنسا في رسالته إلى وكيلها السياسي في مصر (القنصل العام) أنه لا يختلف في القبط الجمهورية
عن مشروع ريفرس ويلسن^(٢) وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق الدين على هذا
المرسوم ورفضوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة .

وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما في وسعه ليدخل الطمأنينة إلى الدوائر الأوروبية
بالنسبة للقوانين التي اعترفت الحكومة بإصدارها ، فاستصدر مرسوما في ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩
بإنشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه من
الأجانب ، ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرتا على موقفها وطلبتا إلى الخديو بلسان
وكيليهما السياسيين في مصر إعادة الوزراء الأجبيين ، فأجابها بأن ليس في مقدوره إزاه
مطالب الرأي العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على الرفض ، وأصر على
الاستقالة إذا قبل الخديو إعادة الوزراء الأوروبيين ، وأيد الخديو موقف شريف باشا ،
فاشتدت الأزمة بين إسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لحلها من الأريكة الخديوية .

إن السبب الظاهر الذي انتحلته الدوائر الأوروبية للسعي في خلع الخديو هو إقصاؤه
لوزراء الأجبيين وتأنيبه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، وتعتقد أن هذا لم يكن السبب
الحقيقي ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع إسماعيل أن تكفل
بإعادة نظام الرقابة الثانية ، المعروف أنه لما تولى توفيق باشا مسند الخديوية عدلت الدولتان
عن إصرارهما على تعيين الوزراء الأوروبيين . وقبلنا أن يعين الرقيان الأجبيين . واكتفينا بأن
يكون لما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لها فيه صوت استشاري (مرسوم ١٥
نوفمبر سنة ١٨٧٩) .

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزراء الأجبيين عن الوزارة جعلت الدول تأتمر
بإسماعيل ، وأمرها خوف المالين الأوروبيين على ديونهم أن تكون عرضة للضياع إذا بق

(٢) انظر الكتاب الأصفر - رسالة لتسوي وادجيتون إلى المسيو جردو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٧٨

إسماعيل في حكم ، واعتقادهم أن وعده في الوفاء بها لا تبعث على الثقة ، وأنه لا يتردد في إنكاره والتخلف منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا . ولا غرو فهو أدرى الناس بطلان الجانب الأكبر من هذه الديون وفسادة فوائدها الربوية ومآلهمه المليون والمليون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وبعد أن دخلها ، فسمى المليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديوي حتى يطمشوا على ديونهم ، وكان لآل روتشلد نصيب كبير في هذه المساعي . فالتعامل مالى كان إذن السبب الأساسى في غلب إسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو موقفه الدول على الخديوي في عهده الأخير من مفاصله الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار ، وقبوله مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، وشعوره بالأخطاء التى وقع فيها وأفضت إلى التدخل الأجنبى ، وسميه في مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأغلاط القديمة .

والدول الاستعمارية تنظر طبعاً بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتألّف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلّك بها سبيل الدول المستقلة ، وتحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست أوروبا خيفة من انضمام إسماعيل إلى هذه الحركة ، ومناصرته إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، على المهمة ، مثل إسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها ويكسيها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت إلى خله ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شئ ضحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هى التى مكنت للدول الأوروبية فى البلاد ، وغولتها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع حقيرتها وتعمل على إرادتها .

سمعت الدول إذن فى كسر شوكة إسماعيل ، وبدأ بينها الصراع الذى انتهى بخلعه . وكان إسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة الديون لأحبيس ، بل تدع الأمور تتطور حسب الظروف .

ذمت أن نخلطراً كان يشمها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو فى أفريقيا الجنوبية . واضطراب الأحوال فى رومانيا ، فظن الخديوي أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل فى المسألة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دمرائيل) لم تكن بالقوة التى كانت لها من قبل

أما فرنسا فلم يكن إسماعيل يحسب لتدخلها حساباً كبيراً ، لأن النظام الجمهورى الذى قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد . فضلاً عن أن هزائنها فى تلك الحرب أضعفت شوكتها فى السياسة العالمية إلى حين .

وكان يؤمل ألا يطول العهد بالنظام الجمهورى وأن الحكم سيعود للإمبراطورية ، وبما يؤثر عنه أنه قال عقب عزل الوزيرين الأحميين « بعد ثلاثة أشهر ستعود الإمبراطورية فى فرنسا ، ولقد كانت الإمبراطورية خليفة لى . ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عملاً ما » .

على أن آمال إسماعيل كانت قائمة على خطأ فى التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التى يجب أن يعتمد عليها فى ففس تدخل الدول هى قوة البلاد الحربية والمالية والمعنوية ، فلو أن فى مصر وقتئذ جيشاً قوياً يحمى الذمار ويدفع العارة كما كان فى عهد محمد على وإبراهيم لسان لمصر حريتها واستقلالها ، ولكن إسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصرى وتقويته حتى يحفظ بمكاته التى كانت له فى عهد أبيه وجده ، وهو وإن حق بذلك فى أول عهده بالحكم لكنه مال إلى أن تراخت عنايته به ، حتى وصلت البلاد فى أواخر عهده إلى حالة من الضعف الحربى والمالى والمعنوى بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبى .

هنا فضلاً عن أن إسماعيل نفسه لم يكن مؤيداً تأييداً قليلاً من الشعب ، ولامن ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هى التى أفضت إلى التدخل الأجنبى ، وقد حاول أن يستثير إخلاص ضباط الجيش وولاءهم إذا اشتدت الأزمة ووصلت إلى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آانس فيهم فتوراً عن مناصرته بالقوة .

فتأمل فى موقف إسماعيل إذ تألّبت عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد على من قبل حينما تألّبت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالى ، ثم الترق عظيم بين الموقفين . لمحمد على لم يكثر له هذه المؤامرة ، ولم يعبأ بالفرمان الذى أصدره السلطان بخلعه سنة ١٨٤١ ، وبقي ثابتاً على عرشه ، لأنه كان مطمئناً إلى قوة البلاد الحربية التى كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما إسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التى أرسلها إليه السلطان منبئة بخلعه كافية لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن فى البلاد قوة حربية يعتمد بها ، بل كانت مفتحة الأبواب للتدخل الأوروبى ، وإنك لو أجده من هذه المفارقة أن ثمة مرحلة طويلة

وقد أعجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بأن يبعث برسالة من ٢٢ أبريل إلى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق .

حلج إسماعيل

(٢٦ يونية سنة ١٨٧٩)

وكان إنجلترا وفرنسا قد شعرتا بشئ من الخجل الاستعماري لرؤيتها لآسيا وهي أقل منها مصالح ومطامع في مصر ، تسبها إلى وجوب التدخل ، فاعتزتا أن لا تقتصر على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقش الرسوم الذي أصدره الخديو ، بل عسلتا على خلعهم من العرش .

وقد وجدنا الطريق أمامها معبداً في الاستانة ، فإن الحكومة الثمانية لم تكن تعطف على إسماعيل أو ترضى شئ من زعته الإستقلالية ، وزين لها قصر البطر أن الانحياز إليها ليزل الخديو يكسبها موداً كبيراً لم يكن مأموداً وعد محمد على دعائم الدولة المصرية . فليس يخفى أن الدب العالي لم يستطع أن عزل والياً من الأسرة المحمدية العلوية ، والقرومان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ عزل محمد على ثم بقي عديم الأثر ، ولم يحتفل به محمد على ، فخلع إسماعيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديويين ، وهي سلطة تسبى حكومة الاستانة التي لم تكن تنظر في المواقف ، وقد فالت هذه الحكومة الحقاء أن إقصاء إسماعيل من الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين هذه الدول من التدخل في شؤون مصر لتحقيقها لمطامعها الإستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر البطر .

فتركيا لم تخدم سياستها ، ولا حلت مصر بإحائها مطالب الدول . وليس يخفى أن فرنسا لم تكن في اشتراك ، وإنجلترا بعيدة النظر أيضاً ، لأنها لم تخدم المصالح الفرنسية . بل مهدت الطريق لأفراد انحازوا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها على عهد سعيد توفيق باشا سمحت إذن كل من انحدرا وفرنسا سعيها في الاستانة للتخلص من إسماعيل . فلما وجدت الدولتان أن الباب العالي مستعد لخلعه انتفتحا أولاً على أن تخليا به المازن عن العرش من تلقا ،

مرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال . ووقعت فيها أحداث حساس . تراجمت طا قوة البلاط الحربية والمناوية ، وتصدع لها بناء الاستقلال المالك والسياسي ، ومن مظاهر هذا التصدع تدخل الدول الأجنبية في خلج إسماعيل ونزوله على حكمها .

اعتمد إسماعيل إذن على أساس وآه في مقاومة التدخل الأوروبي ، وبقي أمه على انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة في شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره .

صحيح أن فرنسا وإنجلترا لم تحركا ساكناً مدة قاربت شهرين . وكان يمكن أن تظالا على هذا الموقف طويلاً ، ولكن حاملاً جديداً ظهر في الميدان صعب يتدخل الدول الأوروبية جمعاء ، ذلك العامل هو ألمانيا ، أو بعبارة أخرى بيسارك .

فألمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السجينة ، فأراد بيسارك أن يزعج بها في غار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة ، وجعل من قوتها ويكسب لها إنتصارات سياسية بعد إنتصاراتها في ميادين الحرب والقتال .

وقد وجد من المسألة المصرية ميداناً غنياً لإظهار سطوة ألمانيا ، وهكذا قضى سوء الطالع في ذلك العهد أن تكون مصر فرصة تختلف الأهواء والمطامع الاستعمارية الأوروبية ، فإذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما تقدمت دولة أخرى لئثال منها مأربها ، ذلك أن التزعة الاستعمارية والمطامع الأشعية تجمع كلمة الدول على التئب والمدوران .

رفضت ألمانيا عقيرتها في المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار إسماعيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تحمس حقوق الدائنين الأجانب من غير موافقة الدول طلقاً للأخوة ترتيب المحاكم الخفلة ، وأنها تعتبر الرسوم الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ باطلاً ، وابلت الدول وجهة نظرها ، فلاققت قبولاً وثأيداً من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا .

وقدم التدخل الألفاني إلى الخديو في ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على الرسوم المذكور . وحذت الدول حذو ألمانيا تقدمت فصل انسا وانقر ذات الاحتجاج إلى الخديو في ١٩ مايو . وقدمه الفصل الإنجليزي في ٧ يونية ، والفصل الفرنسي في ١١ منه ، والفصل الروسي في ١٢ منه والفصل الإيطالي في ١٥ منه .

فمنه اتباعا لمشورتها ، لتحملها نفسها سلطانا أقوى في مصر مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتها وتدخلها ، فأرسلنا إلى قسليها في مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقال له القسلا (٣) وأبلغاه رسالة الحكومتين ، ومصوبها أنها تصححان للخديو رسميا بالتنازل عن العرش ، والرجل عن مصر ، وأنها متفقتان في حالة قبوله نصيبتها على أن تضمننا له مخصصات سنوية لا تقل عن ٥٠ ألف جنيه ، وأن لا يحصل تغيير في نظام توارث العرش الذي يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفاً له . فتأثر الخديو لهذه الرسالة تأثراً عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر في الأمر ، ولما انقضى الميعاد جاءه القسلا ، يطلبان جوابه النهائي ، فأجابها أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه ينتظر جوابه ، وجاءه قسلا ألمانيا أيضاً وتصل نفسها ، وطلبا إليه التنازل عن العرش مؤيديين طلب قسلا إنجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لها مثل جوابه لزميلها ، وكان إسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب عهده ، وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، وإذا أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليشمل رجال الملايين إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والمهدايا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلة المال المعروض دخل في هذا الإعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر حزم السلطان على عهده إجابة لطلب الدول ، ففي ليلة ٢٤ يونية ورد على المسير تريكو قسلا فرنسا العام في مصر بأمر من السلطان ، فعواه أن الباب العالي حول على عزل الخديو وتولية الأمير حلم باشا (عبد الحليم) مكانه ، وبالرغم من ورود هذا النبأ في ساعة متأخرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قسلا إنجلترا ، والمسير تريكو قسلا فرنسا ، والبارون دي سورما قسلا ألمانيا ، إلى سراي الخديو ، وطلبوا مقابلته ، فأحدث جيئهم في تلك الساعة المتأخرة من الليل ارتعاجا في السراي ، وخاصة بين السيدات من آل إسماعيل ، وترهت والدته الخديو أن تم مكيدة تدبر لقتله ، فرجته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قسلا

(٣) السير فرانك لاسل Franch Lascelles قسلا إنجلترا ، والمسير تريكو Tricom قسلا فرنسا ، وقد من الأول بدلا من الزور فمها في مارس سنة ١٨٧٩ ، ولتاني بدلا من المسير جوفويلاظ أنه من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩ تاريخ مرسوم تسمية الميون إلى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ تاريخ خلق إسماعيل ، أي في سنتين ونصف ، تعاقب على وكالة فرنسا السياسية في مصر أربعة من القناصل وهم البارون دي ميشيل Des Michels ، والمسير رندر Rendre ، والمسير جودو Godenau تم للمسير تريكو ، وبغول المسير فريسيه Freysinet الذي الفرنسي في كتابه من الرسالة المصرية أن كثرة هذه التغيرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية تجاه تلك الدولة الإنجليزية

إنجلترا وفرنسا وألمانيا . وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان في حالة اضطراب شديد ، فكتب إليه القناصل أن يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وكتب على الأبناء .

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينها ، أو يرفض السلطان النزول على رأيين ، ولكن الدول بقيت على إجماعها في شأنه ، ومازال سفراؤها في الاستانة يستعملون قرار الخلع حتى نالوا بنيتهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « إرادة » بخلع إسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطير الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتلفرات إلى إسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ ، وهذا تعريبا .

« إلى سمو إسماعيل باشا خديوي مصر السابق .

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والاضطراب لمصر والسلطة العثمانية ، ولما كان الباب العالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته وبما يقضى به فرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإستناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السنية في تلفرات آخر إلى سموه بتنصيبه خديويا لمصر ، وعليه أدهو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخل عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطاني .

وصلت هذه الرسالة التلفرافية إلى سراي عابدين في ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها أولاً زكي باشا السر تشريفاتي ، وكان معه في حجته بالدول الأول من السراي خيرى باشا المهردار (حامل الختم) . وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان إسماعيل باشا « خديوي مصر السابق » ، وجفت قلوبهم ، وعلاهم الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شراً مستطيراً . وحاروا في طريقة إلى الخديو ، الذي كان وقتئذ بالدور الثاني ، فامتنع زكي باشا عن أن يعملها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى المهردار ، فأخى خيرى باشا ، قائلا إن هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا ورئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك متحيرة ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثاني ، وقبل إسماعيل وسلمه الرسالة ، فضضا وتلاها . وعلم فحواها ، فقبلها بالصمت

بأنوثك وسافر الآن براً ، وأعلم أنى مسافر وودى لو استطعت قيل ذنبت أن أربأى بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك الازدناك ، على أنى واتق بزمك وعزيمت . فبلغ رأى ذوى شورك ، وكان أئسد حالاً من أيبك ،^(١) وقال الذين شهدوا هذا سفر به بكاهم حميد .

ثم ركب القطار الحلاس ، فبلغ الإسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر . واستقبله بها فى محطة القطار محافظ النفر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق لمدنه . وتبعه زوارق المشيعين ، وسار حتى استقل الباخرة (الحروسه) ، ولا وصل إليها أصغقت المدافع أيضاً بوصوله ورفعت البوارح الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض المشيعين الذين جاموا يودعونه الوداع الأخير .

ولم يملك إسماعيل صبره ، فترك مشيه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفة بالباخرة ، ثم غادرها المودعون ، وبعد هيئة أقلت (الحروسه) ، وأخذت تنشق حباب الماء حتى غابت عن الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارت بالحجاب ، فغربت معها شمس إسماعيل ، وسارت الباخرة إلى (نابولي) تحمل المعامل الذى قضى سبعة عشر عاماً يحكم مصر بمطلق إرادته ، ثم انتهر بأن فقد عرشه وسلكه وماله ، وكمن من مرة أقلته (الحروسه) من قبل فى إيان مجده ، وشهدت رحلاته إلى الاسنانة وإلى أوروبا ، حين كان يروح ويقبض ، تحفه المهابة والجلال ، وتمنوا له الأمان والآمال ، ثم حملته لليرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه ، وطويت صنعت ، وقضى عليه بالنفى والحرمان ، فكانت خاتمة إحدى عصر الزمان .

وليس يسع الكاتب النصف إلا أن يشر بالمطلف على إسماعيل والإعجاب بما أبداه من الشجاعة والإباء فى الأزمة التى انتهت بتزوله عن العرش ورحيله إلى منفاه ، فقد كان حقاً عظيماً فى موقفه ، شجاعاً فى محنته ، وتأهيك بشجاعة جعلته يفاخر بعرشه فى سبيل مقاومة الدول الأوروبية جمعاء ، فلو هو ارتضى الذلل والحرمان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة الموزيرين الأوروبيين يسيطرون على حكومة مصر ومصابيرها ، لفرض لنفسه البناء على عرشه ، ولكنه أتمر المقاومة على الاستمسك بالعرش ، وقليل من الملوك والأمراء من يضعون بالعرش فى سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم إسماعيل هو بلازماء من الصفائف الجيدة فى تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفة مجاهدة وإباء ونصحية ، وهى

(١) مصر لفسرين لسم همدش ج ٤ ص ٩ .

والخلد . وطلب إلى شريف باشا . أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا فوراً .

مصرح شريف من حضرة ، الخديو السابق . ليقابل الخديو الجديد . وذهب إليه لسرائى الاسماعيلية . وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى بإسعاد مصعب الخديوية إليه ، فذهب الأمير إلى سرائى عابدين يصحبه شريف ، وصعد وحده إلى الطابق الثانى ، فالتقاء أموه غامطاً إياه « يا أفتانيا » وسلمه سلطة الحكم ، وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك إسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ، تكسفه المصوم والأحزان .

وفى اليوم نفسه ، فى منتصف الساعة السابعة مساءً ، أقيمت حفلة تلبية الخديو توفيق باشا فى سرائى القلعة ، واستقبل فيها وفود المهتئين ، وأخذ إسماعيل يتأهب للرحيل عن البلاد .

رحيله إلى منفاه

(٣٠ يوبه ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يوبه للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى إسماعيل هذه الأيام لتلاخ يستعد للسفر ، وجمع ما استطاع أخذه من المال والجمهرات والتحف الثمينة من القصور الخديوية ، وقلتها إلى الباخرة (الحروسه) التى كانت معدة لكرمه بالإسكندرية .

وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سرائى عابدين منذ الصباح بالكبراء والنواب الذين جاموا يودعون الخديو السابق ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل الخديو توفيق على أبيه يودعه ، وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوكفاً على لجله ، ودلال الجون بادبة عليه ، وركب العربة وجلس توفيق باشا إلى يساره ، وركب بعدهما الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة الناصفة ، وكان الجند مصطفين على الجانبين تحمى الخديو السابق .

ولما بلغ الركب المحطة رحل إسماعيل باشا ، ووقف توفيق باشا يودعه وعيناه متورقات بالدموع وكان إسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر . منظر رحيله الثانى عن القاهرة التى كانت مسرحاً لجلده وبنخته وسلطانه السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطباً مؤثراً ثم التفت إلى لجله وودعه قائلاً :

« لقد أقتضت إرادة سلطاننا العظم أن تكون يا أmeer البين خديوى مصر ، فأوصيك

عبرى تضحية كبرى ، لأن عرش مصر وناحيا وصلحائها ليست من الأمور الهينة التي يسهل على النفوس العادية أن ترعد فيها ، أو تغامر بها ، ولكن إسماعيل ضحى بها في سبيل مقاومة نضج الاستعمارية ، ولهذا التضحية حققها من الإعجاب والتعجب .

ومن يتأمل في هذه المسألة لا يسهه إلا أن يألم لمصر إسماعيل ، فقد كان جديراً بخير من هذا نصير . كما أن مصر قد تكون أسعد حظاً لو بقى على عرشه . فإنه في السنوات الأخيرة من حكمه أخذ يطرح الأغلاط القديمة ، ويوجه مواهبه المالية إلى إنقاذ مصر من التدخل لأجنبي ، وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته وتجارب الماضبة ما يكفل له التوفيق والسداد . ولكن المآرب الاستعمارية ، والدسائس الإنجليزية والفرنسية ، أثقت العقبات في طريقه . وما زالت تناهضه وتغالبه ، حتى غلبته على أمره وأقصته عن عرشه .

وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم إسماعيل .

إسماعيل في منفاه

وصل إسماعيل باشا إلى نابولي بإيطاليا حيث أعده له الملك امبروتو قصرًا لسكنه ، فأقام به هو وزوجاته وأنجاله وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العراصم الأوروبية ، ولم تفارقه آماله في العودة إلى عرش مصر ، وسعى إلى ذلك سعيًا حثيثًا ، ولكنه أخفق في مساعيه ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بمركون على البوسفور ، وظل مقبلاً به .

وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة ، فقل حثامه إلى مصر ، ودفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة .

• • •

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم في عهد إسماعيل

النظام السياسي

• كان إسماعيل يحكم البلاد حكمًا مطلقًا ، وبتولاه بنفسه ، وقد ضلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكمي لويس الرابع عشر في قوله : « إنني الدولة أنا » ، إلى أن حدث التدخل الأوروبي بواسطة صندوق الدين والرفاة الثانية ثم الوزارة المختلطة ، فقلت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل في شؤون الحكومة المالية ثم السياسة .

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان يسميهم) إلى سنة ١٨٧٨ ، أي إلى السنة التي انشأ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، بينهم رئاسة الظارات المعروفة في ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدواوين » ، وهي الداخلية ، والمالية ، والمعارف ، والحفانية ، والحربية ، والبحرية . والأشغال ، والخارجية ، والأوقاف . وأنشئت أيضًا وزارة للزراعة ، وأخرى للتجارة ، ثم ألغيت في عهد وزارة نوبير باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتلقونه من ولي الأمر ، وتعددت سلسلتهم حتى أمام المفتشين العموميين ، وهما مفتش الوجه البحري ، ومفتش الوجه القسري . سببر منحوا على السلطة الإدارية في الحكومة بأمر الخديو .

وليس معروفًا على وجه الدقة ما هي حكمة في إيجاد هذا النظام الذي يصعب سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار . وتجمعهم أعجب شأنًا من هؤلاء . ويكر يظهر أن النسب في ذلك هو رغبة إسماعيل في أن تتعارض السلطات حتى تكون كل منها رقية على الأخرى مبطنة على سلوك كلتيهما ، وهي قائمة سلوية في حكومات الإمبراطور

١٨٨٢ . تم سحب محكمة جديدة وجه من من مجلس .
مجلس الأقاليم . وتلقت عرفت بأحكام المعاة

مجلس : وحصله إسبا ومدينة القصير

مجلس : وحصله محافظة دمياط .

١٨٨٢ . بد عدد بمجلس الأقاليم . فصار لكل مديرية عمن ابتدأ . وزيد عدد (مجلس
استشارية) التي كانت تتألف أمامها أحكام المجالس الانتدائية التي في دائرتها
وأشئ ديون استشارية . وأجبت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى
طريق الصواب . ومن القوانين واللوائح لها . واشتملت اللائحة العمومية التي سنها سنة ١٢٨٨
على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها .

وفي سنة ١٨٧١ بناء على إقرار مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى
والأحطاط لظفر القضايا الصغيرة سميت (مجالس البدواى المركزية) فغيرا لها من (المجالس
المحلية) المنشأة في عواصم المديرية .

المحكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) في كل من الاسكندرية والقاهرة
تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استشارية تسمى (مجلس
الاستشار) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس
وهو على باشا شريف (الذى صار فيما بعد رئيساً لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه على بك
براهيم (باشا) وصار وزيراً للمعارف . ومن وكيل وهو أحمد بك عبيد ومن عدد متساو من
القضاة الوطنيين والأجانب فكانت الغالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هي التي حلت
محلها محاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ .

مجلس الأحكام

وقد بقى (مجلس الأحكام) هيئة استشارية عينا ، واستمر قائما إلى تشكيل المحاكم الأهلية
الجديدة ، واقتصر على نظر قضايا الوجه القبلى الذى لم يعمه نظام المحاكم الأهلية إلا سنة

١٨٨٢ . تم سحب محكمة جديدة وجه من من مجلس .

مجلس الأقاليم . وتلقت عرفت بأحكام المعاة

مجلس : وحصله إسبا ومدينة القصير

مجلس : وحصله محافظة دمياط .

١٨٨٢ . بد عدد بمجلس الأقاليم . فصار لكل مديرية عمن ابتدأ . وزيد عدد (مجلس

استشارية) التي كانت تتألف أمامها أحكام المجالس الانتدائية التي في دائرتها

وأشئ ديون استشارية . وأجبت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم . وإرشادها إلى

طريق الصواب . ومن القوانين واللوائح لها . واشتملت اللائحة العمومية التي سنها سنة ١٢٨٨

على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها .

وفي سنة ١٨٧١ بناء على إقرار مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى

والأحطاط لظفر القضايا الصغيرة سميت (مجالس البدواى المركزية) فغيرا لها من (المجالس

المحلية) المنشأة في عواصم المديرية .

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) في كل من الاسكندرية والقاهرة

تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استشارية تسمى (مجلس

الاستشار) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس

وهو على باشا شريف (الذى صار فيما بعد رئيساً لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه على بك

براهيم (باشا) وصار وزيراً للمعارف . ومن وكيل وهو أحمد بك عبيد ومن عدد متساو من

القضاة الوطنيين والأجانب فكانت الغالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هي التي حلت

محلها محاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ .

إنشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد السيادة

سريان سلطة القضاء الأهلى على جميع سكان المملكة ، لا فرق بين وطنيين وبين أجانب .

أحكامهم ، على أشخاصهم ، وعلى أموالهم ، في مآرعائهم المدنية والتجارية وفيما يخص

منهم من الجرائم والمخالفات .

هذه القاعدة هي من أوليات نظام الحكم في جميع البلدان المستقلة ، ولكنها في الشرق

فقد عرض تطبيقها مامحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الأوروبية من الامتيازات الأجنبية . كانت هذه الامتيازات في مبدأ أمرها منحة ، أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها . ولم تزل ودعا من الزمن مصطلحة هذه الصفة . حتى سري الضعف إلى السلطة العثمانية . وسحبت تلك سحة حفاً مكتسبة ، ثم صارت في مصر عدو . على سيادة الأهلية . ومشاركة بحكومة في سلطتها .

ومع أن سريان الامتيازات في بلادنا يرجع إلى كونها في الأصل جزءاً من السلطة العثمانية ، إلا أنها تطورت واستفحل خطرهما ، وكسب الأوروبيون من المزايا أكثر مما لهم في تركيا . وصار للامتيازات الأجنبية في مصر مظاهر ومميزات ليست لها في بلد مستقل ، ولا في أية ولاية من ولايات تركيا القديمة .

وما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هذه المميزات في الوقت الذي تحررت فيه مصر من التبعية التركية ونالت استقلالها الذي شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المطلق من تضال سلطنة الامتيازات الأجنبية في عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وطأتها في هذا العهد .

ومن الواجب تفسيراً لهذا التناقض أن تقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهية الجانب ، أي في عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذي انتابها في عهد خلفائهم ، فنالوا مزايا وحقوقاً ما كانت لهم من قبل ، وفي هذا الصدد يقول المسيو جابريل شارم^(١) ما خلاصته : لم يكن للجاليات الأوروبية في عهد محمد علي وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشأو العظيم في عهد سعيد وإسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهلى . وقد ساعد فتح قناة السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف نسمة . وطغوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخاء معهم . ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان ينساق من غير تبصر إلى أى مشروع يحرص عليه . وإن لم ينال من تلك المشاريع ما يحبه من الربح . عمدهم سعيد باشا من مآلاتهم من الأرباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا على

« وكانوا يتحررون في عهد عباس من هذا التدخل . لما كان لديه من الوسائل لوقفهم عند حدهم . وقبل عام ١٨٦٠ كان لديه تحرياته ويضعه بالقرب من محورها عن الأصل . فإذا اشتد الخجل به وبين أحد القناصل استدعى تحرفاً يرفق وعدوه . إلى حيث يراه القناصل ، فكان هذه الوسيلة الدبلوماسية أثراً في حسم النزاع . »

« ما سعيد فكر ضعيف الإدارة . يتفصع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طغى سبيل الأحاب في عهد سعيد واحتسوا بقضاء الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تدبير الحكومة وسعيها^(٢) . »

هذا ما يقرره كاتب أوروبي أدرك عصر إسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس فيه مظنة التحامل أو المبالغة والإسراف في القول .

حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية في تركيا تتبع القواعد الآتية :

أولاً : لم يكن للأجانب حق امتلاك العقارات في بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر في يونيو سنة ١٨٦٧ ، (٧ صفر سنة ١٢٨٤) ، وفي نظير تحويلهم إياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التي تضعها الحكومة العثمانية من غير حاجة إلى موافقة الدول ، وخضوعهم للمحاكم التركية في المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم^(٣) .

ثانياً : يرجع رعايا الدول الأجنبية في شؤونهم التجارية والمدينة والشخصية إلى قناصلها . ثالثاً : تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية إذا كان في الخصومة صالح أهلى ، وتفصل في هذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى حضور القناصل أو مندوبيه أثناء المحاكمة^(٤) .

(٣) « مجلة الديار العربية » عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ من ٧٨٩

(٤) راجع بعض هذا القانون في القاموس العم للإدارة والمصنف لقلب جلاء ج ١ ص ٦١ ، وفي كتاب (نظام

الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للمسيو ديرواس ج ١ ص ٤٦٠

(٥) انظر كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للمسيو ديرواس De Rausas ج ١ ص ٤٦٤

ومعناها وص ٤٧٣

ولكن تكن المحاكم البركية مختصة بصرف سرها في المدينة (غير المقارية) إذا كان الطرفان ممن يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ولا يمس صلاحها أصلاً
 رابعاً : تسرى أحكام القوانين العنانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى على الأهليين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ويحاكمون أمام المحاكم العنانية فيما عدا الجرائم التي تقع منهم على أجنبي
 ولم تعد الامتيازات في تركيا الدائرة التي رسمتها المعاهدات على ما فيها من غشاضة وافتيات على السيادة الأهلية .

اتساع حدود الامتيازات في مصر

ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ، وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ، تفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين ، وقضائهما من الوطنيين والأجانب ، والغالبية فيها للوطنيين كما تقوم بيانه .

ولكن لما ضعف شأن الحكومة في عهد خلفاء محمد علي طلت سلطة الأجانب على سيادة الحكومة ، وبدأ طغيانهم في عهد سعيد ، ثم إزداد في عهد إسماعيل ، وفي خلال هذه الأطوار نالوا المزايا الآتية التي اغتصبوها بالعرف والعادة :

١ - إنتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترف رعاياهم من الجرائم التي تقع على الرعايا الوطنيين

٢ - إلزم الأهالي عندما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاوهم أمام محاكمهم القضائية ، وذلك أن التنفيذ في منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور النصل ، ولكن القناصل كانوا يتمتعون من حضور التنفيذ لجميع السلطات الأهلية عن إقتحام منازل الأجانب . فيضطر الأهالي إلى الإلتقاء للقناصل عساهم يرسلون مندوبيهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا

(٦) مذكرات (...) الأجنبية في المسألة العنانية (للسيد هوراس Du Rouss) ج ١ ص ١١٤
 ما عداها ص ١٧٣

من ذلك أحدو يفعلون بأنفسهم في الشارع ... من قضاة ...
 لوسعة بدلا من الحصول على أحكام يتصل بتبديدها إلى ...
 ٣ - اعتصمت محاكم القنصلية سلطة فصل حتى في القضايا التي يرفعها رعاياها على الأهالي

٤ - اعتصمت سلطة الحكم على الحكومة المصرية في نقضها حتى يرفعها الرعايا لأجانب . وهذا من أغرب ما يذكر في ضعف هيئة الحكومة . وقد حكمت المحاكم القضائية فعلا على الحكومة في قضايا تعويضات والتزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بطريق التهديد خشية إغصاب القناصل وحكوماتهم .

وقد أصبحت هذه المبالغ في مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨) (٧)
 بلغت ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه (٨) ، وهذا يعطيك فكرة جليلة عن مبلغ استخذاء الحكومة أمام طغيان الأجانب ، ولقد كان من أسباب هذا الطغيان مجاملة الخديو إسماعيل لقناصل الدول لكن ينال رضا حكوماتهم ويكسب تأييدهم إياه في خلافه مع تركيا ، ولعمري أن الخطر الذي يهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبي السياسي والمالي . وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن زعة إسماعيل الأوروبية كانت تحجب عنه كثيرا من الحقائق ، وأفقت إلى هذا العنوان للشمع على سلطة الحكومة .

وهذه السلسلة من الاغتصابات هي التي يسميها رجال القانون « العرف » أو « العادات المرجعية » . وقد صدق القاضي الهولندي فان بيل Van Bemmelen الذي تولى قضاء المحاكم المحتلة في عهد إسماعيل في قوله عنها :

« لأولئك الذين يعرفون عن الاختصاص المخطط للقنصليات بأنه نشأ عن « العرف » ، وفي الحقيقة انه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء » (٩)

(٧) في عهد إسماعيل

(٨) Mac Leod في كتابه مصر كرمي Egyptus ص ٢٨٥

(٩) ... ص ١١٩

تركيا . فإن اختصاص المحاكم الأهلية في بلاد السلطة العثمانية يتناول لحكم في الممرات
سنة ونحوه . بين رعايا الوطنيين والأجانب . ولتقضايا الخفية حتى يتم فيها هؤلاء .
ولما كان مصدر اختصاص القضاء القسلي هو الامتيازات الأحسية في تركيا ، فالإصلاح
المعقول هو الرجوع هذه الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات . لأن تطبيق الامتيازات في
مصر إنما جاء بناءً لسيارتها في تركيا . على أساس أن الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا
وأنها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر أحرار السلطة عثمانية .
وقد نصت معاهدة لندن التي حددت مركز مصر الدولي سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات
السلطة العثمانية تسرى أحكامها في مصر ، فمن نوحته القانونية والدولية . ما كان يجوز إقرار
مزايا لرعايا الدول الأحسية تزيد عما كان فيه في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات .
ولكن إسماعيل وبشار ، لنزعتها الأوروبية . لم يجدوا غضاضة من التدخل الأوروبي في
ولاية القضاء ، مادام هذا التدخل مظلماً . فارتبكوا شططاً كبيراً ، إذ لم يعملوا أساس
الإصلاح إتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب في تركيا ، وارفضوا نقل سلطة المحاكم
القصلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبة قضائها من الأجانب ، فجاء الإصلاح معكوساً
مشوهاً ، وحمل في طياته هدم ولاية القضاء في مصر ، ومهد لتعطيل الفؤاد الأجنبي في سلطة
القضاء والتشريع ، وفي كيان البلاد المال والاقتصادى .

مذكرة نوبار باشا

(سنة ١٨٦٧)

شرح نوبار باشا في مفاوضة الدول الأجنبية في إنفاذ مشروعه . وبدأ عمله بتقديم مذكرة
تفصيلية إلى الخديو بأن فيها عيوب النظام القضائى القسلي وتمدح إنشاء قضاء مختلط يوافق
روح الامتيازات الممنوحة للأجانب

المفاوضات بشأن النظام القضائى المختلط

نولى نوبار مفاوضة الدول بشأن هذه المحاكم المختلطة . وطالت هذه المفاوضات لأن

مطراب المعاملات

سدت أحواله من . . . محاكم القصلية تلك الإختصاصات الباطلة ، فإن كان
محكمة من هذه المحاكم . . . رعاياها وتتحيف حقوق خصومهم . هذا فضلاً عن أن
كل قضاء قسلي يحكم . . . بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائماً على قواعد
معلومة ، وضوابط مرسية . . . المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القصلية وقوانينها .
وإذا علمت أن القسلي . . . لمدول المنتزعة بالامتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة
قصلية أدركت أنه . . . ١٨ محكمة قصلية تحكم كل منها طبقاً لقوانين بلادها .
ولم تكن تلك المحاكم . . . المنازعات التي ترفع أمامها إلا قضاء ابتدائياً ، وأحكامها
تستأنف أمام محاكم . . . البلاد تتبع لها . فإذا كان المدعى عليه فرنسياً برع
الاستئناف أمام محكمة فرنسا ، وإذا كان إيطالياً فأمام محكمة انكونا ، وإذا كان
يونانياً فأمام محكمة أثينا ، وإذا كان إنجليزياً فأمام محكمة لندن ، وإذا كان نمسياً فأمام
محكمة فيرستا ، وإذا كان ألمانياً فأمام محكمة برلين ، وإذا كان أمريكياً فإلى محكمة
نيويورك . . . فتأمل ما يفسد هذه الفوضى من للتأجب والفتات الجبسية ،
وإضاعة الوقت ، مما يؤده ، والمالب إلى التنازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التي لا يعرف
لها نتيجة ولا يؤمن فيها حال .

إصلاح هذا الفساد

فكر إسماعيل في إصلاح الفساد ، ولكن بدلا من أن يعالجها بالقواعد المتفق عليها بين
الدول ، وهي أن القضاء الأعلى هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين في البلد .
حيثما أحسنه . . . الذي انتهى إليه الاتفاق بين الخديو والدول بقضى إنشاء
محكمة محكمة بك . . . المالب فيها للقضاة الأوروبيين ، وتفضل فيما يقوم من إجراءات
الخصومة . . .

ولامراء أن مطروحة . . . أساس هذا النظام يتبين منه فساد ، ويعد من تقواعد
الطامية في البلاد . . . وإذا كان إسماعيل في غنى عنه يفرجوع إلى النظام القضائى المتبع

كل من يمنع سائر سائر من الاستقلال . وجعلهم سعد ، قومي . عد الأمر في مصر
عن عكس ذلك . فوضوهم هم سائر جصعور منفعة لأجني . فكانهم هم مصر .
والأحب هم صاحب البلاد . ولا يوجد في مصر أنه عدوهم وشعر بالكرامة ترضى مثل
هم سعد . لأنه فصل عن مدونه ركن هاء من أركان الاستقلال . وهو ولاية منفعة .
لأنه نفعه خارج للكرة القومية . باعث على ثبات وهو . يد كيب يستشعر الكرامة هم
يخضعون في معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبي قائم في عقر دارهم ١٩

فما ونكرر القول إن القضاء المختلط هو في نوع قضاء أجنبي بكل معاني الكلمة ،
وما المنصر المصري فيه إلا أقلية لا ترفع عنه لصيغة الأجنبية . وإذا دخلت يوما^(١) أية محكمة
من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية . جزئية أو كلية ، بل إذا دخلت أقلام
الكتاب في تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ . رأيت في تلك محكمة أجنبية ، ليس فيها
للصيغة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاء غالبيهم من الأجانب ، ولا يسمح لقاضي مصري
أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هي لغة للمرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتفاهم ،
لغة الإعلانات والتنفيذات ، لغة القضاء والكتابة ، والموظفين والمحضرين ، بل الحجاب
والعراشين .

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها . فلا وجود لها في تلك المحاكم ،
ولا يلتفت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له إلا إذا شاء للترجم أن
يترجمها للغة الأجنبية ، فرنسية كانت أو إيطالية . والمتقاضون من الأهليين يدخلون هذه
المحاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئاً مما يجري حولهم ، ويقضى في مصيرهم
ومصير أموالهم وأملأهم وشرفهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يفعل بهم .

فالقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبي . فيه امتيازات على ولاية القضاء ، أي على ركن مهم
من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضاً امتيازات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المستعنة
بالأجانب ، قد نالت بإبداء هذا المظهر حقاً حليداً ، ذلك أن التشريع الذي
يسرى على الأجانب لا يكون نافذاً فيهم إلا بوفقة لدون صاحبة الامتيازات ، فالقضاء مختلط
لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الأعداء الوطنيين وعلى حكومة البلاد . بل

أجانب ، أي أن رسته شكلية ، لا عمل لها . فهي أجدر أن تكون مدعاة للصغرية
والبعد .

الفتح المحاكم المختلطة

(سنة ١٨٧٦)

في خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، واستتلهم الخديو في حفلة حافلة
بسرأي رأس التين بالإسكندرية يوم ٢٨ يونية سنة ١٨٧٥ . وعطب الخديو مرحبا بهم
وبمحاكم الإصلاح . راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فاتحة عصر جديد للمدينة ، فرد
عليه شريف باشا . وكان وقتئذ وزيراً للحقانية ، مهتما الخديو بالعمل المنطوي على الرفق العظيم
الذي تم على يديه . شاكراً إليه باسم القضاة على الثقة التي وضعها فيهم ، ولم تكن فرنسا قد
أقرت بعد النظام القضائي المختلط إقراراً نهائياً ، وبذلك خلت الحيلة من القضاة الفرنسيين ،
إذ لم يكونوا عيوناً بعد . واستمرت فرنسا في تردددها ورفضها ، إلى أن رأيت أن النظام سيفقد
رغم إرادتها ، فانتهت بالتصديق عليه في ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية في ذلك الحين المحاكم المختلطة
في حفلة أقيمت بسرأي محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسمياً افتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت
في اليوم نفسه حفلة افتتح محكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات
تلك المحاكم في فبراير من تلك السنة ، وألغيت من ذلك العهد المحكمان التجاريان في القاهرة
والإسكندرية إذ حلت محلها المحاكم المختلطة .

نظرة عامة في القضاء المختلط

فهذا النظام المختلط على أساس تحويل هذه المحاكم سلطة الفصل في جميع
المنازعات التي تمس أي مدني أجنبي ، وجعل غالبية القضاة ورأسه الجلسات للأجانب ، فإذا
مصر . من حقائق الأمور . وتركنا المظاهر والمجاملات جانباً ، رأينا في هذا النظام قضاء
أجانب . يفصل في المرافعات والمعاملات القائمة بين الأجانب والوطنيين ، فيما الأجانب في

حيث لا تجب حق التدخل في التشريع الذي يجرى على رعاياها ، وهذا حق لا يمكن
منحه بحكمه محض

نستل من هذه حجة حين وقع الخلاف بين الخديو إسماعيل والدالين في أواخر
سنة ١٢٢٠ من ربيع الأول سنة ١٢٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا الرسوم لم
يصرح من حقوق الدالين بأن الدول أحتقت على صدوره واستمسكت بلائحة ترتيب
حركاته مختصة ، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية في أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق
الأجانب ، على طريقة ما من غير موافقة الدول ، وهذا ما جعل الكاتب الفرنسي المير
ج. م. شارب يقول في بحثه المشهور بمجلة العائين الفرنسية :

« قضاء المخلط الذي كان في نظر أنصار القضاء الفصل يقتصر حقوق الأجانب
على نواحيين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه من الامتيازات
حسب . فإنه بمقتضى الإصلاح القضائي (المخلط) لا يمكن وضع أى نظام مالى يمس
حسب سيادة من الحكومة المصرية أو من الباب العالي من غير موافقة الدول » (١٢)

فهذا القول الذى يقوله كاتب سياسى أوروبى قوى الدلالة على أن مصر خسرت بإنشاء
قضاء المخلط استقلالها التشريعى ، والواقع أن المحاكم المخلطة شاركت الحكومة في سلطة
تشريع . وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر
قوانين نافذة عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المخلطة ، أى أن هذه
جمعية صارت سلطة قائمة تغل السلطة القومية المثلثة في هيأتها التشريعية ، وهذا سلب
من ركن الاستقلال ، وقد خسرت مصر هذا الحصران بمعاهدة أبرمتها ، لأن إنشاء
قضاء المخلط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق
بدون إرادة ولا معاهدة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة
برغبة قانونية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تصق فيها ،
بما أن أحكام هذه الامتيازات أحف وطأة من القيود الواردة في نظام القضاء المخلط ،
كما تذكر نخبها شيئا

من حاجتين قضائية وتشريعية ، يمثل في وجود المحاكم المخلطة الاعتداء البالغ على
الأهمية وعلى الاستقلال القومى . كما أنه يعارض النظام الدستورى والبرلمانى في

محمد حسين عبد السلام سنة ١٨٦٩ من ١٢٩

لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يمس حقوق الأجانب ومصالحهم .
د هذا لاعتدائه ظهوراً وحاشية بسبب تدخله في صلب ولاجته .
لاشك أنه سبب تكثر النزاعين إلى مصر من الأجانب . قد ازداد تبادل المعاملات بينهم وبين
نوصيين . وأصبحت المصالح بين الفريقين متشبكة . وحيث وجدت هذه المصالح صار
حس في المنازعات التى تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختص . أو عبارة أوضح نقضاء
الأجانب ، وكل تشريع يمس الأجانب عن قرب أو بعد لا يجرى عليهم إلا إذا وافقت عليه
جمعية التشريعية للمحاكم المخلطة .

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكفون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبى ،
وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التى تنتقص السيادة القومية في أخص أركانها ، في
ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع ، وفي النظام الدستورى والبرلمانى .
ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها ، بل يمثل أولاً وقبل كل شيء
رعاية المصالح الأجنبية وإعذار حقوق الأهلى في سبيل تلك الرعاية .

فمن يوم أن أنشئت المحاكم المخلطة توطدت مصالح الدالين الأجانب من الشركات
والأفراد ، واستقر الرهن العقارى ورتع الملكية على قواعد مضىبة لأحكام المدينين من الأهلى
وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المخلطة في قسوة إجراءاتها حيال المدينين ،
وتعريض أملاكهم وأموالهم للبيع الجبرية بأجنس الأثمان ، وأسرع من لمح البصر ، وتعميلهم
مادح الفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية .

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديو إسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله
المالية أصدرت هذه الأحكام جزاءً للدالين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت
أقلاء محضريها في اقتصاص ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الخبز على مقولات
بعض حديوية . وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب في دعاوهم على
حساب ما جعلها مصرب الأمثال في امتنان العدالة . فكانت من التكررت التى انفلت كاهل
الحرة والبلاد بالمعارف الناهضة . ورأى إسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله يقم من توبار
« شا ندى كان السبب في إنشائها . وفي ذلك يقول القاضى المولادى هان علق : « إن
الحركة الأجنبية (كما يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية . وقد أدرك الخديو
سبب ذلك في وقت لاحق وبعد وقوع أحداث سنة ١٨٦٩ من ١٢٩

عنه أبداً جديداً ، إلى جانب سيادة القنصليات ^(١٦٦) ، وقال في خضوع تلك المحاكم
سجلات الأجنبية ^(١٦٧) : « إن هذه المحاكم التي يرتعد لها الخديو والبشوات لم تكن مستقلة
نزه الاستقلال عن العنصر الأجنبي في مصر . فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان
وأحاب يعدونها محاكمهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمنازعتهم في جميع الأحوال ،
ونقصاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو . فكانوا منها في موقف حصين ، إذ يجمعهم
رؤى العام الأوروبي ، وانحياؤهم ، ورجال الأهل . والصحف ، فضلا عن المال الذي هو
عمدة الكفاح ، وتشدد أزرهم قوات القنصليات والدول . والجاليات الأوروبية ، التي تتحفز
نهضة كل قاض وكل محكمة لاتخاذ إلى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبي الواقع من الجاليات
الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية ، والرعايا المتعنين بالحايات ، يبدو أكثر
مليكون في الإسكندرية ، حيث تبدل دار البورصة جهودها للسيطرة على سراى الحفانية
(المحكمة المختلطة) المجاورة لها » .

وقال في موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) : « إن المحاكم المختلطة تحت تأثير الضغط الأجنبي
قد أسرفت في إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من المفاولين والموردين
أومن الأفاقيين من مختلف النحل ممن كانوا يظالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأشخاص
ما يستحقون ، ولقد أدى الإسراف في هذه الأحكام إلى تضخم المليون السائرة التي أنقلت
كاهل الحكومة وتفاقم الكفة التي تولدت منها » .

وقال أيضا : « إن المحاكم المختلطة هي أداة للسيطرة الأوروبية والاستقلال الأجنبي في
مصر ، فهي محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا أجنبيا ، ونفعها
لبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصري ولأسياس القلائع ، ولقد اعتدت على
سطة الحكومة المصرية والخديو ، وخدمت بأحكامها التحالف الأجنبي الذي يستغل البلاد ،
وبعد عملها على الأخص في البيوع الجبرية والرهون العقارية كارتة على مصره ^(١٦٨) .
بما مدكره ، يصار هذا النظام في معرض دفعهم عنه أنهم يعدون افتتاح المحاكم المختلطة
من الحوادث الثلاث البارزة في عصر إسماعيل . فيضعونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة

١٦٨ . ١٦٩ مصر وأوروبا للناسي المختلط فان يلى ج ١ ص ٢١٦ . ٢١٧ .

١٦٨ مصر وأوروبا للناسي المختلط فان يلى ج ١ ص ٢٤١

١٨٦٩ . ورشده صندوق الدين سنة ١٨٧٦ . ^(١٦٩) بهذا السبق يثبت عن حقيقة صد
نظمه . علا نزاع في أن قناة السويس وصندوق الدين هما من المنشآت التي نقضت استقلال
مصر ذات والسياسي . وضيمى من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع حبيبها إنشاء المحاكم
عنده . لأن وجود هذه المحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائي والتشريعي .
ومن أبعد الآراء عن الصواب ما يذكرونه من أن وجود هذه المحاكم ضرورى لنهضة
البلاد وتقدمها . وأن رؤوس الأموال الأجنبية ما كانت تستعمل مرافق البلاد إذا لم يكن
جسدا صد بسده . ونعمرى يس يسع العقل أن يسبق مثل هذا المنطق الذى يقتضى أن
لأنكون نهضة ولا يكون تقدم إلا بهدم استقلال البلاد .

فلت شرى ألم يكن في البلاد نهضة وتقدم في عصر محمد على ، أى قبل أن تنشأ المحاكم
المختلطة ؟ أوليس في البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟
ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هي استقلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هذه
السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية في البلاد لا يبدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل
الدول الأجنبية في شؤون مصر ، وإدارتها استقلالها ، فليس ثمة شك في أن هذه المحاكم إنما
وجدت لحماية المصالح الأوروبية ، فهي مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التي
تعددت أشكالها .

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين إلى المحاكم
المختلطة في منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسويقها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هي شهادة
من المصريين بصلاح هذا النظام ^(١٧٠) .

فليس مجهولا أن المصريين الذين يتحايلون على القانون لرفع دعاوهم أمام المحاكم المختلطة
لا يقصدون إلا إرهاب مدنيهم بجرهم أمام محاكم لا يعرفون لغتها ويضلون في إجراءاتها .
ويحصلون من المصاريف والفقات الباهظة مائتوه به كواهلهم ، وليس مجهولا أن قضايا
المطالبة بالديون في المحاكم المختلطة تنتهى في الغالب بما يتحملها من لداحة المصاريف القضائية
وغيرها إلى اقتضاء الدين اضعاغا مضاعفة ، وتؤدى إلى خراب المديين وتجريددهم من
أموالهم وأموالهم .

(١٦٩) الكتب الدعوى للمحاكم المختلطة ص ٤٣٢

(١٧٠) الكتب الدعوى للمحاكم المختلطة ص ١٧٧ ، ٢٤٦

... في مصر ... هي ذريعة للتكبل عديديه .
 ... من أظفر عيوبه
 ... سيادة مصر واستقلالها في ولاية القضاء
 ... لاستقلال مصر واستقلالها اقتصادياً ومالياً .
 ... يمكن أن يستطيع إلغاء المحاكم المختلطة ورجوع اختصاصها إلى المحاكم الأهلية بحدود
 ... وتحقيق ... وبغداد اسمه إلى الأبد

مصر في عصر محمد علي

الوحدة السياسية والاقتصادية

...
 ...
 ...

كان محصول القطن المصري سنة ١٨٦٠ لا يزيد عن نصف مليون قطار تمره . مع أن
 مقداره ١,١٠٧,٨٨٧ ح . وبلغ ٥٩٦,٢٠٠ قطار سنة ١٨٦١ وبيع في تلك السنة بمبلغ
 ١,٤٣٠,٨٨٠ ج . ثم صعد في السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراه في البيان الآتي :

صادرات القطن	متوسط سعر القطن	
سنة ١٨٦١	٥٩٦.٢٠٠	قطار
سنة ١٨٦٢	٧٢١.٠٥٢	"
سنة ١٨٦٣	١.١٨١.٨٨٨	"
سنة ١٨٦٤	١.٧١٨.٧٩١	"
سنة ١٨٦٥	٢.٠٠١.١٦٩	"
	٦٣٥	"

تتري من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة في الثمن ، ويتبين منها مقدار مدخل البلاد من
 ...
 ...
 ...
 ما كان عليه سنة ١٨٦٠ .

(١) إحصاءات سنة ١٨٦١ ووجهة سنة ١٨١٥
 (٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ من Statistique de l'Égypte ١٧١
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...

ويتبين من الجدول الآتي اطراف الزيادة في سعر القطن من رتبة جودفهر مدى السنوات الخمس التي استمرت فيها الحرب الأمريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها :

سنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
في سعر للقطن							
(بالريال)	١٠ ٢	١١	١١ ٤	١٦	٣٠	٣٧	٢٢ ٢
في سعر للقطن							

(بالريال) ١٤ ٢ ١٣ ١٧ ٢ ٣٢ ٤٦ ٥٢ ٤٩ (٣)
على أنه لم تكن الحرب الأمريكية تنهى سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل في أسعار القطن ، وبدأت الأزمة في مصر تلك السنة ، لما كان متوقعا من منافسة المحصول الأمريكي من قطن مصرى ، ويتبين من الجدول الآتي تناقص أسعار القطن ومحصوله مدى السنوات التي أعقبت الحرب .

صادرات القطن	متوسط سعر القطن	سنة
٢,٠٠١,١٦٩ قطن	٦٣٥	سنة ١٨٦٥
١,٢٨٨,٧٦٢	٧٠٥	سنة ١٨٦٦
١,٢٦٠,٩٤٦	٤٥٠	سنة ١٨٦٧
١,٢٥٣,٤٥٥	٣٨٠	سنة ١٨٦٨
١,٢٨٩,٧١٤	٤٦٠	سنة ١٨٦٩
١,٣٥١,٧٩٧	٣٩٠	سنة ١٨٧٠
١,٩٦٦,٢١٥	٣١٥	سنة ١٨٧١

كان من نتائج صعود أسعار القطن في سنوات الحرب الأمريكية أن انغمس الأهليون في الترف والإسراف ، وتوسعوا في المفاخر ، واستدانوا من المرابين بفاحش القوائد بأمل استمرار صعود في أسعار القطن ، ولم يتصوروا في العواقب ، فركبتهم الديون ، وأخذت الحالة تسوء في نهاية سنة ١٨٦٥ ، إذا أخذ الدائنون بطلابون بديونهم - وحلت أزمة حالها الحكومة بالتدخل بين المدينين ودائيتهم صوتا للثروة العامة ، وضاً بها أن تقتل إلى أيدي المرابين والتجار

(١ - ٢) إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٧٢ - ١٧٤

و... لأحدث . فتعهدت بسداد ديون لأهليها عن أن ترجع بها عليه كمد نقد بقاء (ص ٣٨)

تأثرت أزمة مالية بسبب هذه الأزمة ، على أنه لم تكن النسب الوحيد لسوء الحالة ، وقد كثرت أزمة حائرة لانتبث إذ عولجت بحكمة وحسن تدبير أن تولد وتعود البلاد سيرتها من ثبات والتقدم . ولكن السبب الحواري لسوء الحالة هو توالي الديون العارضة التي اقترضها الخديو إسماعيل وتكلفتها منها في الفصل الثاني عشر . فإن هذه القروض قد حملت البلاد حكومة وشعباً فادحاً عجزت آخر الأمر عن احتوائه . وناهيك بقروض أفضت بالحكومة إلى الإعسار وتدخل الدائنين في إدارتها . فكان شأنا شأن المدين الذي ركبته الديون وعمر عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الخراسة القضائية .

فالقروض إذن هي السبب الأساسي لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها في اختلال توازن الميزانية ، إذ ابتلعت قوائد الديون معظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد إلا النزر اليسير لإيفاقه على حاجات البلاد ومراقبتها .

الميزانية في عهد إسماعيل .

لم يكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذي نفهمه اليوم ، لأن الخديو لم يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرها أمراً واحداً ، وكانت كل أموال الدول وهن إيراداته ، يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلل وسوء الإدارة وضياع الأموال بحسب حساب ولا يقب ، ولا يمكن أن يصنع لمصر مبرية ، على تلك الأرقام لإحجية من كتب حكومة شمرها عن إيراداتها ومصروفاتها . لأن هذه الأرقام لاتبين حقيقة الإيراد والصرف بل يمكن مقابلة ما يقع من كثير من أبواب الإيراد كانت تعفل في الميزانية

المصروفات

م	مخصصات
٣٠٠.٠٠٠	مخصصات الخدم
١١٠.٧٢٥	مخصصات دعائه الحربية
٦٥٨.٣٣٥	ويركو (لجنة (٠٠)
٢٦.٨٠٠	ديوان الداخلية وأعفاء المجلس المخصص (مجلس الوزراء)
٧٠٠.٠٠٠	ديوان الجهادية والممارس الحربية
١٥١.٧١٠	ديوان المالية وملحقاته
٢١٠.٠٠٠	ديوان البحرية ووابورات النيل
٩٠.١٥	ديوان الخارجية
٣٣.٦١٠	مجلس الأحكام ومجالس الدعاوى والاستئنافات ومجلس التجار (المحكمة التجارية)
١٤٨.٠١٥	مديرية الأقاليم بحرى وتل
١٧.٨٧٥	ديوان الأشغال العمومية
١٣٦.٣٤٥	مجلس الصحة والاستائات
٨٥.٢٢٥	دواوين المصالحات
٨٩.٢٨٠	مستلزمات مصر والاسكندرية
٥٣.٠٢٠	ديوان المدارس (وزارة المعارف) ومكاتب الدروس
٢٨.٣٠٠	ديوان الخيازيك

ميزانية سنة ١٨٧٩ - ١٨٧٢

شرحها معروضات ميزانية سنة ١٨٧٩ - ١٨٧٢ (*) كموضح للتصريفات في ذلك العهد

الإيرادات

م	مخصصات
٤.٥٢٣.٦٦٥	أموال وهشور الأطنان بما فيها التوصل من صربية اللبس
١٤٣.٠٣٥	عشور وعجل
١٥٥.٥٨٠	ويركو (ضريبة) أرباح الحرف مبرطة على اعتبار المشغولات
٨٦.٧٨٠	رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأطنان والأملاك وعوائد الأوزان وعوائد اللبنيح وغيره
٧.٩٢٠	أموال جهات الواحات
١٤.٠١٥	عوائد زيوت وأملاك
٢٩.٨٩٠	إيجار أطنان الميرى
٦٠٠	عوائد كورتيته وغيره
٤٩٢.١١٠	إيراد المصارك
٥٦٢.٨٨٥	صافي إيراد السكك الحديدية
١٠٠.٠٠٠	صافي إيراد السودان
١٧٥.٠٠٠	إيراد الملاحة
١٧٠.٣١٠	إيراج سهم قبة سويس
١٨٥.٠٠٠	إيراج ورق التينة وقيمة المصروفات وعمره بانب
٢٨٥.٧٩٥	موت (انتزاعات وهي ثمره مصرية ورسالة وسجود ولايتك
٢٨٥.٧٩٥	وغيره وإيرادات المواصلات
١٨٥.٥٠٠	إيجار أطنان وأملاك الميرى ورسوم مبيعات الأطنان
٢٠٢.٥٣٥	والاسكندرية وديانات ورشيد
٧.٢٩٣.٦٢٠	إيرادات المصالحات
	مجموع الإيرادات

(*) شرحها معروضات ميزانية سنة ١٨٧٩ - ١٨٧٢ (*) كموضح للتصريفات في ذلك العهد

الزيادة (المزعومة) في الميزانية

الإيراد	٧,٢٩٣,٦٢٠
المصرف	٦,٤١٩,٠٩٥
لوفر (المزعوم)	٨٧٤,٥٢٥ ح

وقد أوردنا في الفصل السابق لأرقام التي كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السنوية وتقدمها مجلس شورى النواب - وأظهرنا البتة في صحة هذه الأرقام ، فإن ماورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا يطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من العجز وإليك البيان :

السنة	الإيراد	المصرف	العجز
	حبه	حبه	حبه
١٨٧٧	٩,٥٨٩,٩٠٠	١٠,٩٧٢,١٠٠	١,٣٨٢,٢٠٠ (١)
١٨٧٨	٧,٤٣٢,٩٨٢	١٠,٨٧٣,٥٤٨	٣,٤٤٠,٥٦٦ (٢)
١٨٧٩	٩,٩٤٩,٠٠٠	١٠,٣٣٠,٠٠٠	٣٨١,٠٠٠

الضرائب

لم تكن لضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبي من الأهالي ومواعيد الحياة . بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفي كلما احتاج وزير المالية أن يقول أن يضرب من كل مدير مبلغاً من المال ولاحتياج الحكومة إليه ، فيصدق المدير بالأمر من غير بحث فما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال بضرب على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالي وقاعدة الضرائب في ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة عن مقدار

(١) (٢) من تقرير البالي لجنة تحقيق لأوربي نشر في الكتاب الأصفر الفرنسي ١٨٧٨ - ١٨٧٩ ص ٢٠٦ .
٢٠٧ . ويلاحظ أن لوفر يريد عما قدرته اللجنة في هذا الشأن الذي أوردنا خلاصته ص ٨٠

مرتبات ومعايشات

مرتبات حريم وإشرافات	١٧٩٥٠
مرتبات أرباب المعاشات والموظفين	٣١٣١٢٠
قصة المرتب إلى الأشخاص المستودعين	٤٢,١٦٥
مخصصات الحج الشريف والتكايا	٦٦١٧٠
ربح أسهم قناة السويس الذي أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن الأملاك والأراضي	١٧٠٣١٠
احتياطي	٢٠٠٠٠٠

مخصصات القروض

دفعية قرض سنة ١٨٦٢	٢٥٨٥٠٠
دفعية قرض سنة ١٨٦٤	٦٠٤٧٨٥
دفعية قرض سنة ١٨٦٨	٩٢٩٤٦٠
القومية الحديدية	٥١٤٨٠
قرض السكة الحديدية	٥٧٢٨١

دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك عن المستحق في سنة ١٢٨٨ هـ

إنشاء وصيف ميناء الإسكندرية	٢٩٢٥٠٠
إنشاء ميناء السويس	١٣٨١٧٠
إنشاء التربة الإسماعيلية بما فيها عمليات لقناطر	١١٥١٢٥
كوبري قصر النيل	٢٨٩٣٠
تطهير ترعة المحمودية	٥٣,٩٠٠
تركيب فارات السويس	٢,٨٢٥
مجموع المصرف	٦٤١٩,٠٩٥ ح

... وميدخل خزائن الحكومة . بل كانت الأيدي تنفاسه من يوم جازى إلى حين إنفاته
 كتب غاضى فولدى فان بطن بصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : « كانت الأمور
 تحرق في عهد الخديو السابق (إسماعيل باشا) ووزير مالهته المفتش (إسماعيل صديق) على
 المثل : لأن : يؤدى المدير كل مرة إلى وزير المالية المبلغ المطلوب منه ، ولا يصلح كنه في خزائن
 الحكومة ، بل يفتنط الخديو جزءاً منه ، ثم يليه المفتش فيفتنط جزءاً آخر ، والمدير لا يفتوته قبل
 ذلك أن يستقى لنفسه نصيباً مما جاء ، وأمور المراكز يسفون تدير إلى هذه الوسيلة ، ولم
 يكن ثمة عقات تعترض هذه التصرفات . لأن القوانين المالية كانت مبهمة غامضة ،
 والضرائب نجى أحياناً مقدماً ، وقد نجى الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع الممولون أن
 يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تمنع لهم شكوى ، لأن الحكومة لانعطى إيصالات بما
 يدفع لها من الأموال ، ولأن الناس يعيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والإرهاب »^(٨)
 ولم تكن الضرائب موزعة على الأهلى توزيعاً عادلاً ، بل كانت الأهواء تحكم في إعفا.
 المتصلين بالخديو وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح الأتاوات لسد العجز في ميزانية
 الحكومة ، وكانت أطيان الخديو لاتبلغ الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في
 دور انعقاده الثانى سنة ١٨٦٨ في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطاً بمندوبى
 الحكومة ومن يرافقهم من المصد والأعيان فإن العدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على
 الأطيان أو على النخيل .

وقد زادت الضرائب في عهد إسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط في
 القروض ، إذ لم يجد مورداً لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد بها كلما
 احتاج إلى المال ليفتته على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائده الديون .

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعاً جديدة من الضرائب ، كالسندس ، والبرى
 والإعانة^(٩) والمقابلة^(١٠) ، وضريبة ترعة الإبراهيمية ، وهى ضريبة إضافية فرضت على
 الأطيان المتبعة بهذه التركة ، وماربط من العوائد على الميالى ، ومعاصر الرميوت ، ومماثل
 الدساج ، وما تفرز على الدواب ، كضريبة المواشى وهوائد الأغنام ، وعوائد دواب الركوب ،

(٨) مصر وثورياً لقاضى المخطط كان بطن ج ٦ ص ٦٠ .

(٩) سبق الكلام عنها ص ١٠٢ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ١٦٤ . (كتاب : الطبعة الأولى)

(١٠) راجع ص ٣٩ . (الطبعة الأولى)

والعربات بمصر والإسكندرية . وما يؤيد عن الأشخاص مثل : ...
 « رواتب الحرف والصناعات ، والضريبة الشخصية ، عوائد المصانع ، عوائد
 ما يباع من المصوغات . وعوائد الصوف ، والصنوخية ، ...
 قبيدية وكان يؤخذ بحساب عشرين درهماً ...
 وبيع ما كان يدفع من المال وملحقته عن اعدان الواحد في بعض السرات خاصة جيها
 ونصف كما تقدم بيانه . وهو مبلغ يوم به اذلك ويزيد مما يجى الآن من الضريبة عن اعدان
 وعما كان يجى في عهد سعيد باشا .

كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عتاً فادحاً . بل ظلم بالغة . لأن اسك لم يكن
 ببق له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها . فلا عجب أن تؤدى هذه
 الحالة بالأهلى إلى الضنك والبؤس ، وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون إلى بيع حاصلاتهم
 بأنفس الأثمان قل أو ان تضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة ، وكذلك كانوا يضطرون إلى
 بيع مواشيهم ، وقد نشأ من فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها بوراً ،
 وقد سمى هؤلاء « المسحجين » وكثر عددهم بحالة أفقت بال الحكومة ومجلس شورى النواب ،
 فوضعت قانوناً لتوزيع أطيان المسحجين كما تقدم بيانه .

وزاد الحالة بلاء وضنكاً سوء نظام الجباية وما اشتر عن عاها في ذلك الحين من الظلم
 والرشوة والقسوة والإرهاق ، وكانت الحكومة لاضطرارها إلى المال نجى الضرائب مقدماً ،
 وبخاصة في سنوات العصر المالى ، فكانت تكره الأهلى على أداء الضريبة قل حلول مواعدها
 بنسبة أشهر ، وفي بعض الأحيان بسنة كاملة .

وازدادت حالة الأهلى عسراً وضنكاً بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الأوروبية وتأليف
 الوزارة المختلطة ، فإن المنصر الأوروبى في الحكومة لم يكن يعبه إلا أن نجى الضرائب بمنتهى
 لسورة لوفاء أقساط الديون ، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقصاً جسيماً لم يسبق له نظير في

(١١) عايد على كثرة احتساب الضرائب التى دفت في عهد إسماعيل إلى صدر مرسوم في ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أوائل
 عهد . سبق باشا نص بالباء ثوب وثلاثى ص ١٠٠ .

(١٢) متناً هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحذرك الملاح فرضت على كل فرد من الأهلى رسماً أو ضريبة مقابل ما يفترض
 أن يصرف له من الملح في السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠٠٠ حبة في السنة . وقد وضعت
 متحصلاتها ضمن مارجن وقاء قرض سنة ١٨٧٣ ثم ألغيت في أوائل عهد نوبت .

عهد السبعين . فرد الحانة الاقتصادية سنة ١٩٤٠ . إذ حُرمت حينذاكها وخاصة في الوجه
 نقل من الزراعة . وظهرت عواقب هذا القصر سنة ١٩٨١ . فاشتد الكرب بالبار .
 وحللت نوبته نقل عاعة نشأت عن بوار الزراعة وندوة تكاليف واقضاء الضرائب
 مقدما ، ومات بسبب هذا الحاجة عشرة آلاف شخص وبيت . معظمهم من مديريات حرجا
 وقفا وإسنا . فكانت هذه الأيام من أسوأ أماراته البلاد من اليأس والشقاء الاقتصادي .
 وكان من نتائج زيادة الضرائب والإرهاق في حياتها . فخطر القلاخون من أجل أوتها
 إلى الاستدانة ، لأن حال الحياة كانوا يلجأون إلى الضرائب ، كبراج لإكراه الأهالي على أداء
 ما يطلب منهم . فكان الأهالي يختارون أهون الشرين . ليستبدون من المربين ما يطلب منهم
 من المال . ومن هنا تفاقمت ديون الأهالي ، فقد استبدوا آلات الاقتراض بالريا القاحش ،
 حتى ركبهم الديون ، وتزعت أملاك الكثيرين منهم ، وكان المليون كلهم أو معظمهم من
 الأجانب ، أو من في حكمهم من الرعايا المسؤولين بالمجانيات الأجنبية ، فتغلطوا من ذلك
 الحين في أملاك الأهالي ، وازداد نفوذهم وسلطانهم ، وأخذوا يحسمون التروات الضخمة ،
 ويستبدون الأهالي ، ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر .

فحق ملكية الأحيان الزراعية لم يكن يتقرر في عهد سعيد باشا ويتولد في أوائل عهد
 إسماعيل حتى أصابه صدع شديد في أواخر هذا العهد ، وذلك على أثر طغيان سبيل الإفرنج ،
 وانتقال الملكية إليهم : أوراكتسابهم عليها حقوق الرمن التي تجعل حق الملكية في حكم
 العدم . وتحمل المالك في يد الدائن الرمن أحياء وأسيار .

وصف المسير جابريل شارب هذه الحالة التي شاهدها بنفسه وصفا مؤثرا قال فيه :
 « إن الحالة التي تسرى النظر من مسألة الملكية الزراعية ، فإن الأحيان والتاجر أخذت
 تنقل من عدة سنوات (كتب هذا سنة ١٨٧٩) إلى أيدي الأوروبيين ، ذلك أن الإرهاق في
 ورض صرنا على علاجهم حمل نقد ، الأرض في أيديهم أمرا ميبدا عن الإمكان .

كان علاج في عهد سعيد باشا يؤدي الضرب من مع شقة ، إذ كان يولها من غنة
 أرضه . ويقل له بعد ذلك مايقوم بأوده ، ويعيش في مدينة وغدا ، في بلاد اشهرت بقية
 وتكايف المهيئة . وفي أوائل عهد إسماعيل كان القلاخ تحسن حالاً وأكثر عدداً ، لأن ارتفاع
 أسعار القطع الناشئ عن الحرب الأمريكية جعل إيرادهم يتبع انخفاض ، وما كان يبيعهم من قبل
 ثلاثة حبيبات صار يبيعه بتأية أو عشرة جنهيات . وفيه تملح يسرا ورعاء مظاره في ذات

العهد . ولكن هذا اليسر ماليت أن يبدن عسر ونسكا . فقد هفت أسعار القطع بعد انتهاء
 الحرب الأمريكية . وهفت الدخل هبوطاً حسيماً . وفي الوقت نفسه زادت مطالب
 الحكومة . وأخذت الضرائب في الزيادة . فاضطر الدلاخ إلى أن يجد بكل ماكن مدرجاً
 أو غير مدرجاً . ولم يبق لديه إلا أرضه . فإذ دارفته الحكومة في طلب الضرائب صطر أن
 يلجأ إلى أحد المربين الأجانب ليقرضه بالريا القاحش . ويرتق أرضه ، فإذا ما تضرع عن
 الوفاء سبق إلى اغتاكم فتبع منكبه وتباع أرضه بأبخس الأثمان . وكان سر القروض الربوية
 يبلغ أربعين أو خمسين في المائة ، ولوحظ كثيراً أن سيلا من المربين كانوا يتبعون جنبا فخرائب
 في القرى ليقرضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأقصر الفوائد ، وقد تبلغ الفائدة ١٠٠
 أو ١٢٠٪ في الشهر الواحد أي ١٢٠ إلى ١٤٤ في السنة .

ويقول المسير شارب إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هبوط قيمة الأراضي ، فالدائن الذي
 كان يباع (في أوائل سني حكم إسماعيل) بتأين جنهيات صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثأية
 جنهيات فقط ، وإن الأجانب الذين يتسلكون الأراضي بطريق المزاد أو بطريق الإكراه كانوا
 يسومون الأهالي الحشف وبماولتهم بلسوا أنواع المعاملة (١٧) .

وكتب القاضي المولدي (فان بلن) يصف هذه الحالة بما يوافق في الجملة وصف المسير
 جابريل شارب ، وقد كتب أقوالها في أوقات متقاربة ، قال في هذا العدد :

« انتشر المليون انتشاراً هائلا في عهد إسماعيل ، ونصروا شياكمهم في طوف البلاد
 وعرضها . يمتصون بها دماء الفلاحين . ومعظم المربين من الأروام والأوروبيين أو الرعايا
 المسؤولين بالمجانيات القصلية ، والطريقة الخفية التي نجح بها الضرائب مقدما كانت في الواقع
 تصالح المالين من رعايا القصلية ، وفي بعض الأحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء .
 ملبغا من المال ، على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم في حصة
 معينة . فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الأهالي أكثر مما أدوه
 للحكومة وأكثر من الضريبة المستعقة » (١٨) .

فل إنشاء الفضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورثته ، لأن الفلاح لا يتدخل بسهولة من أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الجبازي ، فكان طبعاً ألا تميل نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذي يشبه أن يكون تجرداً من الملكية . فلما أنشئ النظام القضائي المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقاري الجديد الذي بمقتضاه يرتن الدائن الأرض مع بقائها في حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزاع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالتهاافت عليه ، لأنه في الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه في الواقع كارثة على الملكية العقارية ، لأن السهولة التي يقدم بها للمدين على الرهن واطمئنانه بادئ الأمر إلى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره في العواقب ، كل ذلك قد رغب إلى الأهالي الاستدانة بالريا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم ، وقد اجتجوا بادئ الأمر هذه الوسيلة التي تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزاع أملاك المدينين ومخروجها نهائياً من أيديهم إلى أيدي المرابين واليوت المالية الأجنبية ، وليس أسهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات نزاع الملكية ، والبيع الجبرية ، ولأدهى منها إلى الخراب ، لا تفتقر به من قسوة الإجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون العقارية وبيع الجبرية هي من الكوارث التي جاءت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تسرب الثروة العقارية إلى أيدي الأجانب ، ولو كان في البلاد مشروع حكم لحظر هذا النوع من الرهن كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك في قانون الخمسة الأفدة .

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب المثل ، لأنها فضلاً عن أنها تجعلهم هم كياناً مستقلاً في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الخرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة العقارات ، ومع ذلك كانوا يتكاثرون في أديانها ولا يمتثلون إلا بما يروى لهم منها ، ولم يلتزموا بشئ من التكاليف العامة سوى الرسوم الجمركية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحالبون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة الطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبه من السواحل والقفور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في مبيع تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك القروض أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضغاث مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهالي في

عهد الضرائب والتكاليف العامة . فوقع معظم العرب على عاتق الأهالي . وفي هذا من حصران ملا يحتاج إلى بيان .
وصفوة نقول إن تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم سنمت وتوسع مداها في عهد الاحتلال الإنجليزي .
وقد كان السيل المأمون لمهضة الاقتصادية والعمرانية أن تقوم به روس أموال أهلية ، كم سارت في عهد محمد علي . فليس من ينكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، وعلى أعمال العمران التي نهض بها . كإقامة القناطر ، وشن الترع ، وإقامة المصانع . واستحداث نزاعات حديثة وغير ذلك ، مما بسطاه في كتاب (عصر محمد علي) ، ولكنها قامت من غير اعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية كانت مهضة قومية سليمة من عناصر التنمية والاستعداد . ولا يفترض على ذلك بأن محمد علي لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضاً قائمة في عهد اسماعيل ، وكان الملاحون يسخرون لاف الأعمال العامة بحسب بل وفي أملاك الحديو وحاشيته أيضاً .

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو المحاصيل الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية .

وتألف صادرات مصر في ذلك العهد من القطن والسكر والأرز والقمح والفول والذرة والشعير ونعندس والحمص والبقول والتمر والحاء والحلة والزعفران والصدف واللامكي وبعض المسوجات والحبال والصوف والكتان والنعرون والأفيون والشع وواردات السودان من النيل والقصع وريش الزمان .

وتستورد من الخارج المسوحات والمنسوجات والألبان الحريرية والسجاد والطرابيش والأجواخ والنفخ والأخشاب وأدوات البناء والحديد والحاس والآلات والآل والمجوهرات والنفائير والزيوت والعاكمة والدخان والأبدة والمشروبات الروحية والموتشي والخرودوات والمكايين وأصناف العطرة والزجاج والورق ..

سنة	مصدرة - خضرت	ورقة - خضرت
١٩٩٦	٩ ٧٢٣ ٠٠٠	٤ ٦١٢ ٠٠٠
١٩٩٧	٨ ٦٢٣ ٠٠٠	٤ ٣٩٩ ٠٠٠
١٩٩٨	٨ ٠٩٤ ٠٠٠	٣ ٥٨٢ ٠٠٠
١٩٩٩	٩ ٠٨٩ ٠٠٠	٤ ٠٢١ ٠٠٠
١٩٩٠	٨ ٦٨٠ ٠٠٠	٤ ٥٠٢ ٠٠٠
١٩٩١	١٠ ١٩٢ ٠٠٠	٤ ٥١٢ ٠٠٠
١٩٩٢	١٣ ٣١٧ ٠٠٠	٥ ٠٠٥ ٠٠٠
١٩٩٣	١٤ ٢٠٨ ٠٠٠	٦ ١٢٧ ٠٠٠
١٩٩٤	١٤ ٨٠١ ٠٠٠	٥ ٣٢٢ ٠٠٠
١٩٩٥	١٢ ٧٣٠ ٠٠٠	٥ ٦٩٤ ٠٠٠

وبلا حظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها (ولم يزل) في أيدي اليرت التجارية الأجنبية ومعظم مائترة من الأرباح حائد إليها .

الصناعة

يرجع إلى احتيوي إسماعيل الفحل في استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التي أنشأها في الوجه القبلي ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق بإنشاء مصنع الورق في دار الطباعة ببولاق . وقد أنشأ من مصانع النزل والسج ما تكلمنا عنه في الفصل الماضي . ولكنه لم يوجه مته إلى إحياء الصناعات الكبرى التي ظهرت في عهد محمد علي ولم ينكر في إنشاء المصانع التي تنتج من الصناعات مابني ثروة البلاد وتنميتها من أن تقع حالة حل للصناعة الأخصه .

ثم إن فتنه عادات الأوروبيين في مآكلهم ولبسهم وطريقة معيشتهم ، جعله يقضي لوزم الحياة الأوروبية فوديتها من أوروبا ، وتبعه في ذلك الأمراء والأسيادات من آل بيته . وطبقه المثانيات والكرام والأعيان . وشملت تلك معتقدات المتخلفة . فقسره في اقتباس العادات الغربية وقضاء لوزنها وكالياتها من الصنوعات الأوروبية . كالملابس

وكان ميزان التجارة لصالح مصر إذ كانت الصادرات تزيد من الواردات . وليس لدينا إحصاءات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد ، فإن البيانات الواردة في تقرير لجنة كيف ، وفي كتاب (مصر كما هي) المذكور من ١٧١ و ٤٠٥ تختلف عن إحصاءات الواردة في كتاب إحصاء مصر من سنة ١٨٧٣ من ١٦٤ و ١٦٦ ، ومن إحصاء سير مورس شريفة بر Roux في كتاب (إنتاج القطن في مصر) من ٨٤ و ١٠٠ . على أننا اعتماداً على إحصاء كيف ، وقد أضفنا منه أرقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ أي من عهد عباس الأول إلى سنة ١٨٧٥ (١٠)

السنة	الموارد بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٠	٢,٠٤٢,٠٠٠	١,٦٢١,٠٠٠
١٨٥١	٢,١٥٥,٠٠٠	١,٦٨١,٠٠٠
١٨٥٢	٢,٢٧٠,٠٠٠	١,٥٧٥,٠٠٠
١٨٥٣	١,٨٤٨,٠٠٠	٢,٠٠١,٠٠٠
١٨٥٤	٢,٠٨٧,٠٠٠	٢,١٤١,٠٠٠
١٨٥٥	٣,٢٨٦,٠٠٠	٢,٥٢٧,٠٠٠
١٨٥٦	٤,٠٢٩,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٥٧	٣,١٠٤,٠٠٠	٣,١٤٩,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٥٣٣,٠٠٠	٢,٧١٥,٠٠٠
١٨٥٩	٢,٥٦٥,٠٠٠	٢,٤٩٤,٠٠٠
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٠٠٠	٢,٦٠٤,٠٠٠
١٨٦١	٣,٤٢٢,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٦٢	٤,٤٥٤,٠٠٠	١,٩٩١,٠٠٠
١٨٦٣	٩,٠١٤,٠٠٠	٣,٠٦٣,٠٠٠
١٨٦٤	١٤,٤١٩,٠٠٠	٥,٢٩١,٠٠٠
١٨٦٥	١٣,٠٤٥,٠٠٠	٥,٧٥٣,٠٠٠

والسيجات . وأدوات الزينة والزخرف . وأثاث المنازل ورياشها . والمأكول والمشرب . وقد أصيت الصناعة الوطنية من هذه الحاجة بضرية شديدة . لأنها لم تستطع أن توافي مطالب المعيشة الأوروبية ، وكالباها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، وعجزت عن مائة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى صيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج واللباغ والنجارة وصناعة الأثاث وما إليها .

ولو اتبع الحديدي سياسة اقتصادية قوية لجعل التحول إلى العوائد الأوروبية مقرونا بإنهاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تنبور الصناعة الأهلية ويضنى عليها صيل المصنوعات الأجنبية ، ولا يسرى هذا الرأي على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية ، كالألات الزراعية مثلا أو المواد التي تزيد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد الاقتصادي . ولكن واردات الملابس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكماليات أدت بلا مراء إلى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية .

ولا نقول هذا غلوا في النقد ولا إسرافا في الرأي ، وإنما هو ما يراه للصفون من الأوروبيين الذين عاشوا في عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضي المؤيدى قان بجلن يقول في هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الحديدي اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فإن أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أضلت على هذا الأمر دينه وأخلاقه وماله ، وفتته فتنة شاملة ، فلم يعد يعنى إلا بكل ما هو أوروبي ، وبكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك إفرنجى في قصوره وأثاثه ، وما أكله ومظهره وملبسه ، ومن الأسف أن كل ما أخفقه في هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصوغاتها تلك الأشياء المهلكة ، العديمة الجدوى ، وتلك الأعمال التي لم تزد الثروة القومية حنياً واحداً ، وكان يدفع أثمانها أضغافاً مضاعفة ، ولأجل أن يستوفى مطالبه المفرقة في هذا الصدد ، لم تكن الأموال التي يجيبها من شعبه على قضايتها . فأمده أصدقاؤه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط الخفية ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموطن الحكومة إلى تقليد الأوروبيين في ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، قيادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والكرات ، وأدخل الحديدي الحياة الإفرنجية في قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهاخت الأميرات وزوجات

الباشوات ولأعياء على هذا الضرب الحديدي من البلخ تهاقاً شديداً ، وأسرف أولئك النسوة انقلابات أحض من العلم والعاطلات من العمل في شراء الفساتين التي لأعدادها ، وابتاع التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسوت جميع جواربين بكل ما أبدعته الأزياء الباريسية من فاجر الملابس . وسحرتهن بدعة (الموضة) وتغيراتها ، وانقرضت المنسوجات الشرقية والساحيد والأثاث وأدوات الزخرف والطوائف القديمة التي كانت تمتاز بمناة الصنعة والقدرة على البقاء . ولا تنسل عما خسرت مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية » (١٦)

• • •

الفضل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر إسماعيل عصر التجدد الاجتماعي ، فبه أخذت البيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة ، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبي وعاداته ، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في السكن والملبس والمأكل وسائر أنماط الحياة . وكان انتشار التعلم من العوامل التي ساعدت على هذا التطور ، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طبقة الطبقات الأخرى في تقليد الإفرنج واقتباس عاداتهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزجاً من النافع والضرار .

ففي السكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروبي ، ويحجرون التخطيط القديم الذي درجوا عليه في خلال العصور ، ولاشك أن التخطيط الأورنمى أدى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك الطراز العربي الجميل الذي كان يتجلى في قصور الخاصة ، والذي يعد بلا مرأ آية في الفن . فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بق منها معدوداً من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة المتأثرة إلى إحياء الطراز العربي وإدخاله في قصورها الحديثة .

وعصر التلمون ومن حاكاهم من السراة والأعيان اللابس الشرقية ، كالجلبية والمبابة والمبابة ، وارتدوا الطربوش والبذلات الإفرنجية ، وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية ، فيها عدا القبة ، فقد استنسخ المصريون بالاعراض عنها .

ودخلت الموائد الأوروبية في أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الإفرنجي ، ولامرأه في أن الأساليب الأوروبية في هذا المجال أرق وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استبعت محاكاة الإفرنج في تناول المشروبات الروحية ، وهذه آفة جادت من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ، ثم سررت إلى الطبقات الباطلة ، فلم منها الفساد . وصارت من شر

الآفات التي ابتل بها المجتمع المصري وكان منها بريد

ومن مظاهر التطور الاجتماعي إقبال الناس على الرياضة والتنزه ، فقد أخذوا يرتادون حدائق ومنتزهات الضواحي ، وخاصة بعد انتشار العربات التي سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سبل المركبات لا ينقطع عصر كل يوم في طريق شبرا ، ثم في طريق الجزيرة والجزيرة والأهرام ، وكان لإنشاء جسر (كوري) قصر النيل فضل كبير في ميل الجماهير إلى تنزهه ، لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع والتمتع برياض الجزيرة والجزيرة ، وكانت (شبرا) هي منتزه سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوري قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة .

وبدا على المجتمع الميل إلى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل إلى الثراء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الثقافية في عصر إسماعيل ، وتزايد إقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى ، وارتقت أساليب الغناء ، وزادت مكانة المغنين في النفوس ونالوا من محبة الناس حظاً عظيماً ، وفي مقدمتهم عبده الحمولي ، وارتقى اللون الموسيقي في المجتمع . وأقبلت الطبقات المتأثرة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطبقات الأخرى ، وابتدع الحديو إسماعيل ستة الرقص الأفريقي ، فكان يقيم في سراي عابدين والجزيرة حفلات راقصة (بالو) بالغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسي وعقيلانهم ، وكانت «الوقائع المصرية» تنعق باعتبار هذه الحفلات وتصفها في مكان بارز من صفحاتها .

وكان لحفلات الأفراح في ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون في تفخيخها وتعظيمها ، ويتنافسون في مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والروعة ما جعلها أحداث الناس ، يتناقلونها جيلاً بعد جيل ، أما أفراح الحديو إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التي أقامها احتفالاً بزواج أنجاله الأمراء . إذ عقد لولي عهده محمد توفيق باشا (الحديو) على الأميرة أمينة هانم (أم الحسين) كريمة إسماعيل باشا ابن عباس الأول ، وللأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة حديجة هانم بنت الأمير محمد علي الصغير بن محمد علي باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر . ولا يزال الناس يذكرون فخامة هذه الأفراح ويسمونها (أفراح الأنجال) .

وامتاز هذا العصر بهجة الحفلات العلمية المدرسية التي كانت تقام نسبة انتهاء الدراسة في المعاهد العالية . فخرية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية . فقد كان يحضرها الحديو أحياناً ، ويشهد كبار رجال الدولة . وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين . وحفلات سدى الخيل في ذلك العصر مظاهر رائعة ، إذ كنت يتسابق الجمهور إلى مشاهدتها في القاهرة (بالعاسية) أو في الإسكندرية وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة ، وكان هواة الخيل يتدبرون في اقتناء الحيات الكريمة ، ويحضر الحديو إسماعيل ، وكبار رجال الدولة هذه الحفلات . ونشر أبنائها بعناية كبيرة في «الوقائع المصرية» ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها وأحرار قصب السبق في اقتناء خيل الجياد . واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت للعوالد في القاهرة والأقاليم مكانتها التقليدية في التمسوس .

الحياة العائلية

واستبح انتشار التعليم ارتقاء الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط الزوجية على نحو أرق من الفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المرء في حياته ، وقسمته في سرائه وضرائه ، ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة ، وقل تعدد الزوجات في الأوساط المنفعة . كما قل الطلاق والتسرى ، وبدأت العائلات تهتم بتعليم البنين والبنات .

النهضة النسائية

وبدأت النهضة نسائية في عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعلم البنات كما تقدم بيانه (ص ١٩٩ ج ١ الطعة الأولى) وبدأت المرأة تشترك بنصيبها في النهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت «عائشة عصمت تيمور» طالبة هذه النهضة . وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوى فضل كبير في ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى نهضتها وإلى تعليم البنات

وتتفقهن أسوة بالبنين^(١) ، وتتحلى لك فكرته من كونه وضع كتاباً مشتركاً لتتقن البنات وحين على السواء سماه (المرشد الأمين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢ . وهو كتب قيم في لأخلاق والفرية والآداب ، ووضعه كما يقول في مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية » ، ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبين في المجتمع ، قال في هذا الصدد : « ينبغي صرف الجمة في تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معايشة الأزواج ، فتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً ، ويعملن بالمعارف أهلاً ، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأى ، فيعظمن في قلوبهم ، ويعظم مقامهن لوزال ما فبين من سخافة العقل والطيش ، مما ينتج من معايشة المرأة الجاهلة لمرأة مثلهما ولحكمة المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها ومطابقتها ، كل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأهواء واحتمال الأثاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقرّبها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمومة عظيمة في حق النساء » .

فالدعوة إلى نهضة المرأة في مصر ترجع كما ترى إلى رفاعة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قاسم بك أمين . فجددها ووسع نطاقها .

طبقات الشعب

تلك نظرة إجمالية في التطور الاجتماعي على عهد إسماعيل ، والآن ننقل من الإجمال إلى التفصيل فتابع الكلام عن الطبقات التي تألفت منها المجتمع على النحو الذي اتبعناه في دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفي عصر محمد علي^(٢) .

(١) من كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٩٣ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية .

(٢) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ وعصر محمد علي ص ٦٠٦ (طبعة أول)

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد عددهم فمع سنة ١٨٤٥ أي في أواخر عهد محمد علي ٤,٤٧٦,٤٤٠ نفس^(٣) وبلغوا سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين^(٤) ، ثم بلغ عددهم في أواخر حكم إسماعيل نحو ستة ملايين نسمة . وهذا مستفاد من أن لإحصاء الرسمي الذي حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦,٨٠٦,٣٨١ نسمة في ذلك اليوم ، أي بعد انتهاء حكم إسماعيل بثلاث سنوات . فلا يمكن أن تصل الزيادة في تلك السنوات إلى أكثر من ثمانمائة ألف نفس

الأسرة الحاكمة . الخديو والأمراء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها في عهد خلفاء محمد علي ، بما أنجبوه هو وأبنائوه من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة في المجتمع ، واقتنوا القصور الفخمة واقتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة .

وقد عني محمد علي بنشئة أبنائه تنشئة صالحة ، فعلمهم في المدارس وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتمام علومهم ، وعنى على الأخص بأن ينالوا حظاً وفيراً من النشأة الحربية ، فحق الحق أنه لم يقصر في تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهام الكبيرة .

ولكن خلفاءه قصروا في الاندماج في الشعب والاعتزاز بالانتساب إليه ، فمع أن محمد علي هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلاً ما كانوا يتخاطبون بها . وكانت التركية هي لغة التخاطب والتفاهم في بيوتهم ، وقد عتوا بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخي علاقة الكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة أعضائهم القومية وخيرية . بل أقصى بعضهم إلى نشر الميعة خارج قطر مصرى سواء في لاستانة

(٣) عصر محمد علي ص ٦٠١ من الطبعة الأولى و ٤٩٩ من الطبعة الثانية

(٤) إحصاء مالك كرون في كتابه (مصر كما هي) ص ٢١

وأوروبا . واعتبارهم غرباء عن الشعب .

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العلوي ، وهي التنافس ونحاسد بينهم ، مما أدى في بعض المواطن إلى بعض تبادل وعداء شديد ، ولو ساد الودق ونصحاء بين أفراد البيت المالكة وصرفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لثابت على أيديهم أعظم الثروات .

ويرجع هذا العداء إلى أن من يتولى الحكم كان ينظر بعين البغض وسوء الظن إلى باقي الأمراء ، ويخشى منهم على مركزه ، فيبغض له الخوف أن يتق شرهم بوسائل الإيذاء والمخدون ، فحاس الأول كان معروفاً عنه كرهه لأفراد أسرته من أهله وعاهه وأبناء عمومته ، وكان يمقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحتى على عمته الأميرة نازلي هانم حتى قيل أنه شرع في قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الابتانة ، وقيل إنها هي التي حرضت المملوكين اللذين قتلاه في قصره بينما كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طبيته تحول دون تفكيره في إيذاء الأمراء من آل بيته ، فلم يزل أحداً منهم سوء أو أدى على يده ، ولكن إسماعيل كان على العكس بسوء الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم وعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالإسكندرية ، فلم يحضر بشيخ جنازته ، ولا حتى بأن يؤدي له في موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أي مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفي الوقت الذي سير به إلى جده كان هو يقم الأفراح في القاهرة إيذاناً باعنته عرش مصر .

وعده إسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستفيض ، وله حوادث يتناقلها الناس ، فإسماعيل ومصطفى فاضل على أنها أشرار وأبوهما البطل إبراهيم باشا ولكنها من والدتين مختلفتين ، وقد ولد في يومين متقاربين . وكان هما أخ ثالث أكبر منها سناً وهو أحمد رعت الذي آلت إليه ولاية العهد في عهد سعيد باشا ، لكنه غرق في سعادة كفر الزيات لشهرة فصار إسماعيل ولياً للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد ، وبذل ما في وسعه لشراء أملاكه في مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسمى جهده أيضاً في حرمانه ولاية العهد التي كانت له بحكم نظام الثورات القديم ونجح في مساهم ، فاشترى أملاكه ، وغير نظام الوراثة وجعلها في نسله .

وكذلك اشترى أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسجدا وسدنتها الاستانة وأوروبا ولشنت العداوة بينهما طوال عهد إسماعيل .

علماء الأزهر

لم يكن لعلماء الأزهر شأن كبير في تطور الأحوال العامة سيامية كانت أو اجتماعية ، ولقد بدأ في سق من كلام كيف صنعت مكنتهم عما كانوا عليه في عهد لجنة لمرسية وأوائل عصر محمد علي (عصر محمد علي ص ٦٠٦ الطبعة الأولى) ، ويلوح لنا أن الأزهر ومن يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا في عصر إسماعيل شيئاً من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومترلة سامية في الهيئة الاجتماعية ، فخص بالذكر منهم الشيخ محمد العباسي المهدي الذي كان من أنفاذ العلماء في ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١ م) ، وعلى يده بدأ إصلاح الأزهر ، وفي عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ح ١ ص ٢٧٩ الطبعة الأولى) ، وكان إليه المرجع في تعيين القضاة الشرعيين وفي كل ما ترقه الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، وتال عند الخديو إسماعيل احتراماً كبيراً ومترلة عطى ، وقلة سنة ١٨٧٢ خلاوة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس الخصوصي العالي (١) (مجلس الوزراء في ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أي أنه صار من وزارة الدولة ، وهي ميزة لم ينلها العلماء من بعد .

وظل الأزهر كما كان المعين الذي استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء في ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم في الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم بمد المدارس والوظائف والقضاء والهاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدل على حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه .

ولما جاء السيد جمال الدين الأحماني مصر سنة ١٨٧١ وجد في تلاميذ الأزهر وطائفة من المستبين إليه البيئة الصالحة التي بث فيها نعالجه وأفكاره ، فنفخ في الأزهر روح النهضة وغرس

فيه مبادئ التقدم الفكرى والعلمى ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التى حمل لواءها فيما بعد الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، فاتجه السيد جمال الدين إلى الأزهر فى سنة ثمة بجه الحرة دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك أن شيخ محمد عبده إمام هذه النهضة فى ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام ، فالتخصصات الكبيرة التى نشأت فى الأزهر قد أسبقت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة فى ذلك العصر احتفاظ علماء بكرامتهم بحبال ولاية الأمور ، واستمسكهم بالتقوى والتعفف والتزاهة ، وابتناءهم عن الرقى للحكام ، مما رفع من منزلتهم وجعل لهم فى نفوس الخاصة والعامة مكاناً عظيماً .

الموظفون

ارتق مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس فى عهد محمد على وخلفائه .

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلمة ، وهى أن معظم الموظفين (وحيث لا يشمل الجميع) لم يضعوا نصب أعينهم الإخلاص فى أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الأهلىين ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساساً لأعمالهم لسعد الشعب فى عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الأرزاء التى كان يتوه بها ، ولكن الموظفين كانوا فى الغالب يتحذون الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكام ، وقلمنا كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهلىين ، بل أهملت هذه الناحية إهمالاً جسيماً ، حتى لم يكن للأهلىين حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين .

الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القوة فى تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح فى عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما

فى عهد سعيد . وظلت السخرة سائدة فى ذلك العهد . ولم تكن قاصرة على المنافع والأعمال عامة بل كانت تستعده لاستصلاح أطيان الخديو وأعيان الحكام . وبقيت المظالم يروج بس تحت نيرها . وقاعدة الحكم فى معاملة الفلاحين هى القهر والإرهاق ، وكان الصرب يتكبرون عادة مألوفة فى جباية الضرائب أو لانتصاص من يخالفون الأوامر أو يستهدفون غضب الحكام لأى سب . ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف ويصفان مظلوم . ولا رقابة على الحكم من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الأهلىين إرهاب آخر من ناحية الأجانب من المرابين وغيرهم . إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والأهلىين عامة إلى أقصى درجات الاستغلال ، حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكبلوهم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه ، بل كانت تقاسم الأجانب إرهابه واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح فى هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش حياة الكد والكدر ويقع بأقل الحاحات والنفقات .

الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الأهلىين ، فقد اقتنوا الأطيان والضياح واستصلحوا أطيانهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق النزع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الرى ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعميد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطيانهم وأملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة حاجتهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتلفون إلى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفى كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما إلى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يمتطون بعصيتهم العائلية ومراكزهم لأجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم ، وأهم على كثير منهم بالألقاب والرتب - وكانت نادرة فى ذلك العصر - وأسند الماصب الإدارية والقضائية إلى مئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (الهاكم) الابتدائية والاعتنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصوراً على طبقهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على

حفظ من العلم والذكاء الفطري وسلامة المنطق .

وكان الأعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويمى الأخلاق ، فيهم مروءة ووفاء .
وشهامة وسماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيراً ممن خلفوهم في
نمصر الحديث .

• • •

اشتمال السابـع عشر

شخصية الحديو إسماعيل والحكم على عصره

في شخصية إسماعيل اجتمع الجانب الحسن إلى الجانب السيئ ، وظهرت آثار جانبين
معا في أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاماً التي تولى فيها حكم مصر .
إن أخلاق إسماعيل هي العامل الأول في شخصيته ، فدراسة أخلاقه تعطينا عنه صورة
عامة .

لقد كان بلا مراء آية في الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومعباء العزيمة .
وعلى الهمة ، وكان شجاعاً ، لا يعرف الجبن والإحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة .
أما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه
أوحادته من الأصدقاء والأعداء على السواء .
كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطر تشبه البرق الخاطف ،
وكان قوى الذاكرة يدهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث
الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضي السنين على وقوعها .

وتبدو تلك قوة إرادته ومضاء عزيمته من الهمة التي كان يتخذ بها مشاريعه فلم يكن يعرف
التردد والإحجام وإذا أراد أن يتجز عملاً لا تقف في سبيله عقبة إلا ذلها ، أما شجاعته
فحبك أن تبيينها من السياسة التي رجمها لنفسه في السنوات الأخيرة من حكمه ، حين أدرك
سوء نية الدول الأوروبية واعترم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من إصرار تلك الدول على أن
يكون لها وزيران أجنبيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيت كيف وقف إسماعيل موقف
المعارضة واتنع حيالها خطة المقاومة ، وهي سياسة تفتضى حظاً كبيراً من الشجاعة
والاستخفاف بالمخاطر ، وفي سبيل هذه المقاومة غامر بعرضه ، وضحي به عملاً ، وقبيل من
الملوك من يضحون بعروشهم في سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية .
وكان إسماعيل بلا نزاع محباً لبلاده ، راغباً في تقدمها ، عاملاً على أن يسير بها في مصار

خضيرة والعمران . ساعياً في توسيع ملكها وإعلاء شأنها كما بينا ذلك في فصول الكتاب .
فاندكاه . وقوة الإرادة . والشجاعة والإقدام ، والرغبة في إعلاء شأن مصر . هذه هي
نخسات التي تمتاز بها شخصية إسماعيل .

ظهرت نتائج هذه الصفات في مختلف الأعمال التي تمت على يده ، فقد سعى ووفق في
الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، حتى يصل بمصر إلى الاستقلال
التمام . فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لعظمة مصر ورفعة شأنها .

ونعته همة إلى توسيع أملاك مصر في إفريقيا ، فأكمل فتح السودان ووصل بمحدود
مصر إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندي ، أي إلى حدودها الطبيعية ، وبدل في هذا
السير أقصى ما لديه من حزيمة وقوة ، وتلك لعمري صفحة مجيدة من صحائف إسماعيل ،
تزين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القومي .

وعنى بقوة البلاد الحرية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية العالية وتسلح الجبد
بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الصخنة .

ووجه أيضاً همة إلى إنباض البحرية المصرية حرية كانت لوتجارية ، فرغ علم مصر على
مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والأقيانوس الهندي .

وله على العلم والأدب آباد بيضاء بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجديده
عهد البعثات ، لخدمة الحقوق ، ومدرسة للمهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ،
والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصري ،
ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التي
ظهرت في عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر ، هي من آثاره الخالدة
كما نراه مفصلاً في الفصل التاسع .

وأعمال العمران التي تمت على يده ، كفتح الزرع ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة
القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأقطان
الريعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البرقية ومصالحة البريد ، وتعمير
المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها .

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال المجيدة في فصول هذا الكتاب . قفها بيان لما
ذكرناه . وتفصيل لما أجملناه .

كل هذه مآثر عادت على البلاد بأخير العمم . وإن ننس لا ننس آخر صفحة ختم بها
حياته السياسية . إذ قاوه مطامع الاستعمارية التي بدت من الدولتين الانجليزية والفرنسية . ولو
أنه أثر الإذعان والاستسلام حق على عرشه يتمتع بهذا الملك العريق . ولكنه إني على الدول
طلانها . وأصر على أن تكون الوزارة خاضعة للمصريين . واستجاب إلى مطالب الأحرار .
وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبي ، وأقر مبدأ مسئولية
حررة أمام مجلس شورى النواب .

ولاشك أن موقفه في هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ، ومناصرة للحركة
القومية ، وفي هذا السيل استهدف لعصب الدول الأجنبية حتى فقد العرش والتاج ، فهو من
هذه الناحية ضحية كبرى في سبيل الاستقلال والدستور .

والإقدام على هذه التضحية العالية ، وما أعقبها من النقي والتشريد والحرمان ، عمل
جليل يزين تاريخ إسماعيل ،

فالصفحة التي ختم بها إسماعيل حياته السياسية جديرة بأن تسجل في صحائف الحركة
القومية بالفخر والإعجاب .

وإذ ذكرنا الحسانات ، فمن الواجب علينا أن نتقل إلى الأخطاء والسيئات لثدي واجبنا
نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسانات التي ذكرناها ، يوجد الجانب السيئ من
شخصية إسماعيل ، وهو ينسفه ، وإسراعه ، وعدم تقديره العواقب ، وضخه أمام الملقات
والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التبذير في أموال الخزانة العامة ، فلم تكفه
الملايين التي كان يجنيها من الضرائب ، بل عمد إلى البيوت المالية والمراييل الأجانب يستدين
منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى أن هذه القروض هي الوسيلة التي تذرعت بها الدول
للتدخل في شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها .

صحيح أن هذه القروض لو استندتها دولة أوروبية لما كانت في نظر الدول موعداً للتدخل
في شؤونها ، والعبث باستقلالها ، وإنما كان تدخل الدول في شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً
منه تحقيق أطماع استعمارية قديمة . ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضي إدراك
هذه المفاسد ، وتعرف هاتيك المطامع . والابتعاد عن شرها ، بدلاً من الوقوع في حبالها ،
وليس من شك في أن الديون هي من الوسائل المعالة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الأمم
الشرقية ، ولم يكن إسماعيل في حاجة إلى من يصهر بمطامع إنجلترا والدول الأوروبية في مصر ،

١٠- تاريخ محمد علي وإبراهيم صفحة ناضقة يتطلع المختار إلى وضع يدها على البلاد وما وقفها في وجه فتوحات إبراهيم وتآمرها بمصر في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ بعيد عن ذاكرة إسماعيل .
١١- يمكن بقصه الاعتبار بالحوادث السياسية . لأن ما لفته بمصر في عهد أبيه وحده كان حديراً .
١٢- يمنع حبه . ويصبره بالخطر الذي يتهدد مصر من ناحية التدخل الأوروبي .

لكن إسماعيل لم يقطع لعواقب التدخل ، لأن ثقة حياً كبيراً في سياسته عامة ، وهو ركونه تشديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية . واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لأحد لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه في القروض الخارجية فقد كان حسن ظنه بالأجانب لا يحس حساباً لليوم الذي يتقلبون عليه ، وتتحول تلك القروض أداة للتدخل الأجنبي ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعايا الدول الاستعمارية بمهمات خطيرة من شؤون الدولة ، وأطلعهم على أسرارها ، ومكّن لهم من مراقبتها ، ففي عهده تعددت البيوت المالكة والشركات الأجنبية التي تغفلت في البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التي كانت الحكمة تقتضي إبعادهم عنها ، كتميين السمر صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي حاكماً لمديرية غط الاستواء ، والكولونيل غردون باشا حاكماً لها من بعده ، ثم حاكماً عاماً للسودان ، والمسيو مترنجير محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرق السودان ، والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصري ، والأميرال ماكيلوب مديراً للبحرية والقنارات ، والمسير موديس وكبلاً لها ، والمسيو فردريكو مديراً لوابورات البوطة الحديدية ، والمسير كلبار مديراً للبريد ثم للحمارك ، وعلم جراً ، كما أنه أسند الكثير من المناصب العالية في دوائره وأملاكه وبطاقته إلى موظفين من الإفرنج .

كل هذه التعيينات ترجع إلى إصرار إسماعيل في ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك بقلة ضعف كبير في سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد علي

لقد تولى إسماعيل الحكم والطريق أمامه معبد بما قام به محمد علي وإبراهيم من جلائل الأعمال ، فكان مطلوباً منه أن يكمل البناء الذي شاده جده وآبؤه ، ويحفظ باستقلال الدولة حتى ألقت المقادير زمامها إليه ، ولم يكن ينبغي من ذهنه أن محمد علي كان ينجس على مصر من التدخل الأجنبي ، فلم يجد يده إلى الاستدانة من الخارج ، ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بالمناصب الخطيرة أو يمكن لهم في البلاد ، وبلغ به بعد نظره أن رفض تحويل شركة انجليزية امتياز مد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس ، لكبلاً

تكون ذريعة للتدخل الأوروبي في شؤون مصر .

والطريق إذن كانت مرسومة أمام الخديو إسماعيل ، ولم يكن مطلوباً منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم وال عمران معتمداً على موارد الخزنة العامة . وهي موارد تكفي للقيام بتلك الأعمال لمن يحسن تدبير شؤونها . ولكنه تكب سيل أبيه وحده ، وتورط في القروض الخارجية دون حاجة إليها . ومن غير أن يهكر في طريقة إنفاقها أو إيفاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد ، معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة في الإعسار كما رأيت مفصلاً في الفصل الحادي عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الأجنبية حقوقاً ومزايا تشل سلطان الحكومة ، وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر .

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة ، من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تعيين لجنة تحقيق أوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أحيين في الوزارة المصرية لمسا حق الفيتو ، أي وقف كل عمل تشريعي أو تنفيذي للحكومة ، ولا شك أن هذه الأحداث كما قلنا في مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذي نالته مصر بمجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد علي ، فهذه الحالة الخفزة التي وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة إسماعيل المالية .

ولا نكران أنه سعى في السنوات الأخيرة من حكمه في أن يتخلص من هذه الوصاية التي اتخذت شكلاً مهيئاً من التدخل الفعلي في شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغفل النفوذ الأجنبي السياسي والمالي في مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره .

فاذا نظرنا إلى الأمور في جوهرها وحقائقها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت في عهد إسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه في عهد محمد علي ، ولئن كان إسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقاً زادت نظرياً من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت في عصر محمد علي أكثر استقلالاً مما صارت إليه في عهد إسماعيل . وحسبك دليلاً على ذلك أن إسماعيل باشا هو العاهل الوحيد من ولادة الأسرة المحمدية العلوية الذي خلع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يخفى أن خلع الخديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهادئة لاستقلال مصر ، لأنه تدخل مهيئ في سيادتها الداخلية ، ومن تصارييف القدر أن يقع هذا التدخل ضد الخديو الذي نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال .

ويرجع ذلك إلى الضعف الذى أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتضعف قوتها الحربية والمعنوية ، فسهل على الدول أن تتدخل فى شؤونها وتعتب باستقلالها . ولا شك فى أن الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر فى عهد محمد على وحالتها فى عهد إسماعيل .
فى عهد محمد على لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للأجانب ، ولا رقابة منهم على مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة ، ولا حاكم محتلة غالبية القضاء فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تهرت فى عهد إسماعيل ، وهى قيود شلت سيادة الحكومة الأهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلى ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر عهد إسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتعرض لأذى الارتباك المالى والرقابة الأوروبية إلى أن انقلبت الرقابة احتلالاً إنجليزياً عسكرياً ، وهو الاحتلال الذى تعانته إلى اليوم (سنة ١٩٣٢) .

والخلاصة أن عصر إسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اخطت به أخطاء وأغلاط أقصت إلى تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى .
ولو خلعت شخصية إسماعيل من عيوبها لجعل من مصر باباً أخرى ، ولصارت على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا .
ولكن هكذا شاء جد مصر العائر أن تتلاحق الأخطاء وتختلط السببات بالحسنات فى تاريخ إسماعيل ، فاغتنمت الدول الاستعمارية الفرصة فى أغلاطه ، والضعف الذى انتاب البلاد على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلاً إلى تحقيق أطامعها فى أرض الكنانة ، والضعف فى كل عصر آفة الأمم ، ومضبعة لحقوقها ، والقوة هى سباج حريتها واستقلالها ، وقد بدأ طمع الأتقياء فى الضعفاء ، سنة الله فى خلقه ، ولن نجد لسنة الله تبديلاً .

• • •

وثائق تاريخية

وثيقة رقم ١

مذكرة شريف باشا إلى الدول

من امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ح ١ ص ١٢٢ الطبعة الأولى)
« فأدت الأنباء الأخيرة الواردة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استوفى نهائياً على منطقة (مروي) الواقعة على نهر السومرس (نيل فكتوريا) ، وأن الجيود المصرية أسسوا محطة فى (ماستدى) عاصمة (أونيدرو) ، وأحلد الأهلون إلى الطاعة والسكينة . وأرسل تحرون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة عسكرية فى (أورندجانى) وأجرى على شاطئه بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات (ريبون) .

« وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل (مقانقو) على شاطئ بحيرة ألبرت ، حيث يصب نهر السومرس فى البحيرة ، ووصل بين مقانقو (الدفلاى ^(١)) الواقعة على النيل الأبيض حيث وصلت السفن الحديدية نصيباً إحدى البواخر النيلية .
« وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر .
« وفتحت البحيرات وروافدها ونهر السومرس للملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التى يقوم بها غردون باشا .

« وإلى لسعيد إذ أعلن نتيجة هذه الحملة التى كللت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيه وما أظهروه من الهمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقاً للغاية التى قصد إليها الحديو .
« وهى نشر لواء الحضارة وإحياء التجارة والزراعة فى تلك البلاد » .

(١) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب . (الطبعة الأولى)

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

(انظر ج ٢ ص ٧٨ الطبعة الأولى)

في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ، (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦) أمر عالي إلى سعادة
راغب باشا (رئيس مجلس شورى النواب) ، منطوقه :

« حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعتها ومخانتها الجلية في الممالك للتمتددة ، كان
أولى تشكيل مجلس شورى بمصر ، تنتخب أعضائه من الأهالي ، فالآن أشكر الله تعالى ، على
أن عاينت من أهالي مملكتنا ، من الأهلية والاستعداد - ما يزيد حصول هذا الأمل ،
مصممتنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس الخصوصي برياضتنا ،
وصارت المداولة بمحضر أربابه لدينا في تنظيم لائحة كيفية تأسيسه ، وانتخاب أعضائه ، وصار
إعمالها حسب ما هو موضح أدناه ، تحتوي على ثمانية عشر تبناً ، وقد عيناكم برياسة ذلك
المجلس ، وصدر أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لإجري مقتضاه ، كما قد صدر أمرنا
أيضاً عنها ، إلى مفتش عموم الأقاليم ، لنشرها إلى أهالي الأقاليم لأجل انتخاب الأعضاء
موجبها ، وأصدرنا هذا لكم لمعلوماتكم بذلك ، وانتخاب ما يؤم لكم من الكتاب ،
واستحضار الدفاتر والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بممرتكم وما الفصد من هذا
إلا التشاور ، والتعاون على توسيع هاربة ومدنية الوطن ، والاحتطاف من ثمار مآثر انضمام
الآراء في الأمور النافعة ، فسنأل الله ، أن يوفقنا في كل الأمور . »

البند الأول : تأسيس هذا المجلس متى على المداولة في المنافع الداخلية ، واشعورات التي
تراها الحكومة ، أنها من خصائص المجلس . ليصير المذاكرة ، وإعطاء الرأي عنها ، وعرض
جميع ذلك للحصرة الخديوية

البند الثاني : يجوز انتخاب من بلغ عمره ، خمسة وعشرين سنة ، وما فوق ذلك ،
بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والكمال ، وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة
بأنه من الأهالي التابعين لها ، ومن أولاد الوطن .

البند الثالث : يحرم من صلاحية هذا الانتخاب ، الأشخاص الذين يحكم على أموالهم

وأموالهم . بأحكام لا تفس . ويعتد به حقوق معبر . لا بد بحديث من حقوق
بني حرمهم . وبقيت مصر ، محجور . ولأشخاص من غير أهالي مصر عن حقوقهم
لاشعب سنة . ولأشخاص من غير مصر بحارهم . بغير . مصر حكمه

البند الرابع : إن لأشخاص من غير مصر . بغير . لا يكون من غير . حكمه
على أموالهم وأموالهم بأحكام لا تفس . وتعنتت بها حقوق للغير إلا إذا أعيدت تلك
حقوق إليهم ، وألا يكون سبق محاربتهم بالمليان . والطرده حكمه . وألا يكونوا من المدحجين .
سلك العسكرية تحت سلاح

البند الخامس : يستخدمون في الخدمات الميرية ، والمستخدمون في الجهات الخروجة عن
الميرى سوى كانوا من العمد . ونوجوه . وغيرهم ، وكذا الذين سلك العسكرية . سوى
كانوا تحت السلاح ، أو إمدادين - لا يجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من
رفضوا من المستخدمين بلاجنحة ، حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم في الإمدادين فيجوز
الانتخاب منهم ، إن كانوا حائزين الأوصاف المعتبرة المذكورة .

البند السادس : إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم ، يلزم أن يكون على حسب التعداد
فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم ، من أقسام المديرية بحسب كبر القسم ،
وصغره ، ويصير انتخاب ثلاثة في مصر ، واثنين في الإسكندرية .

البند السابع : حيث أن كل بلد ، عليه مشايخ معينون ، برعة الأهالي ، فالطع هم
المنخبون ، من طرف أهالي ذلك البلد ، والنايئون عنهم لانتخاب العضو ، المطلوب انتخابه
في القسم ، إذا كان تلك المشايخ ، حائزين الأوصاف المعتبرة المذكورة ، فهؤلاء المشايخ
يحضرون المديرية ويكتب كل أحد منهم ، اسم من يتخيه في القسم ، في ورقة مخصوصة ،
وبضعها مقفولة بالمستدوق بعد لقسمه بالمديرية .

البند الثامن : بعد ما يتم وضع الأوراق بالصناديق تفتح على يد المدير ، والوكيل ، وناظر
قام الدعاوى ، وقاضى المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء ، متفقة على انتخاب واحد في
القسم فيصير هو نائب عن القسم ، وإن تساوت الآراء في انتخاب اثنين ، أو ثلاثة ، فيقرع
بينهم بحضورهم ونحو نصيب القرعة يصير نائباً عن القسم ، وفي كلا الحالتين يحدد من
المشايخ الحاضرين بمديرية في البلاد ورقة بأختامهم ، بما يستقر عليه الحال ، في سحب تلك
الورقة ، وأما الانتخاب في مصر ، والإسكندرية ، ودسند ، فبغير ما في الأقاليم .

جده . ، حيان تلك المدائن .

البند التاسع : يصير تجديد انتخاب الأعضاء . في كل ثلاث سنين . حسب ما هو موصفاً في بند السابع

البند العاشر : أعضاء المجلس لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً .

البند الحادى عشر : لا يعقد المجلس ، إذا غاب من أعضاء أكثر من الثلث ، وإن كان أحد الأعضاء ، له حذر ضرورى - ويلزم عرض عذره . على رئيس المجلس قبل انعقاده شهر . وبـ قبل عذره ، دعس فيها ، وإلا فإن لم يحضر بعد إعلانه ، عدم قول عذره - يصير انتخاب غيره بدلاً ، من قسمه حسب اللائحة .

البند الثانى عشر : لا يصح التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه .

البند الثالث عشر : يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم ، بمعرفة قومسيون فإن وجد مستكمل الشروط ، المعيرة المحررة - في البنود السابقة - يقبل وإلا فتلقى نيابته ، ويشتب غير من قسمه وجهته .

البند الرابع عشر : بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب ، للتخين بالقومسيون ويوجدون حازين الأوصاف المذكورة ، في البنود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ويعرض عنه إلى رئيس المجلس ، ومنه أيضاً إلى الأعتاب الخديوية ، ليعطى كل واحد منهم بيرلدى ، يتضمن كونه متخباً ، في ظرف ثلاثة سنين ، في شورى للنواب .

البند الخامس عشر : حيث من المعلوم ، أن كل مجلس من المجالس المائلة لهذا ، له صدور نظامه ، فبالطبع صدور نظامنامه هذا المجلس ستعطى له .

البند السادس عشر : إن عقد المجلس سيكون في هذا العلم ، في ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبة . وأما من السنين الآتية فيصير انعقاده في ١٥ كيك ، لغاية ١٥ أشتير .

البند السابع عشر : لولى الأمر جمع المجلس ، أو تأخيره ، أو تجديد مدته ، أو تبديل أعضائه . وانتخاب غيرهم في مدة معلومة حسب ما هو موضح بهذه اللائحة .

البند الثامن عشر : لا يجوز قبول عرضحالات من أحد ما بالمجلس .

اللائحة النظامية

حدود ونظامنامه مجلس شورى النواب

(الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦)

بند ١ : مجلس شورى يكون بمحروسة مصر

بند ٢ : مجلس الشورى وظيفته المداولة ، في المنافع الداخلية ، والعقود التي تراها الحكومة أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه ، وإعطاء الرأى عنها ، كما هو مذكور في بند في اللائحة الأساسية ، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى ، فيما يتعلق بالمنافع الداخلية ، يرسل من طرف الرئيس إلى المجلس الخصوصى ويجرى المذاكرة عنه بالأفلام ، والقومسيونات بمجلس الشورى ، حسبما يأتي بعده بما يتعلق بالعقوبات من بند ١٦ إلى بند ٢٠ وبند ٢٣ في هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها ، تنظر بمجلس الشورى أيضاً كما في بند ٢١ ، وبند ٢٢ ، وبأتمام المذاكرة ، وإعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

بند ٣ : رئيس مجلس شورى النواب ، ووكيله ، ينصبان من طرف الحضرة الخديوية . بند ٤ : افتتاح مجلس شورى النواب ، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية ، وتقرأ فيه مقالة ، فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية ، فقراءة المقالة بالنطق الخديوى أو من يتوكل في قرابته متعلق بالإرادة العلية ، وإن افتتحه الموكل ، فإما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ، ويقرأها الموكل بالافتتاح أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح ، وهو الذى يقرأها بموجب الأمر .

بند ٥ : بعد افتتاح مجلس شورى النواب وقراءة المقالة يكون لأربابه الحق ، في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين ، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبل الرسوم ، بحيث لا يقطع فيه شئ عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى

بند ٦ : إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية ، فقد تحرير جوابها من مجلس الشورى ، يجب تقديمه للأعتاب الكرام ، بواسطة رئيس مجلس الشورى . ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملايس الرسمية ، تصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء .

بند ٧ : حيث نقرر في بند ثمة ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ من اللائحة الأساسية ، الأوصاف

اللائحة ، في حق من حصل انتدابه لوظيفة العضوية ، ففي حال الانتخاب بالمديرية إذا كان يجوز له انتخاب النواب ، يميّن شخصاً من الغير ، حائز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضع بالنسبة الثالث عشر من اللائحة الأساسية ، يصير الإيضاح من المديرية ، إلى مفتش العموم عن كنيسته ومن صرحه بصير تعيين ذلك ، بالكشف الذي يرسل لرئيس مجلس الشورى ، بأسماء النواب الذي تعينوا . لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه

بند ٨ : من بعد افتتاح مجلس الشورى ، وقرية المقالة ، يصير تقسم المجلس إلى خمسة أقلام ، بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضاً ، ورؤساء الأقسام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضاً ، وفي الأقسام المذكورة يجري التفحص عن المنتخبين ، حسب الملون في بند ١٣ من اللائحة الأساسية . بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين الذين هم بقلم آخر ، وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور ، يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقسام الأخرى ، وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير إعطائهم إلى رئيس مجلس الشورى لعرضهم للحضرة الخديوية كما في بند ١٤ من اللائحة الأساسية .

بند ٩ : متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم رئيس مجلس شورى النواب ، أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ، ولا يتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة أولتنازع فيها ، متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كما أوضح في بند ١١ من اللائحة الأساسية .

بند ١٠ : ترتيب أفضل مجلس لشورى يكون بالمرء بحسب إياه رئيسه ، ويكون لذلك دفتر واضح ، بيان تلك الأشغال مادة مادة ، بغاية الاختصار ، وتواريخ ورودها ، والمخر التي وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة تباشر فيه عما يجري فيها

بند ١١ : من يؤمر من الدوات من طرف الحكومة بالمباحثة في شأن تصور من لتصورات ، المعروضة للمذكورة به بمجلس شورى النواب ، من طلب أن يتكلم لزم الإذن له بذلك ، ولا يقتضى برمه . لا انتظار للجنة حسب المقيّد بدفتر النوبة

بند ١٢ : مجلس شورى النواب ، له أن يجرح على الحضور بالشورى ، كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر من حضور . وذلك بإسطة ترتيب عقوبات ، على من لم يحضر مجلس شورى ولكن ليس قلم من الأقسام . بعض في رئيس مجلس الشورى قائم في كل يوم صباحاً ، بمن حسم من الأعضاء ومن يحضر

بند ١٣ : إذا كان عدد محسب الشورى . في يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه . بند ١١ في اللائحة الأساسية . لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه . وهكذا في كل يوم (متى تصح حال على حد دوحه) يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه بند ١٤ : إذا كان عقد مجلس الشورى ، في يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ من اللائحة الأساسية ، لكن نفس الأقسام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضاء ، فالقلم الذى يكون بهذه الصفة ، لا يصير تعطيله بل ينظر في الأشياء المحركة عليه .

بند ١٥ : الذى يأمر بافتتاح كل جلسة ، من جلسات مجلس الشورى النواب وقلمها هو الرئيس ، وتقتضى في آخر كل جلسة ، أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة افتتاح الجلسة التى تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، ويعلق الترتيب المذكور في محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب في الحال ، إلى كاتب الديوان الخديوى ، ويقتضى أن يجري الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية .

بند ١٦ : التصورات التى تراها الحكومة ، تنلى صورتها بمجلس شورى النواب ، بمعرفة من يندب لهذه الأمور من طرف الحكومة .

بند ١٧ : بعد قراءة التصورات المذكورة في بند ١٦ يصير طبعها وتوزيعها على الأقسام للنظر فيها بأوقاتها ، فتبحث فيها ، وتعين الأقسام من مجموعها ، قومسيون مركب من خمسة أعضاء ، يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الرأى عنهم ، بالصندوق سراً ، وبالقومسيون المذكور ، ينظر في تلك التصورات ، ويصدر القرار اللازم عنها

بند ١٨ : إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، في بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المدرجة ، بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة - تقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى ، إلى رئيس مجلس الشورى ، وهو يوصله إلى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ، ولا يجوز قول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير في شأنها من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجري ما يلزم له في المذاكرة . وأجلد الآراء حسب الوارد بنود هذه

اللائحة ، من بند ٢٠ إلى بند ٢٢

بند ١٩ : كل من أورد رأياً ، بخصوص مادة من المواد المدرجة بتلك التصورات ، ي ذكر في بند ١٨ من هذه اللائحة - كان له حق التكلم في هذا الخصوص ، بالقومسيون المختص بالطرف ذلك .

بند ٢٠ : متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، لزم أن يتلى بمجلس الشورى ، ويطلع ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل .

بند ٢١ : تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور في بند ٢٠ من هذه اللائحة في الوقت المعلن له ، في ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويقتضى افتتاح المذاكرة أولاً ، فيما يتعلق بصورة التصور المعروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قلم ، أو باب منها خاصة .
بند ٢٢ : من بعد أخذ الآراء ، عن كل مادة خاصة من المواد ، المركب فيها التصورات المذكورة - يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم .
بند ٢٣ : إذا توافى للقومسيون المختص ، بالنظر في إحدى التصورات المرسلة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك - تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقبل تلاوتها بمجلس الشورى ، تبث في ظرف للحكومة .

بند ٢٤ : المسائل اللازم للمداوله فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ، بحسب ما يستقر عليه الحال ، في آخر كل جلسة ، كما ذكر في بند ١٥ من هذه اللائحة - يلزم في الجلسة الثانية ، أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المداوله يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداوله فيها ، وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال في ذلك - يجرى العمل .
بند ٢٥ : المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع ترتيب أشغاله ، كما في بند ١٥ من هذه اللائحة - يلزم أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى في مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ . أو تأجيلها لوقت آخر ، أو نحو ذلك

بند ٢٦ : إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحد ، لزم أعمال القرعة المقتضية في تقديم أحدهم على الآخرين ، بمعرفة رئيس مجلس الشورى .

بند ٢٧ : في حال المكالمة بمجلس الشورى في مسألة ، لا يجوز افتتاح المكالمة في مسألة أخرى

بند ٢٨ : في حال المكالمة إذا تكلم أحد من الأعضاء فيها هو جازى التكلم من أحله لا يحصل حكم من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول .

بند ٢٩ : لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مسئلة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، ما لم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات أو لإعطاء الجواب في مرة . بناء على صلب عصاره وأما في القومسيونات التي تشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء

بند ٣٠ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا أن يتكلم إلا وهو في موضعه .

بند ٣١ : إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه - وجب الإصفي إليه (كذا في الأصل) .

بند ٣٢ : يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالصندوق في الجهر ، وبطريقة الأكثرية المطلقة .

بند ٣٣ : تفريغ صندوق الآراء ، يكون بمعرفة كاتب السر .

بند ٣٤ : لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما في بند ١١ من اللائحة الأساسية .

بند ٣٥ : يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منضمة للذكرات به فيجب الإصفي للعدد الأقل ، وأن تسمع الملحوظات الصادرة منهم .

بند ٣٦ : إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم وهو الأقل ، وأما الأكثر لم يعطوا رأياً في المادة المعروضة - لزم الرئيس أن يسأل باقي الأعضاء عن رأيهم .

بند ٣٧ : رئيس مجلس شورى النواب ، هو الذى يؤدي وظيفة الرئاسة عليه ، فقط بسبب أرقام مجلس الشورى عن رأيهم ، وليس له رأى مطلقاً . إلا في صورة انقسام الآراء .

بند ٣٨ : من صار عضواً في مجلس شورى النواب ، فلا يحق له أن يكون عضواً في مجلس شورى النواب ، ومن صار عضواً في مجلس شورى النواب ، فلا يحق له أن يكون عضواً في مجلس شورى النواب .

بند ٣٩ : من صار عضواً في مجلس شورى النواب ، فلا يحق له أن يكون عضواً في مجلس شورى النواب ، ومن صار عضواً في مجلس شورى النواب ، فلا يحق له أن يكون عضواً في مجلس شورى النواب .

بند ٤٠ : من صار عضواً في مجلس شورى النواب ، فلا يحق له أن يكون عضواً في مجلس شورى النواب ، ومن صار عضواً في مجلس شورى النواب ، فلا يحق له أن يكون عضواً في مجلس شورى النواب .

بند ٤٩ : إذا خرج المنكح من مسألة التفتش الكلام فيها ، وصدر إرجاعه إليه من قبل مسألة واحدة . ثم هم بالخروج عنها مرة ثانية - ثم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منه من الكلام في باقي الجلسة . بخصوص المسألة التي تكلام بصدها تفتش أن يحكم مجلس الشورى في هذا الأمر بالأغلبية .

بند ٥٠ : إذا اقتضى الحال التنبية ، على أحد من الأعضاء بالسكوت . كونه تكلم في غير محله . وقطع الكلام على غيره ، فينتفى أن لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة .

بند ٥١ : لا يسوغ لأحد بمجلس الشورى ، أن يصدر منه نسبة لأحد ، ولا إشارة بالإقرار ، أو بعبءه ، على قول أحدًا بمجلس الشورى .

بند ٥٢ : إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر محل بانتظام حال مجلس الشورى - ثم أن به عليه بالرجوع عن ذلك . بالإيم من طرف الرئيس . فإن أصر على ذلك ولم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بتقيد التنبية ، في ضمن المحضر الذي يتحرر ، بما يقع في مجلس الشورى بذلك اليوم ، وفي صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، أمحل بانتظام مجلس الشورى - ثم بمجلس الشورى ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذكرة ، بإخراجه من مجلس الشورى ، بمدة لا تفتش أن تزيد خمسة أيام فقط ، ولا بأس أن يأمر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التي يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها .

بند ٥٣ : في مدة افتتاح مجلس الشورى ، وفي الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الرجوع إلا أن كان (لا سمح الله) حصل من أحد منهم ، مادة قتل قتلًا ، لا يمد من أعضاء مجلس الشورى ، ويتعين بدله حسبًا في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

بند ٥٤ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة التي قاما بمجلس الشورى ، والمذاكرات التي حصلت فيها ، من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك فإن طبع ونشر بغير ترخيص - يرتب عليه الجزاء اللازم ، بقرار من قوسيين يتعين من القلم الذي هو من أعضاء .

بند ٥٥ : في مدة المصوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء ، ما يمنع لياقة وجوده ، عضوًا بمجلس الشورى . النواب ، فيها هو واضح في بند ٢ ، وبند ٣ . وبند ٥ . من اللائحة الأساسية يستقط حقه من العضوية ، ويتعين بدله ، كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

مجلس المجلس .

بند ٤٠ : أعضاء مجلس الشورى ، يحضرون إلى المجلس المشار عنه ، بملابس الحشمة

اللائحة . وحلوسهم فيه يكون سببة لأحد

بند ٤١ : لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى النواب ، أن يثيب بدون إذن يصدر إليه منه ، ويتحرر له مذكرة رخصة ، من طرف رئيس مجلس الشورى . ولا يجوز له أن يجرد تذكرة رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى . ما لم تفتش الضرورة الملزمة ، تحرير التذكرة على وجه المجاملة . وبعد تحريرها على هذه الكيفية يصدر إخبار مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك .

بند ٤٢ : المحاضر التي تتم لإثبات مجلس شورى النواب ، تكون منشئة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالأختصار .

بند ٤٣ : المحاضر المذكورة في بند ٤٢ تقيد بغير خصوص لذلك ، وتقرؤها كاتب السر في أول مجلس للشورى ، المنعقد من اليوم الذي على يومها ، ويوضع الرئيس أعضاء ، على ذات الدفتر في كل مرة .

بند ٤٤ : الأوامر التي تصدر من المحاضرة المصوية ، فيما يتعلق بأحد المخصوصيات المذكورة ، في بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، تلى بمجلس الشورى في الحال ويجرى العمل بمقتضاها .

بند ٤٥ : التنبية لإرجاع من يخرج عن ما يلحق ، بحسب الأصول ، إنما هو من وظائف الرئيس لا غير .

بند ٤٦ : إذا خرج المنكح في مادة من المواد من المسئلة للتفتش الكلام فيها - لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها ، ولا يجوز إلى الرئيس أن يأذن بالكلام ، فيما يتعلق بأسباب الرجوع إلى المسئلة للتفتش الكلام فيها .

بند ٤٧ : يؤذن بالكلام لمن يخرج عن الأصول ، وتنبه عليه بالرجوع إليها . فراجع وطلب الكلام فيعتذر ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، في غير الصورة المذكورة .

بند ٤٨ : إذا خرج المنكح عن الأصول مرتين ، في مسألة واحدة ، وطلب الكلام للاعتذار - يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى - عن لزوم منه من الكلام في بقية الجلسة ، فيما يتعلق بالمسألة ، ويعتفى أن يحكم مجلس الشورى ، في هذا الأمر بالأغلبية .

بند ٥٦ : في مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقل الامتنع من أحد من الأعضاء ، وفي أوقات تعطيله إذا أراد أحداً منهم أن يستق - لزم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وبوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالأقل وحينئذ يجرى المكانة لجهته ، لأجل تسمية خلفه ، كما في بند ١٣ من اللائحة الأساسية .

بند ٥٧ . رئيس مجلس شورى النواب ، هو المنوط بالضغط اللازم ، في أثناء الجلسات المعقودة . وفيما يتعلق بداحل المجلد لإقامة مجلس الشورى .

بند ٥٨ : إذا تراء لرئيس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس ائشاره في يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذي يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما في بند ١١ من اللائحة الأساسية - لا مانع من تأخير عقده في ذلك اليوم فقط ، ويعرض الرئيس للحضرة الحديوية بذلك في الحال .

بند ٥٩ : يرسل المقرر اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة .

بند ٦٠ : لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون والأشخاص المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بأمورية تختص بأشغال الشورى . وهذا يتبع اجراء لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الحديوية ، بتجوز دخول من يتصريح له بذلك ، بموجب التذاكر التي تعطى لهم حينئذ ، من طرف رئيس مجلس الشورى .

بند ٦١ : حيث ذكر في بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، في اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة في حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ، ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، ففي الانتخاب السابغ ، تقضى أن الذي يحصل انتخابهم للعضوية يكون لهم دارية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة في حقهم ، وفي الانتخاب الحادى عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة . علاوة على الأوصاف المنصوصة في شأنهم أيضاً .

• • •

مراجع البحث

نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحث فصول الكتاب

مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد وإسماعيل

- الحطط التوفيقية . للعلامة على باشا مبارك . في عشرين جزءاً . وقد تكلمنا عنها (ج ١ ص ٢٣٩ الطبعة الأولى) .

- «الوقائع المصرية» .

- مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Société Royale Geographique

- مجلة المجتمع العلمى المصرى Bulletin de l'Institut Egyptien

- مجلة مصر (1894-1897) Revue d'Egypte للمسبو جبار دوك Gaillardot

- مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes

وقد بينا في هوامش الكتاب الأعداد التي رجعنا إليها .

- التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنجية والقبطية - اللواء

المصرى محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م) .

- النتيجة المستحصنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد القللى وعبد أفندى نجيب

طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م) .

- مجموعة القوانين والقرارات .

- مجموعة الأوامر والقيودات بالسفترخانة المصرية (دار المحفوظات) .

- قاموس الإدارة والقضاء . لفيليب جلاذ في ستة أجزاء .

- كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لئورادنجيان أفندى تم طبعه سنة ١٩٠٣ في

أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

- الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠ .

Actes diplomatiques et firmans impériaux relatifs à l'Egypte

- مجموعات انشعافات - لدى غارنيس ل ٣٥ جزء

De Martens—Recueil general des Traites

- مجموعة مصادات أغلب المالك . للبارون دي تسام طمعة سنة ١٩٠١ في عشرة

أجزاء Recueil des traités de la Porte Ottomane-par De Tesla

- تاريخ القوة الملية نهائية . محمد بك لريد .

- تاريخ للسنة التركية . لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨ .

- مذكرات عراق باشا (كشف السار عن سر الأسرار) .

- حقائق الأخبار عن دولة البلاد . لإسماعيل باشا سوهك طبع سنة ١٣١٢ هـ في جزئين .

- الكافي ، لمجاهيل بك شاروهم طبع سنة ١٨٩٨ في أربعة أجزاء .

- البحر الزاخر في تاريخ الأقاليم والأواخر . محمود باشا فهمي طبع سنة ١٣١٢ هـ .

- كشف السار عن أسرار مصر - للمام أوليب ادوار طبع سنة ١٨٦٥

Les mystères de l'Egypte dévoilés — Mme Olympe Audaud

- مصر الخليلي - لا دون دي ليون طبع سنة ١٨٧٧

The Khedive's Egypt—Edwin de Leon

- تاريخ أوروبا السياسي من انتخاب مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ إلى انتهاء مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ . للمسيو ديبودور

١٨٧٨ . للمسيو ديبودور

Histoire diplomatique de l'Europe—Debidour

- دائرة المعارف الفرنسية الكبرى L'a Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بعهد عباس وسعيد

المراجع السابقة تم :

- مصر الحديثة - للمسيو مورو (طبعة سنة ١٨٦٤)

L'Egypte, Contemporaine—Merruau

- (وله) مصر تحت حكم سعيد باشا (جدة المالكين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

مراجع خاصة بمصر (أخبار مصر) و مصر

١٠١ . b : ١٨ ut

١٨٩٨ — Recueil des Traites de la Porte Ottomane-par De Tesla

١٨٩٨ — Recueil des Traites de la Porte Ottomane-par De Tesla

١٨٩٨ — Recueil des Traites de la Porte Ottomane-par De Tesla

١٨٩٨ — Recueil des Traites de la Porte Ottomane-par De Tesla

D'Algérie et des Colonies — VII (1858) et IX (1859)

- مصر وسوريا Egypte et Syrie للمسيو ديكان طبع سنة المذكورة بالة

شعبة

- رسائل عن مصر - ليارطلي سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧ .

Lettres sur l'Egypte, par Barthelemy Saint Hilaire

- رحلة سيد باشا في السودان المذكور بأنه باشا طبع سنة ١٨٥٨

Voyage de Mohamed Said Pacha dans ses provinces du Soudan — Abbaie

مراجع خاصة بمصر إسماعيل

المراجع السابقة تم :

- مصر كما هي Egypte as it is للمسيو ماك كون طبع سنة ١٨٧٧

- (وله) مصر تحت حكم إسماعيل Egypte under Ismail طبع سنة ١٨٨٩

- مصر وأوروبا L'Egypte et l'Europe للناسي الخطط فإن يلمس Benmelel Van

صنع في جزئين سنة ١٨٨٢

- رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جيلون دغلار

Lettres sur l'Egypte contemporaine, par Gillion-Danglar

شعبة المصرية L'Egypte contemporaine للمسيو دي لريبييه

- مصر تحت حكم سعيد باشا (جدة المالكين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

- المركز الدولي لمصر والسودان

Situation internationale de l'Egypte et du Soudan

مسيو كوشري Cochery طبع سنة ١٩٠٣

- أفكار عن عهد الميراث المنشورة في جرش مصر
Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d'Egypte
مستخرج من Gobelin ص ١٨٦٨
- مصر، مؤتمر برلين، Congress de l'Egypte et le Congrès des Colonies
١٨٧٨
- مصر صفح ١٨٤٠ - ١٨٤١
L'Egypte d'apres les traites de 1840 - 1841
للسير برديانو Bordenano طبع سنة ١٨٦٩
- مصر وثوكيا للسير Guy Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على الرسالة السابقة).
- مصر وثوكيا للسير Trevisani طبع سنة ١٨٦٩.
- المطبوع والسلطان. للسير جيمون Guillaume طبع سنة ١٨٧٠.
- الخلاف بين مصر وثوكيا Turco-Egyptien Le differend Leury
طبع سنة ١٨٦٩.
- خديو مصر. للسير جيمون Guillaume طبع سنة ١٨٩٦.
- كلمات رد Edouard Quelques mois de reponse للسير ادوارد
- كلمات عن مصر - المطبوع والفلاح
Quelques mois sur l'Egypte Contemporaine
لأنفريد ميلاج Mayraques طبع سنة ١٨٦٩
- مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧
L'Egypte a l'Exposition universelle de 1867
نسبوا شارل أدمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧
- مصر وثوكيا للسير فريديان دلسن طبع سنة ١٨٦٩
الروجرية احسان Le Progres Egyptien مجلة أسبوعية كيت تصدر - إنكليزية
(سنة ١٨٦٨ - ١٨٧٠) مطبوعة سيادة إسماعيل
- مصر، مطبوعة الحديثة L'Egypte moderne طبع سنة ١٨٦٩

- La Question égyptienne et le droit international
سنة المصيرية والقانون الدولي
De Mariens طبع سنة ١٨٨٢
لدي ماريين
زوبا ومصر للسير نوتوفيتش Notovitch طبع سنة ١٨٩٨.
- الكلاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية).
Blue Book الكلاب الأزرق الإنجليزي
- خديويون وباشوات Khedives and Pachas Moberli Bell
طبع سنة ١٨٨٤.
- مصر مرحلة فرحة L'Egypte à petites journées للسير رونيه Rhoné
طبع سنة ١٨٧٧.
- مصر الأخيرة La dernière Egypte للسير ليك Lepic طبع سنة ١٨٨٤
L'Egypte et ses Progres sous ismail Pacha
- مصر ويقلها في عهد إسماعيل
Roncheli طبع سنة ١٨٧٧
- مصر وإسماعيل باشا لساكوي وأوتريون Otrebon طبع سنة ١٨٦٥.
- التأليف عن مصر والسودان الأخير إبراهيم حلي The literature of Egypt
and the Sudan في جزئين. وفيه بيان للثقلات التي ظهرت من مصر منذ المصور
القديمة إلى سنة ١٨٨٥ وله ملحق لعامية سنة ١٨٨٧.
- سياحة السلطان عبد العزيز في مصر
Voyage de Sultan Abdol-Aziz de Stamboul au Caire
للسير جاردي Gardey طبع سنة ١٨٦٥
- معلومات جغرافية Notices géographiques للملاحة قنري باشا (عن مصر ولبنان)
ون بنها (طبع سنة ١٨٦٩)
الخطباء في مصر England in Egypt طبع سنة ١٨٩٢
- مصر الحديثة Modern Egypt لثورن كورنر طبع في جزئين سنة ١٩٠٨
مصر Egypt للثورن ماثورني Malet طبع سنة ١٨٨٣
- الخدمة الإحتجاجية في مصر Egypt in Socialism لسانلي لين بول Lane Poole
طبع سنة ١٨٨٤

نسخ الكتاب السابق . وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب اللدني في دستوراه المصري) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م)

دين مصر مدد Guide general d'Egypte - Ff Levermay . طبع سنة ١٨٧٠ .

- إحصاء عام مصر من سنة ١٨٧٢ - ١٨٧٧ de statistique general
لايتشي بك Amici . طبع سنة ١٨٧٩ في جرائد .
٢١٩٨٩ - مصر القديمة والحديثة وتعدادها الأخير

L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement
لايتشي بك Amici طبع سنة ١٨٨٤ .

- الإحصاء الثوري العام الذي تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠
تجربة حكومية أنشأت في مصر Un essai de Gouvernement europeen en Egypte
للسير جابريل شارلم Gabriel Charmer رسالة مأخوذة من مجلة المائين (١٥ أغسطس وأول سبتمبر ١٩٧٩) .

- (وله) خمسة أشهر في القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠
- تاريخ الصحافة . للنيكوليت فيليب طرازى طبع سنة ١٩١٣ في جرائد .

- إسماعيل باشا خديو مصر . للسير رافيس Ravaisse طبع سنة ١٨٩٩ .

- حياة البلاط في مصر Court life in Egypt للسير بتر Butler طبع سنة ١٨٨٧ .

- شريف باشا . للسير سانتيردي بروف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧ .

- نوبار باشا . نسيم هولسكي Holyski طبع سنة ١٨٨٥ .

- نوبار باشا . نسيم برتران

- اجنار ومصر . لسمير ديسي Dicey طبع سنة ١٨٨١

- حراوية مصر . لأين باشا فكري طبع سنة ١٢٩٩ هـ .

- تقرير اللورد هورين عن مصر سنة ١٨٨٢ .

- شتورن سياسية عن مصر Choses politiques d'Egypte لبييريس بك Borelli
طبع سنة ١٨٩٥ .

- مصر تحت حكم إسماعيل السير مورو Merreau (مئة المائين عدد

و سمير سنة ١٨٧٢ .

عن كثر حرب حسن مصري

• - الجزيرة العسكرية

- مصر للمصريين لسلهم القاش طبع سنة ١٨٨٤ في تسمية أنباء (واقص منها الجرائد
ش و شفت)

- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ - ١٩١٠ .

تغرب الأستاذين عبد الحميد الباقى وعبد بدران من الأصل الإنجليزي
Egypt's Ruin لبتودر رودستين Rotstein طبع سنة ١٩١٠ .

- تاريخ مصر في عهد الخديو إسماعيل باشا (١٨٦٢ - ١٨٧٩) .
للإيس بك الأيوبي طبع سنة ١٩٢٣ في جرائد .

- التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر . للسير ويلفرد سكارون بلنت Blunt
Secret history of the English occupation of Egypt

طبع سنة ١٩٠٧ وعُرفت حادثة البلاخة للأستاذ عبد القادر حمودة

- صور مصرية Croquis egyptiens لشرنكي Chonsky طبع سنة ١٨٨٧ .

- خواطر في السياحة Impressions de voyage طبع سنة ١٨٨٢ .

لدام في شيلد Child Lee Mps طبع سنة ١٨٨٢ .

- (وطا) شاة في القاهرة القديمة والحديثة للسير روبريه Rhoné

- نظرة في حالة القاهرة الحديثة والحديثة للسير روبريه Rhoné

Coup d'oeil sur l'etat present du Caire ancien et moderne

- أنباء كمار موقظ الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩١ هـ (١٨٦١ -

١٨٨٥) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب رقم ١٥٥٤ تاريخ .

- إحصاء مصر Statistique de l'Egypte لسمير ديقي بك De Regny مدير إدارة

إحصاء (السنة الأولى) ١٨٧٠ - (السنة الثانية) ١٨٧١ - (السنة الثالثة) ١٨٧٢ .

- إحصاء مصر سنة ١٨٧٢ Statistique de l'Egypte ١٨٧٢ . أصدرته وزارة الداخلية

بالتربية وقد أُنشئت إليه في العاشر أحيانا باسم ريتي بك لأنه وضع مخطوطات رتيه على

- قناة السويس البحرية Le Canal maritime de Suez (وقد قلنا عنه صورة ابتداء العمل في حفر القناة).
- افتتاح قناة السويس L'inauguration du Canal de Suez للسيد نيكول
- نيكول وفيه رسوم الرسام دو-
عائلة فرنسية Une famille Française
- دنيس طبع سنة ١٩٠٠.
- فريديان دلبس. ليزان وفيه برديه Bertrand et Fernier طبع سنة ١٨٨٧
- قناة السويس وما تكلف مصر Canal de Suez le Egypte Ce que coûte à

- للمسيد دزفيل E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١.
- شراء أسهم قناة السويس أو التزود الإنجليزية في مصر
L'investissement anglois en Egypte. L'achat des actions de Suez
- للمسيد شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦
- قناة السويس والسياسة المصرية
- Le Canal de Suez et la politique Egyptienne
- الأستاذ حين حقق طبع سنة ١٩٢٣.

- مراجع خاصة بالسودان
- عنة الطمينة 'بحرانية السابق الكلام عنها'، وه والروائع المصرية، وه مجلة مصره
وه مجلة المالحين، الفرنسية.
- السودان بين يدى غردون وكنتن إبراهيم فوزى باشا في جزئين.
- الإسماعيلية Ismailia للسيد صمويل بيكر Sir Samuel Baker طبع سنة ١٨٧٥
- (وله) ألبرت بيرا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨
- مصر ومديرها المفقودة Perdues Ses provinces L'Egypte et للكونول شالي
- لويج لك Chailie Long bey طبع سنة ١٨٩٢.

- كثير الرغائب في مقتنيات الخرائب، لأحمد فارس الشدياق طبع سنة ١٢٩١-
- ١٢٩٨ في سنة أجزاء.
- إنجلترا في مصر L'Angleterre en Egypte
- لادم جوليت آدم Juillette Adam تريب على بك فوسى كابل.
- مصر L'Egypte للكاتب الأثني جورج ايزر Q. Ebers (وله ترجمة فرنسية للسيد
- مليارد) في جزئين طبع سنة ١٨٨٠.
- باريس في القاهرة Un Parisien au Caire للسيد بيريه Perrier طبع سنة
- ١٨٧٢.

- مصر الحديثة L'Egypte moderne
- للمسيد مونتانت Moutant (اطلس به رسوم وصور).
- مؤتمر الاسكندرية والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للكونرسيه كابل طبع سنة ١٩١٣
- La Conference de Constantinople et la Question égyptienne en 1882
- مراجع خاصة بقناة السويس

- برسلات ودييات روثاق من تاريخ قناة السويس.
- للمسيد فريديان دلبس Ferdinand De Lessaps طبع من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٨١ في خمسة أجزاء.
- Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez
- (وله) أصول قناة السويس Canal de Suez Les origines طبع سنة ١٨٩٠
- (وله) ذكريات أويست سنة quarante ans طبع سنة ١٨٨٧ في جزئين.
- قناة السويس. للمسيد فوزان بك Voisin bey (طبع سنة ١٩٠٢ - ١٩٠٧) في ستة أجزاء
- قناة السويس، للمسيد ديلانس Desplaces طبع سنة ١٨٥٩.
- حول طريق Route d'une Autour d'une Route للسيد شول دو Charles Roux
- (وله) بنزخ وقناة السويس Canal de Suez L'histoire et طبع سنة ١٩٠١ في جزئين.

- تاريخ السودان القديم والحديث وحرفاته لعماد إيل شفيق ضيف سنة ١٩٠٣ في ثلاثة أجزاء.

- زكية معمر في الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces equatoriales

المسيو دهرن Deherain (مجلة الماين عدد ١٥ مايو ١٨٩٤).

- نشرات مينة أركان حرب الجيش المصري (عن السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكرنيل بردي باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧.

- سبع سنوات في السودان Sept ans au Soudan لجسي باشا Gessi pacha

في باطن أفريقيا (١٨٦٨ - ١٨٧١) Au coeur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شيفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

- هنر سنوات في مديرية خط الاستواء والعودة مع أمن باشا

السودان المصري The Egyptian Sudan في كازاني Casati طبع سنة ١٨٩١

جوليس طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان.

- مصر المسلمة والمدينة المنورة Moslem Egypt and Christian Abyssinia

لويلم داي Dyce طبع سنة ١٨٨٠

- الحملة المصرية على الحبشة Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie

للمسيو سوزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وأبريل و مايو سنة

١٨٩٦.

- السودان المصري ومطامير السياسة البريطانية. الأستاذ داود بركات ، طبع سنة

١٩٢٤.

- مصر والسودان في نظر العلم والتاريخ للمسيو أحمد فتود ضيف سنة ١٩٢٠.

- فاشودة وفرنسا وانجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبر دكي Rober de Caix طبع سنة ١٨٩٩

- تقسيم أفريقيا Le Partage de l'Afrique

طبع سنة ١٨٨٨.

(١٠) أفريقيا بواسطة Central Africa طبع سنة ١٨٧٦

- (١١) الأنبياء الثلاثة غردون والمهدي وروافد Les trois prophetes طبع سنة

١٨٨٦.

- (١٢) منابع النيل Les Sources du Nil

- (١٣) مصر وأفريقية والأفريقيون Egyptians, Africa and Africans طبع سنة ١٨٧٨

- (١٤) مصر والسودان وكلا (مجلة الماين الفرنسية عدد أول نوفمبر سنة ١٨٩٤)

- اكتشاف منابع النيل

Journal of the discovery of the surces of the Nil

لرحالة اسبيك Spoke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية).

- النيل والسودان ومصر Egypte et le Soudan, le Nil, تأليف شيلر بك

Chelu Bey طبع سنة ١٨٩١.

- دراسة حوض النيل لدى لاوت موت De La Mortte (مأخوذة بالفرنسية) طبعت سنة

١٨٨٠.

- جبر (الكسر في المخلص من الأسر. لحمد رافت بك) (تكملة على ج ١ ص ١٤٧

الطبعة الأولى).

- الكتاب الأزرق الإنجليزي Blue Book عن سنة ١٨٨٢.

- الكرنيل غردون في أفريقيا الوسطى Colonel Gordon in Central Africa للمسيو

هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفي رسائل غردون إلى أخيه).

- بويات غردون باشا Khortoum Gordon at طبع سنة ١٨٨٥.

- مصر والسودان Egypte et le Soudan للمسيو هنري بينا Pensa طبع سنة

١٨٩٥

- النهر والسيف في السودان لسلطاني باشا. أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية

Feu et fer au Soudan. وله ترجمة عربية لجريدة البلاغ، عن

لنسخة الإنجليزية.

السودان وغردون والمهدي Mahdi et le Soudan, Gordon للمكاين هومان

Feumann طبع سنة ١٨٨٦.

- مذكرات عن أهم أعمال المنظمة العامة في مصر.

Memiores sur les principaux travaux d utilite publique en Egypte

ليان باشا دي بلون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢ .

- مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographie لليونزلا بك Bonola bey وبيين

أعمال الممران التي نحت في مصر على عهد الأسرة الخديوية طبع سنة ١٨٩٠

- زراعة القطن في مصر والخرزوفان في إنجلترا . للمسيحون نينه J. Ninet (رعدة
الحالين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥)

- حالة مصر الاقتصادية والمالية والموارد المصرى

La situation economique et financiere de l'Egypte

. Le Soudan Egyptien للمسيح اريجونون Armynon طبع سنة ١٩١١ .

- إنتاج القطن في مصر La production du coton en Egypte

للمسيح فرنزا شارل رو Fir. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨

- مذكرات المنتظر المال

- تقارير للورد كورنر

- مصر اليوم Cressait لكريسائي T'Egypte d'aujourd'hui طبع سنة ١٩١٢

عن التعليم والنهضة العلمية والأدبية

- التعليم في مصر ، لأمين سامي باشا طبع سنة ١٩١٧ .

- مجلة « روضة المدارس » .

- كتاب الوسيلة الأدبية . للشيخ حنن الرضف طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م) في
حزائين .

- سر الميال في القلب والإبدال . لأحمد فارس الشدياق طبع الجزء الأول منه سنة

١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م) .

- التعليم العام في مصر L'instruction publique en Egypte

للمسيح دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢ .

- التعليم العام في مصر (بالفرنسية) ، ليعقوب أرئين باشا طبع سنة ١٨٩٠ .

- قسم أفريقيا Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة

١٨٩٨

- مسألة أفريقية La Question d'Afrique

للمسيح ريمون روز Raymond Roneze طبع سنة ١٩١٨ .

عن الحالة المالية والاقتصادية

- تاريخ مصر المال من عهد سعيد باشا (سنة ١٨٥٤ - ١٨٧٦)

لؤلف بيجول C. و قيل أنه بابونز Histoire financiere de l'Egypte

بابونز و قيل أنه ج . كلودي Claudy طبع سنة ١٨٧٨

- تقرير لجنة كيف Cave للشور ذبلا لكتاب (مصر كما هي) للاك كون .

- التقرير الابتدائي للجنة التحققي العليا الأوروبية

طبع سنة ١٨٧٨ Commission superieure d'enquete — Rapport preliminaire

- التقرير النهائي للجنة المذكورة

Rapport concernant le reglement provisoire de la situation financiere

طبع سنة ١٨٧٩ حل لجنة ووزار أيضا في الكتاب الأصغر الفرنسي .

- الملكية العقارية في مصر L'Egypte fonciere للمسيح ليعقوب أرئين باشا .

طبع سنة ١٨٨٢ وله ترجمة عربية .

- حفيقة المالية المصرية La verité sur les finance egyptiennes

للمسيح جوشن Goschon طبع سنة ١٨٧٨

- مصر ومستقبلها الزراعي والمالي

Poponot للمسيح بابونز ' L'Egypte, son avenir agricole et financier

- الأحيان والغرائب في النظر المصري لجرحس بك حنن طبع سنة ١٩٠٤

- القوانين العقارية في الديار المصرية لحامه السيد إليون حورست .

- نقعة المديري إسماعيل لصيد وادي النيل . أرأظم تركة للزى في الدنيا (تركة

الإيراهيمية) محمد بك إسماعيل حبيب الرمان طبع سنة ١٩٠٥ .

- الري في مصر L'irrigation en Egypte للمسيح بطرو Barrois طبع سنة ١٩١١ .

مكتبات الخيامية، لأحمد يحيى زكريا باشا سنة ١٢٠٠

- تطور الحكم القضائي في مصر
De l'évolution de la condition Juridique en Egypte

مليو لامبا Laemba ص ١٨٩ - الكتاب الذهبي للمعجزة الغريبة

أصدرته رئاسة الجامعة أمام محكمة الاختلاف، طبع سنة ١٩٢٦.

•

•

•

راجع هذا الكتاب
المستشار حلمي السباعي - شاهين
نائب رئيس نقابة المحكمين

١٠- حياة علي بن ابي طالب ، الدكتور محمد مري بناس .
١١- حياة محمود بناس الفلكي - محمد عطار بناس وسماعيل بناس الفلكي .
١٢- حياة اسماعيل بناس الفلكي . ل احمد زكي بناس .

عن الحركة الوطنية والحياة الثانية

١٠٨٤ مجلس شورى البر
الرفاع المصرى .

١٠٤ هـ : الم - موزم و هـ البريتور اجسيان ، التي كانت تصدر في ذلك العهد .
 مرجقة هـ الجراب هـ التي كانت تصدر بالاسنانة ، لأحمد فارس السدياق .
 لغزة حكومة أورورية في مصر للمسير جابريل شادم - مصر المطبعت للورد كرومر
 ١٩١٧ م ذكرها) .

الرد على المهيرين للسيد جمال الدين الأفغاني .
حاضر العالم الإسلامي . للكاتب الأمريكي ستودارد .
تعزيز الأستاذ عجاج خورشيد .
١٩٠٠ ، فصول وثمانيات مستفيضة الأثر شكيب أرسلان .

عن القضاة

مراجعة نظام القضاء في مصر

Comment on administrer la justice en Egypte

Lucovich
طبع سنة ١٨٦٦

مصر وأوروبا المناقش اختلعت فإن بابل (قديم كوكه)،
سَمَ الخُتْلَعة في مصر للمسير هتوروس Heteros طبع سنة ١٩١٤ .
م الم الابتكرات في السلطنة العثمانية .

Le régime des Capitulations dans l'Empire Ottoman

دو ديروزاس Du Roussas طبع سنه ۱۹۰۵ في جازير.
مميزات الأجنبية. لمر بك الطي طبع سنه ۱۲۲۲ هـ.

فهرست اجزاء الثانى

الفصل الحاشى
أحوال للممران

صفحة	صفحة
١٩ المراكبات والسكن المطبعية	٣ صورة عدد الرخص الراسى (الزائف)
المطوطات التى أقيمت فى عهد جلى	٥ مقدمة الطبعة الثانية
٢٠ رسميد	٩ مبادئ الرى والزراعة
المطوطات التى أقيمت فى عهد إسماعيل	٩ الترخ
٢٢ التمرينات	١٠ الزراعة الإبراهيمية
٢٤ الريد	١٠ قاطر الفصح
٢٤ المتحف المسمى	١٣ الزراعة الإسماعيلية
٢٦ دار الآثار العربية	١٤ الترخ الأخرى
٢٦ دار الرصد	١٥ القاطر
٢٦ مصلحة الإحصاء	١٥ إصلاح القاطر المطبعية
٢٦ مصلحة المساحة	١٥ مجلس تفتيش لوزارة الزراعة
٢٧ الأحوال الصحية	١٦ الترخ فى زراعة القطن والقصب
٢٩ حمران المدن	١٦ زيادة مساحة الألبان المزروعة
٢٩ فى القاهرة	١٧ مبادئ الصناعة
٢٩ فى الإسكندرية	١٧ مبادئ السكر
٢٩ التصوير	١٩ مبادئ السج
	١٩ مبادئ الطوب والمباعدة والرياح والورق

الفصل الحادى عشر مأساة الديون

٢٤ قرض سنة ١٨٦٤	٣٢ ديون مصر فى عهد إسماعيل
٢٧ قرض سنة ١٨٨٥	٣٢ بيان مبدء القروض وحمل كانت مصر فى حاجة
٢٨ قرض سنة ١٨٦٦	٣٤ إلى

٢١١

فهرست هجائى للكتابه

١. منير إلى الجزء الذى يليه إلى الصحفية ، وبينها هذه العلامة - وحرف
٢. صاحب الاسم كان من أعضاء مجلس شورى النواب (١١).

• • •

١. سعاد الأديبة الشيخ محمود أبو رية موظف بمجلس مدينة القديية فى وضع فهرست الطبعة الأولى ،
٢. إبراهيم جبهة المرسى بمدرسة حوران الثانوية فى فهرست الطبعة الثانية ، هما من جرحى الحكم

٣. سته فى الترخ إلى مقدمة الطبعة الأولى من جرحى الكتف وصدر إسماعيل بخرى الأركان . وصدر

الفصل الرابع عشر نظام الحكم في عهد إسماعيل

صفحة	صفحة
٢١٤	النساج حدود الأسيارات في مصر
٢١٩	اضطراب المملات
٢١٦	إصلاح هذا السداد
٢١٧	مذكورة توبار بشتا ١٨٢٧
٢١٧	الناوهمات بشأن النظام القضائي المخطط
٢١٨	إقرار نظام المحاكم المخططة
٢٧٠	استراح المحاكم المخططة
٢٧٠	نظرة عامة في القضاء المخطط
٢٥٧	النظام السياسي
٢٥٨	انقلي المخصوص ثم جلس القطار
٢٥٨	على شوري الثواب
٢٥٩	التقسيم الإداري
٢٥٩	النظام القضائي
٢٦٠	انكسرة قضائية المخططة
٢٦٠	على الأحكام
٢٦١	إتشاء المحاكم المخططة
٢٦٣	حدود الانتخابات الأجنبية في تركيا

الفصل الخامس عشر إحالة المالية والاقتصادية

٢٨٨	البلج والإسراف
٢٨٨	استبدال الأجانب مراقب البلاد
٢٩١	النصار
٢٩٣	النساعة
٢٧٧	مطرة عامة
٢٧٩	البرانية في عهد إسماعيل
٢٨٠	ميرانية سنة ١٨٧٩ - ١٨٧٢
٢٨٢	المصائب

صفحة	صفحة
١٩٩	نظمية الرطب
٢٠٠	لغة تأليف وزارة وطنية
٢٠١	اللائحة الوطنية
٢٠٣	مطرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية
٢٠٣	قول المطير اللائحة الوطنية
٢٠٤	احتجاج الفقيرين الأوروبيين
٢٠٤	البلاغ الرسمي من الجمعية الوطنية
٢٠٥	كتاب المطير إلى شريف باشا وتكليفه
٢٠٥	تأليف الوزارة
٢٠٦	مبدأ السجوية البرارية أمام على
٢٠٦	النواب
٢٠٨	تقرير لجنة التحقيق المالي
٢٠٨	تأليف الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا
٢١٠	المضلات الوطنية
٢١٠	وزارة شريف باشا وعلى الثواب
٢١٣	مستور سنة ١٨٧٩
٢٢٠	مستور سنة ١٨٨٢
٢٢٥	محمد شريف باشا
٢٢٥	ترجمة حياته
١٧٧	محمد برشر
١٧٨	جواب المجلس على خطة العرش
١٧٨	خطاب تاريخي
١٧٩	أعمال المجلس
١٨٠	المسائل المالية
١٨٢	نشاط المجلس
١٨٢	المسألة المستعربة
١٨٥	سبابة لوزارة البرارية وأثرها في تغير
١٨٥	المركبة
١٨٧	تيم الوطني
١٨٨	إسالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيعام
١٨٩	ثورة الضباط على وزارة توبار بشتا
١٩١	البلاغ الرسمي من ثورة الضباط
١٩١	مقوط وزارة توبار بشتا
١٩٣	وزارة توفيق بشتا
١٩٥	جلس شوري الثواب ووزارة توفيق بشتا
١٩٦	جلسة تاريخية
١٩٨	قرار المجلس
١٩٨	مراجعة الثواب إلى المطير

الفصل الثالث عشر حاشية التراجع بين المطير إسماعيل والدلتين

٢٥٤	رجله إلى معناه
٢٥٦	إسماعيل في معناه
٢٥٦	رواته
٢٤٥	الموقف السياسي
٢٤٦	مستور ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩
٢٥١	صلح إسماعيل

فهرست الخرائط والصور

صفحة	
١١	خريطة الرعة الأبراهيمية
١٢	قنطر التضميد بدبروط
١٠٧	إسماعيل راجب باشا رئيس مجلس شورى النواب
١١١	عبد الله باشا عزت رئيس مجلس شورى النواب
١٤٠	جمال الدين الأفندي
١٦٣	السيد جمال الدين الأفندي في مرقه الأخير
١٧٤	قاسم رضى باشا رئيس مجلس شورى النواب
١٧٤	جعفر مظهر باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٠٩	زعامة الحركة الوطنية في عهد إسماعيل
٢١١	حسن راسم باشا رئيس مجلس شورى النواب
٢٢٦	محمد شريف باشا

الفصل السادس عشر الحالة الاجتماعية

صفحة		صفحة	
٢٩٧	نظرة عامة	٣٠١	الأسرة الحاكمة - الخديو والأمراء
٢٩٩	الحياة العائلية	٣٠٣	علماء الأزهر
٢٩٩	النهضة النسائية	٣٠٤	الموظفون
٣٠٠	طبقات الشعب	٣٠٤	الزراع والصناع
٣٠١	عدد السكان	٣٠٥	الأعيان

الفصل السابع عشر شخصية الخديو إسماعيل والحكم على عصره وثائق تاريخية

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة		مذكورة شريف باشا إلى الدول عن
١٨٦٦	٣١٧	امتلاك مصر منطقة البحيرات
مراجع البحث	٣٢٥	الاستوائية
فهرست هجائي للكتاب	٣٤٠	اللائحة الأسابية لمجلس شورى النواب
فهرست الجزء الثاني	٣٤١	الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة
فهرست الخرائط والصور	٣٤٧	١٨٦٦
		اللائحة النظامية لمجلس شورى النواب

المؤلف

حقوق الشعب : حقوق المادى والطبقات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

يتضمن شرح المادى والطبقات والقواعد الدستورية وحقوق الإنسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات العمال الزراعية : يتضمن تاريخ العمال الزراعى ونبشته فى أوروبا ، ونبشاة العمال فى مصر ونشيطهم ، وملاكتهم . طبع سنة ١٩١٤ .

بالنبشة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

المجموعات الوطنية : يتضمن تاريخ النضالات القومية يتضمن تاريخ الاستقلالات السياسية والنبشاة القومية فى طائفة

صحيفة من تاريخ النضالات القومية يتضمن تاريخ الاستقلالات السياسية والنبشاة القومية فى طائفة

من البلدان مع شرح أسرار المصالح . والنظم البرلمانية فيها والقانونية فيها . طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ويأتى الدور الأول من أحوالها وهو

مصر المقارنة الأهملة التى امتزجت الحضارة القومية فى مصر . وتاريخ مصر القومية فى هذا العهد (الطبيعة

الأولى سنة ١٩٢٩)

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد فاضل بكى عهد ولاية محمد طاهر الطبيعة الأولى سنة

١٩٢٩ .

عصر محمد طاهر :

يتناول تاريخ مصر القومية فى عهد محمد طاهر (الطبيعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر إسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبيعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام من عهد إسماعيل (الطبيعة الأولى سنة ١٩٣٢) .

الثورة العربية والاستقلال الإنجليزي (الطبيعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاستقلال :

تاريخ مصر القومية من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢ (الطبيعة الأولى سنة ١٩٤٢) .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية

تاريخ مصر القومية من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ (الطبيعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

ثورة سنة ١٩١٩ في جزأين :

تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١ (في جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .
الجزء الأول : يشتمل على شرح حالة مصر وحوادثها التاريخية أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب إلى شبوب الثورة في مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة في القاهرة والأقاليم .
الجزء الثاني : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملر . والحوادث التي لابتها ومفاوضات ملر واستشارة الأمة في مشروع ملر . والتبليغ البريطاني بأن الحيلة حلالة غير مرضية . ونتائج الثورة في حياة مصر القومية .

في أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : في ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة سعد زغلول في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧)
الجزء الثاني : تاريخ مصر القومي من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ إلى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩) .
الجزء الثالث : تاريخ مصر القومي من ولاية فاروق عرش مصر في ٦ مايو سنة ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧)
الكفاح في القتال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .
وزارات الموظفين - أسباب الثورة - فاروق بمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩)

تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة :

من فجر التاريخ إلى الفتح العربي (طبع سنة ١٩٦٣)

تاريخ مصر القومي :

من الفتح العربي حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطرى وشاهداتى في الحياة .

شعراء الوطنية في مصر :

ترجمتهم . وشعرهم نصوص . والناسبات التي تطورا فيها قصائدهم الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أمثال وأمثال في الديار : (مجلس النواب الأول) طبع ١٩٢٥

أربعة عشر عامًا في الديار :

في مجلس النواب سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٥

وفي مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

كتب مختصرة

مصطفى كامل :

باصت النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢)

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد : (طبع سنة ١١٥١)

الزعيم الثالث أحمد عرابي :

(الطبعة الأولى - يناير سنة ١٩٥٢)

جمال الدين الأفطاري : (طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ :

استقلال أم حاية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية :

(طبعت سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩)

مصر انضمامها في العصر الحديث :

في ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب في عهد الحملة الفرنسية ثم كفاحه في العهود التالية إلى بداية

ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢

(تحت الطبع)

مختارات من دواوين شعراء في الجاهلية والإسلام .

To:

WWW.AL-MOSTAFA.COM